مركز دراسات الوحدة العربية

هجرة الكفاءات العربية

بحوث ومناقشات الندوة التي نظمتها
اللجنة الإقتصادية لغربي آسيا (اكوا)
الأمم المتحدة

أنطوان زحلان
محمد أمين التوم
محمد جعفر زين
حسن الإبراهيم
سمير عنبتاوي
إبراهيم إبراهيم
جورجي تيودوري
فاطمة زهرة أفريجا
عثمان أبا يزيد
حافظ قبيسي
ألان فيشتر
إبراهيم عويس
سميح فرسون
أوسكار غيش
الفونسو ميجيا
وليم غليزر
سيد محمد نسيم
يون سيفوردسون
بريجيت شرويدر
غودهوس

هجرة
الكفاءات العربية

مركز دراسات الوحدة العربية

هجرة الكفاءات العربية

بحوث ومناقشات الندوة التي نظمتها

اللجنة الإقتصادية لغربي آسيا (اكوا)

الأمم المتحدة

المشرف

أنطوان زحلان

« الأراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية »

مركز دراسات الوحدة العربية

ص . ب : ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ تلفون : ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤
برقياً : مرعربي ـ تلكس : مارابي ـ بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون
بيروت / لبنان

حقوق النشر بالعربية محفوظة للمركز
الطبعة الأولى
بيروت : شباط / فبراير ١٩٨١

المحتويات

المقدمة	انطوان زحلان	٩
كلمة الافتتاح	محمد سعيد العطار	١٣
المشاركون		١٧
مشكلة هجرة الكفاءات	انطوان زحلان	٢١
المناقشات		٣٩
السودان : دور النظام التعليمي		
في هجرة الكفاءات العالية	محمد الأمين التوم	٤٣
المناقشات		٦٧
هجرة العقول في إطار التحولات الاجتماعية الجارية في اليمن الديمقراطية		
ومشاكل تكوين الكوادر العلمية في جامعة عدن	محمد جعفر زين	٧٣
المناقشات		٩١
أنماط إستخدام الهيئات التدريسية في إطار إنمائي :		
بعض الاستنتاجات الأولية في جامعة الكويت	حسن الابراهيم	
	سمير عنبتاوي	٩٧
المناقشات		١١١
أثر المغتربين العرب على التنمية		
الاجتماعية والسياسية في دول الخليج	إبراهيم إبراهيم	١١٥
المناقشات		١٢٧

تخطيط المستقبل المهني
في المدارس الثانوية بلبنان . . . . جورج تيودوري ١٣١
المناقشات ١٥١

عوامل هجرة الكفاءات في الجزائر . . . . فاطمة زهرة أفريحا ١٥٣
المناقشات ١٦٥

دراسة حالة لبعض مشاريع (اليونسكو)
المتعلقة بهجرة الكفاءات العربية . . . . عثمان أبا يزيد ١٦٩
المناقشات ١٩٣

مدخل لدراسة التوزيع الجغرافي
للباحثين العلميين العرب . . . . حافظ قبيسي ١٩٧
المناقشات ٢٠٩

الكفاءات العلمية العربية في الولايات المتحدة . . . . ألان فيشتر ٢١١

هجرة المصريين . . . . إبراهيم عويس ٢٣١
المناقشات ٢٤١

المهنيون الأميركيون من أصل عربي وهجرة الكفاءات . . . . . سميح فرسون ٢٤٣
المناقشات ٢٥٩

نظرة جديدة إلى هجرة الكفاءات
مع إشارة خاصة إلى مهنة الطب . . . . أوسكار غيش ٢٦١
المناقشات ٢٨٩

الهجرة العالمية للأطباء . . . . الفونسو ميجيا ٢٩٣
المناقشات ٣١٩

هجرة الكفاءات : ما نعرف عنها
وما نحتاج إلى معرفته . . . . وليم غليزر ٣٢٣
المناقشات ٣٢٥

بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية
المترتبة على هجرة الكفاءات في باكستان . . . . سيد محمد نسيم ٣٤٣
المناقشات ٣٦٧

الهجرة العكسية للكفاءات والحاجة إلى قوى بشرية متعلمة :
تجربة جمهورية الصين الشعبية . . . . يون سيغوردسون ٣٩٦
المجتمع العلمي الدولي :
أوهام سياسية وحقائق مهنية . . . . بريجيت شرويدر
غود هوس ٣٩٩

مقدّمة

نظمت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا (الاكوا) ندوة دولية عن هجرة الكفاءات، في بيروت في الفترة من ٤ إلى ٨ شباط / فبراير ١٩٨٠، كان الغرض منها مناقشة وبحث القضايا والبيانات المتعلقة بحركة الكفاءات العربية العالية بين الأقطار العربية، وكذلك الهجرة من الوطن العربي إلى البلدان غير العربية. كما تناولت الأوراق المقدمة تجارب بلدان العالم الثالث الأخرى.

وكانت هجرة الكفاءات من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة موضوع حوار ونقاش دولي واسع. والسبب الرئيسي لهذا الاهتمام هو الدور الهام الذي من المفترض أن تقوم به الكفاءات العالية في التنمية. ومن ثم ينظر الكثيرون إلى هجرة الكفاءات النادرة والماهرة على أنها نكسة للتنمية في بلدان العالم الثالث. وقد تركّزت المؤلفات في هذا الموضوع حول البلدان التي تقوم بجمع ونشر المعلومات الإحصائية. ولكن قلة من البلدان الغربية هي التي تقوم بذلك العمل. كذلك فإن جانباً كبيراً من المؤلفات يتناول الآراء الاقتصادية العامة التي تتعلق بالمكاسب والخسائر.

ومما يدعو للأسف أن البلدان العربية لا تنشر إحصاءات رسمية عن تدفقات الكفاءات العالية. ولذلك فإن كثيراً من المعلومات المستخدمة في مناقشة مشكلة هجرة الكفاءات العربية مستمدة من مصادر خارجية غير وافية . ولما كانت الحكومات العربية قد اعترفت في الأغلب بأهمية هذه الظاهرة ، فمن المأمول أن تتخذ من الاجراءات ما يعالج هذا النقص في البيانات في المستقبل القريب .

إن حركة الكفاءات العربية العالية بين الأقطار العربية إنما تمثّل تعبيراً طبيعياً عن

الوحدة الثقافية والاجتماعية للوطن العربي. كما أنها استمرار لتقاليد طويلة العهد. غير أن نطاق هذه الحركة قد اتسع بشكل كبير خلال العقدين الماضيين. وبالتالي، فإن بعض الأقطار العربية المصدرة للكفاءات العالية يتعرض لأزمات خطيرة في القوى البشرية، وإن ما ينجم عن ذلك من مشكلات يتطلب الدرس والاهتمام. ومن بين المشكلات الكثيرة التي تتطلب الاهتمام تلك التي تواجه البلدان المضيفة وما تتبعه من سياسات تجاه الأعداد الكبيرة من المغتربين العرب، وكذلك الأثر الواقع على البلدان المصدرة لهذه الكفاءات. كما أن ظروف العمل الخاصة بالمغترب تشكل هي الأخرى موضوعاً للبحث والتحليل لا يقل أهمية.

وتشكّل هجرة الكفاءات العربية العالية نسبة ضئيلة نسبياً من الأعداد المطلقة للمهاجرين من العمال غير المهرة وأشباه المهرة. ويصعب في أغلب الأحيان معالجة هذه الهجرات كل على حدة. إذ أن الهجرات بين الأقطار العربية تلقى الترحيب بصفة عامة، على العكس من الهجرات إلى بلدان غير عربية. غير أن هذه الهجرات لا تخلو من مشاكل على نحو ما يتبين من بعض الأبحاث المقدمة إلى الندوة. وتكشف الأوراق والمناقشات التي تتناول حالات قليلة معينة عن أهمية هذا المجال من البحث ومدى ثرائه الفكري.

وقد ركّزت أبحاث الندوة والمشتركون فيها تركيزاً واضحاً على الأبعاد الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهجرة الكفاءات بالنسبة لكل من الهجرات إلى البلدان غير العربية والتدفقات بين الأقطار العربية. وشمل الاهتمام أيضاً تقديرات لبعض الموارد البشرية الفنية والعلمية في الوطن العربي.

ومن بين الأهداف الأساسية لهذه الندوة الكشف عن التنوع والتعقد في حركة الكفاءات العربية. ومن الشائع في أغلب الأحيان تناول ظاهرة هجرة الكفاءات من حيث حصر عدد المهاجرين. وإن كان هذا الحصر ضرورياً إلا أنه لا يكفي لوضع سياسة فعالة.

وقد حضر الندوة أكثر من ٦٨ مشتركاً من أنحاء الوطن العربي وأوروبا والولايات المتحدة ومنظمات الأمم المتحدة. ويمثل المشتركون اتجاهات تخصصية ومهنية مختلفة، وينتمون إلى مؤسسات مختلفة، الأمر الذي عمل على إثراء جلسات الندوة. وقدم إلى الندوة نحو ٢٨ بحثاً منها ١٧ يتضمنها هذا المجلد. ولم تستطع بريجيت شرويدر غودهوس الحضور ووصل بحثها بعد انتهاء الندوة. أما الأبحاث المتبقية فقد سحب بعضها بمعرفة مؤلفيها، وبعضها الآخر لم يراجع في الوقت المناسب للنشر.

أما المناقشات التي أعقبت تقديم الأوراق فقد استندت إلى شرائط مسجلة بعد تحرير وتركيز ما جاء بها. وإذا كان بعض المؤلفين لم يقدم للأسف، نسخة محررة من بياناته، فقد حرصنا أثناء عملية التحرير على الحفاظ على معنى روح الكلمات مع حذف الملاحظات التمهيدية. وبصفتي خبيراً استشارياً للجنة الاقتصادية لغربي آسيا في التحضير لهذه الندوة، ومحرراً لوقائعها، يتعين أن أتوجه بالشكر إلى الدكتور خيرالدين حسيب رئيس شعبة الموارد الطبيعية والعلم والتكنولوجيا باللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، وكذلك المؤلفين والمشتركين الذين أسهموا جميعاً في جعل هذه الندوة شيقة وممتعة.

وأخيراً، أود أن أشير إلى أن الآراء الواردة في الأوراق والمناقشات هي آراء مؤلفيها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا.

أنطوان زحلان

كَلِمَة الافتِتَاح

أود أولاً أن أتوجه بالشكر إلى الحكومة اللبنانية على رعايتها لهذه الندوة، وأن أرحب بممثلها معالي الدكتور محمد عطاالله رئيس المجلس الوطني للإنماء والإعمار.

كما يسعدني أن أرحب بكم في هذه الندوة حول هجرة الكفاءات العربية، التي تنظمها شعبة الموارد الطبيعية والعلم والتكنولوجيا، تعبيراً عن الإهتمام العميق الذي توليه اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا لأهمية الكفاءات العالية في عملية التنمية.

إن هجرة الكفاءات مظهر من مظاهر الخلل الإجتماعي والثقافي والمهني والتعليمي. ومن العسير إعطاء الهجرة الدولية حقها من الدراسة دون الإشارة إلى هذه العوامل الدولية. ولولا أن بعض البلدان قد عمل على تسهيل وتشجيع هجرة فئات معينة من الكفاءات لظلت هذه الهجرات محدودة النطاق. ولهذه الظاهرة ثلاثة جوانب عامة هي: القوى التي تدفع الكفاءات العالية إلى مغادرة بلدانها، والقوى التي تجذب هذه الكفاءات إلى البلدان المضيفة. وسلوك الفرد من هذه الكفاءات.

إن نسبة كبيرة من الكفاءات العربية العاملة في ميادين الطب والعلوم والتكنولوجيا تقيم في البلدان الغربية. ومن ناحية أخرى، نلاحظ أن الذين يهاجرون إلى الأقطار العربية الأخرى هم، بصفة غالبة، من المدرسين والموظفين الحكوميين والمهندسين، في حين أن الهجرات من الأقطار العربية إلى الخارج تتألف من نسب كبيرة من الفئات المهنية المتخصصة. كما أن عدداً قليلاً من الأقطار العربية المنتجة للنفط قد اجتذب أعداداً كبيرة من الكفاءات العالية من البلدان النامية والمتقدمة.

وظاهرة هجرة الكفاءات العالية عبر الحدود الدولية ظاهرة قديمة، وقد تناولتها

الدراسات بالكثير من البحث. غير أن معظم البلدان النامية لم يتمكن حتى الآن من ضبط هذه الهجرات أو علاج أسبابها. وقد أكدت مختلف الأطراف ما لهذه الهجرات من تكاليف وفوائد بالنسبة للبلدان المصدرة والمستضيفة للكفاءات.

إن الغرض من هذه الندوة هو إتاحة الفرصة أمام رجالات العلم والخبرة لبحث الظروف والقوى والنتائج المحيطة بهذه الظاهرة. ومن الطبيعي أن تركز الندوة أكثر ما تركز على الجوانب المتعلقة بالمنطقة العربية. ذلك أن هجرة الكفاءات وإن كانت عالمية، فإن لكل منطقة من العالم ظروفها الثقافية والسياسية الخاصة التي تميزها عن سائر المناطق الأخرى، والتي تؤكد على طائفة خاصة من الفرص ومن المعوقات. وغني عن القول أن تجربة المناطق الأخرى هي دوماً ذات إثراء وإفادة. وكم نحن سعداء بما سيقدم من أبحاث عن عدد من البلدان الآسيوية الكبرى.

إن ندوة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا تستهدف تهيئة الظروف المناسبة لإجراء مناقشات علمية كاملة مفتوحة وفعالة بين المشتركين. وإذا كانت الأبحاث تمثل نقطة البداية، فإن ثمرة الندوة هي المشاركة الجماعية من جانب ضيوفنا الأجلاء.

إن تنوع الخلفيات التخصصية والمهنية للمتحدثين والمشاركين إنما يلقي الضوء على مدى تعقد الظاهرة التي نحن بصدد دراستها. ولقد أسعدنا الحظ بتلقي دراسات من علماء في الاقتصاد والاجتماع والتاريخ ومن أطباء ومهندسين وفلاسفة وعلماء في الطبيعيات وخبراء في الإدارة. وما من شك في أن كلا من هؤلاء سوف ينظر إلى مشكلة هجرة الكفاءات من زاوية مختلفة، وربما يصل إلى نتائج مختلفة تماماً لدى تفسيره للوقائع ذاتها، إذ أن من الواضح أنه لا يوجد إجماع على كيفية النظر إلى هجرة الكفاءات.

إن الأبحاث التي ستقدم تزودنا بمعلومات جديدة عن أعداد الكفاءات العلمية العربية ونشاطاتها، وتصف وتناقش مجموعة متنوعة من التجارب المؤسسية التي حاولت تحسين بيئة البحث العلمي في الوطن العربي، وتحدد أسباب هجرة الكفاءات من زاوية التاريخ السياسي والثقافي العربي، وتقدم تقويماً لأثر هجرة الكفاءات العالية على البلدان المصدرة للكفاءات، وتتضمن تحليلاً للمشاكل والصعوبات التي ينطوي عليها إجتذاب أعضاء هيئات التدريس وإنشاء مؤسسات أكاديمية في كل من المثلين المختلفين عن بعضهما تمام الاختلاف. يضاف إلى ذلك أن البحثين المتعلقين بمهنة الطب، يكشفان عن العلاقة المعقدة بين هجرة الكفاءات وبين نظم التعليم المتخصص والحاجة إلى الرعاية الطبية. وفضلاً عن ذلك، فإن طريقة تخطيط المشاريع الهندسية وتصميمها وما لها من أثر

على تطور المؤسسات الوطنية تناقش من زاوية علاقة ذلك بظاهرة هجرة الكفاءات.

إن التجارب المهمة للغاية لكل من اليابان والصين وباكستان تزودنا برؤية مفيدة وتبين لنا مدى الاعتماد المتبادل بين باكستان والبلدان المنتجة للنفط في الخليج العربي.

إننا أحياناً ما ننسى أن هجرة الكفاءات لا تحدث في فراغ. إذ أن لهذه العملية بدايات كثيرة في عديد من الحالات المعروفة. ويهتم مؤلفون عديدون بالسياسات التربوية والثقافية وبالنظم التعليمية للبلدان النامية، باعتبارها عوامل هامة تسهم في هذه الهجرة، وكذلك تمثل الدراسة الأجنبية عاملاً آخر لا يقل أهمية عن ذلك. كما أن من العوامل المطروحة في هذا الشأن طبيعة التفاعل بين العلماء الشبان من العالم الثالث والمجتمع العلمي الدولي، وبينهم وبين السياسات الإنمائية ذاتها، وكذلك أساليب وأنماط نقل التكنولوجيا وتطبيقها، وعوامل أخرى عديدة لا شك أنها ستكون موضع مناقشة من جانب المشاركين. وأود أن أؤكد على مدى تنوع العوامل والحاجة الملحة لوضع مفاهيم وسياسات تنصف هذه العوامل، التي هي على درجة كبيرة من التعقيد.

إن الكشف عن الأبعاد المختلفة لهذه الظاهرة أمر على جانب من الأهمية لأكثر من سبب، إذ من المنتظر أن يتخرج بضعة ملايين من المواطنين العرب في الجامعات العربية فيما بين عامي ١٩٧٩ و٢٠٠٠. ومن ثم فإن المشكلات التي نواجهها حالياً، في استيعاب الكفاءات العالية وتوزيعها واستخدامها، مشكلات محورية بالنسبة لرسم سياسات أكثر فعالية للقوى البشرية وللتعليم. وسوف تستمر البلدان التي تفتقر في الوقت الحالي إلى الكفاءات العالية في استخدام هذه الكفاءات من البلدان التي لديها فائض منها، وسوف تكون دراسة هجرة الكفاءات ذات فائدة علمية بالنسبة لها.

وليس هدف هذه الندوة الخروج بتوصيات أو خطط عمل لمعالجة مشكلة هجرة الكفاءات العربية. إن مداولاتكم في هذا الاجتماع سوف تساعد ولا شك واضعي السياسات العامة والمسؤولين الحكوميين على أن يستخلصوا بأنفسهم النتائج بصدد الحاجة إلى بيانات دقيقة ومنتظمة، وبصدد آثار السياسات العامة على هجرة الكفاءات.

محمد سعيد العطار

الأمين التنفيذي

للجنة الإقتصادية لغربي آسيا

المشاركون

ابراهيم ابراهيم	مركز الدراسات العربية المعاصرة، جامعة جورجتاون ـ واشنطن العاصمة
ابراهيم عويس	قسم الاقتصاد، جامعة جورجتاون ـ واشنطن العاصمة
أحمد لطف هاجر	مدير عام الجهاز المركزي للتخطيط ـ صنعاء
أشرف البيومي	قسم الكيمياء، جامعة ميتشيغان، شرق لانسنغ ـ ميتشيغان
الفونسو ميجيا	كبير أطباء، نظم العاملين في ميدان الصحة، شعبة تنمية الكفاءات الصحية، منظمة الصحة العالمية ـ جنيف
الياس زين	قسم اللغة الانكليزية، الجامعة اللبنانية ـ طرابلس
الياس غنطوس	الأمين العام المساعد، إتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلدان العربية ـ بيروت
الياس معلوف	رئيس الدائرة الإقتصادية، المجلس الوطني للبحوث العلمية ـ بيروت
أندريه بورجيه	مدير مركز الدراسات والأبحاث عن الشرق الأوسط المعاصر ـ بيروت
أنطوان زحلان	خبير استشاري ـ بيروت
أنطوني تسو	شعبة الموارد الطبيعية والعلم والتكنولوجيا، اللجنة الإقتصادية لغربي آسيا ـ بيروت
أوجين مخلوف	المسؤول عن برنامج تقييم الكفاءات الفلسطينية العالية ـ بيروت

أوسكار غيش	قسم التخطيط والإدارة الصحية، كلية الصحة العامة، جامعة ميتشيجان، آن أربور ـ ميتشيغان
إيفا معوض	قسم الخدمات الصحية، كلية العلوم الصحية، الجامعة الأميركية ـ بيروت
بطرس لبكي	الباحث بمركز الدراسات والأبحاث عن الشرق الأوسط المعاصر ـ بيروت
تاسوكو هوري	معهد الاقتصادات النامية ـ طوكيو
جورج تيودوري	قسم التربية، الجامعة الأمريكية ـ بيروت
جوزيف بلاكا	مسؤول الشؤون الإجتماعية، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ـ أديس أبابا
حافظ قبيسي	الأمين العام لجمعية الفيزيائيين العرب ـ بيروت
خير الدين حسيب	رئيس شعبة الموارد الطبيعية والعلم والتكنولوجيا، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ـ بيروت
دومينيك شوفالييه	جامعة باريس ـ السوربون ـ باريس
رضا بوكراع	مركز الدراسات الإجتماعية والإقتصادية، جامعة تونس ـ تونس
رمزي ريحان	عميد كلية العلوم، جامعة بير زيت ـ بير زيت
روز ماري سعيد زحلان	مؤرخة ـ بيروت
زياد العلواني	مدرس في كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة حلب ـ حلب
زياد فليفل	منظمة العمل العربية ـ بغداد
سعاد اسماعيل	المديرة بالوكالة، المكتب الاقليمي لليونسكو ـ بيروت
سلمان رشيد سلمان	كلية العلوم، جامعة بغداد ـ بغداد
سليم نصر	أمين الشؤون العلمية، مركز الدراسات والأبحاث عن الشرق الأوسط المعاصر ـ بيروت
سميح فرسون	قسم الاجتماع، الجامعة الأمريكية ـ واشنطن العاصمة
سمير عنبتاوي	مستشار نائب العميد للشؤون الأكاديمية، جامعة الكويت ـ الكويت
سميرة خوري	ممثلة منظمة التحرير الفلسطينية ـ بيروت
سيد حسين الأتاس	قسم دراسات الملايو، جامعة سنغافورة ـ سنغافورة

سيد محمد نسيم	منظمة العمل الدولية، البرنامج الآسيوي للعمالة - بانكوك
طارق علي نيازي التل	قسم البحوث الاقتصادية، الجمعية العلمية الملكية - عمان
عبد الرحمن مغربل	باحث بإتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلدان العربية - بيروت
عبد العزيز شنتلي	رئيس إدارة البحث العلمي، وزارة التعليم العالي - الجزائر
عبد القادر الحاج	إدارة التخطيط، وزارة التربية والتعليم - الخرطوم
عبد الكبير خطيبي	جامعة الرباط - الرباط
عبد الله البري	مدير التنظيم والإدارة برئاسة مجلس الوزراء - دمشق
عبد الله الزواوي	سكرتير أول، سفارة قطر - بيروت
عبده قاسم	كلية الزراعة، جامعة دمشق - دمشق
عثمان أبا يزيد	مكتب اليونسكو الاقليمي للعلم والتكنولوجيا في الدول العربية - القاهرة
عدنان سماره	رئيس اللجنة العلمية، منظمة التحرير الفلسطينية - بيروت
عفيف صافيه	عضو مكتب رئيس اللجنة التنفيذية، منظمة التحرير الفلسطينية - بيروت
علي بدير	مدير إتحاد مجالس البحث العلمي العربية - بغداد
فاطمة زهره أفريحا	معهد العلوم الاقتصادية، جامعة وهران - وهران
فاطمة الزهراء بناني بايتي	مساعدة الممثل المقيم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - بيروت
فرناند شيلر	الممثل المقيم بالوكالة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - بيروت
فؤاد صايغ	نائب مدير منظمة العمل الدولية - بيروت
ك. فايد ياناثان	مستشار إقليمي، اليونسكو - بيروت
كلاديس صليبا	كلية الطب، الجامعة الأمريكية في بيروت - بيروت
ليلى بيهم	مساعدة لشؤون البرامج، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - بيروت
محمد الأمين التوم	مدرسة العلوم الرياضية، جامعة الخرطوم - الخرطوم
محمد جعفر زين	عميد سابق، جامعة عدن - مقيم حاليا في برلين (ألمانيا الديمقراطية)
محمد سعيد العطار	الأمين التنفيذي، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا - بيروت
محمد عبد الهادي	مدير دائرة الأبحاث، وزارة العمل - عمان

محمد هشام خواجكية	عميد كلية الاقتصاد، جامعة حلب ـ حلب
محيى الدين سوبره	شعبة الموارد الطبيعية والعلم والتكنولوجيا، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ـ بيروت
منير شفيق	مدير عام مركز التخطيط، منظمة التحرير الفلسطينية ـ بيروت
نبيل صالح فهمي	قسم رعاية المصالح المصرية، السفارة الفرنسية ـ بيروت
نديم قرطاس	كلية الطب، الجامعة الأمريكية في بيروت ـ بيروت
نزار الشاوي	إتحاد مجالس البحث العلمي العربية ـ بغداد
نور الدين صريب	مركز الابحاث والدراسات عن مجتمعات حوض البحر المتوسط ـ اكس ـ أون ـ بروفانس (فرنسا)
وضاح عقيلي	قسم الهندسة المدنية، جامعة البترول والمعادن ـ الظهران
وليام غليزر	ممثل معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ومركز العلوم الإجتماعية بجامعة كولومبيا ـ نيويورك
وليد شريف	نائب مدير المكتب الإقليمي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبيئة ـ بيروت
يوسف أبش	دائرة العلوم السياسية والإدارة العامة، الجامعة الأمريكية ـ بيروت
يون سيغوردسون	مدير معهد سياسات الأبحاث، جامعة لوند ـ لوند (السويد)

مُشكلة هِجرة الكَفاءَات العَربيَّة

أنطوَان زحْلان

إن هجرة الكفاءات، ونقل التكنولوجيا والمعلومات، والتنمية الإجتماعية الإقتصادية موضوعات تدور جميعها حول التعلم. وهذه العمليات كلها ذات دلالة على بعض جوانب التغير الحاصل في مجموع المعارف التي لدى مجتمع من المجتمعات. ونحن في هذه الندوة، نعنى بهجرة الكفاءات العربية، لا من حيث عدد الأفراد من حملة الشهادات الجامعية، الذين يتنقلون عبر الحدود الدولية وحسب، بل نحن نهتم أيضاً بأسباب هذه الهجرة وآثارها.

ووفقاً لحسابات أولية أجريتها مؤخراً، بلغت النسبة المئوية لهجرة الأطباء والمهندسين والعلماء العرب إلى أوروبا الغربية والولايات المتحدة حتى سنة ١٩٧٦، ٥٠ و٢٣ و١٥ في المائة على التوالي، من مجموع الكفاءات العربية، وقد كانت الأعداد: ٢٤٠٠٠ طبيب و١٧٠٠٠ مهندس و٧٥٠٠ من المشتغلين بالعلوم الطبيعية[١]. كما أن حركات الهجرة داخل الوطن العربي كبيرة أيضاً. ونصادف في هذا المجال أعداداً غفيرة من المدرسين وموظفي الإدارة بالإضافة إلى المهندسين والأطباء. وقد يكون من المفيد استعراض حركات الهجرة هذه في ضوء نظم التعليم العالي السائدة في الوطن العربي.

لقد تزايد عدد الجامعات العربية وحجمها بمعدل أسّي، منذ نهاية الحرب العالمية

---

(١) أنطوان زحلان، «هجرة الكفاءات العربية»، النشرة السكانية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا، حزيران/يونيو ١٩٧٩. في هذا البحث قدمنا المعلومات المتاحة حول حركات الهجرة ووجهتها. واستندنا إلى إفتراضات صريحة للحصول على الأرقام المذكورة هنا، كما أبرزنا أوجه النقص والقصور في البيانات المتاحة. وقمنا بمقارنة حركة الهجرة بمجموع خريجي الجامعات العربية.

الثانية. ففي الوطن العربي اليوم نحو ٥٠ جامعة. وبسبب معدل النمو المرتفع هذا، يتضاعف العدد التراكمي لخريجي الجامعات في فترة زمنية قدرها ٥,٣ سنوات، ويقارب العدد الإجمالي لطلاب الجامعات عدد الخريجين الجامعيين. ولا يمكن لهذه الحال أن تستمر أبداً، وستأخذ في التغير عندما تتعدى نسبة الشبان العرب الملتحقين بالجامعات، ممن هم في فئة العمر ١٧ ـ ٢٢ سنة، حدود ٣٠ في المائة. وسيحدث هذا قرابة نهاية القرن الحالي. ويمكننا أن نقدر أن عدد المتخرجين من الجامعات في حال استمرار الاتجاهات الحالية سيناهز ١٢ مليوناً عام ٢٠٠٠، ويكون في الجامعات عدد مساوٍ من الطلاب. ومن الممكن إدراك الدلالة الهامة لهذه الأعداد، من الوهلة الأولى إذا قارنا النسب المئوية لخريجي الجامعات بين السكان الراشدين سنة ١٩٧٥ (٠,٨ ٪) بالرقم المتوقع وهو ٨ في المائة.

ومستوى التعليم، لمعظم خريجي الجامعات، هو ليسانس الآداب أو بكالوريوس العلوم، باستثناء خريجي المعاهد الطبية (دكتوراه في الطب). ومن السمات التي يتميز بها التعليم العالي، تفرعه إلى: دراسة العلوم ودراسة الآداب. وفي سنة ١٩٧٥، كان ٤٢ في المائة من مجموع خريجي الجامعات في البلدان العربية قد تلقوا دراستهم في مجال العلوم الطبيعية والطبية والزراعية والهندسية. إن ثمة ميلاً عاماً يرجح كفة دراسة العلوم التطبيقية. وقيد الإنشاء الآن عدد متزايد من الجامعات العربية كمؤسسات هندسية صرف.

وتوفر الجامعات المصرية التعليم على مستوى الدكتوراه، في حدود متواضعة. ومعظم التعليم على هذا المستوى يتلقاه الطلبة العرب في أوروبا والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. ونفتقر إلى الإحصائيات بهذا الصدد. وأقدر شخصياً أن عدد العرب الحاصلين على التعليم بمستوى الدكتوراه يقارب ٢٧٠٠٠ اليوم (سنة ١٩٨٠)، وأرجح أن هذا العدد يتزايد بنسبة مئوية تربو على ١٠ في المائة، ونسبة ٥٠ في المائة على الأقل من الدرجات العلمية هي في مجال العلوم والهندسة. كما أن حوالي ٥٠ في المائة من مجموع العرب في مستوى الدكتوراه في العلوم والهندسة قد هاجروا. والبيانات الإحصائية هنا أيضاً ضئيلة، والموضوع لم ينل ما يستحق من اهتمام.

وسجل مؤسسات التعليم العربية حافل بأمثلة إمداد دوائر الخدمة المدنية بالقوى العاملة الفنية. وقد عمل هؤلاء الخريجون الفنيون على توسيع النظام التعليمي والخدمات الصحية معاً. كما أن موظفي البنى الأساسية والزراعة والصناعة هم من بين هؤلاء الخريجين.

ونظرة إلى ما هو متاح للجامعات العربية من موارد ومرافق وتمويل من شأنها أن تفسد هذه الصورة الإحصائية الواعدة. فهذه الجامعات تعاني عامة من ندرة مرافق التدريس والبحث، ومن ارتفاع نسبة الطلاب إلى الأساتذة (تبلغ هذه النسبة في بعض الحالات ٤٠٠ إلى واحد)، كما تعاني من إنخفاض في نوعية الكتب المدرسية، ومن انعدام التمويل الفعلي للبحث العلمي، ومن تدن في جداول المرتبات يحد بشكل خطير من عدد الأساتذة القادرين على تخصيص شطر من وقتهم للبحث العلمي. ويبدو أن بضع مؤسسات فقط، مما أنشىء في البلدان المنتجة للنفط، تمتلك ميزانيات ضخمة، لكن الوقت لم يحن بعد للتكهن بقدرتها على تطوير الجامعات رفيعة المستوى. وبطبيعة الحال، فإن إنعدام أنشطة البحث في الجامعات العربية موصول بنظرة عدم الإعتبار التي تنظرها الحكومات العربية بصفة عامة إلى البحث والتطوير(٢). ويبلغ مستوى الإنفاق على البحث والتطوير في الوطن العربي نحو دولارين أمريكيين في السنة للفرد. لكن من المشكوك فيه ـ باستثناء بعض من البلدان المنتجة للنفط ـ ما إذا كان الإنفاق على البحث والتطوير مساوياً في سنة ١٩٧٩ لما كان عليه سنة ١٩٦٥، على أساس القيمة الثابتة للنقد. فليس من المستغرب إذن أن يكون الناتج العلمي العربي للفرد نحو ٠,٥ في المائة لناتج البلدان المتقدمة، و ١ في المائة لناتج إسرائيل. وفي تقديري أن الحالة هي من الضعف حتى أن متوسط إنتاجيه رجل العلم العربي، من حيث نشر الأبحاث العلمية، أقل من ١٠ في المائة من متوسط إنتاج نظيره في بلدان أخرى. إن هذه الإعتبارات تنطوي على آثار خطيرة بالنسبة لسياسات التنمية في الدول العربية، ولأية سياسة ترمي إلى الإعتماد على النفس أو إلى أهداف تكنولوجية جدية.

والأنشطة التي تعتمد على الكفاءات العالية واسعة النطاق، كما أن عدد مشاريع التعدين والدفاع والمواصلات والصناعة والإنشاءات المدنية قد تزايد باطراد. فعلى سبيل المثال، تبلغ النفقات التقديرية للمشاريع الهندسية قيد التنفيذ حالياً حدود ٤٠٠ مليار دولار أمريكي(٣). وقد بينت في بحث آخر أن أغلب هذه المشاريع (٩٠ إلى ١٠٠ في

---

(٢) يرد وصف وتحليل مفصلان للبحث العلمي والسياسات العلمية في الوطن العربي في كتاب أنطوان زحلان، **العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي** (بيروت: منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩) باللغة العربية، و **Science and Science Policy in the Arab World** (London: Croom Helm, 1980) باللغة الانكليزية.

(٣) رقم ٤٠٠ مليار دولار هو تقدير تقريبي لحجم أهم عقود الهندسة والتجهيزات والإنشاء المبرمة بين البلدان العربية والجهات الأجنبية. ويمتد تنفيذ هذه العقود عادة على مدى أربع سنين أو خمس، وهي تتركز في مجالات: الهيدروكربونات والبتروكيماويات (١٦٠ مليارا)؛ والإنشاءات المدنية كالطرق، والري والصرف، =

المائة منها) تضعها وتخططها وتصممها وتنشئها وتجهزها شركات أجنبية للاستشارات والمقاولات والهندسة[٤]. وتتم العملية بأكملها مع أدنى حدود المشاركة من قبل المؤسسات والقوى البشرية المحلية.

والنمط السائد هنا هو طراز الصفقات التي لا تنطوي على نقل للتكنولوجيا والتي تسفر عن إقامة مشروعات الإنتاج الجاهز وتسليم المفتاح. ولما كان المقاولون الرئيسيون من الأجانب عامة، ولما لم يكن للدول العربية من سياسات تكنولوجية تنتهجها، فإن هذه المشاريع لا تتيح للمهندسين والعلماء إلا القليل من فرص العمالة. وإن كانت الأنشطة الجارية تنطوي على إستخدام القوى البشرية من المهنيين بأعداد غفيرة، إلا أن الإضطلاع بها يتم بطريقة تنخفض فيها الفرص المتاحة محلياً لتطوير المؤسسات الوطنية إلى الحد الأدنى، وبحيث يغلب الإعتماد على البحث والتطوير الأجنبيين، وعلى شركات الهندسة والاستشارات الأجنبية.

وبعبارة أخرى، لا يقوم أي ترابط متبادل بين نظام التعليم العالي والتطبيقات الإنمائية. وقد سبق أن لاحظنا أن الدعم الوطني للبحث والتطوير وناتج الفرد من الباحثين في المؤسسات العربية هما معاً في أقصى درجات الإنخفاض، على الرغم من الطلب على المعرفة والمهارات الفنية الذي يدل عليه بوضوح إبتياعها من مصادر أجنبية. وعلاوة على ذلك، فإن هجرة الكفاءات حاصلة في ذات المجالات التي تستورد لها الدول العربية الخبرة الأجنبية بكثرة.

وفي الإمكان تسليط المزيد من الأضواء على التبعية وهجرة الكفاءات بعقد بعض المقارنات على الصعيد الدولي. إن أعداد الطاقة العربية الفنية من كل المستويات (من

= والموانيء، والسدود، وصوامع الحبوب، وحلبات السباق، والجامعات (١٠٠ مليارا)؛ وشبكات النقل، والمعدات والتجهيزات: كالسكك الحديدية، والسفن، والطائرات، وأساطيل الشاحنات، والعتاد العسكري، والآلات الزراعية (٨٠ مليارا)؛ والمنشآت الصناعية (غير مصانع الهيدروكربونات والبتروكيماويات): كالحديد والصلب، والمواد الصيدلية، والأسمدة الفوسفاتية، والبوتاس (٤٠ مليارا)؛ وشبكات المواصلات (١٠ مليارات)؛ وغيرها. وبالنسبة لعقود الهندسة المدنية، بصرف شطر كبير من النفقات بالنقد المحلي لشراء المواد وخدمات اليد العاملة. ونحن نثبت الرقم ٤٠٠ مليار لمجرد بيان حجم السوق العربية إزاء خدمات ومنتجات التكنولوجيا.

(٤) A.B. Zahlan, «Established patterns of technology acquisition in the Arab World,» in A.B. Zahlan ,ed. , **Technology Transfer and Change in the Arab World** (Oxford: Pergamon, 1978), pp.1- 27.

المستوى المهني إلى الدكتوراه) كبيرة بما يكفي. ومجموع العرب الحاصلين على درجة الدكتوراه إلى اليوم مماثل عدداً لحاملي الدكتوراه في الولايات المتحدة أو ألمانيا الغربية أو المملكة المتحدة في غضون الفترة من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٥. كما أن في الوطن العربي اليوم من ٣٠ ألفاً إلى ٤٠ ألف باحث، وهو عدد يساوي ثلث عدد الذين كانوا يعملون سنة ١٩٤٠ في البحث والتطوير على الصعيد العالمي. على أن المستوى الحالي للإكتشافات والإبتكارات والإختراعات العلمية والتكنولوجية، كذلك تطبيق العلم والتكنولوجيا، لا تقارن بما تحقق من إنجازات بارزة في الأربعينات. والعوامل العديدة التي تحد من قوة الإبداع تسبب هجرة الكفاءات العربية داخلياً، وهي تنعكس بدورها في هجرة الكفاءات خارجياً.

مقارنة التجارب

إن التجارب التاريخية لكثير من الشعوب تكشف إنفصاماً ثقافياً كبيراً أدى إليه التفاعل مع مصادر أجنبية للمعرفة على مستوى رفيع خارق للعادة. ونوع هذا التبادل الثقافي ومداه يختلفان إختلافاً بيّناً. ويتوقف الإنفصام عندما يبلغ الشعب المستفيد مستوى مكافئاً لمستوى المراكز الرائدة في مجال المعرفة ذاته. وعلى وجه العموم، تتغير حالة التعلم ونظامه في غضون فترة زمنية قصيرة(٥) نسبياً. وتتسبب في هذه التحولات مجموعة مشتركة من العوامل منها الدراسة الأجنبية وإنشاء المؤسسات الجديدة واستقدام المفكرين والعلماء المغتربين. وتختلف الأهمية النسبية لعوامل التغيّر هذه من بلد إلى بلد. ومع أن هذه الظاهرة مشتركة بين البلدان، فإن معالمها الدينامية قد تختلف. إذ أن ما تستغرقه هذه العمليات من وقت، وما لها من زخم نسبي، وأعداد الأفراد الذين تشملهم، وسرعة التغير في حالة التعليم، وطبيعة التحولات في نظام التعليم، ودور السلطة المركزية، وقابلية الأفراد وطاقتهم على تقبل المعرفة المكتسبة، كل ذلك يختلف اختلافاً بيّناً(٦).

لقد أدت متابعة الطلبة الأمريكيين الواسعة النطاق لدراسات عالية في أوروبا ما

---

(٥) من الأمثلة الجيدة على ذلك تجربة الولايات المتحدة في الفترة ١٨٧٠ ـ ١٩٠٠. فقد حدث تفاعل كثيف بأوروبا، كان من نتائجه ارتفاع سريع في مستوى وفي نوعية الأبحاث، كما شهد نظام التعليم تحولاً كبيراً بعد أن كان حتى ذلك الحين رهناً بعلماء ودارسين من الهواة. لمزيد من التفصيل أنظر: Edward Shils, «The Order of Learning in the United States from 1865 to 1920: The Ascendancy of the Universities,» **Minerva**, XVI, (1978), pp. 159- 195.

(٦) ثمة معلومات كثيرة حول جوانب هذه التغيرات الثقافية؛ لكن الدراسات التحليلية المقارنة قليلة. وأغراض هذا البحث تفيدها المقارنات بصورة وافية.

بين عامي ١٨٧٠ و ١٩٠٠ إلى تحول هام في حالة التعليم ونظامه في الولايات المتحدة. ففي غضون هذه الفترة، حصل قرابة ١٠٠٠ أمريكي[(٧)] على دراسة بمستوى الدكتوراه خارج الولايات المتحدة (درس معظمهم في ألمانيا)، ونظرا لقابلية مجتمعهم وانفتاحه، أنشئت المؤسسات اللازمة لمواصلة التعليم الجديد وتطويره في نفس الوقت تقريباً.

ويمكن ملاحظة السرعة الكبرى التي تم بها هذا التحول من ارتفاع عدد الكليات الجامعية إرتفاعاً كبيراً (من لا شيء في سنة ١٨٧٠ إلى ٥٠ في سنة ١٩٠٠)، ومن الزيادة السريعة في عدد درجات الدكتوراه الممنوحة عن جدارة (١٢٥ في ١٨٩٠، ٢٥٠ في ١٩٠٠)، وخاصة من الإلحاح على غايتين إثنتين هما: النوعية والملاءمة.

وقد كانت تجربة اليابان أشد لفتاً للنظر. إذ أننا نجد هنا ثقافة غير أوروبية تتفاعل بنجاح بثقافة الغرب. فقد «استهلكت» اليابان ما بين عامي ١٨٧٢ و ١٨٩٨ خدمات حوالي ١٩٠٠٠ فرداً / سنة من الأساتذة والمهندسين والكتبة والحرفيين وغيرهم من الأجانب، لإحداث تحول جذري في مؤسساتها التعليمية والحكومية والخاصة[(٨)].

وقد أسهمت الأعداد القليلة من الكفاءات العالية الأجنبية، والوطنيين الذين تعلموا في الخارج، في كل من الولايات المتحدة واليابان، إسهاماً مباشراً في التغييرات

---

(٧) يستند هذا العدد (١٠٠٠) إلى بحث درست فيه حال الطلبة الأمريكيين الذين يدرسون في الجامعات الأوروبية في هذه الفترة. وهولا يشمل طلبة غير شهادة الدكتوراه، ولا الأعداد الغفيرة من الأطباء الأمريكيين الذين توجهوا إلى أوروبا للتدريب كمقيمين في بعض معاهدها. وقد حصل أحد كبار العلماء الأمريكيين في هذه الفترة - هو ولرد غبس (W. Gibbs) على درجة الدكتوراه من جامعة بيل، وقضى ثلاث سنين في أوروبا كزميل «بعد الدكتوراه». ومما عزز من التحولات موضوع الدراسة هنا أيضا تلك الأعداد الضخمة من العلماء والدارسين الأوروبيين الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة في تلك الفترة. وتضمين الدراسة بعض - بل حتى جميع - هذه الفئات ليس من شأنه، في أي حال، تغيير بنية هذا التحليل وهيكليته.

(٨) أقامت اليابان، على الرغم من سياساتها الانعزالية المتشددة علاقة وثقى بهولندا منذ عام ١٦٤٠. وكان تعليم اللغة الهولندية منتشرا انتشارا واسعا. أنظر بهذا الصدد:

Grant Kohn Goodman, **The Dutch Impact on Japan (1640- 1853)** (Leiden: E. J. Brill, 1967).

على أن مجيء الأميرال «بيري» سنة ١٨٥٣ أحدث تغيرا حاسما في السياسات اليابانية. ففي العقدين التاليين لذلك أوفدت حكومة شوغونات (Shogunate) خمس بعثات إلى الغرب: ٩٠ شخصا إلى أوروبا وأمريكا (١٨٦١) و٣٦ إلى أوروبا (١٨٦٢)، و٣٤ إلى فرنسا (١٨٦٣)، وعددا مماثلا إلى روسيا (١٨٦٥)، ثم ٢١ إلى فرنسا (١٨٦٧). وفي سنة ١٨٦٢ أوفدت أول بعثة دراسية إلى هولندا. وتولت حكومة مايجي Meigi السلطة عام ١٨٦٨ واتخذت إجراءات فعالة للتعجيل في عملية التحول. أنظر Umetani Noboru, **The Role of Foreign Employees in the Meigi Era in Japan** (Tokyo: Institute of Developing Economies, 1971).

الداخلية الكبرى التي حصلت. ومشاركة الكفاءات العالية الوطنية والأجنبية بأعداد ضئيلة نسبياً في غضون فترة محدودة من فترات التنمية، قد اشتد أثرها بفعل تغيير حالة التعليم ونظامه. ذلك أن الطابع الثقافي للإستجابة المتولدة والطاقات الإبداعية التي انطلقت قد واكبها إنشاء أنواع جديدة من المؤسسات أصبحت بمثابة القاعدة للمشروعات الوطنية الجديدة. وشملت التحولات وسائل الإنتاج وأنماطه والسياسات العامة المتعلقة بتطبيق التكنولوجيا. إذ أن معظم الأحداث التي وقعت في غضون القرنين الأخيرين قد طغى عليها العلم والتكنولوجيا.

وكانت الكفاءات الوطنية والأجنبية من عوامل التحول الرئيسي؛ ولم تكن قوى منعزلة حائرة بين ثقافتين(٩). وقد تحكم في تحوّل الأمريكيين واليابانيين البعد الوطني، كما تحكم فيه بدرجة ثانوية فقط الأفراد الذين أسهموا في عملية التحول. وهذان المثلان هما لأحداث وطنية المحور. وما رافق ذلك من هجرة الكفاءات لم يثر الإهتمام(١٠).

نماذج هجرة الكفاءات وطنية المحور مقابل النماذج فردية المحور

تعكس المؤلفات عن هجرة الكفاءات مواقف واهتمامات مختلفة. والفرد، في الشائع، هو محور الدراسة والتحليل. وسأشير إلى نهج التناول هذا باسم النموذج الفردي المحور. ويقوم هذا التناول على إحصاء المهاجرين وتبويب مؤهلاتهم المهنية وتحديد القوى الدافعة والجاذبة وراء تنقّلهم. ويستعرض «غليزر» (Glaser) في دراسته بعنوان «**هجرة الكفاءات**»(١١) لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، دوافع الطلاب الأجانب، وتوزعهم حسب الإختصاص، وروابطهم بمواطنهم الأصلية، وقرار الدراسة في الخارج، وهجراتهم. وحتى التوزع بين البلدان النامية، ينظر إليه بصورة رئيسية من منظور الطالب، فيسلط الضوء على المهاجر والبلد المضيف. أما الموطن الأصلي، فذو دور سلبي. وفي نموذج غليزر هذا، ينظر إلى العوامل الدافعة باعتبارها حصلت لأن البلدان

(٩) يرتبط بهذه التحولات بصورة دائمة صعوبات وعوائق شخصية. فعلى الرغم من السرعة الظاهرة واليسر اللذين تمت بها هذه الأحداث في بعض الأقطار، عانى بعض المشاركين فيها المشاكل في مجال التكيف وتأمين فرص العمل.

(١٠) بالإستناد إلى المعلومات المتاحة حول الحياة العلمية للأمريكيين الذين تلقوا العلم في أوروبا، أقدّر أن هجرة الكفاءات بالنسبة إليهم كانت حوالي ٥ أو ٦ في المائة.

(١١) William Glazer, **The Brain Drain: Emigration and Return** (Oxford: Pergamon, 1978).

النامية لم تقم ببعض الإصلاحات. ويتجاوز المؤلف «بهاغواتي» بخطوة وجهة النظر هذه، إذ يربط العوامل الدافعة بفرص هجرة الكفاءات، فهو يقول:

«باختصار، إن إمكانية الهجرة إلى الخارج، وفرصة هجرة الكفاءات، تحول دون عملية «الإنتشار الداخلي» التي تحمل، ولو ببطء، هذه المهارات المهنية إلى حيث يكون لها تأثير إجتماعي أكبر»(١٢).

وفي مدرسة النموذج الشخصي ثمة إتفاق على البنية العامة للمشكلة، وخلاف على الأساليب المتنوعة التي يمكن تطبيقها بغية الوصول إلى شيء من التحكم في هجرة المهاجرين. وتبدو بلدان العالم الثالث غير قادرة على درء المنافسة التي تفرضها عليها البلدان المتقدمة للحصول على خدمات أبنائها. ويختلف علماء الإقتصاد، بالإستناد إلى مباديء عامة عادة، حول ما إذا كانت بلدان المنشأ تخسر أو تربح في هذا التعامل. والخلاف يكثر حول: الفائدة أو الخسارة الواقعة لبلدان العالم الثالث والتدابير المطلوبة لوقف هذه العملية أو تغيير اتجاهها، والتعويضات التي يمكن تقديمها لبلدان المنشأ. والمنطلقات الأساسية للباحثين واحدة، في هذه المدرسة، وإن تعددت التفسيرات والحلول المقترحة وتنوعت. ونضرب على هذا مثلين. فإن الجناح «الغربي» لهذه المدرسة يركّز على العوامل الدافعة إلى الهجرة، ويقترح حلين رئيسيين هما: وجوب تلبية برامج التعليم في البلدان النامية للطلب المحلي بصورة أوفى، ونوع «تطبيقات العلم والتكنولوجيا» المقترحة أخيراً في مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (فيينا ١٩٧٩). أما جناح «العالم الثالث» فيفضل «مشروع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لفرض رسوم على النقل العكسي للتكنولوجيا»، الذي يقضي بفرض رسوم على المهاجرين، وعلى البلدان المضيفة إن أمكن، لتعويض البلدان النامية عما لحقها من خسائر.

وقد أوحت مناهج التناول الشخصية بعدد كبير من التدابير والسياسات المتنوعة. فقد أنشأت بعض البلدان ـ مثلاً ـ جامعات ومؤسسات علمية ينعم فيها الطلبة والأساتذة بإمتيازات خاصة(١٣). وقد سن بعضها الآخر قوانين خاصة بالرجوع إلى الوطن الأم، يمنح العائدون بموجبها إمتيازات مالية وأخرى في مجال العمل. غير أنه ليس ثمة ما يشير

---

(١٢) Jagdish N. Bhagwati, «International Migration of the Highly Skilled: Economics, Ethics, and Taxes,» **Third World Quarterly**, I, (1979), p.20.

(١٣) Gerald Moore, «Le role des universités dans le tiers monde: Former des élites ou servir la société,» in **le Monde Diplomatique**, (September, 1970), p.10.

إلى أن هذه التدابير كان لها أي تأثير يذكر على هجرة الكفاءات. وهكذا يفقد المرء رؤيته للأبعاد الإجتماعية والوطنية إن هو قلّص مشكلة هجرة الكفاءات وحصرها بحدودها الإقتصادية والشخصية.

وعلى النقيض من ذلك، يسعى النهج وطني المحور إلى تفهّم ظاهرة هجرة الكفاءات كعامل من عوامل السياسات الثقافية والعلمية والإنمائية. وهذا العامل الأخير، في نهاية المطاف، يشكل دافعا واسع النطاق يحمل الحكومات والمجتمعات على رعاية التعليم الوطني والأجنبي. وفي إطار نهج التناول هذا، سينصب الإهتمام على الكفاءة التي يتم بها تشغيل القوى البشرية ذات المهارات العالية. فكون الشخص مهاجرا، أو يعاني من العمالة الناقصة، يصبح مشكلة من مشكلات الجغرافيا البشرية. وكون هجرة الكفاءات إلى لخارج قد تفيد أو لا تفيد بلداً أجنبياً أمر ضئيل الأهمية في نظر البلدان النامية؛ فإن ما يهم أساسا هو مدى إسهام هذه المهارات في مجتمعاتها هي.

ويرى أصحاب النهج الشخصي أن عدم مناسبة النظام التعليمي هو من العوامل الدافعة إلى الهجرة. أما إستقصاء أسباب تبني نظام تعليمي بذاته، والبحث عن الوسائل والظروف التي أدت إليه، فذلك كله يعتبر في معظم الأحيان خارج نطاق دراسة هجرة الكفاءات.

إن البرامج التعليمية المناسبة هي نتاج عمليات إبداعية متكررة يباشرها أفراد إكتمل دمجهم الثقافي في مجتمعاتهم. وينظر نهج التناول المركّز على الوطن إلى هذه العمليات كسلسلة زمنية متصلة الحلقات، ويدرس مستقصيا العوامل والسياسات التي من شأنها أن تعيق أو تعزّز التطور الإبداعي والتوافقي. والنظم التعليمية التي أوجدها، مثلا، المستشارون الفرنسيون لمحمد علي، أو المبشرون البروتستانت في سورية أو البريطانيون في إفريقيا، أو مستشارو «اليونسكو»، أصبحت مجرد نقاط أولية للإنطلاق، واستحالت عيوبها إلى حوافز تلهم الفكر والعمل: إن مجتمعاً يسهم في عملية التعليم يلاقي التحديات عند محاولته جعل مؤسساته مناسبة.

وسوف يحل محل النظرة الأخلاقية إلى هجرة الكفاءات،وعي حاد بالتدابير والتطبيقات اللازمة لمجتمع لكي ينتقل من التخلّف إلى الإعتماد على النفس. فعند النظر إلى هجرة الكفاءات خارجيا وداخليا من هذه الزاوية، سيتحول تركيز القيادات الوطنية عن مآسي الأفراد العاجزين عن التصدي لمشاكلهم العاجلة إلى تقويم فعالية التدابير الوطنية لإنجاز تحولها الثقافي.

التجربة العربية في النموذج وطنيّ المحور

في غضون القرن الثامن عشر، أنشأ محمد علي في مصر مؤسسات تعليمية كجزء من خططه التحديثية. لكن هذه المؤسسات عانت من التباطؤ في إنشائها وكانت ضيقة النطاق؛ وكان التدريس يجري فيها، غير أنها كانت تفتقر إلى مقومات التعليم وافتقرت العملية كلها إلى إظهار أي خيال علمي أو إجتماعي(١٤) فعلى سبيل المثال، كان مهندسوه على إطلاع تام بوجود النفط في منطقتي البحر الأحمر والسويس، إلا أن إمكان الإفادة من هذا النفط لم يخطر ببالهم على الرغم من النقص الكبير في الطاقة. كذلك لم يؤد النقص في القوى العاملة في البلاد، إلى الإهتمام لا بتحسين مستويات التغذية والصحة العامة ولا بزيادة الطاقة الإنتاجية لليد العاملة. ومع أنه كان ثمة علماء ذوو مؤهلات، فإنهم لم يسهموا في تغيير يذكر لحالة التعليم أو نظامه، يكون بمستوى الطلب على التقنيات المرغوبة(١٥). ومع هذا، فقد استهلكت مصر قبل سنة ١٨٤٠ عددا من سنوات العمل من جانب الكفاءات الأجنبية أكبر مما كان لليابان أن تستهلك فيما بين ١٨٧٠ و ١٩٠٠.

وفي غضون المائة والستين عاما التي إنقضت منذ تأسيس محمد علي لأول «مدرسة طبية حديثة»- التي أصبحت فيما بعد مستشفى القصر العيني- إزداد عدد المؤسسات الطبية وطلبتها وخريجيها زيادة كبرى. على أن المنطقة ما زالت تعتمد على المعرفة المتكونة في الخارج بالنسبة لجميع التطورات في العلوم البيولوجية والطبية. كما أن خريجي المعاهد الطبية ما زالوا يحصلون على التخصص في الخارج، كما أن مجموعة المعارف التي تلقن في كليات الطب يجري إستيرادها بالكامل، إذ أن الإسهامات المحلية تأتي على هامش العلوم الطبية.

وأنشأ الملك فاروق، قبيل الحرب العالمية الثانية (سنة ١٩٣٩)، مجلس فؤاد الأول القومي للبحوث في القاهرة. وقد تميزت أهداف المجلس ببعد نظر ملحوظ، وجاءت مشابهة في الواقع لروح مؤتمر الأمم المتحدة لتطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية (١٩٧٩). وقد طرحت أعوام الحرب تحديات كبرى كان يمكن أن تسفر عن تطور صناعات وتقنيات زراعية جديدة، إذ لا شك في أنه لم يكن ثمة نقص في القوى البشرية المؤهلة من حملة الدرجات العلمية؛ غير أن المجلس القومي للبحوث ولد ميتا. وعلاوة

---

(١٤) A.B. Zahlan, **Technology Transfer and Change in the Arab World**, pp.1-27.

(١٥) المصدر السابق.

على ذلك، كانت المشكلات التقنية المحلية التي عجلت الحرب بظهورها من الإلحاح بحيث تعين أخيراً على الولايات المتحدة وبريطانيا أن تؤسس «مركز تموين الشرق الأوسط» في القاهرة لمعالجة هذه المشكلات. وكانت أكثر أنشطة هذا المركز تستدعي خيالا ومهارات علمية لا البحث والتطوير(١٦).

وفي غضون الثلاثين سنة الفائتة، نالت معظم الأقطار العربية استقلالها التام وشرع بالقيام ببرامج واسعة النطاق لمحاربة التخلّف. وقد جمعت هذه الجهود عامة بين مناهج التناول الكلاسيكية الثلاثة، أي: الدراسة في الخارج، وتوسيع المؤسسات التعليمية الوطنية، واستخدام الخبراء الأجانب. وهكذا كان، في سنة ١٩٧٨، أكثر من ٢٥٠٠٠ طالب عربي في الولايات المتحدة، وأعداد أكبر في أوروبا والإتحاد السوفياتي. وفي سنة ١٩٨٠ سيزيد عدد خريجي الجامعات العربية عن مليون ومائة ألف. وفي المملكة العربية السعودية وحدها أكثر من ١٠٠ ألف أوروبي وأمريكي، وأكثر، لا ريب، من مليون عربي ينتمون إلى فئات «المعلمين والمهندسين والكتبة والحرفيين». وقد يكون من المفيد أن نلاحظ هنا أن عدد السعوديين الذين نالوا درجة الدكتوراه في الولايات المتحدة حتى سنة ١٩٧٩ هو أكثر من ١٠٠٠، أي أكثر من عدد مواطني الولايات المتحدة الذين حصلوا على درجاتهم في أوروبا، في القرن التاسع عشر. وقد كان عدد الباحثين منذ بضع سنين ١٨ ألفا في مصر وحدها.

---

(١٦) كان العاملون في هذا المركز يعنون بأنواع كثيرة من الأنشطة تشمل: تحويل القاطرات العربية من استعمال الفحم المستورد إلى استخدام النفط العربي؛ ومكافحة الجراد؛ وإدارة الأغذية وغيرها من الإمدادات على أساس إقليمي؛ وتنظيم المؤتمر الإقليمي الأول حول الزراعة؛ مع اعداد الكثير من التقارير الفنية وبضعة كتب حول المنطقة. وقد استخدم Steven Dedijer في مؤلفه **Science and Technology Related Social Innovations in UNCSTD National Paper** (Discussion Paper 132) (Sweden: University of Lund, Research Policy Institute, 1979).

نهج ر. ف. جونز في بحثه بعنوان: **Most Secret War** (London: Hamish Hamilton, 1978). لدراسة الأسلوب العلمي في الاستخبارات أثناء الحرب العالمية الثانية، واستند إليه لإرساء نظريته في الاستخبارات بالنسبة للعالم الثالث. وثمة فوارق أساسية بين جونز البريطاني، و«جونز» العالم الثالث. فقد كان جونز جزءا لا يتجزأ (على الرغم مما عاناه مع زملائه) من نظام فعال عملي كان يشمل جمع المعلومات (الاستطلاع التصويري، والأسرى...) والدعم بتحليل البيانات (العلماء والمكتبات البريطانية)، ومن نظام مساو بالأهمية، منظم رشيد لتلقي ما يصل إليه من نتائج. أما «جونز» العالم الثالث فقد كان يفتقر بشدة إلى الأدوات وإلى الدعم في جمع وتحليل المعلومات، يضاف إلى ذلك أنه يرتبط بصورة واهية بالجهاز المسؤول عن اتخاذ القرار. هذه هي العوامل التي تساهم في هجرة الكفاءات داخليا وخارجيا. وينبغي أن يكون هدف السياسة العامة هو علاج هذه العوائق المؤسسية بالدرجة الأولى.

إن ما أحاول إثباته هنا هو أن الكفاءات الموجودة فعلا في جميع الميادين، كبيرة العدد على نحو معقول، بجميع المقاييس. وفي أثناء الحرب العالمية الثانية، كان للحلفاء ولدول المحور على حد سواء أعداد مماثلة، بل أصغر، من الكفاءات الفنية، ومع هذا فقد تمكنت من التقدم بصورة باهرة ومن توسيع صناعاتها بسرعة وبصورة ظاهرة للعيان. ولا يسعني أن أتصور أن الظروف في أي من الدول العربية اليوم هي أقسى من الظروف التي كانت تواجهها الدول المتحاربة في الفترة ١٩٣٩ـ ١٩٤٥، أو أن الصعوبات أكبر سواء كانت إجتماعية أو إقتصادية أو علمية أو فنية. وهكذا لا بد من التساؤل. **لماذا - مع الإنجازات العربية الباهرة في مجال التوسع في المرافق التعليمية وبالنظر إلى المستوى العالي جداً للسيولة وللأنشطة الإنمائية - تستمر هجرة الكفاءات الداخلية والخارجية من الوطن العربي؟ لماذا لا تزال المنطقة تعاني من التبعية التعليمية والعلمية والتكنولوجية**(١٧).

إن الطابع الفريد للوضع العربي هو في وفرة جميع العوامل التي تعتبر ضرورية للإنطلاق: كالقوى البشرية والأموال والموارد. وقد اخترت للمناقشة هنا عاملين قد يساعد عرضهما على توضيح الظروف الراهنة.

العامل الأول هو حالة التعليم. لقد سبق لي أن ألححت على الجانب الإبداعي أساسا للتحول الثقافي. إذ يجب على المجتمع الذي يود القيام بهذا التحول بصورة ناجحة أن ينظم البحث العلمي والمنح الدراسية. وقد أشرت آنفا إلى عدد خريجي الجامعات العربية، والعدد الإحصائي للباحثين العلميين وحملة الدكتوراه، والموارد المالية المحدودة المخصصة للبحث العلمي. ومن شأن التسهيلات الهزيلة للبحث العلمي أن تؤدي إلى إستمرار التبعية لمؤسسات أجنبية، للقيام بدراسات التخصص بعد التخرج. وهذه

---

(١٧) كانت أزمة التعليم والإبداع التي تواجه المجتمعات العربية موضوعا للكثير من التحقيقات على الأصعدة القطرية والإقليمية. وما نذهب إليه هنا يقر به الجميع. وأقتصر على ذكر مثلين يعبران عن هذا الشاغل المنتشر. فقد نظّمت رابطة خريجي الجامعات في الكويت سنة ١٩٧٤، حلقة دراسية عقدت في الكويت حول أزمة التطور الثقافي في الوطن العربي. وقد اشترك في الحلقة كثيرون، وقدمت فيها مجموعة متنوعة من الأبحاث الهامة. أنظر: شاكر مصطفى، **أزمة التطور الثقافي في الوطن العربي** (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٧٥).

في سنة ١٩٧٢، طلب وزراء التربية في الدول العربية للتربية والثقافة والعلوم إعداد استراتيجية لتنمية التعليم في البلدان العربية. وأنجز فريق كبار المربين العرب الذي شكلته المنظمة للاضطلاع بهذا العمل، تقاريره ونشرها عام ١٩٧٦ و١٩٧٧. وهم يؤكدون أن المنجزات دون المطامح الوطنية، وأن هناك نقلا ولا إبداع، وتفهما بلا تطبيق. (**استراتيجية لتطوير التعليم في الوطن العربي، تقارير أساسية نشرت عام ١٩٧٦ وتقرير موجز نشر عام ١٩٧٧** (القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٧٦- ١٩٧٧).

التبعية تعرّض الشبيبة بصورة حتمية لمشكلات وقيم وأنماط للتفكير ذات صلة وثيقة بالبلدان المتقدمة. والأولويات ـ شأنها شأن البرامج ومبتكرات البحث العلمي ـ في البلدان المتقدمة، ليست بالضرورة الأولويات والبرامج والمستحدثات الملائمة لبلدان العالم الثالث منفردة أو مجتمعة ـ حتى لو كانت تعنى بشؤون العالم الثالث. وقد يكون العلم عاما كليا، ولكن العالِم أو الباحِث على الطراز الغربي ليس من المقومات العامة لجميع المجتمعات.

والطلاب العائدون بعد التخصص في الخارج يتعرضون لمشاكل خطيرة تتعلق بالتكيف. وأبرز العوائق هو، في معظم الحالات، عدم كفاية التسهيلات والموارد. إن الباحث والعالم الشاب بحاجة إلى بيئة ثقافية حافزة يستثمر في إطارها قدراته ومشاركته المجتمعية لكي يطور مجرى جديدا للعمل. والدراسة والبحث على المستوى الجامعي هما الطريقتان اللتان يعمل المجتمع من خلالهما على تطوير فهمه لمشكلاته. ويتمثل المجتمع ما يستخدم من أفكار ومبادىء ومنهجيات عن طريق البحث العلمي في بيئة وطنية، وفي إطار وسطه الثقافي بالذات. وقد تحقق، في غضون العقدين المنصرمين، بعض النمو في نطاق البحث والتعليم الجامعي في معظم البلدان العربية. على أن الأموال المخصصة لهذه الأغراض، والمخرجات المحدودة، وإستمرار التبعية للبحث والتطوير والمؤلفات المستوردة تدل جميعا على أن هذه الجهود لا تتناسب مع الطلب. كما أن المصدر الرئيسي المتاح من المعلومات والدراسات التحليلية ما زال أجنبيا.

ولا يمكن لمجتمع أن يأمل في تحويل تراثه الثقافي تحويلا خلّاقا إلى أنماط وأساليب حياةوثيقة الصلة بماضيه بما لا يقبل الشك، مستفيدا في الوقت ذاته من المعرفة المتاحة كلها، إلّا إذا استوعب هذا المجتمع المعرفة وتمثّلها داخليا. والأداة الطبيعية الوحيدة للإضطلاع بهذا الدور هي الباحث أو العالِم أو المهندس المتأصل بجذور ثقافته ومؤسساته. إن شعبا يستورد «الحداثة» يدفع لقاءها ثمنا غاليا: إذ أن في هذا إنتحارا حضاريا.

أما العامل الثاني فيتصل بالسياسات التكنولوجية القائمة في الواقع. وفي كل محاولة لتطوير شعب من الشعوب وإستثارة تحوله التقني، يكون للأجهزة التي تتخذ القرارات، ولأدوات تصميم السياسات الإنمائية وتنفيذها، أهمية قصوى. وعلى الرغم من أن الحكومات العربية عاكفة عامة على تحويل مجتمعاتها ماديا، فإن متخذي القرارات مبتلون بالكثير من المشاكل المتنوعة التي لا يمكن حلها باللجوء إلى المؤسسات الوطنية في وضعها الراهن.

إن منحى الأعمال التي يستدعيها التطبيق الوطني للعلم والتكنولوجيا، يختلف إختلافا بيّنا عما يحتاج إليه إنشاء طريق أو مصنع بإشراف شركة أجنبية. ذلك أن الكفاءات العالية ينبغي أن تنظم وتبنى بشكل مؤسسات متخصصة من أجل القيام بالمشاريع الإنمائية. والتكنولوجيا إنما تكتسب وتتطور وتطبق عبر مؤسسات للإستشارات والهندسة والبحث. ومما يسهل من عملية بناء هذه المؤسسات ما للعلم والتكنولوجيا من بنية أساسية: إذ يمكن الحصول على المعرفة والخبرة الفنية بخطوات محسوبة كجزء من سياسة متواصلة. بيد أن وجود شركات دولية عريقة يمكنها تقديم هذه الخدمات التكنولوجية، يوفر لمتخذي القرار طريقا سهلا عبر الحدود الوطنية(١٨).

ويقوم الطريق العابر للحدود الوطنية على الإفادة من خدمات الشركات والمؤسسات الأجنبية لدراسة وتنفيذ المشاريع (الإجتماعية والإقتصادية والفنية) في المجتمع، بما يشل عمل المؤسسات القائمة ويجعل القيام بهذه المهمات عملا ضارا بإنشاء وتطوير المؤسسات الوطنية(١٩). وهكذا تطورت قطاعات النقل والنفط العربية بكاملها

(١٨) كانت الصلاحية المطلقة لاتخاذ القرار، طوال فترتي الحكم العثماني والسيطرة الغربية على معظم الدول العربية، في يد الأجانب. وكان كل مجتمع فرعي - كالقبيلة أو القرية أو المدينة أو المنطقة - تابعا للقرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتخذة والمطبقة من قبل الموظفين العسكريين والمدنيين. وكانت قضايا الإمدادات الغذائية واستملاك الأراضي وفرض الضرائب ومراقبة التجارة وتوزيع الثروة وكثير غيرها تابعة لهؤلاء الموظفين الأجانب. ففي بلد كمصر وجد الشعب - وهو مبتكر علم الري والزراعة، وقد مارسه فلاحوه بنجاح لآلاف السنين - فجأة المهندسين وضباط الجيش البريطانيين مسؤولين بالكلية عن شبكة الري من سنة ١٨٨٢ إلى ١٩٢٥. في غضون هذه الفترة، لم تتوسع مساحة الأراضي المزروعة إلا بنسبة ٤ في المائة فيما انخفض محصول القطن بالقنطار لكل فدان بصورة رتيبة تقريبا من نحو ٥,٦ (سنة ١٨٩٥) إلى ٣,٦ (سنة ١٩١٩).

P.M. Tottenham, C.B.E., **The Irrigation Service, its Organization and Administration** (Egypt: Ministry of Public Works, 1927).

(كان توتنهام آخر وكيل وزارة بريطاني للأشغال العمومية في مصر).

وكانت الإدارات البيروقراطية الجديدة التي أنشأتها سلطات الاستعمار هيئات رقابة، بصورة رئيسية، لا هيئات منشأة لتقديم الخدمات. وكان منطلق السلطة في اتخاذ القرارات المؤسسة العسكرية ووزارة الداخلية لا الدعم والرقابة العامية؛ وكثيرا ما كان النظام التعليمي مخططا من قبل الأجانب، ويرمي إلى تنشئة العدد اللازم من الكتبة والموظفين الحكوميين للمناصب الدنيا، أما القوى العاملة فكانت تتكون بصورة رئيسية من عمال غير مؤهلين يعيشون على حافة دائرة الكفاف. وصار السكان وجميع مؤسساتهم مجرد وسائل تسيّر سعيا وراء غايات معينة لا أهمية لها بالنسبة لحياتهم - كسلامة طريق الهند، والقطن لمصانع مانشستر أو نزاع أوروبي وقع في «فاشودا».

(١٩) من الواضح أن العلاقة ما بين البلدان النامية والشركات غير الوطنية تطورت تجاوبا مع أحوال البلدان ومع إمكانات الشركات. والمنافع التي يجنيها متخذ القرار من سلوك هذه الطريق عديدة. فهو يفترض أولا أنه باستخدام هذا المسلك غير الوطني يتلافى جميع المخاطر. وذلك لأن الشركة المعنية، على وجه العموم، يمكنها تقديم سجل حافل بالمنجزات السابقة. كما أن البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومؤسسات التمويل القطرية =

كجيوب تكنولوجية أجنبية. إن هجرة الكفاءات العربية الداخلية والخارجية، من القوى البشرية العاملة في مجالات العلوم والهندسة هي نتيجة استمرار تبعية الدول العربية لهذه الأنماط الراسخة للمعاملات التكنولوجية. فمن البديهي إذن أن يكون للسعي إلى سياسات تكنولوجية تقوم على الإعتماد على النفس مزايا إجتماعية وإقتصادية وسياسية مجزية، علاوة على النتائج الإيجابية قيد البحث هنا.

وكنتيجة لعزل المؤسسات الوطنية عن عمليات حل المشاكل واتخاذ القرار وتصميم المشاريع وتنفيذها، يعاني معظم «الحلول» من التقصير الخطير. إذ أن المستشفيات المرتفعة الأسعار لا تقدم خدماتها الصحية إلا للموسرين؛ وتطور العواصم يؤدي إلى هجرة أبناء الريف بأعداد غفيرة إلى المدينة ليزيد من إكتظاظ الأحياء الفقيرة وتضخمها، والسدود الجديدة تزيد من ملوحة التربة ومن إنتشار البلهارسيا؛ وإستيراد القمح المعالج بالزئبق لوقايته من الأمراض الفطرية يتسبب في التسمم الجماعي، وأخيرا فإن شراء المعدات العسكرية بكميات كبرى لا يؤدي إلى النصر.

وبعد عقود ثلاثة من التخطيط الإنمائي، أصبح في معظم البلدان العربية عدد أكبر من السكان، وأصبح عدد أكبر منهم من قليلي المزايا والمتعطلين. ومع أن الإلتحاق بالنظام التعليمي قد تنامى، فإنه لم يتوفر للشبيبة الوعي الثقافي والمهارات اللازمة للمساهمة في اقتصاد وطني. والبلدان التي جربت شيئا من التصنيع، تجد نفسها أكثر تبعية للبلدان المتقدمة في الحصول على سلعها الرأسمالية، ولم يكتسب قدرا من الإستقلال التكنولوجي إلى حدّ ما سوى بضعة بلدان. وقد اشتد الطابع المزدوج للإقتصاد، إذ أن القطاع الحديث يعيل طبقة وسطى محظوظة وقليلة العدد، أما القطاع التقليدي الذي كان يرتقب تلاشيه فعلى النقيض قد زاد عدد المنتمين إليه.

إن الصعوبات الكبرى التي واجهتها الحكومات العربية في معرض بلوغ غاياتها المختارة، ومطالبات مواطنيها قد أدت في بعض الأحوال إلى أنواع من الإضطرابات. على أن معظم هذه الإضطرابات لم يسفر عن شيء. فبات العلماء والمفكرون والقادة والأساتذة متشائمين، خارت منهم العزائم إذ يشعرون بالخيبة بسبب ما للتحدي من صعوبة ظاهرة لا يمكن تذليلها.

= والدولية تشترط لتقديم القروض كون المشاريع المراد تمويلها مصممة ومنفذة من قبل شركات استشارة ومقاولات معترف بها.

ان الزمن المتاح للوصول بحالة الإنفصام الثقافي طويل الأمد في الوطن العربي إلى نتيجة تبعث على الإرتياح، يمضي سريعا، لا بسبب الأحداث السياسية، بل بداعي نسبة التغير الكبرى في المعرفة. ولم تمتلك دولة عربية إلى اليوم حتى زمام علوم مطالع القرن التاسع عشر الميكانيكية، ناهيك عن الثورة في مجالي الكيمياء وعلوم الأحياء التي حدثت في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. على أن ثورة علوم التحكم الآلي (السيبرنتيك) والوراثة والذرة والفضاء في غير البلدان العربية ترتاد آفاقا علمية وثقافية جديدة. والنقاش الإجتماعي والفلسفي الحاد في الغرب حول وظيفة العلم الإجتماعية هو مقياس العمق في التحولات الثقافية الجارية فيه الآن(٢٠).

إن الظروف الحائلة التي تقيّد ما للكفاءات العربية من طاقة إنتاجية مبدعة، ووضع التعليم في المجتمعات العربية وتبعيتها المفرطة في مجال التكنولوجيا تؤدي بنا إلى القول بأن أسباب هجرة الكفاءات إلى الخارج ذات أهمية أكبر بكثير من حركات الهجرة الفعلية. ومع توقع زيادة تبلغ عشرة أضعاف العدد الحالي للكفاءات العالية، يبقى من المشكوك فيه إذا كان الوطن العربي سيعاني من نقص في القوى العاملة. وما من سبيل إلى إبراز الأعمال والتدابير السياسية العامة التي هي شرط لازم لا بد منه لتحقيق الأصالة الثقافية والإعتماد على النفس في ميدان التكنولوجيا إلا بالتحول من المعالجة المركّزة على الشخص إلى المعالجة المركّزة حول الوطن ككل.

---

(٢٠) فيما لا تزال فنون تصميم وتنفيذ السياسات العلمية الفعالة في العالم الثالث في المهد، يتعاظم اهتمام البلدان المتقدمة بتقويم العلم اجتماعيا وبعلاقات الخبرة الفنية العلمية بالجمهور. ومع أن هذه من الأبعاد الأساسية لظاهرة هجرة الكفاءات فنادرا ما ينظر إليها في هذا الإطار.

Jean-Jacques Salomon, «The social function of science today,» **Technology in Society**, I, (1979), pp.205- 218.

E. Mendelson, D. Nellain and P. Weingart, eds., **The Social Assessment of Science** (Bielefeld: 1978); Hans Skoie, ed., **Scientific Expertise and the Public, Conference Proceedings** (Oslo: The Norwegian Research Council for Science and The Humanities, 1979).

المناقشات

أبا يزيد: يبدو أن هناك مبالغة في الرقم الخاص بعدد الباحثين في الوطن العربي والذي يتراوح بين ٣٠ ألفا و ٤٠ ألفا. وتشير إحصاءات «اليونسكو» للعام ١٩٧٧ إلى أن ما يعادل حوالي ٢٠ ألفا من العلماء والمهندسين المتفرغين طول الوقت يعملون في مجال البحث والتطوير في الوطن العربي. والرقم الذي أورده زحلان قريب من الرقم الذي أوصى به وزراء الأقطار العربية المسؤولين عن تطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية كهدف في مؤتمرهم الذي انعقد في الرباط في العام ١٩٧٦.

زحلان: في كتابي بعنوان **العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي** (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٠) قدمت ولخصت البيانات المتوفرة عن الباحثين في الوطن العربي. وما من شك أن الإحصاءات هزيلة. وليس المقصود برقم ٣٠ ألفا إلى ٤٠ ألفا أن يمثل معادلا للباحثين المتفرغين. وقد قدمت أكاديمية العلم والتكنولوجيا في مصر في عام ١٩٧٧ رقم ١٨ ألفا بصفته يمثل عدد الباحثين العاملين في مصر وحدها في ذلك العام.

فرسون: من بين المشكلات الأساسية للوطن العربي أنه غير موحد مثل اليابان والصين والولايات المتحدة، كما لا توجد لديه سلطة مركزية لرسم السياسات. وعليه فإن المقارنة بين الوطن العربي وهذه الدول مضللة للغاية. والواقع أن افتقار الوطن العربي إلى الوحدة وإلى سلطة مركزية موحدة يلقي ضوءا مختلفا على الأرقام المقدمة. إذ تصبح أكثر صغرا كما تصبح دلالتها فيما يترتب من آثار على السياسة العامة أقل حجما.

زحلان: إن حالة التعلم، هي وأنماط إكتساب التكنولوجيا، لا تعتمد كثيرا على

الحجم بالنسبة لسكان تعدادهم خمسة ملايين أو أكثر. وفي رأيي، إن قضية الوحدة العربية لا صلة لها بالسياق الذي أتحدث عنه. ومن الطبيعي أن التكنولوجيات الكبيرة (مثل التكنولوجيا النووية وتكنولوجيا الفضاء) تتطلب أسواقاً كبيرة. ولكن حتى في هذا المجال يمكن للبلدان الصغيرة أن يكون لها وضع بارز في ميدان محدود.

والمستوى الحالي للتعاون العربي- رغم أنه يقصر كثيرا دون مستوى الوحدة- ما زال يهيء فرصا كبيرة لا يجري استغلالها حتى بصورة هامشية. أما الذي يحول دون قيام كل دولة عربية باستغلال إمكانياتها وإستخدام فرصها المتوفرة فهو عدم وجود إلتزام وطني بأسلوب معين من التنمية. ومن الصعب الإعتقاد بأن جميع الدول العربية سوف تستمر في تفضيل منح العقود لشركات كورية أو مكسيكية أو برازيلية أو أوروبية أو غيرها، إذا توفرت الشركات العربية. وما من شك أن الوحدة السياسية والاقتصادية ينبغي أن تكون عاملا لتسريع التنمية أو تسهيلها، ولكنها لا تفسر في ذاتها الممارسات الحالية.

التوم: إن الهجرة الداخلية للكفاءات تعمل كدافع للهجرة الخارجية للكفاءات في المراحل الأولى من العملية. وما إن تحدث موجة من الهجرة إلى الخارج فإن الكفاءات المهاجرة تؤثر على الكفاءات التي ما زالت تقيم في بلادها. وفي السودان يمكن للمرء أن يتحدث عن حمّى لهجرة الكفاءات حدثت بهذه الطريقة.

وأرى أن ورقة زحلان تشير، دون أن تذكر بالتحديد، إلى وجود أزمة قيادة في الوطن العربي. ويلحظ المرء أن الموارد اللازمة للتنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية موجودة ومتوفرة، ولكن أيا من هذه الإمكانيات لم يتحقق. وما من شيء أصيل أو إبداعي يحدث. ولا أعتقد أن سبب الفشل هو نقص المال أو التسهيلات. بل إن هناك أزمة قيادة على جميع المستويات. ومن المهم أيضا، لدى بحث المشاكل العربية، ألا نغفل أوجه التشابه والإختلاف بين الأقطار العربية.

زحلان: إن كل ما جاء في ورقتي يشير إلى وجود أزمة في القيادة. كما أن تشتت المؤسسات الوطنية وإدماجها في نظم أجنبية يهيء الأساس للممارسات التكنولوجية الحالية. وشدة الأزمة تخف جزئيا من خلال تجاوز الحدود الوطنية. وبالرغم من وجود إختلافات بين الأقطار العربية، فمن الممكن تحديد كثير من الملامح المشتركة في كل من سياساتها الثقافية والتكنولوجية.

سيغوردسون: أتفق بصفة أساسية مع المقارنات التاريخية التي عقدها زحلان بما

حدث في الولايات المتحدة واليابان. ولكن المعدل المرتفع الحالي للتغيير في المعرفة قد أدى إلى نشوء موقف يختلف كثيرا عن الإمكانيات التي كانت موجودة بالنسبة للولايات المتحدة واليابان عندما كانا في مرحلة اللحاق بالعصر. وهذا شيء يتعلق بطبيعة تكنولوجيات اليوم وسرعة تغييرها. والرقم التقديري الخاص بالباحثين (٣٠ ألفا إلى ٤٠ ألفا) في الوطن العربي يجب ربطه بالطاقة البشرية اللازمة للقيام بمجموعة متنوعة للغاية من نشاطات البحث. وإذا كانت البلدان العربية تريد اللحاق بالعصر في عدد من التكنولوجيات المتقدمة، بما فيها الألكترونات، والأنواع المختلفة للتكنولوجيات الحيوية، وهندسة الوراثة، والطاقة النووية، وتكنولوجيا الفضاء، الخ، فإن عدد الأشخاص اللازمين لمختبرات البحث والتصميم ولمختلف النشاطات الإضافية الأخرى سيكون أكبر بكثير من الرقم الذي أورده زحلان. وبالتالي، كان على البلدان الكبيرة مثل الهند والصين، أو التجمعات الاقليمية مثل الوطن العربي، أن تمعن النظر في التغيرات التكنولوجية التي تحدث في العالم الصناعي وأن تدرس آثار ذلك بالنسبة للمستقبل.

زحلان: إن الأمريكيين الذين درسوا في الخارج أنشأوا مؤسسات محلية يستطيعوا من خلالها مضاعفة أعدادهم. واستطاع اليابانيون أيضا أن يعملوا مثلهم. وقد سبق أن أشرت إلى أن التوسع الجاري في التعليم العالي العربي هو على نحو يؤدي إلى حصول حوالي خمسة ملايين شخص على تعليم فني بحلول عام ٢٠٠٠. ومن ثم فإن الأعداد ليست هي القضية الهامة، بل إنها الإرادة السياسية والسياسات الصحيحة هي التي يبدو أن هناك حاجة إليها. والأمر يستغرق سبع أو ثماني سنوات فقط بين التخرج من معهد عال وبين أعمال البحث المتقدمة. ومن ثم ليس من الصعب أو من المكلف تعليم الناس، إذا ما توفرت المعاهد اللازمة والإرادة السياسية.

لقد أوردنا رقم ٣٠ ألفا إلى ٤٠ ألفا لكي نوضح، من خلال المقارنة بأوروبا عام ١٩٤٠، المستوى المنخفض نسبيا للنشاط العلمي والتكنولوجي في الوطن العربي اليوم. وبالنسبة للقوى البشرية الفنية اللازمة للاستمرار في النشاط العلمي والتكنولوجي من النوع اللازم للتحقيق الكامل لإمكانيات الوطن العربي، فإني أتفق مع سيغردسون. وهنا نلاحظ أن الأقطار العربية ماضية في طريقها لتعليم أكثر من ١٢ مليون خريج جامعي، من بينهم نحو ٣٥٠ ألفا إلى ٥٠٠ ألف يمكن، إذا توفرت الإرادة والتصميم السياسي، أن يصبحوا باحثين متفرغين في نهاية القرن.

غيش: إننا نخلط بين الأمور إذا جمعنا كل أنواع العاملين في ميدان البحث

والتطوير وافترضنا أنهم جميعا ذوو أهمية حاسمة للتنمية. ويبدو أن الورقة تنظر إلى هجرة الكفاءات لا من حيث أنها ترتبط بالذات بالذين يغادرون بلادهم، ولكن من حيث المشكلات الهيكلية التي ترتبط بهذه الهجرات. في رأيي أن هذه نظرة ضيقة إلى حد ما أما بالنسبة للإشارة إلى الانفصام الثقافي، فإن البعض يرون في ذلك تعبيرا عن السيطرة والتبعية المستمرة.

زحلان: إن اهتمامي هنا يتعلق بالقضايا الهيكلية والمؤسسية لا بالتوازن بين مجالات البحث. وهذا التحليل يرد في كتابي المذكور أعلاه. ومعظم الذين يهاجرون لا يعملون في ميدان البحث. بل إنهم أطباء ممارسون ومهندسون بصفة عامة. ولا تتوفر لدينا حتى الآن معلومات إحصائية عن فئات الباحثين المهاجرين.

ومن الواضح أن المشكلة التي طرحتها للنقاش لا يمكن حلها من جميع جوانبها من خلال استخدام سياسات علمية فعالة. إذ أن السياسات الثقافية لا تقل أهمية، وهناك أبحاث مقدمة إلى الندوة تؤكد على هذه الناحية. والمبادلات الثقافية ونواحي الانفصام لا ينبغي أن تطيل أمد التبعية. فالدول مضطرة للدخول في هذه المبادلات بفعل الأحداث التاريخية التي تتجاوز نطاق سيطرتها. وهذه العمليات من شأنها تعميق التبعية، إذا كان المجتمع غير قادر على الاستجابة بشكل خلاق لما يواجهه من تحديات. ويختلف السلوك في الظروف المتماثلة باختلاف المجتمعات.

السّودَان : دَور النّظَام التّعليمي في هِجرَة الكفاءَات العَاليَة

محمّد الأمين التّوم

مقدمة

إن هجرة الكفاءات السودانية العالية بأعداد كبيرة هي ظاهرة حديثة نسبياً. وربما يفسر هذا جزئيا ضآلة نوعية المؤلفات وعدم توفر بيانات[1] عن هذه الظاهرة مأمونة بدرجة مقبولة . ومنذ وقت قريب وعلى وجه التحديد كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ نظم الحزب السياسي الوحيد في السودان « حلقة دراسية قومية عن الهجرة » ، شارك فيها ما لا يقل عن ٢٧ هيئة رسمية (سبع منها من الوزارات الأساسية) وجرى فيها تقديم ١٧ ورقة رسمية . ومع ذلك فإن المرء يبحث بلا جدوى في تقريرها الذي يقع في ٢٥٠ صفحة (الإتحاد الاشتراكي السوداني ـ ١٩٧٨) عن إحصاءات مأمونة عن هجرة أصحاب أية مهنة . غير أن ثمة وثيقة أكثر جدية وأكثر فائدة ألا وهي وثيقة جلال الدين Galal El Din (١٩٧٩) وهي ـ على أي حال ـ لا تقدم معلومات تبين نشوء هذه الظاهرة وتطورها فيما بعد . وفيما عدا هذين المؤلفين فإنه لا علم لي إلا باثنين آخرين : مؤلف علي Ali (١٩٧٦) الذي يحاول إجراء قياس كمّي لهذه الظاهرة عن طريق تقدير دالة عرض Supply Function لحالة خاصة حيث البلد المستقبل هو الكويت ، ومؤلَّف الخليفة El Khalifa (١٩٧٨) الذي يسلم بهذه الظاهرة ويناقش القوى الكامنة وراءها .

ويقدم القسم الثاني بعض المعلومات ذات الصلة ، فهذه المعلومات تمكننا ـ بين جملة أمور أخرى ـ من أن نحدد بدقة تقريبا اللحظة الزمنية التي تنشأ عندها هذه

---

(١) هذا على الرغم من أنه تكاد توجد إدارة للإحصاء في كل وزارة ومؤسسة رئيسية .

الظاهرة ، وأن نصل إلى درجة معقولة من الصحة في تقدير حجم هذه الظاهرة ، بالنسبة لعدد مختار من المهن على الأقل . لقد كُتب الكثير عن العوامل المسببة لهجرة الكفاءات العالية . ومع ذلك فإن المؤلفات المتصلة بالموضوع تبدو متحيزة في تأكيدها على : (أ) هجرة الكفاءات من العالم الثالث إلى البلدان الرأسمالية المتقدمة ، أو الهجرة داخل البلدان الرأسمالية المتقدمة ؛ (ب) العوامل الاقتصادية الخالصة الكامنة وراء الظاهرة . وهكذا لم يول انتباه كاف بعد إلى الاتجاه الجديد لهجرة الكفاءات ذات المستوى العالي من بلدان فقيرة نسبيا إلى بلدان غنية في العالم الثالث . لذا فإن ندوتنا هذه هي إسهام في المناقشات الجارية جاء في الوقت المناسب . وفي القسم الثالث بذلت محاولة لوصف السمات الجوهرية للواقع السياسي - الإقتصادي - الإجتماعي السوداني ، وكذلك لتبيين العوامل الخارجية ذات الصلة التي تبدو في مجموعها مسؤولة عن نشوء هجرة الكفاءات السودانية والتطور الذي أصاب هذه الهجرة فيما بعد .

وفي القسم الرابع أفردت لمزيد من المناقشة للنظام التعليمي والدور الذي يلعبه في الظاهرة قيد الدراسة. وقد أملى هذا الاختيار عاملان أولهما - باستثناء مسألة « الملاءمة » التي كثيرا ما تناقش فيما يتعلق بالتعليم الطبي - أنه يبدو أن ليس في المؤلفات إلا أقل القليل عن طبيعة العلاقة بين التعليم وهجرة الكفاءات . ولعل عدم ملاءمتها ظاهريا لفهم هجرة الكفاءات داخل البلدان الرأسمالية المتقدمة يفسر جزئيا هذا الإهمال . ومن ثم فإنني آمل أن تمثل هذه الدراسة المفصلة بدرجة أو بأخرى لدور التعليم إضافة قيّمة إلى تلك المؤلفات. وثانيهما، وهذا أمر ذاتي تماما - انني، لكوني أكاديمياً؛ معني، بالطبع، بإجراء دراسة للطريقة التي يمكن بها أن يؤثر النظام التعليمي على هذه الظاهرة.

إن مسألة ما إذا كانت هجرة الكفاءات تشكل نقمة أو نعمة ، وما إذا كانت تمثل مشكلة على الإطلاق ، مسألة سبقت مناقشتها باستفاضة ، ولست أرى داعيا لإضافة صفحة أخرى أو صفحتين إلى المؤلفات الموجودة . فالحقيقة أنه ليس لديّ شي ء جديد في جوهره أضيفه إلى هذه المناقشة . ومع ذلك فإن موقفي في هذا الجدال هو أن هجرة الكفاءات بالنسبة لبلد فقير كالسودان ، تشكل نزفا غير مقبول لأكثر موارده قيمة . وإذ أبني موقفي على هذا الأساس فإنني أقدم في القسم الخامس تقويما نقديا للسياسة التي تنتهجها الحكومة السودانية في معالجة هذه الظاهرة ، وكذلك أقدم خطوطا عامة لتوصيات بديلة مستمدة من التحليلات الواردة في الأقسام السابقة .

البيانات

نظرا للصعوبات التي ينطوي عليها الحصول على معلومات ذات قيمة علمية فقد

قررت توجيه الجهود نحو جمع بيانات عن هجرة مهنيين معينين في عدد قليل من المؤسسات الحيوية ، بدلا من محاولة الحصول على معلومات جامعة تغطي كل المهن أو معظمها . وقد وقع الاختيار على أصحاب المهن وعلى المؤسسات التالية :

(أ) الأكاديميون ، جامعة الخرطوم . وهذه واحدة من خمس جامعات في السودان ، ولكنها أقدمها ، وهي الجامعة الوحيدة المكتملة ، وهي بالتأكيد أهم مؤسسة تعليمية في هذا البلد .

(ب) الجيولوجيون ، إدارة المساحة والجيولوجيا ، وزارة الطاقةوالتعدين . ونظرا لصغر وضعف القطاع الخاص في هذا المجال فإن الوزارة هي المستخدم الوحيد للجيولوجيين في السودان .

(ج) المهندسون ، المؤسسة العامة للكهرباء والماء . ومسؤولية هذه المؤسسة تشمل أرجاء الدولة كلها ، وهي المستخدم الأكبر للمهندسين الكهربائيين في البلد .

(د) الأطباء ، وزارة الصحة . وفيما عدا حالات قليلة فردية فإن جميع الأطباء السودانيين ينخرطون في هذه الوزارة في مستهل حياتهم العملية .

(هـ) المهندسون، وزارة البناء والأشغال العامة. وهذه الوزارة مسؤولة عن صيانة وتصميم جميع مشروعات البناء الحكومية . وهي المستخدم الرئيسي الثاني للمهندسين المدنيين في البلد(٢) .

(و) المهندسون المدنيون،والمعماريون ومخططو المدن، إدارة الإسكان. وهذه الإدارة ـ وكانت في الأصل وزارة ـ مسؤولة عن استغلال الأراضي في جميع أنحاء البلد .

(ز) المهنيون ، معهد البحوث والإستشارات الصناعية ، وزارة الصناعة . وهذا هو المعهد الوحيد من نوعه في السودان، وهو مسؤول عن دعم البحوث والإستشارات في القطاع الصناعي (العام والخاص على السواء).

إن المعلومات التي تبين نمط الهجرة لكل واحدة من الفئات السبع المذكورة أعلاه ، خلال السنوات من ٩ إلى ١٣ الماضية ، مدرجة في التذييل أدناه . ويظهر على الفور من هذه الأرقام أن ظاهرة هجرة الكفاءات العالية لم تكن موجودة عمليا في السودان قبل العام ١٩٧٥ ، وإن سنة ١٩٧٦ هي السنة التي اتخذ فيها منحنى الهجرة إتجاهاصعوديا

(٢) أما المستخدم الأول فهو وزارة الري ، التي يعتقد أن معدل الهجرة فيها أكبر .

حادا واضحا . كذلك فإن الأرقام والملاحظات الواردة في نهاية كل جدول في التذييل تبين أيضاً أن زخم الهجرة في منتصف السبعينات لم ينفذ بعد . وهكذا هاجر ، في أواخر عام **١٩٧٩** نحو ٢٤٪ من الهيئة التدريسية في جامعة الخرطوم ، ونحو ٥٠٪ من مهندسي المؤسسات المذكورة ، وأكثر من ٦٠٪ من الأطباء . وقد تم هذا كله في غضون السنوات الأربع أو الخمس الأخيرة .

وعلى الرغم من أنني لم أتمكن من جمع بيانات مماثلة عن مهن ومؤسسات أخرى ، فإنه يبدو أنه لا تكاد توجد مهنة واحدة في هذا البلد لم تتأثر تأثرا ملحوظا ، بدرجة أو بأخرى ، بهجرة الكفاءات . وهكذا فإن المكتب المسؤول عن التعليم في مديرية الخرطوم[٣] أصدر مؤخرا نداء عاجلا إلى المتقاعدين وإلى كافة المواطنين القادرين على تدريس اللغة الإنكليزية والرياضيات والعلوم ، أو أي منها ، يدعوهم فيه لأن يتقدموا إلى أقرب مدرسة ثانوية إلى مسكنهم أو محل عملهم ، لتدريس الفروع المذكورة في أي وقت ملائم لهم . ووعد هذا النداء بحوافز خاصة مقابل هذا العمل ، وهذا بطبيعة الحال إلى جانب « الثواب الذي يجزيهم به الله » ، جريدة الصحافة (**١٩٧٩**) . ويلاحظ المرء أن بعضا من خيرة الكفاءات السودانية في مجال القانون ، بالإضافة إلى المدرسين ، موجودون الآن في الإمارات العربية المتحدة . كذلك نلاحظ وجود معدلات عالية للهجرة بين الزراعيين والبيطريين والاحصائيين والاقتصاديين . وليس من المبالغة أن نقول أن الهجرة هي الموضوع الذي تتناوله أكثر من غيره أحاديث المهنيين .

القوى الكامنة وراء هجرة الكفاءات

يقدم جلال الدين (**١٩٧٩**) معلومات مستفيضة عن الهجرة (الواسعة النطاق) للعمال المهرة وغير المهرة في السودان . وتبين النتائج التي توصل إليها ، إلى جانب المعلومات الواردة أعلاه ، اننا نتعامل مع ظاهرة إجتماعية كبرى بدأت تتكشف منذ عقد واحد على أبعد تقدير . لهذا لا يمكن فهمها فهما سليما دون تحديد واضح لطبيعة تشابك القوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الفاعلة خلال الفترة ذاتها . وهذه المجموعة من القوى الموضوعية تخلق « مناخا » قد يشجع الناس على الاستقرار ، أو يمكن أن يكون مناخا لا يطاق مما يدفع قطاعات كبيرة من السكان إلى النظر جديا في هجرة مواطنهم . ومن الجلي أن أعدادا كبيرة من العوامل الذاتية وكذلك « الخارجية » (أنظر المناقشة أدناه) تتدخل في تحديد رد فعل الناس إزاء « المناخ » السائد في لحظة زمنية معينة .

---

(٣) هذه هي المديرية التي يسعى المهنيون الى التعيين فيها أكثر من غيرها .

يتصف إقتصاد السودان ـ شأنه في ذلك شأن إقتصاد معظم الدول التي كانت مستعمرات سابقة ـ بالثنائية : قطاع تقليدي تعيش فيه أغلبية السكان ، وقطاع حديث تسيطر عليه زراعة محصول واحد (القطن) . ومن خلال هذا القطاع الأخير يتحقق إتصال شديد ، بدرجة أو بأخرى ، بين السودان والنظام الرأسمالي العالمي . والنتيجة هي إقتصاد على درجة عالية من التبعية والهشاشة .

يتراوح متوسط معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج القومي خلال العقد الماضي بين ٤٪ ـ وهو الرقم الرسمي ـ و ٦٪ وهو حصيلة تقديرات مستقلة ، الأمم المتحدة (١٩٧٩) . وقد توصل الدكتور أ . صباحي ، رئيس قسم الإقتصاد بجامعة الخرطوم مؤخرا ـ بإستخدام البيانات الرسمية ـ إلى تقدير مروع قدره ـ ١٥٪[٤] للسنة المالية ٧٧ ـ ١٩٧٨ .

وأيا كانت الأرقام الفعلية ومع وجود متوسط لمعدل النمو السكاني السنوي قدره ٢,٥٪ خلال السبعينات ، فإن التقديرات المتاحة لمعدل نمو الإقتصاد تشير إلى أن السودان كان خلال العقد الماضي يعاني من أزمة إقتصادية بالغة الخطورة . وفي هذا الصدد تذكر وثيقة رسمية (بنك السودان ، (١٩٧٨) ، ص ١٩) ما يلي :

« بالنظر إلى الضغط المستمر على الأسعار ، إلى جانب المعدل المرتفع للنمو السكاني (٢,٥٪) على مدى الفترة (٧١ / ١٩٧٢ ـ ٧٧ / ١٩٧٨) يظهر أن دخل الفرد بالقيمة الحقيقية قد إرتفع بصورة طفيفة في أحسن الفروض » .

ومن الأعراض الأخرى لهذه الأزمة : (أ) نقص مزمن في السلع الإستهلاكية والرأسمالية الأساسية ؛ (ب) دين خارجي متزايد[٥] يمتص نصيبا كبيرا من إيرادات البلد من العملة الصعبة ؛ (ج) معدل تضخم مرتفع ؛ (د) إستخدام نسبة متزايدة باطِّراد من القوى الانتاجية في نشاطات إقتصادية غير منتجة .

ولا يمكن لواقعٍ اقتصادي قاتم كهذا إلا أن يفضي (وإن لم يكن ذلك بطريقة

---

(٤) ورد هذا الرقم في ندوة عامة يوم ١٩٧٩/١٢/٢٦ . ولم يشكك في صحة الرقم أحد من الحضور الذين كان بينهم عدد من الاقتصاديين والسياسيين المستقلين ، وكذلك الحكوميين .

(٥) طبقا لبيانات وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، تبلغ ديون السودان الحالية ٣,٥ مليار دولار (الصحافة ، ١٩٨٠) . ويذكر تاونسند Townsend (١٩٧٩) : « في مرحلة من العام ١٩٧٧ تمتع السودان بميزة مشكوك فيها إذا ادرجه صندوق النقد الدولي على أنه البلد الوحيد في العالم الذي ينفرد (بأرصدة سلبية من القطع الأجنبي) » .

آلية) إلى واقع إجتماعي قاتم بالقدر نفسه ، وهو أمر مألوف للمراقبين لمسرح الأحداث في العالم الثالث : تناقص سكاني نسبي في الريف ، مراكز حضرية مزدحمة بالسكان ؛ زيادات هائلة في البطالة والعمالة الناقصة بين الشباب ؛ تردّي الخدمات الاجتماعية الأساسية ؛ إزدياد الاستقطاب الاجتماعي ؛ تضاؤل القيم التقليدية ؛ إشتداد النزعة الإستهلاكية ، الخ . . .

ونظراً لضعف بنية البورجوازية الوطنية وطبقة العمال والفلاحين ، فإن الوضع المترتب على ذلك لا يمكن نزع فتيله (مؤقتا) إلا بواسطة جهاز الدولة . ويشهد السودان من عام ١٩٦٩ وضعا أدّى بكثير من المثقفين إلى الشعور بعدم الأمن .

ومما يثير الإهتمام أن الفترة التي تبلور خلالها هذا « المناخ » وازداد فيها زخما ، فأثر في قطاعات سكانية أوسع ، جاءت متوافقة مع فترة اشتداد الأزمة الاقتصادية في البلدان الرأسمالية الغربية « والإزدهار النفطي » المنقطع النظير الذي شهدته فترة ٧٣ / ١٩٧٤ . إن فهم هذا التزامن أمر أساسي للوصول إلى فهم سليم لنشوء هجرة الكفاءات في السودان وإلى فهم أن هذه الهجرة تكاد تكون متجهة برمّتها إلى البلدان العربية المنتجة للنفط .

تنظيم القوى « الدافعة »

في مرحلة مبكرة من إعداد هذا البحث حددت لنفسي مهمة الإجابة على السؤال : هل تنشأ هجرة مختلف الفئات من المهنيين عن ترتيبات متباينة من القوى « الدافعة » (ذاتها)؟ إن للإجابة على هذا السؤال - بالإضافة إلى أنها توضح هذه الظاهرة - تأثيرات واضحة على استراتيجيات مواجهتها . لذلك صممت إستبياناً لهذا الغرض وأرسلت ١٨٠ نسخة منه إلى الأطباء والمهندسين والأكاديميين السودانيين العاملين في المملكة المتحدة وليبيا والسعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة. ومن المؤسف أن تكون الإجابات على هذا الاستبيان حتى الآن مخيبة للآمال ، وسأقتصر هنا - مع تحفظ شديد - على ذكر نقطة أو نقطتين برزتا من تلك الإجابات الهزيلة .

يبدو أن عوامل إقتصادية خالصة قد غلبت على العوامل الأخرى . وبالإضافة إلى هذا ، تظهر الإجابات إنشغالا ما بالسكن . والحقيقة أنه ينظر إلى كل المكاسب المادية على أنها وسيلة إلى غاية واحدة : بناء مسكن « لائق » لدى العودة إلى الوطن أو بعدها . فإذا تبين أن هذا هو الاتجاه العام ، فإنه يتضح ما ينبغي على الحكومة أن تفعله إذا كانت تريد أن تقلل ، قدر المستطاع ، من تدفق المهنيين إلى الخارج . وثمة أثر هام آخر يترتب

على الانشغال بمشكلة السكن وهو أن هذه المشكلة ستطيل باطِّراد مدة الهجرة . ذلك أن معدل التضخم المرتفع وما يرافقه من ميل لدى المهنيين نحو ذوق ترفي متزايد في السكن يؤديان إلى زيادات في نفقات البناء لا يحتمل أن تناظرها زيادات في مرتب المهاجر[٦] . وهكذا في حين لا أعرف بلدا في العالم زادت فيه مرتبات المهنيين فوصلت إلى مثلين (أو حتى ثلاثة أمثال) خلال السنوات الخمس الأخيرة ، فإن نفقات بناء المساكن المناسبة للمهنيين السودانيين زادت بأكثر من نسبة ٧٠٠٪ في خلال الفترة نفسها[٧] .

دور النظام التعليمي

إن تمتع ذوي الكفاءات العالية بمهارات مقبولة (ورائجة غالبا) دوليا يبرز مباشرة مدى أهمية نظام التعليم / التدريب الذي يساعد على تشكيل هؤلاء الأفراد . واسمحوا لي بأن أنوه ـ مع ذلك ـ بأن المسألة لا تثار عند مناقشة ظاهرة هجرة الكفاءات داخل إطار البلدان الرأسمالية الغربية ، نظرا للتماثل الكبير بين تشكيلاتها الاقتصادية ـ الإجتماعية وتراثها الحضاري ، وموازين قيمها ، وقاعدتها العلمية التكنولوجية ، الخ . . . وعلى النقيض من ذلك فإنه عند مناقشة هذه الظاهرة في العالم الثالث يصبح التفكير النقدي في نظام التعليم / التدريب مناسبا كثيرا .

لقد كانت النظم التعليمية في العالم الثالث موضوع نقد شديد منذ فترة وما زالت كذلك حتى الآن ، أنظر على سبيل المثال البنك الدولي (١٩٧٤) ، حوار التنمية (١٩٧٨) ، كارنوي «Carnoy» (١٩٧٤) ، فوستر «Foster» (١٩٦٥) وآلتباك وكيلي «Altback end Kelly» (١٩٧٨) . وثمة مسألة واحدة تتكرر في هذه المؤلفات ألا وهي مسألة « الملاءمة » . وهذه المسألة ـ فيما يتصل منها بهجرة الكفاءات ـ عالجها مؤخرا غيش وغودفري «Gish end Godfrey» (١٩٧٩) مع اهتمام خاص بالمهنة الطبية . وسأناقش ، بالإضافة إلى مسألة « الملاءمة » ، جانب « تكوين الشخصية » في النظام التعليمي في السودان ، وذلك في الأقسام التالية من الدراسة . لكن قبل أن أفعل هذا من المفيد أن أُطلع القارىء على بعض السمات الأساسية لهذا النظام .

جوانب من نظام التعليم / التدريب السوداني

لم يكن تحول نظام التعليم في السودان من نظام تقليدي إلى نظام حديث تحولاً

---

(٦) قبل بضع سنوات كان يمكن لمهني غمطي أن يقنع بمسكن مؤلف من ثلاث غرف للنوم مبني بمواد محلية . أما الآن فإن المسكن المبني بالاسمنت المسلح والمؤلف من طابقين يكاد يكون ضرورة حيوية .

(٧) تم حساب هذا الرقم من تقديرات تكاليف البناء المقدمة من البنك العقاري ، الخرطوم .

يسيراً. وقد حدث أول تمزق في هذا النظام حينما احتلت القوات التركية ـ المصرية السودان في عام ١٨٢٠. ومع ذلك فإن أخطر إختلال في النظام نشأ في أثناء الربع الأول من القرن الحالي، وبدأ مع إعادة غزو البلد من جانب القوات الانكليزية المصرية في العام ١٨٩٨. إذ نقلت إلى السودان مؤسسات ومقررات دراسية ومناهج غير مألوفة، منظمة كلها تنظيماً بيروقراطياً. وكان الهدف: خلق نخبة متعلمة مميزة مشبعة بالقيم الغربية إلى جانب تكوين جيش من البيروقراطيين أقل مستوى من أجل تشغيل يسير وغير مكلف نسبياً لآلة الإدارة الإستعمارية[٨].

وقد صيغ النظام المنقول[٩] على غرار النظام الذي عرفه المستعمرون أكثر من غيره: النموذج البريطاني أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. وكان نظاماً ـ كما لاحظ دور «Dore» (١٩٧٢) ـ يتم فيه «تعليم الأطفال... لكي يكتسبوا المعرفة التي يتمكنون بها من الوصول إلى المناصب». ونظراً للطبيعة التقليدية للمجتمع السوداني في ذلك الوقت فإن المسألة كانت مجرد مسألة وقت، وما لبث أن بدأت شقوق خطيرة في الظهور في الصرح. وبحلول العام ١٩٣٢ شكلت لجنة للتحقيق في مشكلة «إنتاج زائد من الصبية المتعلمين الذين يكمن أملهم فقط في نيل وظيفة حكومية»، (بشير «Beshir»، ١٩٦٩، ص ٩٦). وقد لاحظت اللجنة وجود ثلاثة عيوب رئيسية في النظام: «تعليم ببغائي»، «نظام للامتحانات شجع على التعليم بالاستظهار وأقنع السودانيين بأن الهدف من التعليم هو وظيفة (حكومية)»؛ و«المركزية»؛ (بشير «Beshir»، ١٩٦٩، ص ٢٢٤).

وإنها لمأساة أن يستمر النظام التعليمي في السودان، بعد قرابة ربع قرن من الاستقلال، في المعاناة ـ وأن يكون بصورة أشد تفاقماً ـ من نفس الأعراض التي كانت موجودة في الحقبة الاستعمارية، على الرغم من التطورات الأفقية الواسعة والتوصيات الاصلاحية التي تقدمت بها أكثر من عشرين لجنة شكلتها لدراسة نظام التعليم، الحكومات المتعاقبة في السودان خلال الفترة ١٩٥٩ ـ ١٩٧٣. وفيما يلي ما قالته بعثة منظمة العمل الدولية عن ذلك النظام:

«ينظر الطلاب وآباؤهم...، إلى التعليم المدرسي، أساساً... على أنه طريق للتهرب من الزراعة ومن أشغال العمال غير المهرة».

ولاحظت البعثة أيضاً أنه:

---

(٨) اعدت صياغة اجزاء من أقوال ك. بوكانان Buchanan (١٩٧٨).

(٩) حرّفت عن عمد عملية نقل النظام.

«الدفع إلى أعلى يميز بدرجة أو بأخرى، التعليم في معظم البلدان النامية» منظمة العمل الدولية»
(I.L.O. (1976, Part II, Ch. 9)

وأن من أبرز خصائص النظام التعليمي (السوداني) هي أنه برمته «ينتمي إلى القطاع الحديث في أسلوب تنظيمه، ومناهجه الدراسية، وتوقعات تلاميذه. أما صلاته الوحيدة بالقطاع الزراعي التقليدي فإنها تنحصر في قيام النظام باجتذاب عدد (قليل نسبياً) من أبناء هذا القطاع، وبتغذية ذلك القطاع ببعض من خريجي الدراسة الثانوية». منظمة العمل الدولية I.L.O. (1976, Part LV. Ch. 15).

لقد لاحظنا أعلاه أن الارتباط الوثيق بين السودان والنظام الرأسمالي الدولي يتحقق عن طريق القطاع الحديث. أما في الحقل التعليمي فإن الاندماج يتحقق أساساً عن طريق التدريب (في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية). وهكذا فإن الأغلبية الساحقة من جميع السودانيين، الذين حصلوا على شكل ما من أشكال التدريب بعد الجامعي، قد أتموه في المملكة المتحدة أو في الولايات المتحدة. والواقع أن كل خريج أو خريجة من الجامعة يتوقع ـ كحق له ـ أن يوفد، في وقت ما أثناء السنوات الأولى من حياته (أو حياتها) العملية، إلى أي من هذين البلدين للحصول على مؤهل أكاديمي (عادة ما يكون ماجستير في العلوم). ومن المفيد هنا أن نلاحظ مثلين: جامعة الخرطوم، حيث ٧٠٪ و١٤٪ من هيئة أساتذتها الحاملين لدرجة دكتوراه في الفلسفة وعددهم ٤٧٢ نالوا درجاتهم في الجامعات البريطانية والأمريكية. وفي تموز / يوليو ١٩٧٩ كان عدد المنخرطين في دورات دراسية في الولايات المتحدة الأمريكية ٤١٨ طالباً سودانياً، ٨٨٪ منهم تموِّلهم الحكومة السودانية؛ و٥٣٪ يدرسون العلوم الإنسانية؛ و٥٥٪ مسجلون للحصول على درجة الماجستير في الإدارة العامة في جامعة كاليفورنيا الجنوبية، وجميعهم تحت إشراف أستاذ واحد (هو عميد الكلية طبعاً). أنظر سفارة السودان (١٩٧٩).

والصورة التي تبرز من هذه الملاحظات هي صورة نظام نخبوي إلى حد بعيد، ومتحيز للقطاع الحديث، ومتحيز بالتالي للحضر، ويؤكد على الشهادة الأكاديمية والمنافسة والإنجاز الفردي؛ ويغرس في النفوس إحتقاراً للعمل اليدوي، ويغرس لدى الذين يقيمون فيه فترة طويلة بدرجة كافية القيم والأيديولوجيا الغربية. وبإيجاز فإنه ـ حسب ما يقول شول «Shaull» (أنظر مقدمته لكتاب فراير Freire ـ ١٩٧٣) ـ نظام «يعمل كأداة تستخدم لتسهيل إندماج جيل الناشئة في منطق النظام الحاضر (السياسي، الاقتصادي والاجتماعي) ولإحداث الانسجام معه».

بالنظر إلى أن التعليم يميل إلى أن يعكس، أو حتى إلى أن يشكل من جديد، الأوضاع السائدة في المجتمع عموماً، فيلر «Weiler» (١٩٧٧)، وبالنظر إلى أن التبعية الواحدة من أبرز خصائص المجتمع السوداني، فإن من المؤكد أن يوفر النظام التعليمي في السودان مهنيين ذوي مهارات أكثر ملاءمة، على وجه العموم، للمجتمعات الرأسمالية المتقدمة منها للمجتمع السوداني. فمن الواضح أنه ليست هناك ملاءمة ما بين إحتياجات المجتمع السوداني ومهارات مثل مهارات الأطباء الذين يتركز تدريبهم على الطب العلاجي كما يمارس في مستشفيات كبيرة حسنة التجهيز في المدن (أنظر ـ على سبيل المثال ـ غودفري «Godfrey» ١٩٧٧)، ومهارات المهندسين المعماريين الذين يجري تدريبهم للتصميم في وسط حضري تسوده المباني بالإسمنت المسلح: ومهارات علماء الرياضيات الذين يركز تدريبهم على الرياضيات «البحتة» (أنظر التوم) الخ.

وبغض النظر عن هذه الملاحظات فإن النتيجة التي توصل إليها غيش وغودفري «Gish and Godfrey» (١٩٧٩) والقائلة بأن هجرة الكفاءات في بلدان العالم الثالث تدل على «إنتاج زائد من المهارات غير المناسبة» تبدو لي أمراً مشكلاً إلى حد ما. ومع ذلك فإن هذه النتيجة يمكن أن تكون سليمة بالنسبة لمهنة معينة في مجتمع معين وفي لحظة زمنية معينة.

لقد أجريت أثناء إعدادي هذا البحث مناقشات مطولة مع مجموعة من المهندسين الممارسين (مدنيين وميكانيكيين وكيميائيين وإلكترونيين) عن ملاءمة تدريبهم (وكانوا جميعاً من خريجي جامعة الخرطوم) للمجتمع السوداني الراهن. ولم أفاجأ حينما اتفقوا جميعاً في القول بأن تدريبهم لا يلبي أشياء كثيرة يرغبون في تحقيقها. ومع ذلك فإنه من المثير للإهتمام أنه لوحظ بالنسبة للمهندسين المدنيين ـ الذين يبدو معدل الهجرة بينهم هو الأعلى ـ أن درجة عدم الملاءمة هي الأقل وأن الطلب عليهم (في السودان) هو الأكبر.

ويتبين بسهولة أكبر مدى ضعف فرضية الإنتاج الزائد وذلك لدى النظر في حالة معلمي المدارس الثانوية وأساتذة الجامعات، إذ يكشف حساب بسيط للوظائف الشاغرة والمغتربين (الذين بدونهم تصبح مدارس كثيرة بلا معلمين للرياضيات والعلوم) والعاملين غير المتفرغين، الخ، أن السودان يعاني من «إنتاج ناقص» لا من «إنتاج زائد» للمهارات من المعلمين والأساتذة. وحتى بالنسبة للأطباء فإن المرء لا يحتاج إلى أكثر من أن يقوم بزيارة للعيادات والمستشفيات الخاصة في جميع أنحاء هذا البلد، ليدرك بنفسه مدى شدة الطلب على مهاراتهم المعترف بعدم ملاءمتها.

وما تنطوي عليه هذه الفرضية هو أن عدد الذين لا يهاجرون يشكل مقياساً ـ مهما كان تقريبياً ـ لطلب الاقتصاد على المهنيين. وحتى إذا صحت هذه الفرضية ـ وهي ليست كذلك كما عرفنا للتو ـ فإنها، مع ذلك، تترك بغير جواب السؤال التالي: لماذا نجد أن بعض المهنيين يهاجرون ويبقى آخرون على الرغم من أنهم جميعاً نتاج النظام نفسه (أو النظم نفسها) وأنهم جميعاً ـ كمجموعة ـ يخضعون لنفس القوى الموضوعية «الدافعة» و«الجاذبة»؟[10].

وحتى نصل إلى فهم أعمق لطبيعة العلاقة بين التعليم وهجرة الكفاءات، أعتقد أن من الضروري أن ننظر في نوع الأفراد الذين يعمل النظام على إنتاجهم، بدلاً من أن نقصر الاهتمام على المهارات التي ينقلها. فالإقتصار على الجانب المهني من التعليم هو نظر من زاوية واحدة قطعاً، ومن ثم لا بد من استكماله بالإشارة إلى دور التعليم في تشكيل الشخصية. ولا حاجة بنا إلى القول بأن لمتغيرات أخرى، مثل الأسرة، دوراً مهماً تعلبه في هذا الصدد. ومع ذلك فإنه يبدو في الغالب أن دور الأسرة يعزز ـ ولا يناقض ـ دور المدرسة.

إن الطريقة التي يُبقي بها نظام التعليم / التدريب على علاقة التبعية ليست عن طريق إنتاج مهارات رائجة «دولياً»، ولكن عن طريق تهيئة أولئك الذين يدخلونه «للخضوع ولقبول العالم على علاته دون مناقشة» بوكانان «Buchanan» (١٩٧٨)، وعن طريق إنتاج أعضاء في طبقة وسطى صاعدة غالباً ما تتطلع إلى الغرب استلهاماً. وهكذا فإن النزعة الفردية والمنافسة والنزعة الاستهلاكية تصبح، بصورة متزايدة، سمات جوهرية للمثقفين. ومع تزايد ضعف القيم القديمة، فإن تعليماً كهذا يساعد بإطراد على أن يضعف إلى حد بعيد إرتباط المثقفين بمجتمعهم. وما دام هذا النظام يقنع أولئك الذين يدخلونه ـ بتأكيده على التعليم العالي ـ بأن «أولئك الذين يبقون فترة أطول يكتسبون الحق في مزيد من السلطة والثروة والمكانة»، إيليتش «Illich» (١٩٧١)، فإنه لا يكون من العسير التنبؤ بردّ فعل أولئك الذين نعنيهم حينما ينكر عليهم هذا الحق، أو يهدر، أو حينما تصبح إمكانية بلوغه أقل احتمالاً. والحقيقة أن ردود الفعل الممكنة ثلاثة فحسب: شن نضال سياسي الطابع في جوهره، أو التسليم بالوضع الراهن، أو الهجرة. ويتضح، في ضوء الملاحظات السابقة، أن نظام التعليم يحبذ قيام أولئك الأشخاص بتبني الاحتمال

---

(١٠) الاجابة التي قدمها لي مهندس بأن « لا أحد يريد أن يبقى» تنطوي ببساطة على أن هناك حمّى هجرة للكفاءات.

الأخير. ولا بد لي أن أؤكد عند هذه النقطة أن ما نقترحه هنا ليس تفسيراً لهجرة الكفاءات، إنما هو بالأحرى تسليط الأضواء على الدور الحفّاز الذي يلعبه التعليم في هذه العملية.

سياسة الحكومة إزاء هجرة الكفاءات

على الرغم من أنه اتضح بحلول عام ١٩٧٥ أن السودان يشهد ـ لأول مرة في تاريخه ـ نزوح كفاءاته العالية نزوحاً كبيراً إلى الخارج، فإن ردّ فعل الحكومة إزاء هذه الظاهرة لم يظهر إلا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦ في شكل قرار وزاري[١١] هدف إلى تنظيم هذا النزوح. وقد حاولت الحكومة ذلك عن طريق: (أ) جعل مغادرة موظفي الحكومة البلد دون موافقة مستخدمهم (أي الحكومة) عملاً غير قانوني؛ (ب) طلب التعاون (المالي) من الحكومات المستفيدة من النزوح لمساعدة السودان على إنتاج كفاءات عالية بما يلبي حاجاتها أيضاً.

ولما كان معظم العاملين ذوي الكفاءات العالية يتركون وظائفهم بطرق غير مباشرة، فإن الجزء (أ) من هذه السياسة زيادة لا حاجة إليها. وفيما يتعلق بالجزء (ب) فإن المرء يلاحظ أن الحكومات المشارإليها في ذلك الجزء منهمكة في بناء مؤسسات التعليم/التدريب الخاصة بها. وهي تستخدم ـ إلى جانب السودانيين ـ أعداداً كبيرة من المغتربين الآخرين. ولهذا فإنه لا يعقل أن تساعد هذه الحكومات السودان على النحو المقترح.

لقد برهنت سياسة عام ١٩٧٦، نظرياً وتطبيقياً على حد سواء، على أنها بداية غير صالحة، فكانت الحاجة ملحة بالتالي إلى سياسة جديدة. فعقدت «الندوة القومية عن الهجرة» ـ التي أشرنا إليها أعلاه ـ إستجابة لدعوة رئيس الجمهورية في آب/أغسطس ١٩٧٨ «إلى ضرورة القيام عن طريق بذل جهد جماعي بصياغة سياسة متكاملة للهجرة». ومن المثير للاهتمام أن هذه الندوة لم يكن لديها عملياً شيء جديد لتضيفه إلى سياسة عام ١٩٧٦ ولتضمنه في توصياتها بشأن سياسة إزاء هجرة الكفاءات. ويسهل حل هذه المفارقة الظاهرة حينما يدرك المرء حدود الإطار الذي إقتصرت عليه الحكومة في بحثها عن سياسة تنتهجها في هذا الصدد. وتشكل المتطلبات التالية هذه الحدود:

(أ) إن لدى الحكومة خططاً إنمائية طموحة يعتمد تحقيقها بدرجة حرجة على توافر

(١١) قرار مجلس الوزراء رقم ٩٣.

(١) مساعدة عربية كبيرة ـ وخاصة من السعودية[١٢]؛ (٢) أعداد كبيرة من الكفاءات العالية[١٣].

(ب) تعتمد الحكومة بصورة متزايدة ـ من أجل بقائها ـ على الدعم (المالي) من تلك البلدان نفسها التي تحتاج إلى الكفاءات العالية قدر ما يحتاج السودان إليها، لتحقيق خططها الإنمائية الطموحة.

إن هذا هو المأزق الذي تجد الحكومة نفسها فيه، بمعنى أن الخيار الوحيد المتاح هو الأخذ بسياسة تنظيمية عديمة الفعالية. ومع ذلك توجد أمام الحكومة خيارات أخرى مقترحة في التحليلات الواردة في الأقسام السابقة، منها الخياران التاليان: ـ إمداد النظام التعليمي بدرجة كبيرة من الملاءمة؛ إضفاء الطابع المحلي على برامج التدريب.

وبوجه عام فإنه كلما كان قدر الملاءمة أكبر في مضمون التعليم زادت الفائدة العائدة على البلد من المهارات التي يتم تعلمها، وقل رواج المؤهلات التي يتم الحصول عليها في الأسواق الدولية. وقد نوقشت هذه النقطة في إطار التعليم الطبي في كتاب غيش وغودفري «Gish and Godfrey» (١٩٧٩). وينفق السودان نصيباً هو في مسيس الحاجة إليه، من عائدات صادراته على برامج التدريب في الخارج، على الرغم من أنه من السهل تنفيذ معظم تلك البرامج محلياً في جامعة الخرطوم بخاصة. ولو أن الأموال الموفرة عن طريق الأخذ بسياسة تضفي الطابع المحلي على نظام التعليم قد استخدمت لتحسين بيئة عمل المدربين المحليين ومستوى معيشتهم، لكان في الإمكان تحقيق خفض غير ضئيل في نزوح أصحاب المهن الملائمة للبلد إلى الخارج.

إن مسألة تنفيذ أو عدم تنفيذ هذه التوصيات مسألة ما زال باب البحث فيها مفتوحاً. ونظراً للمعارضة القوية التي ستولدها هذه التوصيات بالتأكيد[١٤] فإنني أميل، بالطبع، إلى التشاؤم في هذا الصدد. كما أعتقد أن حجم النزوح إلى الخارج في المستقبل

---

(١٢) تبلغ نسبة اسهام الموارد الخارجية في الاستثمارات المسقطة في خلال خطة السنوات الست الحالية ٥٢٪. انظر خطة السنوات الست (١٩٧٧)، المجلد الثاني.

(١٣) تحتاج وزارة الصحة في العام ١٩٨٢ / ١٩٨٣ اي ٤٧٢٥ طبيبا عاما، في حين ان الوزارة تستخدم في الوقت الحاضر أقل من ٢٥٪ من هذا العدد. انظر خطة السنوات الست (١٩٧٧)، المجلد الأول. كذلك تتطلب الخطة ٤٤٠٠ مهندس. ومن المشكوك فيه ما اذا كان يوجد حاليا ما نسبته ٢٠٪ من هذا العدد.

(١٤) من داخل الحكومة والهيئات المهنية والنقابات العمالية والمؤسسات التعليمية.

القريب سيقرره، إلى حد كبير، حجم الطلب في البلدان المستقبلة، ولن تقرره أية إجراءات تتخذها الحكومة في هذا الصدد.

إتجاهات المستقبل

على الرغم من المخاطر التي ينطوي عليها التنبؤ بتطور الظواهر الاجتماعية، فإنني أتجرأ في هذا القسم الختامي على تقديم بعض الملاحظات عن نزوح الكفاءات السودانية العالية إلى الخارج في السنوات القليلة القادمة.

ما زالت حكومة السودان تعلق آمالاً على إكتشاف مصدر جديد لثروة كبيرة، باعتبار ذلك المخرج الوحيد من محنته الإقتصادية. وبالأمس كان الشعار أن السودان هو «سلة الأغذية» للعالم كله، وشعار اليوم هو «النفط»، وأظن أنه سيكون في الغد «الثروة المعدنية في البحر الأحمر». ومع ذلك فإن خبرات عدد غير قليل من بلدان العالم الثالث تبرهن بصورة مقنعة على أن الثروة من السلع الأولية ليست ضماناً لرخاء إقتصادي. والحقيقة أن هذه الثروة قد تزيد من تفاقم وضع إقتصادي غير صحي أصلاً.

ويتضح في ضوء الاقتصاد السياسي الحالي للسودان أن ثروات السودان الإقتصادية ـ بغض النظر عن تحقيق هذه الآمال ـ لن تظهر أي تحسن ذي شأن في المستقبل القريب (السنوات الثلاث أو الأربع القادمة). ولهذا من المأمون أن نتنبأ بأن السودان سيعاني خلال السنوات القليلة القادمة مصاعب إقتصادية جمة، وتصاعداً في الصراع الإجتماعي.

أما على الصعيد الخارجي فإن ما تتوقعه منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي OECD بالنسبة لعام ١٩٨٠ من نمو إقتصادي لا يكاد يذكر، واشتداد في التضخم والبطالة لمعظم البلدان الرأسمالية المتقدمة، جنباً إلى جنب مع زيادات أخرى في أسعار النفط (أنظر OECD, 1980)، آثاراً ثلاثة مهمة على هجرة الكفاءات السودانية العالية. أولها، إزدياد سوء الوضع الاقتصادي السوداني من خلال استيراد التضخم من الغرب واستيراد النفط الأكثر كلفة. وثانيها، أن فرص استخدام الأشخاص الأجانب ذوي الكفاءات العالية في البلدان الغربية سوف تزداد تضاؤلاً. وثالثها، أن الزيادات في أسعار النفط ستساعد على أن تتيح مزيداً من الفرص لذوي الكفاءات العالية في بلدان مثل السعودية.

ويبدو من المؤكد في ضوء الملاحظات الواردة أعلاه أن هجرة الكفاءات السودانية العالية إلى البلدان العربية المنتجة للنفط ستستمر مع الإحتفاظ بكامل قوتها. والحقيقة

أنه، في نهاية عام ١٩٧٩، أرسل نحو ١٠٠ من حملة درجة الدكتوراه في جامعة الخرطوم طلبات للعمل في جامعة «العين» في أبو ظبي وحدها، وإن ٤٠ من الأطباء المعينين حديثاً غادروا السودان إلى اليمن في خلال الشهرين المنتهيين يوم ٢٠ كانون الثاني / يناير ١٩٨٠. فإذا كان هذا هو الإتجاه، فإنه ما من شيء أكثر سخافة من الحديث عن «مكاسب» من هجرة الكفاءات، ما لم يكن المرء يعتقد، بالطبع، أن هذه الظاهرة ستساعد على إطلاق شرارة تحول إقتصادي، إجتماعي وسياسي جذري.

تذييل: **نمط هجرة المهنيين المستخدمين في مؤسسات حيوية**

فما يلي بيانات عن هجرة المهنيين في عدد من المؤسسات الحيوية الحكومية وشبه الحكومية. والإجراء الذي اتبع في تجميعها كان كالتالي: جرى التحقق من الملاك الكلي للمهنة في كل مؤسسة بالاستناد إلى الموجودين منهم أو الموفدين إلى الخارج في دورات دراسية. ثم جرى تحديد مكان وجود الأشخاص غير المدرجة أسماؤهم في القائمة الثانية، وتاريخ تركهم للوظيفة، إستناداً إلى السجلات الرسمية، إذا توفرت، وإلى زملاء المهنيين المعنيين، أو استناداً إلى أي من المصدرين. وفيما عدا الأطباء، (أنظر الجدول ٤) كان أداء هذا الإجراء حسناً. أما وجه الصعوبة بالنسبة للأطباء فقد تمثل في مجرد حجم المؤسسة التي تستخدمهم وانتشارها الجغرافي ولا مركزيتها الحديثة.

ويحمل جميع المهنيين المشار إليهم في هذا البحث درجة بكالوريوس جامعية كحد أدنى لمؤهلاتهم. ولا تشمل هذه البيانات خريجي معاهد الفنون التطبيقية.

شكر وتقدير

أود أن أشكر جامعة الخرطوم على توفيرها المال لهذا البحث.

كذلك أوجه شكري إلى العديد من الأصدقاء الذين قدموا المساعدة في تجميع البيانات أو قدموا تعليقات ملهمة، أو قاموا بكليهما. وإني لممتنّ بالغ الامتنان لكل من أ. عباس، أ.أ. عباس، إ. عدلان، أ.إ. أحمد، س. إ. حمد، هـ، بشير، م. ح. النيل، ف. صاوي.

جدول رقم (١)
هجرة أعضاء هيئة التدريس ، جامعة الخرطوم ، ١٩٦٨ - ١٩٧٩

السنة الجامعية	٦٨/ ٦٩	٦٩/ ٧٠	٧٠/ ٧١	٧١/ ٧٢	٧٢/ ٧٣	٧٣/ ٧٤	٧٤/ ٧٥	٧٥/ ٧٦	٧٦/ ٧٧	٧٧/ ٧٨	٧٨/ ٧٩	المجموع
العدد	٢	٢	٢	٦	٧	٧	١٢	٢٣	٢٦	٢٨	٣٣	١٤٨

ملاحظات :

(أ) عاد حتى الآن عشرون من هؤلاء الذين هاجروا .

(ب) ترك ١٤ شخصا (يمثلون ٩٪ من أولئك الذين هاجروا) الجامعة دون اخطارها . وقد تركوا جميعهم ، ما عدا اثنين منهم ، الجامعة بعد عام ١٩٧٦ .

(ج) يعمل أكثر من ٩٠٪ منهم في الوقت الحاضر في بلدان عربية ، وأغلبيتهم في المملكة العربية السعودية .

(د) بلغ عدد الأعضاء السودانيين في هيئة التدريس للسنة الجامعية ١٩٧٩/٧٨ ، ٥٤٢ شخصا .

جدول رقم (٢)

هجرة الجيولوجيين ، وزارة الطاقة والتعدين ، ١٩٦٧ - ١٩٧٩

السنة	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	المجموع
العدد	١	١	٠	١	٠	٠	٠	١	١	٦	٢	٨	٣	٢٤

ملاحظات .

(أ) من أصل المجموع الوارد في الجدول يوجد ٦ منهم في أمريكا الشمالية ، و٧ في المملكة العربية السعودية ، و٤ في كل من ليبيا وأبو ظبي ، و٢ في عمان ، وواحد في اليمن .

(ب) بالإضافة إلى ذلك ،ترك ٣٣ جيولوجيا الوزارة (١٠ إلى القطاع الخاص و٢٣ إلى موسسات عامة) ،منهم ١٩ جيولوجيا تركوا العمل مع الوزارة خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٩ .

(ج) يوجد في الوقت الحاضر ١٧٥ جيولوجيا سودانيا يعملون مع الوزارة .

جدول رقم (٣)

هجرة المهندسين ، المؤسسة العامة للكهرباء والماء ، ١٩٦٨ - ١٩٧٩

السنة	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	المجموع
العدد	١	٠	٣	١	٠	١	٣	٣	١٧	١٥	٢٩	٢٩	١٠٢

ملاحظات :

(أ) علم أن ٣٠ مهندساً آخر غادروا بعد تموز / يوليو ١٩٧٨ . ومع ذلك لم أتمكن من الوصول إلى تحديد دقيق لتواريخ مغادرتهم .

(ب) أكثر من ٩٠٪ هاجروا إلى بلدان عربية منتجة للنفط ، وبخاصة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة .

(ج) ترك ٢٩ مهندسا آخر المؤسسة للعمل في القطاع الخاص ، منهم ١١ تركوا في عام ١٩٧٦ ، و٤ في عام ١٩٧٧ ، و٥ في عام ١٩٧٨ ، و٤ في عام ١٩٧٩ .

(د) يبلغ عدد الذين يعملون مع المؤسسة في الوقت الحاضر ١٢٤ مهندسا .

جدول رقم (٤)

هجرة الأطباء ، وزارة الصحة ، ١٩٦٩ - ١٩٧٩

السنة	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	المجموع
العدد	٠	١٤	١٨	٣٠	٤١	٢٢	٤٣	٢٩	٥٣	١٠٣	٢٤	٣٧٧

ملاحظات :

(أ) لعل في الإمكان الوصول إلى أفضل تصوير لنقص هذه البيانات ببحث الهجرة في وحدة واحدة هي مستشفى الخرطوم العام ، فمن أصل الملاك الكلي المسجل المكون من ٧٩ طبيبا (١٩ أخصائيا ، ١٥ مسجلا ، و٤٥ ممارسا عاما) في عام ١٩٧٩ ، ترك ٢٥ طبيبا يعمل مع المستشفى (٧ أخصائيين ، مسجلان و١٦ ممارسا عاما) وغادر ٧ منهم إلى المملكة المتحدة على نفقتهم الخاصة ، لإجراء مزيد من الدراسات ، وغادر الباقون إلى دول الخليج .

(ب) بالإضافة إلى المذكورين أعلاه ، يوجد ٥٧ طبيبا معارا لبلدان عربية منتجة للنفط .

(ج) يبلغ الملاك الكلي الحالي من الأطباء في الوزارة ١٩١٩ طبيبا ، منهم ٥٧ معارون (أنظر الملحوظة (ب) اعلاه) ، و١٦٣ موفدون إلى المملكة المتحدة في دورات دراسية . هكذا يتعين أن يكون عدد الأطباء الذين يخدمون الوزارة حاليا ١٦٩٩ طبيبا . ويبدو أن في هذا الرقم مبالغة كبيرة لأن التقديرات التي كان يتعين الوصول إليها في اجتماع مشترك عقد مؤخرا ما بين الإدارة والنقابة العامة للأطباء ، استنادا إلى ما قاله سكرتيرها ، من أجل تمويل علاوات للأطباء قد بنيت على أساس وجود عدد أقصى من الأطباء العاملين مع الوزارة قدره ٦٥٠ طبيبا .

جدول رقم (٥)

هجرة المهندسين ، وزارة الإنشاء والأشغال العامة

١٩٦٩ - ١٩٧٩

السنة	٦٩- ١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	المجموع
العدد	.	٢	٤	١٨	٣٥	٢٠	٢٤	٣٩	١٤٢

ملاحظات :

(أ) علم أنه قد هاجر ٩ مهندسين آخرين. ومع ذلك فإنني لم أتمكن من تحديد تواريخ رحيلهم ولا وجهاتهم النهائية .

(ب) يوجد في الوقت الحاضر ١٦١ مهندسا (١٨ منهم موفدون إلى الخارج في دورات دراسية) يخدمون الوزارة .

جدول رقم (٦)

هجرة المهندسين المدنيين والمعماريين ومخططي المدن

إدارة الاسكان ، الخرطوم ، ١٩٦٨ - ١٩٧٩

السنة	٦٨ - ١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	المجموع
العدد	.	٧	١٨	١٩	١٥	٨	٦٧

ملاحظات :

(أ) علم أن ١٤ مهندسا آخر تركوا العمل مع الإدارة بعد ١٩٧٤ . ومع ذلك لم يكن في الإمكان تحديد السنة التي تركوا العمل فيها ، غير أن خمسة من هؤلاء يعملون في القطاع الخاص .

(ب) يخدم الإدارة في الوقت الحالي ٤١ مهندسا .

جدول رقم (٧)

هجرة المهنيين ، معهد البحوث والاستشارات الصناعية ، وزارة الصناعة ، ١٩٧٠ - ١٩٧٩

السنة	٧٠ - ١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	المجموع
العدد	٠	١	٢	١	٤	٢	١٠

ملاحظات :

(أ) يتألف معظم المهنيين في المعهد من المهندسين (الميكانيكين ، الكيميائيين ، مهندسي النسيج ، الخ) والاقتصاديين والكيميائيين .

(ب) ترك ٣٣ آخرون المعهد إلى القطاع الخاص (٢٢ منهم تركوا المعهد بعد عام ١٩٧٤) .

(ج) وصل الملاك الكلي للمعهد من المهنيين لعام ١٩٧٩ إلى ١٣٠ مهنيا .

المراجع

(١) A.A.G. Ali, «A note on the brain-drain in the Sudan,» **Bull. Economic and Social Research Council,** Khartoum, No.49, 1976.

(٢) P.G. Altback, and G.P. Kelly, **Education and Colonialism** (New York: Longman, 1978).

(٣) Bank of Sudan, **19th Annual Report** (Khartoum: Bankof Sudan, Research Center, 1978).

(٤) M.O. Beshir, **Educational Development in the Sudan, 1898 to 1956** (Oxford: Clarendon Press, 1969).

(٥) K. Buchanan, Challenging the formal schooling systems (book review), **Development Dialogue,** V.2, (1978). pp.100- 108.

(٦) M. Carnoy, **Education as Cultural Imperialism** (New York: D. Mckay Co., 1974).

(٧) **Development Dialogue,** V. 2, (1978).

«إن وزارة التعليم في الخرطوم مسؤولة عن التخطيط التعليمي . . . وعن الرقابة على أصغر النقاط في تنفيذ السياسة التعليمية».

(٨) R. Dore, **De Schod? Try Using Schools for Education First,** IDS divcussion paper No6, (University of Sussex, U.K.: Institute of Development Studies, 1972).

(٩) A.Y. Elkhalifa, **The Impact of the Brain- Drain on the Sudan Public Service,** (unpublished).

(١٠) **الصحافة (الخرطوم)**، ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٩ ؛ ٢٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠.

(١١) M.E.A. El Tom, **Remarks on Structures of University Mathematics Institutions in Third World Countries** (Submitted for publication).

(١٢) P. Foster, **Education and Social Change in Ghana** (Chicago: University Press, 1965).

(١٣) P. Freire, **Pedagogy of the Oppressed** (Harmondsworth: Penguin Books, 1974).

(١٤) أ. جلال الدين، **الهجرة السودانية** (الخرطوم: مجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٧٩).

(١٥) O. Gish, and M. Godfrey, «A reappraisal of the «brain- drain»- with special reference to the medical profession,» **Social Science and Medicine,** Vol.13c(1979), pp.1-11.

(١٦) M. Godfrey, «Migration of professionals from Commonwealth developing countries,» **J. Roy Soc. Arte,** Vol. CXXV (1977) No. 5254, pp. 642- 653.

(١٧) I. Illich, **Planned Poverty: The End Result of Technical Assistance, in Celebration of Awareness** (London: 1971).

(١٨) International Labour Organization, **Growth, Employment and Equity: A**

Comprehensive Strategy for Sudan (Geneva: International Labour Office, 1976).

(١٩) Organization for Economic Cooperation and Development, **Annual Report** (Paris: OECD, 1980).

(٢٠) Sadanese Socialist Union, **National Seminar on Education** (Proceedings of a seminar organised by the Sudanese Socialiast Union, Khartoum, 27 to 31 December 1979).

the Sudanese Socialist Union, Khartoum, 27 to 31 December 1979).

(٢١) Sudan Embassy in Washington D.C., **Report of the Cultural Councillor,** 1978, (Unpublished).

(٢٢) J. Townsend a Sudan in **Middle - East Annual Rev , 1979** , pp.357 - 369.

United Nations **Handbook of International Trade and Development Statistics** (New York: 1979).

(٢٣) H.N. Weiler, **Education and Development: From the Age of Innocence to the Age of Skepticism** , (Unpublished manuscript).

(٢٤) The World Bank, **Education** (Sector Working Paper, 1974) (Baltimore and London: John Hopkings University Press, 1974).

المناقشات

نسب دت بعض الشيء حتى الآن أن أتدخل في النقاش الدائر حول هجرة الكفاءات العربية وذلك لأنني، أولاً، لا أعرف كثيراً عن بلدان المنطقة، وثانياً يبدو أن هذه البلدان مختلفة كثيراً عن بلادي. ولكن في هذه الحالة، قمت بالتدريس في السودان لمدة عام، ويبدو ـ مما شاهدته هناك ومما قرأته في ورقة التوم ـ أن الوضع في السودان يماثل الى حد ما، الوضع في بلادي ـ باكستان. وهناك أساس منطقي وجيه لنمط هجرة الكفاءات في السودان: فمن ناحية، لديكم قاعدة ضيقة من المثقفين في بلادكم ولديكم الكثير من الفرص، وخاصة في الأقطار العربية؛ ومن ناحية أخرى لديكم عرض من الكفاءات العالية (وهذا عنصر لم يشر إليه «التوم») من بلدان العالم الثالث الأخرى، أو حتى من البلدان المتقدمة، والذين هم على استعداد للعمل في السودان. وعندما كنت أعمل في جامعة الخرطوم، كان حوالي ٤٠ إلى ٥٠ في المائة من هيئة التدريس من المغتربين؛ وفي الوقت نفسه كان معدل هجرة السودانيين إلى الأقطار العربية الأكثر ثراء عاليا. ولذلك فإن ما يحدث هو أن تستقدموا الكفاءات، إما من بلدان العالم الثالث بمرتبات أدنى نوعاً ما (أو مرتبات مساوية تقريباً لمرتبات السودانيين) أو من البلدان المانحة للمساعدات مثل بريطانيا التي تدعم مواطنيها إلى حد ما؛ وبهذه الطريقة تتمكنون من إخلاء سبيل بعض كفاءاتكم العالية للعمل في الأقطار العربية واكتساب قدر أكبر من المال مما لو تقدموا بخلاف ذلك. كذلك هناك بالطبع العامل الآخر الذي أشار إليه «التوم» وهو محاولة اجتذاب المستثمرين العرب إلى السودان. وهذه سياسة تحقق منفعة كبيرة في وقت قصير للغاية، وسوف يوصي بها أي اقتصادي من المدرسة التقليدية المحدثة. وطبيعي أن لهذه السياسة أخطاراً كبيرة في المدى البعيد، على نحو ما أشار إليه «التوم» بحق في بحثه. وإذا

لم يتمكن السودان من تكوين قاعدة من الكفاءات العالية يكون لها تأثير على الاقتصاد وعلى المرافق الأساسية التعليمية والثقافية، فمن غير الممكن لأي قدر من المساعدات من البلدان العربية أن يعوض الخسارة الناجمة عن ذلك.

كذلك لاحظت من تجربتي الخاصة أنه لا توجد، فيما يبدو، أية إمكانية لتطوير نظام جيد للدراسات العليا في السودان. وإن كان يوجد لدى جميع الأقسام تقريباً برنامج للدراسات العليا من نوع ما، فإن وجوده إسمي وعلى الورق فقط. ونظراً لتوفر المنح الدراسية المحولة من قبل الحكومة السودانية أو الهيئات الدولية والحكومات الأخرى، فإن معظم الدراسات العليا يتم في الخارج. ولذلك فلا يبقى في السودان إلا طلبة الدراسات العليا من المستوى الثاني، وعليه فإن نظام الدراسات العليا لا يتطور على الإطلاق. وهذا يأتي نتيجة لعدم القدرة على الاحتفاظ بالأساتذة والمثقفين ذوي الكفاءات العالية في السودان. ورغم أن الدافع الملحوظ للسفر للخارج هو دافع مالي، فإن كثيرين من المثقفين لا يعودون حتى بعد أن يكونوا قد كدسوا مبالغ كافية من المال، وذلك لأنهم لا يجدون حافزاً ثقافياً كافياً في بلادهم.

التوم: ينطوي استيراد الموظفين من الخارج على المساوىء التالية: أولاً، إن ذلك يكلف المزيد، من حيث حجم المال، ومن حيث أن هذا المال يدفع بالعملة الصعبة، التي تحتاج السودان إليها أشد الإحتياج. وثانياً، إن الذين يتم استيرادهم من الخارج إنما يأتون لفترة قصيرة في حين أن المواطنين موجودون طول الوقت. ومن ثم فإن الأمر ينطوي على فترات انقطاع. والنقطة الثالثة تتعلق بنوعية الذين يتم استيرادهم. إذ أن السودان يتنافس مع كثير من البلدان الأخرى في الأسواق الدولية، وفي حين نفقد خبرة ما لدينا لا نحصل بالتأكيد على الأفضل، بسبب الوضع الاقتصادي في السودان. ولست أدعو على الإطلاق إلى العزلة. ومن المفيد دائماً أن يتوفر حوالي ٥ في المائة من المغتربين في جامعة من الجامعات. وعليه فقد حاولنا اتباع سياسة السودنة في التوظيف. وقد حققنا ذلك في مرحلة من المراحل، أما الآن فقد عدنا إلى الوضع السابق - ٤٠ في المائة من المغتربين و٥٠ أو ٦٠ في المائة من السودانيين.

خواجكية: هناك أقطار عربية أخرى تضع من الصعوبات حول خروج المثقفين ما يزيد كثيراً عما قامت به الحكومة السودانية. فمثلاً سوريا صدر فيها قانون العقوبات الاقتصادية يحكم على الكوادر العليا التي تهرب من البلاد أو تخرج بالحبس من سنة حتى خمس سنوات ثم بالحجز على أموالها المنقولة وغير المنقولة. ومع ذلك فإن هذا القانون لم

يمنع خروج الكوادر العليا من سوريا. وهذا يعني أن مثل هذه المعالجات لخروج المثقفين ليست مجدية.

لقد أشار المحاضر إلى أن نظام التعليم في السودان لا يتجاوب مع احتياجات التنمية. وهذا في الواقع هو ما يسود كل الأفكار العربية تقريباً. ولكن هل يستطيع السودان أن يضع نظاماً للتعليم يتجاوب مع احتياجات التنمية، وذلك في حالة غياب التخطيط طويل المدى في السودان؟ إن التخطيط طويل المدى هو الذي يحدد إتجاهات التنمية في المستقبل. وهذه الاتجاهات هي التي تحدد إحتياجات البلاد من مختلف التخصصات. فإذا كان التخطيط بعيد المدى غير موجود فإن اتجاهات التنمية البعيدة ستكون غير معروفة، وبالتالي ستكون الاحتياجات من مختلف التخصصات أيضاً غير معروفة. فهل يستطيع السودان في وضعه الراهن أن يضع خطة طويلة المدى يستطيع من خلالها تحديد إحتياجاته؟

التوم: توجد الآن خطة لست سنوات تشمل الفترة ١٩٧٧/٧٦-١٩٨٣/٨٢. وقبل ذلك كانت هناك خطة خمسية، وقبلها خطة عشرية، وعليه فإن التخطيط الطويل المدى معروف في السودان. ولكن النقطة الأساسية ليست في أن النظام التعليمي لا يتجاوب مع احتياجات خطط التنمية؛ بل في أن عملية التخطيط كلها لا تتناسب مع احتياجات البلاد. إذ أنّ التنمية يجب أن تكون مشروطة، بمعنى: تنمية ماذا ولصالح من.

وعلى سبيل المثال تتطلب خطة التنمية ٤٤٠٠ مهندس إضافي. وسوف تحاول الحكومة تمكين النظام التعليمي من تخريج هذا العدد. ولكن ما من سبيل أمام النظام، في ظل الظروف الداخلية والإقليمية السائدة، لأن يتمكن من تخريج حتى ٢٠ في المائة من هذا العدد والاحتفاظ بهم. ذلك هو المأزق الذي يواجه الحكومة حالياً.

حسيب: تشير ورقتك إلى أن عدم الاستقرار السياسي بدأ في عام ١٩٦٩ وما زال مستمراً. لذلك، فإن الوضع السياسي قبل عام ١٩٧٦ وبعده لم يتغير كثيراً. ومن ناحية الطلب على السودانيين في الخارج، لا أرى سبباً لأن يزيد الطلب على السودانيين في الخليج بعد عام ١٩٧٦ وليس قبله. وأحياناً ما يضللنا الانطباع الخاص بأثر الزيادة في إيرادات النفط بعد عام ١٩٧٣. فقد كانت نشاطات التنمية جارية في الخليج قبل عام ١٩٧٣؛ وفضلاً عن ذلك، فقد شهد الخليج خلال العامين الماضيين نوعاً من الركود في بعض قطاعات الاقتصاد. ومعنى الزيادة في إيرادات النفط منذ عام ١٩٧٣ في الأغلب أنه حدثت زيادة في فوائض البلدان المنتجة للنفط لدى أوروبا والولايات المتحدة؛ ولا

تعني بالضرورة أنه حدثت زيادة في النشاطات الاقتصادية والحاجة إلى المزيد من المهاجرين العرب. ومن ثم فإن السؤال الخاص بالسبب الذي من أجله بدأت الكفاءات السودانية العالية في الهجرة بعد عام ١٩٧٦ وليس قبله ما زال دون إجابة.

التوم: تشير أرقام الهجرة إلى أن عام ١٩٧٦ كان يمثل مرحلة زمنية هامة. ولماذا عام ١٩٧٦؟ إن الهجرة ترجع إلى قوى عديدة واعتبارات ذاتية. وعلى سبيل المثال، ربما كان الناس يشعرون بالتفاؤل ويتوقعون حدوث شيء عندما شهدت بلادنا في عام ١٩٦٩ أول أو ثاني انقلاب كبير منذ الاستقلال. يضاف إلى ذلك أن السودان لم يعرف التضخم على الإطلاق حتى عام ١٩٧١. وقد كان لهذه الأحداث تأثير نفسي يصعب تقديره. وهذه العوامل الداخلية والخارجية تحتاج جميعها إلى وقت حتى تعبر عن نفسها في عملية ملحوظة ودراسة النطاق. وفي رأيي أن التأخير في زمن رد الفعل بضع سنوات لا يعني الكثير.

هِجْرَة العُقول في إطَار التحوّلات الاجتمَاعيَّة الجَارِيَة في اليمَن الديمُقراطيّة ومَشاكل تكوين الكوَادِر العِلميّة في جَامِعَة عدَن

محمّد جَعفَر زيْن

الهجرة إبّان الحكم الاستعماري البريطاني

إن هجرة البشر من بلد إلى آخر، من إقليم إلى آخر، أو من منطقة حضارية متجهة نحو التدهور إلى منطقة حضارية أخرى متجهة نحو الازدهار لا تشكل ظاهرة جديدة في تاريخ البشرية الطويل. فلقد شهدت البشرية مثل هذه الهجرات خلال فترات تاريخية متعددة ولأسباب مختلفة نذكر منها على سبيل المثال شحة الموارد الطبيعية في إقليم ووفرتها في إقليم آخر، الركود والتدهور الاقتصاديين اللّذين يصيبان بلداً ما من جراء سياسات الفئات الحاكمة فيه أو الكوارث الطبيعية والحروب.

إذا نظرنا إلى الهجرة البشرية من الشطر الجنوبي من اليمن، إلى هجرة القوى العاملة من هذا الشطر، في الفترة ما بين الحربين العالميتين وحتى بداية الخمسينات، واستثنينا من هذه النظرة مدينة عدن، فإننا سنلاحظ أن الهجرة من المحميات قد تركزت، بسبب الإهمال الكلي لتطوير النظام التعليمي من قبل الحكم الاستعماري السلاطيني، على هجرة القوى العاملة غير المؤهلة إلى المناطق المجاورة وأيضاً إلى بعض البلدان الرأسمالية المتطورة، وعلى الأخص بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية[1].

إن السبب الرئيسي لهذه الهجرة هو حالة الركود في تطور القوى المنتجة الذي وجد تعبيراً له في بقاء وسائل وطرق الانتاج في الزراعة وصيد الأسماك والرعي دون تغيير،

---

(١) ينطبق ايضا هذا القول على الشطر الشمالي من اليمن إبان فترة الحكم الامامي حيث أهمل هذا الحكم إهمالا كليا تطوير النظام التعليمي.

وفي حرمان سكان المحميات الذين يشكلون حوالي ٨٥٪ من سكان الشطر من أبسط الخدمات الأساسية كتوفير مياه الشرب والكهرباء والرعاية الصحية.

لقد تميزت عدن عن بقية مناطق الشطر الجنوبي من اليمن بوضع خاص في إطار السياسة الاستعمارية البريطانية. فالموقع الاستراتيجي الطبيعي لعدن، وازدياد أهميتها الملاحية والاستراتيجية بعد بناء قناة السويس، قد دفع الاستعمار البريطاني إلى تطويرها إلى ميناء عالمي حر وإلى مدينة تجارية مزدهرة. فلقد تطورت في عدن خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين وحتى بداية الخمسينات، عن طريق دخول الرساميل التجارية الأجنبية، الحركة التجارية وعلى الأخص تجارة العبور (الترانزيت)، كما تطورت الخدمات الملاحية والخدمات الأخرى بها، الأمر الذي أدى إلى نشوء الكثير من المؤسسات التجارية والخدمات المرتبطة بمركز عدن التجاري والاستراتيجي في الامبراطورية البريطانية.

إن التطور الذي شهدته عدن في مجال التجارة وفي المجالات الخدماتية خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين وحتى بداية الخمسينات وفتح باب الهجرة إليها من قبل السلطات الاستعمارية البريطانية للرعايا البريطانيين، لأبناء الكومنولث، قد دفع كثيراً من القوى العاملة غير المؤهلة، القادمة من الهند والمناطق الأخرى وكذا من المناطق اليمنية، إلى استيطانها والعمل في مختلف المؤسسات التجارية والخدماتية القائمة فيها. كما قامت السلطات الاستعمارية البريطانية باستجلاب عدد محدود من القوى العاملة المؤهلة تأهيلاً متوسطاً وعالياً، خاصة من بريطانيا والهند، لشغل المناصب القيادية في المرافق الإدارية والخدماتية التابعة للإدارة البريطانية وللمؤسسات التجارية والخدماتية الأجنبية، وكذا لممارسة بعض المهن التي تتطلب التأهيل الفني والعالي، كالمهن الهندسية الكهربائية والميكانيكية، والمحاماة والطب البشري.

لقد تطلب التطور التجاري والخدماتي الذي شهدته عدن في تلك الفترة إنشاء عدد محدود من المدارس الإبتدائية والمتوسطة، وإنشاء بعض المدارس التجارية لتعليم اللغة الإنكليزية والتدريب على الأعمال الكتابية والحسابية، لتغطية حاجة المرافق الإدارية والمؤسسات التجارية والخدماتية من القوى العاملة المدربة على هذه المهن، التي يحتاجها إقتصاد عدن التجاري الخدماتي المتطور. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الإدارة الإستعمارية البريطانية قد قصرت دخول المدارس الحكومية على أبناء الرعايا البريطانيين أو رعايا الكومنولث المهاجرين إلى عدن، حارمة التلاميذ الذين هم من أصل يمني (من سكان

المحميات أو الشطر الشمالي من اليمن القادمين إلى عدن) من دخولها، بحجة أنهم لا يتمتعون بالجنسية «العدنية البريطانية»، مما دفع سكان عدن الذين هم من أصل يمني إلى إنشاء بعض المدارس الأهلية الخاصة بهم.

لقد شهدت عدن والمحميات، منذ بداية الخمسينات، وعلى الأخص منذ انتصار ثورة ٢٣ تموز/يوليو عام ١٩٥٢ في مصر وانحسار السيطرة الاستعمارية البريطانية على هذا البلد العربي، تطوراً اقتصادياً واجتماعياً ملحوظاً. فانسحاب بريطانيا من قاعدة السويس قد أدى إلى تغيير السياسة الاستعمارية البريطانية في المنطقة العربية. لقد انعكس هذا التغيير في السياسة الاستعمارية البريطانية على عدن والمحميات. لقد تحولت عدن منذ انسحاب بريطانيا من قاعدة قناة السويس إلى قاعدة عسكرية بريطانية كبيرة. كما بدأت بريطانيا تعطي اهتماماً متزايداً لتطوير المحميات ولإيجاد نوع أو شكل من أشكال الاتحاد فيما بينها. فخلال الفترة التي سبقت انتصار ثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢ في الشطر الشمالي من اليمن، واندلاع ثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ في الشطر الجنوبي، أي في خلال العقد الذي سبق هاتين الثورتين، شهدت عدن إنشاء مصافي الزيت البريطانية في عدن الصغرى، وكذا إنشاء عدد من الصناعات الخفيفة، صناعة المشروبات الغازية على سبيل المثال، لإنتاج السلع الاستهلاكية المرتبطة بتغطية احتياجات القاعدة العسكرية البريطانية التي توسعت بشكل كبير. كما شهدت عدن بنتيجة هذا التوسع تطوراً تجارياً ومعمارياً ملحوظاً. وعلاوة على ذلك فقد بدأت الإدارة الاستعمارية البريطانية في عدن تعطي اهتماماً متزايداً لتطوير الإنتاج الزراعي في المناطق القريبة من عدن. فأدخلت محصول القطن طويل التيلة في الأراضي الزراعية المطلة على الوديان القريبة من عدن. كما شجعت إدخال الآلات الزراعية الحديثة في الانتاج الزراعي وتوسيع إنتاج الخضار والفواكه بهدف تغطية الاحتياجات المتزايدة للعاملين في القاعدة العسكرية البريطانية ولسكان عدن الذين زاد عددهم في تلك الفترة.

إن التطور الاقتصادي الملحوظ الذي جرى في عدن والمحميات قبل اندلاع الثورتين اليمنيتين قد دفع بالإدارة الاستعمارية البريطانية إلى إنشاء عدد من مدارس التعليم العام في عدن وفي عواصم المحميات، وإلى إنشاء معهد التعليم المهني الفني (المعهد الفني بالمعلا)، وكذا إلى تنظيم عملية تأهيل المعلمين لهذه المدارس داخل وخارج المنطقة (تنظيم دورات تأهيلية أو الإيفاد لمثل هذه الدورات إلى السودان أو بريطانيا مثلاً).

لقد كانت المناهج التعليمية المطبقة في هذه المدارس التي أنشئت من قبل الادارة

الاستعمارية البريطانية ترتكز بالدرجة الأولى على المناهج المعمول بها في بلدان الكومنولث، وأيضاً على المناهج المعمول بها في السودان، الأمر الذي أدى إلى استجلاب عدد من المدرسين السودانيين للعمل في هذه المدارس، وعلى الأخص في المدارس التي أنشئت في المحميات. كما قامت الإدارة الاستعمارية البريطانية في عدن وأيضاً بعض سلاطين المحميات، بإرسال عدد محدود من أبناء المنطقة إلى بريطانيا وبعض البلدان العربية، مصر، السودان، لبنان، لإكمال الدراسة الثانوية وللدراسة الجامعية. وفي عام **١٩٥٥** أنشأت الإدارة البريطانية مركز البحوث الزراعية (مركز الأبحاث في الكود) الذي تركز عمله في بحث مدى ملاءمة التربة ومناخ المنطقة لإدخال زراعة القطن طويل التيلة والتوسع فيها، وبعض المزروعات الأخرى. واستجلبت لهذا الغرض بعض الخبراء الزراعيين البريطانيين المؤهلين تأهيلاً عالياً من ذوي الخبرة في إدخال هذه المحصولات في المناطق الأخرى التابعة للامبراطورية البريطانية.

لقد ظل الشطر الجنوبي من اليمن على الرغم من التطور الاقتصادي والتوسع النسبي الذي جرى في التعليم العام في هذه الفترة، محروماً من أي شكل من أشكال التطور في التعليم العالي إبان الحكم الاستعماري البريطاني. وبالمقابل فقد قامت الحركة الوطنية اليمنية خلال الخمسينات، وفي الفترة التي سبقت الاستقلال الوطني، مستندة على الدعم المقدم لها من البلدان العربية المتحررة وعلى الأخص من مصر، ومن البلدان الاشتراكية، بايفاد الكثير من أبناء المنطقة لإكمال الدراسة الثانوية ولتلقي الدراسات الجامعية في جامعات هذه البلدان، مما أدى إلى تخريج عدد من الكوادر الوطنية المؤهلة تأهيلاً جامعياً خلال السنوات التي سبقت الإستقلال الوطني. وقد ساهم هؤلاء الكوادر، بدرجات متفاوتة، وبوجه عام في الحركة الوطنية اليمنية أثناء دراستهم الجامعية وبعد انتهاء دراستهم وعودتهم للعمل في المنطقة.

هجرة العقول وتأهيل القوى العاملة في اليمن الديمقراطية بعد الاستقلال الوطني

إن هجرة العقول من البلدان العربية ومن البلدان النامية بشكل عام خلال الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية لهي ظاهرة ذات ارتباط وثيق باستغلال الدول الإمبريالية المتقدمة للبلدان النامية، ذلك الاستغلال الذي يعود إلى وضع هذه البلدان، ومنها بلادنا العربية، في النظام الاستعماري للامبريالية، وإلى تبعيتها الاقتصادية للدول الإمبريالية. ولقد اتخذ هذا الاستغلال بعد الحرب العالمية الثانية أشكالاً متعددة، منها استنزاف الثروات الطبيعية للبلدان النامية، ومنها بلادنا العربية، وإستغلال قواها العاملة. ولقد

اكتسب استغلال القوى العاملة المؤهلة تأهيلاً عالياً للبلدان النامية، عن طريق هجرة العقول إلى الدول الرأسمالية المتقدمة، أهمية متزايدة خلال العقدين الأخيرين. وبالطبع فإن بلادنا العربية، خاصة البلدان التي تطور فيها التعليم العالي خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين وبعدهما ـ على سبيل المثال مصر ـ لا تشكل استثناء من هذه القاعدة العامة، برغم التغيرات التي طرأت على هجرة العقول العربية في الآونة الأخيرة، والتي تتمثل في اتجاه هذه الهجرة إلى البلدان النفطية داخل المنطقة العربية.

واليمن الديمقراطية، تشاركها بلدان عربية أخرى، ظلت، كما أشرنا، إبان الحكم الاستعماري البريطاني، محرومة من أي تطوير للتعليم العالي. وترتب على ذلك أن ظاهرة هجرة العقول، ظاهرة هجرة القوى العاملة المؤهلة تأهيلاً عالياً، ظاهرة حديثة العهد ومرتبطة، كما سنرى الآن، بالظروف السياسية والاقتصادية التي انتزع في ظلها الشطر الجنوبي من اليمن، بقيادة الجبهة القومية، إستقلاله السياسي من بريطانيا في ٣٠ كانون الأول / ديسمبر عام ١٩٦٧.

أثناء الفترة التي سبقت انتزاع الاستقلال الوطني من بريطانيا، وعلى الأخص حين تأكدت الادارة الاستعمارية البريطانية أن انتصار الثورة المسلحة في الشطر الجنوبي من اليمن وتكوين دولة مستقلة ذات سيادة في هذا الشطر أصبح أمراً لا مفر منه، عملت هذه الإدارة بقصد على رفع المرتبات والأجور للعاملين في مختلف الأجهزة الإدارية، التابعة لما سمي آنذاك باتحاد الجنوب العربي، وفي مختلف المؤسسات والشركات التابعة للرأسمال الأجنبي، كما أعطت الكثير من الامتيازات، خاصة لذوي المؤهلات المتوسطة والعليا وللعاملين في القوات المسلحة والأمن. وعملت على رفع أجورهم ومرتباتهم بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ المنطقة(٢)، وذلك بهدف خلق هوة عميقة بين إيرادات ونفقات الدولة الجديدة الأمر الذي يجعل هذه الدولة معتمدة على الدعم المالي الذي تقدمه لها بريطانيا سنوياً، ويرغمها بالتالي على أن تسير في فلك السياسة الاستعمارية البريطانية.

لقد قامت الحكومة التي تشكلت آنذاك بنتيجة الاستقلال الوطني، خلال الفترة المباشرة للاستقلال، باتخاذ العديد من الاجراءات الأولية الهادفة إلى تنظيم الدولة

---

(٢) لا يعني هذا القول أن رفع الأجور والمرتبات في عدن كان بنتيجة السياسة الاستعمارية فقط، فلقد ناضلت الحركة النقابية في عدن منذ نشأتها في الخمسينات لرفع أجور ومرتبات العاملين عن طريق التنظيم النقابي والاضرابات العمالية.

الجديدة، وإلى التخفيف من حدة المشاكل الاقتصادية التي ترتبت على الانسحاب الكامل للقاعدة البريطانية من عدن، وعلى قفل قناة السويس بنتيجة حرب ٥ حزيران / يونيو ١٩٦٧ . كما قامت بتقليص المصروفات المالية الكبيرة للدولة الجديدة للتخفيف من العجز المالي الذي تعاني منه الميزانية العامة للدولة، ذلك العجز الناجم عن شحة الإيرادات الحكومية كنتيجة طبيعية للسياسة الاستعمارية البريطانية، ولإهمال الاستعمار البريطاني تطوير الموارد الاقتصادية والطبيعية للمحميات.

لقد كان تخفيض أجور ومرتبات العاملين في القطاع الحكومي بمختلف درجاتهم ومؤهلاتهم الوظيفية والعلمية، بنسب متفاوتة، أحد الإجراءات التي اتخذتها الحكومة آنذاك لتقليص المصروفات الحكومية وللتخفيف من العجز في الميزانية العامة للدولة الجديدة. كما فرضت الحكومة على العاملين في القطاع غير الحكومي، وعلى الأخص على العاملين في المؤسسات التجارية والصناعية والخدماتية الخاضعة لسيطرة الرأسمال الأجنبي (مصافي الزيت البريطانية في عدن الصغرى على سبيل المثال) بمختلف درجاتهم ومؤهلاتهم، ضريبة سميت بالضريبة الخاصة الهدف منها تنمية الإيرادات الحكومية وخلق نوع من التوازن بين مرتبات وأجور العاملين في القطاع الحكومي وبين أجورهم ومرتباتهم في القطاع الخاص، وذلك تجنباً لانتقال العاملين من القطاع الحكومي للعمل في القطاع الخاص. وعلاوة على ذلك فقد أجرت الحكومة عدة تعديلات في قانون ضريبة الدخل، وأصدرت قوانين ضريبية أخرى بهدف تنمية إيرادات الدولة الجديدة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة.

إن انتقال السلطة السياسية في الشطر الجنوبي من اليمن من أيدي المستعمرين البريطانيين، ومن سلاطين المحميات والفئات الاجتماعية المرتبطة بهم، إلى العناصر الوطنية المنظمة في إطار الجبهة القومية، وما ترتب على هذا الانتقال للسلطة السياسية من هجرة وهروب للكوادر الأجنبية وبعض الكوادر المحلية المؤهلة تأهيلاً عالياً، التي عملت في المرافق الإدارية والمرافق الأخرى لما سمي آنذاك باتحاد الجنوب العربي، لهو ظاهرة طبيعية فرضها التحول الذي جرى في البنية السياسية الأيديولوجية للشطر الجنوبي من اليمن، بنتيجة انتزاع السلطة السياسية من بريطانيا وانتقالها إلى الجبهة القومية. وبالطبع فإن الركود الاقتصادي الذي عانت منه عدن بنتيجة انسحاب القوات البريطانية وقفل قناة السويس، وما نجم عن ذلك من بطالة عانى منها العاملون في القاعدة العسكرية البريطانية وفي المؤسسات الصناعية والتجارية والخدماتية، التي قلصت من أعمالها من جراء هذا الركود، وكذا إجراءات تخفيض الأجور والمرتبات وفرض الضرائب المباشرة

وغير المباشرة، قد ساهمت وأدت بدورها إلى هجرة الكثير من القوى العاملة المؤهلة مهنياً وفنياً، وإلى هجرة عدد من العناصر المؤهلة تأهيلاً جامعياً خلال الفترة التي تلت مباشرة الإستقلال الوطني. إن هذه الهجرة قد تركزت واتجهت، بالدرجة الأولى إلى البلدان العربية المنتجة للنفط المحيطة باليمن الديمقراطية، والتي شكلت ولا تزال تشكل، منذ إنتاج النفط فيها، مركز جذب للقوى العاملة المؤهلة وغير المؤهلة القادمة من اليمن الديمقراطية، واليمن بوجه عام، ومن البلدان العربية الأخرى.

لقد استمر التحول الذي جرى في البنية السياسية الأيديولوجية للشطر الجنوبي من اليمن خلال الفترة التي تلت الاستقلال الوطني وذلك من خلال الصراع السياسي الأيديولوجي الذي دار داخل تنظيم الجبهة القومية، والذي حسم بانتصار التيار التقدمي في هذا التنظيم في ٢٢ حزيران / يونيو ١٩٦٩. وإذا جاز لنا أن نلخص التحولات الاجتماعية التي جرت في اليمن الديمقراطية بنتيجة انتصار خطوة ٢٢ يونيو التصحيحية، فإنه يمكن القول أن هذه التحولات تكمن بدرجة أساسية في الاستخدام المكثف للسلطة السياسية كأداة لاحداث تغيرات في علاقات الملكية، الأمر الذي أدى إلى ملكية الدولة وهيمنتها على القطاعات الأساسية في الإقتصاد الوطني، وإلى خضوع التطور الاقتصادي والاجتماعي للتوجيه والتسيير من قبل السلطة السياسية ممثلة بالتنظيم السياسي للجبهة القومية وبالأجهزة الحكومية التابعة للدولة، وكذا في تبني التوجه الاشتراكي في إحداث هذه التحولات والتغيرات.

لقد ترتب على التحولات التي جرت في اليمن الديمقراطية منذ خطوة ٢٢ يونيو التصحيحية، والتي وجدت تعبيراً لها في البرامج السياسية (على الأخص برنامج التنظيم السياسي - الجبهة القومية لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية)، وفي القرارات والممارسات العملية للتنظيم السياسي والحكومة، أن بدأت الدولة تتحمل مسؤولية التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق وضع خطط للتنمية (خطة التنمية الثلاثية ١٩٧١/٧٠ - ١٩٧٣/٧٢، وخطة التنمية الخماسية الأولى ١٩٧٤/٧٣ - ١٩٧٨/٧٧، والعمل على تنفيذها باستخدام الموارد المالية الشحيحة للدولة، وبالدرجة الأولى بالاعتماد على المساعدات والقروض المقدمة من الأقطار العربية الشقيقة ومن الدول الاشتراكية الصديقة والمنظمات الدولية. كما أنها بدأت تتحمل بالطبع مسؤولية تشغيل وإدارة المشاريع المدرجة في هذه الخطط بعد تنفيذها.

إن وضع وتنفيذ خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يعني، من حيث الجوهر،

تطوير القوى المنتجة للمجتمع، ويترتب على هذا التطوير للقوى المنتجة، بعنصريها المادي والبشري، تحول في البنية الاجتماعية في اتجاه التقدم الاجتماعي، أساسه تنمية قدرات ومعارف ومؤهلات القوى العاملة في المجتمع.

لقد تولت الدولة في اليمن الديمقراطية عملية التطوير للقوى المنتجة للمجتمع اليمني في ظل التخلف الشديد لهذه القوى، خاصة في المناطق الريفية وفي ظل الظروف الاقتصادية والمالية الصعبة التي نشأت بفعل السياسة الاستعمارية البريطانية في المنطقة. ولقد وجدت هذه الظروف الصعبة تعبيراً لها في استمرار العجز المالي في الميزانية العامة للدولة، ذلك العجز الذي اتجه نحو التوسع المستمر كنتيجة طبيعية لتوسيع الأجهزة المختلفة للدولة الجديدة، ولتحمل الدولة مسؤولية التطوير الاقتصادي والاجتماعي في جميع مناطق القطر، خاصة المناطق الريفية منها. إن تحمل الدولة لعملية تطوير القوى المنتجة للمجتمع قد تطلّب وأوجد، من ناحية، الضرورة والحاجة الشديدة إلى التوسع في تأهيل القوى العاملة كمّا وكيفا. ومن ناحية أخرى فإن الظروف الاقتصادية والمالية الصعبة التي بدأت تتم فيها هذه العملية قد دفعت السلطة السياسية في آب/أغسطس ١٩٧٢ إلى القيام بتخفيض آخر لأجور ومرتبات العاملين في القطاع الحكومي وفي القطاع العام، بمختلف درجاتهم ومؤهلاتهم، وذلك بهدف تقليص نفقات الجهاز الإداري للدولة والقطاع العام وتخفيض المصروفات المالية للدولة بشكل عام، تلك المصروفات التي اتجهت نحو التوسع المستمر، للتخفيف من العجز المالي الذي تعاني منه البلاد. إن هذا التخفيض للأجور والمرتبات وما ترتب عليه من إجراءات عكست نفسها على الحالة المعيشية للعاملين، دفع عدداً من العناصر المؤهلة تأهيلاً مهنياً فنياً وجامعياً إلى الهجرة إلى البلدان النفطية المجاورة للعمل والعيش في هذه البلدان، وذلك بالرغم من جهود الحكومة في المحافظة على هذه العناصر، تلك الجهود التي تمثلت في منح الخريجين الجامعيين في مختلف التخصصات العلمية والدراسية علاوات خاصة، وفي اتخاذ الإجراءات المانعة لسفر الكوادر الفنية والجامعية إلى الخارج.

إضافة إلى هذا إتجهت سياسة الحكومة إلى التوسع السريع في تأهيل القوى العاملة على مختلف المستويات، الأمر الذي عكس نفسه بالطبع على السياسة التعليمية للدولة بشكل عام. فلقد اتجهت هذه السياسة نحو التوسع الكبير والسريع في التعليم العام. وتم بنتيجة هذا التوسع إنشاء عدد كبير من المدارس الإبتدائية والإعدادية والثانوية، خاصة في المحافظات الريفية أثناء فترة تنفيذ خطتي التنمية الثلاثية والخماسية الأولى. وترتب على هذا التوسع في التعليم العام نشوء حاجة شديدة إلى المعلمين. وقد قامت

الحكومة بتغطية هذه الحاجة عن طريق اتخاذ عدد من الاجراءات نلخصها فيما يلي:

١ ـ التوسع في تأهيل المعلمين، خاصة معلمي المدارس الإبتدائية، عن طريق زيادة القبول في معاهد المعلمين أو عن طريق إنشاء دور معلمين جديدة.

٢ ـ إنشاء نظام الخدمة الوطنية لخريجي المدارس الثانوية، يعمل بمقتضاه خريجي هذه المدارس عاماً أو عامين كمعلمين في المدارس الإبتدائية، خاصة في مدارس المناطق الريفية.

٣ ـ إستجلاب مدرسين من الخارج، من الأقطار العربية الشقيقة، خاصة من مصر، عن طريق المعونة الفنية التي تقدمها هذه الأقطار، أو عن طريق التعاقد المباشر. وقد بلغ عدد هؤلاء المدرسين في عام ٧٧ / ١٩٧٨ (٥٠١) مدرساً ومدرسة[٣].

٤ ـ إنشاء كلية التربية العليا في عام ١٩٧٠ لتأهيل مدرسين محليين للمدارس الإعدادية والثانوية.

وقد صاحب هذه الاجراءات وتلاها التوسع في الإيفاد للدراسة الجامعية خاصة إلى البلدان العربية الشقيقة والبلدان الاشتراكية والتوسع في التعليم المهني والفني، فأنشىء معهد الأسماك ومعهد تطوير الأيدي العاملة الصحية ومعهد ناصر الزراعي الذي تطور فيما بعد إلى كلية للعلوم الزراعية. وتم كذلك توسيع القبول للتعليم المهني والفني في إطار المعهد الفني الذي تم إنشاؤه قبل الاستقلال، كما أصدرت الحكومة قانون محو الأمية وتعليم الكبار وتوسعت في إنشاء رياض الأطفال.

لقد استمرت الحكومة أثناء تنفيذ خطة التنمية الخماسية الأولى في اتجاهها نحو التوسع السريع العام والمهني والفني المتوسط والتعليم العالي. فأنشأت عدة مدارس مهنية تابعة لمختلف الوزارات كوزارات العمل والزراعة والتربية والإنشاءات[٤]. وتم أيضاً إنشاء معهد للحقوق تابع لوزارة العدل وإنشاء معهد للفنون الجميلة تابع لوزارة الثقافة. وأثناء هذه الفترة أنشئت كلية للاقتصاد والإدارة، وتم تطوير المعهد الفني الكائن في المعلا

---

(٣) أنظر: كتاب الإحصاء التربوي السنوي لعام ١٩٧٨ (عدن: الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء بوزارة التربية والتعليم. ١٩٧٨). وعلى الأخص الجدول رقم ١٢.

(٤) أنظر: «دراسة حول القضايا التخطيطية والادارية والأسس العلمية لتخطيط القوى العاملة وإعداد الكوادر» وثيقة مقدمة إلى ندوة القوى العاملة والكادر والتي عقدت في عام ١٩٧٨ بإشراف الدائرة الإقتصادية في سكرتارية اللجنة المركزية للتنظيم السياسي الموحد ـ الجبهة القومية (الحزب الاشتراكي اليمني حاليا) ص ٥٩.

لتأهيل الكوادر الفنية المتوسطة في الهندسة الميكانيكية والكهربائية والمعمارية. وعلاوة على ذلك شرعت الحكومة في تأسيس كلية للطب لتأهيل الأطباء محلياً، وافتتحت هذه الكلية في عام ١٩٧٥.

لقد صاحب التوسع الكبير في التعليم العام تغيرات في السلم التعليمي وفي المناهج الدراسية المعمول بها في الجمهورية. فبمقتضى السلّم التعليمي الجديد أنشئت المدرسة الموحدة ذات الثمانية فصول، التي تعتبر مرحلة إلزامية للذكور والإناث الذين بلغوا سن الدراسة. وأدخل ضمن مناهج هذه المرحلة مواد «البولتكنيك» الزراعي والصناعي. كما تغيرت مناهج هذه المرحلة لتتلاءم مع البيئة الطبيعية لليمن الديمقراطية ومع توجهها السياسي. ووفقاً للسلم التعليمي الجديد سيتجه أغلب خريجي هذه المرحلة إلى المدارس والمعاهد المهنية والفنية وسيتجه الجزء الباقي إلى المدرسة الثانوية الموسعة ومدتها أربع سنوات. ولقد ترتب على هذا التغير في النظام التعليمي إنشاء مركز للبحوث التربوية في حزيران/يونيو من عام ١٩٧٥، يهدف إلى إعداد المناهج الدراسية الجديدة لمدارس التعليم العام. وهناك اتجاه إلى توسيع مهام المركز لتشمل أيضاً إعداد المناهج الدراسية للمدارس والمعاهد المهنية(٥). كما يدخل ضمن مهام المركز إجراء البحوث التربوية الهادفة إلى التطوير المستمر للنظام التعليمي ورفع فاعليته التربوية والتعليمية. كما أنشأت الحكومة ـ إنطلاقاً من الاهتمام المتزايد الذي أولته للتراث اليمني وللحضارة اليمنية القديمة ـ المركز اليمني للأبحاث الثقافية. ويتركز عمل المركز حالياً على جمع الوثائق والمخطوطات المتعلقة بتاريخ اليمن، وإجراء الحفريات في المناطق التي تركزت فيها هذه الحضارة تمهيداً لإجراء دراسات علمية للتاريخ اليمني وللحضارة اليمنية.

لقد أدت التغيرات التي جرت في اليمن الديمقراطية، أثر خطوة ٢٢ يونيو التصحيحية وما ترتب عليها من توسع مستمر وسريع في تأهيل القوى العاملة كمّا وكيفا، إلى إنشاء جامعة عدن في أيلول/سبتمبر من عام ١٩٧٥ من الكليات الأربع التي أشرنا إليها سابقاً، وهي كلية التربية العليا التي تأسست في عام ١٩٧٠، وكلية ناصر للعلوم الزراعية التي تأسست في عام ١٩٧٢، وكليَّة الاقتصاد التي تأسست في عام ١٩٧٣ وكلية الطب التي جرى تأسيسها كما أشرنا في عام ١٩٧٥.

إنشاء جامعة عدن ومشاكل تأهيل الكوادر العلمية في اليمن الديمقراطية

تكمن أهداف جامعة عدن الرئيسية، بناء على قانون إنشائها ـ قانون رقم ٢٢ لعام

---

(٥) المرجع نفسه.

١٩٧٥ ـ في تأهيل الكوادر العلمية وفقاً لحاجيات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية، وإجراء البحوث العلمية وفقاً لهذه الحاجيات. لقد توسعت هذه الجامعة إبتداء من العام الدراسي ١٩٧٨/١٩٧٩ بإنشاء كليتين أخريين، هما كلية الحقوق وكلية التكنولوجيا. وأصبح عدد كلياتها ست كليات. وسيجري أيضاً، وفقاً لخطة التنمية الخماسية الثانية (الخطة الخماسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات ١٩٧٩ ـ ١٩٨٣)، إنشاء معهد لعلوم البحار، يكون تابعاً للجامعة عند الانتهاء من إنجازه في نهاية عام ١٩٨٠.

يبلغ عدد الدارسين في الجامعة في الوقت الحاضر حوالي ٢٢٠٠ طالب وطالبة، وهم من خريجي المدارس الثانوية في الجمهورية. ويتركز نحو نصف هذا العدد في كلية واحدة هي كلية التربية العليا، نظراً للحاجة الشديدة لتأهيل المعلمين. وحسب إحصاء عام ١٩٧٦ / ١٩٧٧، فإن عدد أعضاء هيئة التدريس قد بلغ حوالي ١٧٨ غالبيتهم (١٣٧) من المحاضرين والمعيدين والجزء الباقي يتكون من الأساتذة والأساتذة المساعدين. ولا تزال مكتبات كليات الجامعة المختلفة وكذا مكتبتها المركزية تفتقر إلى الكثير من المراجع العلمية والكتب الدراسية الجامعية وإلى الكثير من الدوريات والمجلات العلمية.

إذا انطلقنا من أن العنصر البشري، وبالذات توفير هيئة تدريسية ذات مستوى أكاديمي عال، هو، مع قبول المبرزين من خريجي المدارس الثانوية ومع توفر قدر معين من التجهيزات المعملية والمكتبية، العامل الحاسم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن الديمقراطية، وإذا نظرنا، استناداً إلى هذا المنطلق، إلى الوضعية الحالية للهيئة التدريسية لجامعة عدن في مختلف الكليات، فإننا سنلاحظ النقص في عدد الأساتذة والأساتذة المساعدين بالمقارنة إلى عدد المعيدين والمحاضرين. لكن هذا النقص يختلف من كلية إلى أخرى. فهناك كليات، وعلى الأخص كلية ناصر للعلوم الزراعية، يتوفر فيها عدد كاف من الأساتذة والأساتذة المساعدين، بينما تفتقر هذه الكلية إلى العدد الكافي من المعيدين والمحاضرين اليمنيين. وهناك بعض الكليات التي تفتقر إلى الأساتذة أو الأساتذة المساعدين في بعض التخصصات العلمية المدرجة ضمن مناهجها الدراسية. وبالطبع فإن هذا النقص في الهيئة التعليمية يجري سده عن طريق الاستجلاب المستمر للأساتذة والأساتذة المساعدين من البلدان العربية الشقيقة أو من الدول الاشتراكية الصديقة ومن الهند. كما يجري سده عن طريق استجلاب أساتذة زوار من بعض جامعات هذه البلدان. وبالطبع فإن مشكلة النقص في الهيئة التعليمية كمّا وكيفا لا تعاني

منها جامعة عدن فقط، وإنما أيضاً جامعات بلدان عربية أخرى، وذلك نظراً للتوسع الكبير والسريع الذي جرى في التعليم العالي في أغلب البلدان العربية في الفترة الأخيرة. والفرق بين جامعة عدن وجامعات هذه البلدان خاصة جامعات البلدان النفطية، يكمن في أن جامعة عدن لا تتوفر لديها الإمكانيات المادية والمالية الكافية التي تمكنها من استقطاب العقول الأكاديمية العربية وغير العربية للعمل لديها لفترة طويلة. ولذلك فإن جامعة عدن تعاني حالة عدم الاستقرار في وضع هيئتها التعليمية كمّاً وكيفاً الأمر الذي يجد تعبيراً له في التغير الذي يجري بين الحين والآخر في مناهجها وخططها الدراسية بنتيجة التغير المستمر في أعضاء هيئتها التعليمية العربية والأجنبية، الذين يشكلون نسبة متزايدة باستمرار نتيجة لتوسع كليات الجامعة وإيفاد المعيدين والمحاضرين اليمنيين العاملين في الجامعة للدراسات العليا في الخارج.

إن وضع وتركيب الهيئة التعليمية لجامعة عدن وطغيان العنصر الأجنبي في هذا التركيب، وكذا عدم استقراره، ينعكس بالطبع على وضع البحوث العلمية فيها. فبالرغم من أن جهود الجامعة تتجه إلى تطوير هذه البحوث، بالعمل على توفير قدر معين من المعدات والتجهيزات ومن الكتب والمراجع والدوريات العلمية الضرورية لإجراء مثل هذه البحوث (كبداية في بعض فروع العلوم الاجتماعية)، وبالرغم من تخصيص وقت معين ضمن المناهج الدراسية لتدريب الطلبة أثناء الدراسة على إجراء البحوث، إلا أن الجامعة تجد صعوبة في استجابة أعضاء الهيئة التعليمية الأجانب للقيام بالبحوث العلمية. وبالطبع فإن لعدم الاستجابة هذه أسباباً موضوعية، منها عدم معرفة الأساتذة الأجانب بظروف اليمن الديمقراطية ومشاكلها وقصر إقامة هؤلاء الأساتذة في الجمهورية. وهذه العوامل تؤدي إلى أن عمل الجامعة يتركز في الوقت الحاضر بدرجة أساسية على التأهيل العلمي للطلبة.

إن وضع البحث العلمي في مراكز البحوث التي أشرنا إليها سابقاً (مركز البحوث الزراعية التابع لوزارة الزراعة، مركز البحوث التربوية التابع لوزارة التربية، المركز اليمني للابحاث الثقافية التابع لوزارة الثقافة) لا يختلف من حيث الجوهر عن وضع البحث العلمي في جامعة عدن. فمركز الابحاث الزراعية في «الكود» يعمل فيه بدرجة اساسية خبراء أجانب يعاونهم بعض الكوادر المحلية من خريجي كليات الزراعة في البلدان العربية أو في الدول الاشتراكية. ويتركز عمل هذا المركز في بحث مدى ملاءمة البذور ذات الانتاجية الزراعية العالية المستنبطة أساساً في البلدان المتقدمة والمستوردة منها، للتربة والمناخ في اليمن الديمقراطية وفي تقديم الخدمات والارشادات الزراعية

عندما يجري استخدام هذه البذور على نطاق واسع في البلاد، وكذا في تقديم الارشادات الخاصة بمقاومة الآفات الزراعية، خاصة الآفات والحشرات الضارة بزراعة القطن. ومركز البحوث التربوية التابع لوزارة التربية يتركز عمله في الوقت الحاضر على اعداد المناهج الدراسية الجديدة وتنظيم طبعها. فالكوادر المتفرغة للعمل في هذا المركز، وكذا الدرسون اليمنيون العاملون في كلية التربية العليا مع بعض المدرسين الأجانب العاملين في الجامعة يركزون جهودهم في الوقت الحاضر على اعداد هذه المناهج التي لا يزال جزء كبير منها، خاصة مناهج المدرسة الثانوية الموسعة في مرحلة الاعداد. أما المركز اليمني للابحاث الثقافية فيتركز عمله في الأساس، كما أشرنا على جمع المخطوطات اليمنية وعلى تنظيم عملية التنقيب عن الآثار في المناطق التي تركزت فيها الحضارة اليمنية وذلك بمعاونة الخبراء الأجانب الذين يستقدمهم المركز بين الحين والآخر لإنجاز هذه الأعمال.

مما تقدم يمكن القول أن عملية التأهيل العالي للقوى العاملة، عملية إيجاد طاقة علمية وطنية في اليمن الديمقراطية لا تزال في بدايتها، وتواجه الكثير من الصعوبات التي تعود إلى طبيعة عملية التطوير لمثل هذه العملية كعملية لا يمكن فصلها عن عمليات التأهيل للقوى العامة ككل ، وكذا إلى الظروف الاقتصادية والسياسية التي تمت وتتم فيها عملية التطوير للقوى المنتجة في اليمن الديمقراطية والتي حاولنا عرضها بإيجاز وتركيز في الفصل السابق. وبالطبع فإن معرفة هذه الصعوبات معرفة علمية تشكل الخطوة الأولى في التغلب عليها. لقد خططت الحكومة في إطار الخطة الخمسية الثانية لاتخاذ عدد من الاجراءات التي من شأنها أن تساعد على التغلب على الصعوبات التي تواجهها جامعة عدن. ففي هذه الخطة تم تخصيص حوالي ٥/١ الاستثمارات المخصصة لقطاع التربية والتعليم لتطوير المباني والمنشآت والتجهيزات التابعة للجامعة. كما أن منح الدراسات العليا المقدمة للدولة من الدول الصديقة والشقيقة ومن المنظمات الدولية والتي يبلغ متوسط عددها السنوي مائة منحة دراسية، سيخصص الجزء الأكبر منها لتأهيل الهيئة التعليمية اليمنية للجامعة، لينال أعضاء هذه الهيئة التأهيل العالي في الخارج والدرجات الأكاديمية العالية (درجة الدكتوراه على وجه الخصوص).

ومثل هذا التأهيل سيشكل دون شك شرطاً أساسياً لتطوير البحوث العلمية في جامعة عدن ولرفع مستوى التأهيل الأكاديمي لطلبتها في نفس الوقت.

علاوة على الصعوبات التي أشرنا إليها، هناك صعوبات أخرى ناشئة عن عملية التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن الديمقراطية ككل، وعلى الأخص عن

عملية التخطيط لتأهيل القوى العاملة على مختلف المستويات، وبالذات على مستوى التأهيل العالي للقوى العاملة. فهيكل الجامعة الأكاديمي، من حيث عدد ونوع التخصصات الدراسية والفروع العلمية الموجودة في الكليات والمعاهد التابعة لها، من حيث التوسع أو عدم التوسع في هذه التخصصات والفروع وفي عدد المقبولين فيها، يجب أن يخضع لدراسة علمية وافية تراعي وضع اليمن الديمقراطية كبلد صغير، واتجاهات التنمية فيها ليس فقط في المدى القصير (خمس سنوات) وإنما أيضاً في المدى الطويل(٦). ويجب أيضاً أن يُراعى في تشكيل هذا الهيكل وظيفة الجامعة الخاصة بإجراء البحوث العلمية والترابط العضوي الجاري في مختلف فروع العلم والمعرفة والذي يستلزم إنشاء فروع علمية ضمن هيكل الجامعة الأكاديمي، ليست موجهة بدرجة أساسية لخدمة تأهيل الطلبة. إن تأهيل القوى العاملة تأهيلاً عالياً في اليمن الديمقراطية لا يجري في إطار جامعة عدن فقط وإنما أيضاً في خارج الجمهورية. فهناك الكثير من التخصصات العلمية والدراسية التي لا توجد في جامعة عدن. ولذا فإن الدولة تجد نفسها مضطرة إلى إيفاد جزء من خريجي المدارس الثانوية وخريجي الجامعات، ومنها جامعة عدن، بمعدل ٤٠٠ خريج للدراسة الجامعية و١٠٠ للدراسات العليا سنوياً إلى الخارج، خاصة للدول الشقيقة والصديقة.

ويعود إلى اليمن الديمقراطية سنوياً عدد من الخريجين الجامعيين (بلغ عدد الطلبة المتوقع تخرجهم في عام ١٩٧٨، ٢٢٣ خريجاً)(٧) يجري توظيفهم مع خريجي جامعة عدن في مختلف المؤسسات الحكومية والمؤسسات التابعة للقطاع العام. ويزداد سنوياً عدد هؤلاء الخريجين، وهم يشكلون حالياً مع خريجي جامعة عدن نسبة تتزايد باستمرار في القوى العاملة، مما دعا الحكومة في الآونة الأخيرة إلى إنشاء دائرة مركزية للكادر في إطار مجلس الوزراء تتركز مهمتها في اتخاذ الإجراءات التي تساهم في المحافظة على هؤلاء الكوادر وفي توزيعهم على القطاعات المختلفة حسب تخصصاتهم وحسب أولويات خطط التنمية. وكذا في الإستفادة القصوى من تأهيلهم العلمي، وذلك بالتنسيق مع الوزارات المختصة. ويبين الجدول التالي خريجي جامعة عدن خلال تنفيذ خطة التنمية الخمسية

---

(٦) بلغ عدد السكان في اليمن الديمقراطية في عام ١٩٧٨، ١٨٠٨٠٠٠ وإجمالي موارد اليد العاملة ٨٦٠٠٠٠ كما يبلغ عدد العاملين حاليا ٤١١٠٠٠ في الإقتصاد الوطني.
أنظر: «الخطة الخمسية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية للسنوات ١٩٧٩ - ١٩٨٣،» **المجلد الثاني، جداول توضيحية تفصيلية**، (كانون الثاني / يناير ١٩٧٩)، الجدول رقم ٦٨ و٦٩.

(٧) أنظر: **كتاب الإحصاء التربوي السنوي لعام ١٩٧٨**، الجدول رقم ١٥.

(التخرج من جامعة عدن (التعليم العالي)

الكلية	الخطة المعدلة لعام ١٩٧٨	مشروع الخطة للأعوام ١٩٧٩ ـ ١٩٨٣				
		١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
١ ـ كلية الاقتصاد والادارة	١٠٥	٩٦	١٠٦	١١٠	١٢٣	١٨٥
٢ ـ كلية التربية العليا	١٤٩	١٣١	١٨٣	١٨٠	١٨٥	٢٤٦
٣ ـ كلية الزراعة	٣٠	٣٩	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢
٤ ـ كلية الطب	-	-	-	-	٤٨	٤٨
٥ ـ كلية التكنولوجيا	-	-	-	-	٦١	٦١
٦ ـ كلية الحقوق	-	-	-	-	٥٣	٦٢
الإجمالي	٢٨٤	٢٦٦	٣٥١	٣٥٢	٥٣٢	٦٦٤

المصدر : أنظر الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات ١٩٧٩ ـ ١٩٨٣ . المجلد الثاني ـ جداول توضيحية تفصيلية ، الجدول رقم ٧٩ . كما تم الاستناد أيضا على المعلومات التي تحتوي عليها « مسودة الورقة الوطنية حول استخدام العلم والتكنولوجيا في التنمية ـ ل . ج . ي . د . ش . المقدمة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا ـ الاجتماع التحضيري الإقليمي الثاني لمؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، عمان ، الأردن ، ١٢ ـ ١٤ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ ، E / ECWA / NR / CONF. 2 / CP. 3 ٢٦ حزيران / يونيو ١٩٧٨ ـ الأصل : بالعربية .

الثانية الذين سيبلغ مجموعهم حوالي ٢٤٥٠ خريجاً.

وإذا نظرنا إلى هؤلاء الخريجين في فترة زمنية طويلة المدى (ربع قرن مثلاً) في إطار إجتماعي شامل، وإذا انطلقنا من استمرار سياسة الدولة بالنسبة لتأهيل القوى العاملة ككل، وذلك بنفس المعدل والوتيرة التي تسير عليه الآن، وبالنسبة للحفاظ على الخريجين من الهجرة عن طريق رفع مستواهم المعيشي ـ الأمر الذي انعكس في التغيرات التي طرأت على الأجور والمرتبات في اليمن الديمقراطية، وعن طريق رفع فاعليتهم في إدارة وتوجيه عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي للجمهورية على أسس علمية ـ فإنه يمكن القول أن التحول الاجتماعي الأساسي، أي التحول النوعي في بنية القوى المنتجة للمجتمع اليمني الذي ينشده ويهدف إليه الحزب الاشتراكي اليمني الذي تأسس مؤخراً، سيجري في اتجاه التقدم الاجتماعي وبناء المجتمع اليمني الجديد.

المناقشات

طارق التل: ألا يوجد نوع من التماثل بين سياسات الحكام السابقين في اليمن الذين كانوا يتعاونون مع المستعمرين وتشجيع هجرة الكفاءات بغية القضاء على مصادر المعارضة، وبين السياسات الحالية في اليمن الديمقراطية عندما تحاول هذه السياسات إيجاد نوع من التجانس الفكري بين المواطنين؟ كما إن تقليل رواتب العاملين، في الوقت الذي تنافس فيه الدول المجاورة لليمن الديمقراطية برفع الرواتب، يدفع إلى مزيد من الهجرة إلى الخارج. إني أقدر طبعا ظروف اليمن المالية السيئة والموارد المحدودة. ولكن من المؤكد أن هذه العوامل، وخاصة إذا كان هناك تعارض فكري بين الخلفيات القومية أو الإسلامية للمثقفين وبين الفكر السائد في اليمن الديمقراطية، ستساعد على خروج هؤلاء المثقفين.

جعفر زين: إن إلقاء اللوم على النظام الاستعماري ينطلق من واقع تاريخي لا يمكن تجاهله. أما تخفيض المرتبات في عهد الاستقلال فقد جاء نتيجة للركود الاقتصادي المترتب على السياسة الإستعمارية. وقد انعكس على فئات كثيرة من المجتمع، ومنهم حملة المؤهلات العالية الذين لم يرضوا بالتخفيض. أما الحكم على مدى صحة هذه السياسة نفسها فهذه قضية أخرى تحتاج إلى تقييم مستقل. وقد حاولت حكومة اليمن الديمقراطية أن تحد من هجرة الكوادر بإعطاء علاوات خاصة للخريجين، كما حاولت أن تمنع هجرة الخريجين للخارج. وفي مجتمع يتجه نحو التحول والتطور لا يمكن إغفال الجانب السياسي الإيديولوجي من هذه الهجرة.

الياس زين: لا أتفق مع ما ذهبت إليه من أن هجرة العقول ترتبط بالاستغلال الإمبريالي. إذ أنها ليست هجرة بل هرب، هرب من واقع التخلف السائد في البلدان

العربية وغيرها من البلدان النامية. وهل كان إنشاء الجامعة في عدن بناء على خطة مدروسة أم أنها أنشئت اعتباطا مثلما أنشئت معظم الجامعات في البلدان العربية؟.

جعفر زين: إن ظاهرة هجرة العقول مرتبطة بالاستغلال الإمبريالي أو الرأسمالي للبلدان النامية، لأنها جزء من التقسيم الدولي للعمل. إذ أن البلدان الإمبريالية، بالإضافة إلى الاستفادة من الموارد الطبيعية للبلدان النامية، تستفيد أو تستغل أيضا علماء هذه البلدان. وبالنسبة لإنشاء الجامعة فإن الحكومة فكرت في إنشاء الجامعة لأنها واجهت نقصا في الكفاءات العالية، ولأن البلاد في حاجة إلى مدرسين مؤهلين. لقد أنشئت الجامعة لأنه من الضروري أن تنشأ، ولأن الجامعة معناها تأهيل القوى العاملة وربطها بقضايا المجتمع. وقد أوفدنا الطلبة للدراسة بالخارج، ولكن كل واحد منهم يعود بتفكير آخر.

بوكراع: إن هجرة الكفاءات تتعلق ببنية السلطة السياسية في المجتمعات العربية حيث هناك تناقض بين خصائص هذه السلطة وبين مقتضيات التكنولوجيات أو مقتضيات التقدم العلمي. وهذا يعني أن صاحب الكفاءة في المجتمع العربي، يصبح بحكم تأهيله أو بحكم خبرته المتقدمة، عنصر عدم استقرار بالنسبة للبنية السياسية التي يختص بها بلده. لا شك أن هناك من الحكومات أو من السلطات في المجتمع العربي من ينظر بشيء من الارتياح لظاهرة خروج بعض الكفاءات. وأظن أن من الضروري أن نؤكد على علاقة ظاهرة هجرة العقول بالديناميكية الداخلية في المجتمعات العربية.

وأظن أنني أتفق أيضا مع الذين نبهوا إلى عدم المبالغة في دور الإمبريالية العالمية في تحديد هذا السلوك. إذ لا بد من التنبيه أيضا إلى دور الهياكل الاجتماعية الداخلية في المجتمعات العربية. هناك طبعا علاقة بين التخلف والتقسيم العالمي للعمل. وعدم وجود إطار لممارسة الخبرات في المجتمعات العربية يرجع إلى خصائص البنية الداخلية، يرجع إلى تخلف المجتمعات ويرجع أيضا إلى سياسة القوى المهيمنة على العالم. ومن نتائج هذه السياسة أنها لن تكون العقول حسب أنماط تخدم مصالحها.

تسو: ما هي العوامل التي تؤخذ في الاعتبار عند قبول الطلاب في الجامعات، وما هي العوامل التي تؤخذ في الاعتبار عند إرسال الطلاب للدراسة في الخارج للحصول على تدريب أعلى؟.

جعفر زين: يرتكز القبول على معدل الطالب في المواد التي تؤهله للكلية التي يرغب فيها. أيضا هناك استثناءات من هذا المبدأ فيما يتعلق بالفئات التي حرمت من

فرص التعليم العالي أيام الحكم الاستعماري البريطاني - وهي الفئات الريفية، والمرأة. وهؤلاء يتم إعفاؤهم من النسب العالية مثلا في كلية الطب أو الزراعة، حتى لو كانوا في مستوى أقل. وهكذا هناك تشجيع خاص لطلاب المناطق التي كانت محرومة في الماضي، كذلك إذا تساوى مستوى الولد والبنت فتفضل البنت على الولد.

حسيب: لقد أُتيحت لي الفرصة لزيارة اليمنين أكثر من مرة بدعوة من المسؤولين فيهما. وأعتقد أن مشكلة هجرة الكفاءات هي أعمق وأوسع مما يعطيه الانطباع في الورقة المطروحة. لقد جاءت زيارتي للجمهورية العربية اليمنية بعد أقل من سنة من زيارتي لليمن الديمقراطية، وفوجئت بأن عددا غير قليل من أصحاب الكفاءات الذين قابلتهم في اليمن الديمقراطية والذين كانوا يتولون بعض المسؤوليات الإدارية والفنية الهامة قد أصبحوا في الشمال في الزيارة التالية. والسؤال هو إذا أخذنا بنظر الاعتبار شحة وضيق قاعدة الموارد الطبيعية في اليمن الجنوبي وقلة عدد سكانها، فإلى أي حد يكون اليمن الجنوبي دولة قابلة للحياة والاستمرار، وإلى أي حد ستتمكن من أن توفر الحد الأدنى اللائق من مستوى المعيشة للشخص اليمني. (وهذا ينطبق على عدد من دول الخليج الأخرى). هذا السؤال من الصعب طرحه على دولة مستقلة ومن الصعب طرحه على مسؤولين، لأن لدينا هنا قاعدة اقتصادية ضيقة جدا، وإمكانيات محدودة جدا من الموارد الطبيعية، وسوقا صغيرة. إن هذه العوامل تجعل ظاهرة هجرة الكفاءات ظاهرة مستمرة مهما بذلت المحاولات في معالجتها. وليس أمام يمن الشمال والجنوب من خيارات إلا أن تتحدا على الأقل، كخطوة أولى، فيما بينهما، ثم أن تحاولا التطلع إلى محيط عربي أوسع لمساهمة الكفاءات اليمنية. ومن العوامل التي تقلل من هجرة الكفاءات في اليمن الجنوبي أن معظم الذين أُتيحت لهم فرصة الدراسة في الخارج قد درسوا في الدول الاشتراكية، كما أن مستوى التعليم في جامعة عدن ليس على المستوى المطلوب ، مما يحدد مجالات عملهم في الخارج بسبب اللغة أو / و المستوى العلمي ، وهذا أمر لا علاقة له بالطلبة اليمنيين، فقد كان الطلاب اليمنيين في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة بغداد ، حيث كنت أدرس ، من ألمع الطلبة العرب في الكلية .

جعفر زين: لقد إقتصرت في الورقة التي قدمتها على وصف جميع العوامل التي تؤدي إلى هجرة العقول دون تقييمها. ومن الصعب تقييم السياسات وتنفيذها، خاصة وإن البلاد ما زالت في مرحلة البداية في عملية التنمية.

خواجكية: أعتقد أن أحد أسباب هجرة الكفاءات في الوطن العربي وجود سياسة من شأنها التمييز بين الخبير المحلي والخبير الوافد. هل هذه هي السياسة في اليمن؟.

جعفر زين: الخبير الأجنبي في اليمن الديمقراطية يتقاضى بالطبع مرتبا أعلى من الخبير المحلي. وهذا يحز في نفوس كثيرين من الخبراء المحليين. ولا أعتقد أن هناك سياسة عمدية من جانب الحكومة تنطلق من أن الخبير الأجنبي أفضل من الخبير المحلي.

سلمان: ليس من الممكن لبلد تشوهت بنيته الاجتماعية بفعل السيطرة الامبريالية الطويلة، أن يغير هذه البنية بصورة كاملة في ظر ف خمس سنوات. إلا أن ذلك يحتاج إلى وقت وإلى جهود كثيرة. ويبدو أنك تؤكد على الحاجة إلى الكوادر الوسيطة بدلا من الكوادر العالية. ومع ذلك، تعتمد الجامعة على هيئة تدريس من المغتربين، كما أن برامجها ومناهجها تتغير حسب تغير الأساتذة، إلى جانب أنها تعاني من عدم الاستقرار في أوضاعها العلمية.

جعفر زين: إذا كان الدكتور حسيب قد أشار إلى أن مستوى التعليم الأكاديمي في جامعة عدن مستوى منخفض، فذلك يرجع إلى أن مستوى الهيئة التعليمية ضعيف. ويجب أن نطمح إلى رفع مستوى الأساتذة.

غيش: لدينا الآن تجربة باستخدام الفروق في المرتبات في البلدان النامية لوقف هجرة الكفاءات. وقد فشلت هذه السياسات جميعا. وذلك لأنه عندما تعطى مرتبات أعلى للأعداد القليلة نسبيا من المهنيين الذين باستطاعتهم الهجرة، فإن الآخرين جميعا يجب أن يحصلوا على زيادات في المرتبات. يضاف إلى ذلك، أن جميع هذه المحاولات للتنافس مع الأجور الدولية بالنسبة لقلة من المهنيين من شأنها أن تزيد الفوارق في الدخول داخل البلدان النامية. وربما يكون مفهوم دورة الكفاءات العالية داخل الوطن العربي أو داخل أية تجمعات أخرى من البلدان مفهوما أكثر مدعاة للاهتمام. إذ أن هناك حدا لطاقة الاستيعاب لدى البلدان العربية التي تجتذب حاليا الكفاءات العالية. وفي الأجلين المتوسط والطويل قد يثبت أن هجرة الكفاءات ليس مشكلة من ذات النوع الذي هي عليه في الأجل القصير. وسوف تحل الكفاءات الوطنية العالية في نهاية الأمر محل المغتربين العرب، وسوف تحدث دورة للكفاءات. وفي الماضي كانت الوظائف في بلدان العالم الثالث الأخرى نقطة إنطلاق للذهاب إلى أمريكا الشمالية أو أوروبا. ولم يعد ذلك ممكنا بسبب الأوضاع الاقتصادية السائدة في البلدان المتقدمة.

جعفر زين: إن اليمن الديمقراطية لا يمكنها أن تنافس الدول المجاورة بالنسبة للمرتبات ولا شك أن المرتبات هي أحد العوامل الرئيسية لهجرة الكفاءات. وأعتقد أن

هذه الحركة للعقول هي لصالح بعض البلدان الغنية وتسبب الضرر للبلدان الفقيرة. وإذا تركت هذه الحركة للعفوية فإن حركة الكفاءات العالية من البلدان الفقيرة سوف تتوقف فقط على الاحتياجات المختلفة للبلدان الغنية. وإذا توقفت حاجة هذه البلدان الغنية إلى كفاءات عالية مغتربة فسوف تعمد إلى إنهاء العقود، مما يسبب أنواعا جديدة من المصاعب. وينبغي تنظيم هجرة الكفاءات العالية على نحو من شأنه تعويض البلدان المصدرة لها والحد من الآثار الضارة الواقعة على البلدان الفقيرة.

أنماط استخدام الهيئات التدريسيّة في إطار إنمائيّ: بعض الإستنتاجات الأوليّة في جامعة الكويت

حسن الابراهيم
سمير عنبتاوي*

(*) يتوجه المؤلفان بالشكر إلى هاني فارس ، مساعد العميد ، واميل سمعان ، المسؤول عن البرامج في كلية الدراسات العليا في جامعة الكويت ، على مساعدتهما في تجميع وتوفير البيانات الواردة في هذه الدراسة .

من المسلّم به، عامة، أن الهيئة التدريسية هي العامل الأساسي من بين العوامل الرئيسية التي تساهم في تشكيل جامعة ما. وفي الواقع، من البديهي، أن مكانة جامعة ما تعتمد في المقام الأول على نوعية أفراد هيئتها التدريسية وعلى نشاطهم الفكري وشهرتهم. وهذا، بالطبع، ما هو متوقع أو يجب أن يكون لأن أفراد الهيئة التدريسية هم الذين يسمون الحياة الأكاديمية داخل مجتمع أهل العلم، وعليهم يعتمد المجتمع، في الأصل، لتأدية مهمتين من مهام الجامعة الأساسية إلى أعلى درجة، وهما توسيع آفاق المعرفة، وتدريب الطلاب الذين تؤتمن عليهم ومنحهم شهادة الاختصاص الجامعي.

غير أن قدرة جامعة ما على اجتذاب أفراد الهيئة التدريسية ذوي المكانة العالية والاحتفاظ بهم، تتوقف على اعتبارات مختلفة. من هذه الاعتبارات الموارد المالية، ونظام الادارة والتوجيه، ومدى حرية العمل الإداري والقيادة الأكاديمية، والحصانة ضد التلاعبات الخارجية، والفعالية الإدارية والتراث التعليمي، والقيم الاجتماعية السائدة، ونوعية رجالات العلم المتوفرين وعددهم من أجل أن يتم الانتقاء من بينهم. وليس من حاجة إلى القول بأنه قلما تتيسر هذه الاعتبارات للجامعة بتركيبات أو مقادير أو أشكال مثالية، ومؤسسات التعليم العالي البارزة، التي غالبا ما يظن بأنها تجمع هذه الإعتبارات بوفرة، تتمنى هي نفسها أن تنعم بها بهذه الوفرة. وعلى أي حال، نادرا ما تتأمن هذه الاعتبا ات على الفور أو حتى في مدى قصير، لأنها بالواقع تمثل تطور عقود، إن لم يكن قرونا، من التكيّف والنمو المتواصلين، والموجعين في بعض الأحيان.

ومهما يكن ما نعمت به جامعة الكويت من أمور أخرى، فإنه لا يزال أمامها أن

تستفيد من حسنات عامل الزمن. فبعد تأسيسها سنة ١٩٦٦، دعت الحاجة إلى تحويلها بسرعة مما كان في الأساس كلية صغيرة للآداب تضم مئات قليلة من الطلاب، وأقل من أربعين أستاذا في الهيئة التدريسية، إلى جامعة مكتملة بذاتها تضم أكثر من تسعة آلاف طالب وعدة مئات من الأساتذة ومجموعة كاملة تقريبا من كليات الاختصاص. والحق أنه ما كانت تؤسس كلية حتى كانت تقوم كلية أخرى في أعقابها. وما كانت السلطات تتمكن من مواجهة تدفق الطلاب الجماعي إلى الصف الجامعي الأول، حتى كانت تجابه بشدة من الطلاب المطالبين الدخول إلى الصف المذكور.

وكان لا بد، خصوصا في مثل هذه الظروف، أن يحتل البحث عن أعضاء الهيئة التدريسية الملائمة ذروة نشاطات الجامعة وتفضيلاتها وخططها، على أن هذه المهمة اصطدمت أولا بقلة المواهب الضرورية الموجودة ضمن الأراضي الكويتية، وثانيا بالقيد الجامعي الذي يوجب أن تكون اللغة العربية وسيلة التدريس الأساسية في جميع الكليات- باستثناء كليات الطب والهندسة والعلوم. ومما زاد الأمور سوءا أن الكويت وجدت نفسها في تنافس مع عدد من الدول الخليجية الأخرى، التي كانت قد التزمت بالمثل بتأسيس جامعات جديدة لسد حاجاتها التعليمية. وسرعان ما أصبحت مصر محور الاهتمام، وذلك جزئياً، لأنها كانت القطر العربي الوحيد الذي لديه احتياطي من المثقفين، وجزئياً لأن القيادة الجامعية الأولية كانت تتكون، على وجه الحصر تقريباً، من أساتذة مصريين كانوا يميلون بشكل غريزي، إلى الاحتذاء بالنموذج المصري، ويلتفتون إلى مصر كلما دعت الحاجة إلى توظيف أساتذة جدد. وهكذا، في عام ١٩٧٤، شكّل فريق الأساتذة المصريين نسبة ٧١ بالمائة من مجموع الأساتذة الذين تم التعاقد معهم (أنظر الجدول ١). والواقع إن من الانصاف القول أن جامعة الكويت سرعان ما أصبحت مؤسسة يديرها مصريون وتحتذي بالنموذج المصري؛ فكانت، عمليا عبارة عن جامعة مصرية مزروعة في أرض الكويت.

على أنه اعتبارا من سنة ١٩٧٥ بدأ يحدث تغيير تدريجي ولكنه ملموس. ومما ساعد على ذلك حلول إدارة محلية جديدة عزمت على تحرير البرنامج الأكاديمي مما كان يعتبر قيودا جامدة في النموذج القائم وقتئذ. وكان الهدف إظهار تشديد أكبر على تعليم الآداب، وفتح آفاق جديدة أمام الطالب للاطلاع على الخبرات الثقافية قبل أن يلتزم بما كان يبدو- حتى ذلك الوقت- أنه إختيار نهائي تقريبا للمهنة. وبدلا من تجزئة الجامعة إلى وحدات تعليمية (بيداغوجية) شبه مستقلة تقريباً، سعت الإدارة الجديدة إلى جمع الفروع

جدول رقم (١)

جنسيّات أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة الكويت، من ١٩٦٦ - ١٩٧٤

البلد	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	المجموع	النسبة المئوية
مصر	٢٣	٢٩	٣٩	٣٢	٢٢	٢٨	٢٩	٣٤	٤١	٢٧٦	٧٠,٦
العراق	-	٩	٦	٨	٤	٤	٣	٣	٥	٤٢	١٠,٧
الأردن	-	-	-	٢	١	٢	-	٢	٣	١٠	٢,٦
الجمهورية العربية السورية	-	-	١	١	٤	٢	-	٣	٤	١٥	٣,٨
فلسطين	٢	١	-	١	-	١	-	-	-	٥	١,٣
لبنان	-	-	-	-	-	-	-	٢	-	٢	٠,٥
السودان	-	-	-	٢	-	-	٣	-	٢	٧	١,٨
الخليج	-	-	-	١	-	-	-	-	-	١	٠,٣
الولايات المتحدة الأميركية (من أصل عربي)	-	-	-	-	-	-	-	٣	٢	٥	١,٣
كندا (من أصل عربي)	-	-	-	-	-	-	١	-	٢	٣	٠,٨
المملكة المتحدة، بريطانيا العظمى (من أصل عربي)	-	-	-	-	-	١	-	-	-	١	٠,٧
الولايات المتحدة الاميركية	-	-	-	-	١	١	١	١	١	٥	١,٣
المملكة المتحدة، بريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	١	-	-	-	١	-	-	-	١	٣	٠,٨
تشيكوسلوفاكيا	-	١	-	٢	١	-	٢	-	١	٧	١,٨
الهند - باكستان - بنغلاديش	-	١	-	-	١	٢	١	٢	١	٨	٢,٠
بلدان أخرى	-	-	-	-	١	-	-	-	-	١	٠,٣
المجموع الكلي										٣٩١	١٠٠

* يستثنى أعضاء الهيئة التدريسية الكويتيون الذين بلغ عددهم سنة ١٩٧٩، ٩٩ عضوا.
ويستثنى أيضا مدرسو اللغات والمعيدون الذين ربما يكونون قد تقلدوا مناصب تدريسية.

المختلفة في مشاركة أكاديمية بأن ركزت اهتماما أكبر على الآداب. وقد ظهر تأثير الأسلوب التعليمي الأميركي بشدة على التنظيم الجامعي المعتمد، وصار نظام المسافات والنقاط الطريقة الجديدة المتبعة في التعليم.

ولأجل تسهيل عملية الانتقال هذه، عمدت الجامعة إلى اجتذاب أساتذة أكفاء للهيئة التدريسية ذوي خلفيات ثقافية وتاريخ أكاديمي أكثر انسجاما مع الأهداف والمبادىء الجديدة المقررة. وبالإضافة إلى هذا، كان هناك شعور عام بالتململ بسبب

الاعتماد الشديد على بلد واحد كمصدر أساسي لإمداد الهيئة التدريسية بالأساتذة. لذلك بادرت الجامعة إلى اتّباع خط مهم يؤدي إلى اختيار أعضاء في الهيئة التدريسية قادرين على نفخ نشاط جديد ومزيد من القوة في برامجها وخططها المقررة. وقد تركزت الحملة أكثر ما تركزت على المملكة المتحدة وأمريكا الشمالية حيث صدف إقامة أكبر تجمع من الطلاب العرب الذين يتابعون الدراسات العليا المتقدمة في المهجر. كذلك أولي إهتمام خاص بالأكاديميين العرب المهاجرين الذين سعت الجامعة إلى الاستفادة من خدماتهم في مجال انتقاء واستخدام الموظفين اللازمين. والحق أنه كان هناك حتى أمل ضعيف بأن بعض الأكاديميين ممن هم أكثر رسوخا وقدما قد يغرون، هم أنفسهم، للتعليم في جامعة الكويت، لفترة قصيرة على الأقل.

ولن يكون صحيحا كل الصحة الاستنتاج بأن طاقات الجامعة في هذا المجال كانت موجهة حسب استراتيجية موضوعة بعناية أو خطة رئيسية مرسومة بصورة منهجية. فبينما كان هناك، بالتأكيد، بعض الخطوط التوجيهية المرسومة بوضوح كان النهج المتبع غامضا بعض السيء وشخصيا وظرفيا. وأيا كان الأمر، جاءت النتائج مشجعة بشكل مذهل. فواحد وسبعون بالمائة من مجموع أعضاء الهيئة التدريسية الذين جرى التعاقد معهم منذ سنة **١٩٧٥** قد حصلوا على درجاتهم العلمية العليا من جامعات أمريكا الشمالية وبريطانيا (أنظر الجدول ٢). وفي الحقيقة، أن أكثر من نصف مجموع أعضاء الهيئة التدريسية الذين تعاقدت معهم الجامعة منذ تأسيسها، والذين هم خريجو مؤسسات أمريكا الشمالية وبريطانيا، قد انضمّوا بالفعل إلى هيئة الأساتذة بعد سنة **١٩٧٥**. وكما هو متوقع، فإن عدد حاملي الدرجات العلمية من الجامعات المصرية والموظفين منذ ذلك الحين قد تدنى إلى درجة أنهم باتوا يشكلون نسبة خمسة عشر ونصف بالمائة فقط من الهيئة التدريسية الجديدة، وفي الواقع فإن نسبة أعضاء الهيئة التدريسية الذين يحملون الجنسية المصرية لاقت هبوطا حادا بعد سنة **١٩٧٥** (أنظر الجدول ٣). وللتعويض عن جزء من هذه الخسارة، حدثت زيادة ظاهرة في عدد المواطنين الأميركيين (أميركا الشمالية) والإنكليز الذين هم من أصل عربي وأجنبي.

وقد أُولي اهتمام خاص، خلال حملة التوظيف، للحائزين الجدد على الدرجات العلمية العليا، وقد عكس هذا وجهة النظر القائلة بأن اجتذاب خريجين جدد أسهل نسبيا من محاولة جلب الخريجين القدامى الذين استطاعوا، منذ تخريجهم، تثبيت قدم راسخة كل في بيئته، وعلى الأخص في المهجر. وبالطبع، وجبت موازنة هذا الشيء بالحاجة إلى الاستعانة بأساتذة ذوي أقدمية ومراس من أجل وضع وتوجيه برامج جديدة،

(جدول رقم (٢)
أعضاء الهيئة التدريسية الذين جرى التعاقد معهم حسب مكان حصولهم على درجاتهم العلمية العليا للسنوات ١٩٦٦ - ١٩٧٩*

السنة	الولايات المتحدة الاميركية وكندا	المملكة المتحدة بريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية	أوروبا الغربية	مصر	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية - أوروبا الشرقية	الكويت	الهند	بلدان أخرى
١٩٦٦	٢	١٣	٢	٨	-	-	-	-
١٩٦٧	١٠	١٠	٤	١٥	١	-	-	-
١٩٦٨	١٤	١١	٤	١٦	-	-	-	-
١٩٦٩	١٧	١٢	٩	١١	٢	-	-	١
١٩٧٠	١٤	٤	٤	١٠	٣	١	-	-
١٩٧١	٨	١٣	٦	١١	٣	-	-	-
١٩٧٢	١١	١١	٤	٨	٣	١	-	-
١٩٧٣	٢٠	١٣	٤	٨	٣	١	-	-
١٩٧٤	٢٦	١١	٨	١٥	٢	١	١	-
١٩٧٥	٣٤	٩	١٠	١٢	٢	-	-	-
١٩٧٦	٣٨	١٧	٦	٤	٣	-	-	-
١٩٧٧	٢٨	٢٨	٣	١٨	٣	١	-	-
١٩٧٨	٤٠	٣٦	٨	١٥	٩	-	-	١
١٩٧٩	٢٢	٢٢	٤	١١	-	-	٢	-
المجموع	٢٨٤	٢١٠	٧٦	١٦٢	٣٤	٥	٥	٢

* يستثنى أعضاء الهيئة التدريسية الكويتيون الذين بلغ عددهم سنة ١٩٧٩ ، ٩٩ عضوا .
ويستثنى أيضاً مدرسو اللغات والمعيدون الذين ربما يكونون قد تقلدوا مناصب تدريسية .

جدول رقم (٣)

جنسيّات أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة الكويت

العدد وسنة الاستخدام ، ١٩٧٥ إلى ١٩٧٩*

البلد	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	المجموع	النسبة المئوية
مصر	٣٣	٢١	٢٨	٥٣	٢٤	١٥٩	٤١,١
العراق	٤	٦	٧	٦	٤	٢٧	٧,٠
الأردن	٣	٧	٤	٧	٤	٢٥	٦,٥
الجمهورية العربية السورية	١	٣	٢	١	٥	١٢	٣,١
فلسطين	-	٢	٣	٤	١	١٠	٢,٦
لبنان	١	٢	٤	١	١	٩	٢,٣
السودان	١	٣	٦	٦	٢	١٨	٤,٧
الخليج	-	١	-	-	-	١	٠,٣
الولايات المتحدة الاميركية (من أصل عربي)	١١	٥	٥	٥	٤	٣٠	٧,٨
كندا (من أصل عربي)	٢	٢	٢	٥	٣	١٤	٣,٦
المملكة المتحدة ـ بريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (من أصل عربي)	-	-	٢	-	١	٣	٠,٨
الولايات المتحدة الاميركية	٤	٤	٤	٧	١	٢٠	٥,٢
المملكة المتحدة ـ بريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية	٣	٧	١١	٦	٢	٢٩	٧,٥
تشيكوسلوفاكيا	-	-	٢	٤	-	٦	١,٦
الهند / باكستان / بنغلاديش	٣	٢	٥	١	٥	١٦	٤,١
بلدان أخرى	١	١	-	٢	٤	٨	٢,١
المجموع الكلي						٣٨٧	١٠٠

* يستثنى أعضاء الهيئة التدريسية الكويتيون الذين بلغ عددهم ، سنة ١٩٧٩ ، ٩٩ عضواً . ويستثنى أيضاً مدرسو اللغات المعيدون الذين ربما يكونون قد تقلدوا مناصب تدريسية .

على الأخص فيما يتعلق بالدراسات العليا. وبرغم ذلك، فإن نسبة الأساتذة الذين تم التعاقد معهم بعد مضي خمس سنوات أو أكثر على نيلهم درجتهم العلمية قد هبطت بأكثر من ثمانية بالمائة بعد سنة ١٩٧٥ لدى مقابلتها بالسنوات السابقة (أنظر الجدول ٤). ومن جهة أخرى، زاد عدد الذين تم التعاقد معهم خلال ثلاث سنوات من تاريخ نيلهم درجتهم العلمية بنسبة ثمانية ونصف بالمائة.

ولا حاجة إلى القول بأن الذين تم تعيينهم لم يوزعوا بالتساوي بين مختلف فروع الدراسة والميادين. فباستثناء كلية الحقوق والشريعة، إقتصر التعاقد مع معظم الأساتذة الأولين على التدريس في الكليات غير المهنية. إلا أنه بتأسيس كليتي الهندسة والطب، ظهرت زيادة هائلة إبتداء من سنة ١٩٧٥ في عدد الذين اختيروا لتدريس العلوم التطبيقية (أنظر الجدول ٥). ومن المتوقع أن يستمر هذا الارتفاع ما دامت كليتا الطب والهندسة آخذتين في التوسع، وما دامت الجامعة توسع قائمة الكليات المهنية لديها. ولكن من المتوقع أيضا أن تجابه الجامعة صعوبات متزايدة في اجتذاب الاختصاصيين ذوي الكفاءات العليا الذين تدربوا في بريطانيا وأوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميركية وفي الاحتفاظ بهم. والواقع أن هناك دلائل ظهرت حديثا على تزايد الاعتماد على بلدان أخرى في العالم الثالث كالهند وباكستان وبنغلادش (أنظر الجدول ٣)، مع ما يرافق ذلك من شتى الآثار الخطيرة على المستويات في حقلي الهندسة وتوفير العناية الصحية.

وفي محاولة للتقليل مما بدا تبديلاً سريعاً في أعضاء الهيئة التدريسية، أخذت الجامعة تولي تأكيداً متزايداً على التوظيف على أساس تعاقدي بدلاً من الاعتماد على الإعارة من شقيقاتها العربيات، وعلى الأخص المصرية. فأكثر من نصف (٥٥ بالمائة) مجموع أعضاء الهيئة التدريسية المستخدمين بموجب اتفاقات تعاقدية فردية منذ تأسيس الجامعة، قد تم استخدامهم بعد سنة ١٩٧٥ (أنظر الجدول ٦). ومن أصل الـ ٣٣٥ عضوا في الهيئة التدريسية الذين عملوا في الجامعة وغادروها، هناك ٢٦٣ عضوا (٧٩ بالمائة) كانوا قد التحقوا بها قبل سنة ١٩٧٥ (أنظر الجدول ٧).

وبرغم ذلك، ومع أن معدل التبديل في الهيئة التدريسية قد تدنى الآن إلى أكثر بقليل من ١٢ بالمائة كمعدل سنوي، فإن جامعة الكويت غير راضية عن نمط تدفق الأساتذة، أو عن جهودها الحالية لوقف هجرة الكفاءات، ناهيك عن عكس اتجاه هذه الهجرة. وبرأينا أنه لا يكفي مجرد البحث عن أفراد أكفاء حينما يكونون على وشك

جدول رقم (٤)

عدد السنوات منذ تاريخ تسلم درجة الدكتوراه

في تاريخ التوظيف

السنة	٠	١	٢	٣	٤	٥	المجموع
١٩٦٦	١	١	٢	٢	-	٢٠	
١٩٦٧	-	٢	٢	٣	٤	٣٠	
١٩٦٨	٢	١	-	٥	٣	٣٥	
١٩٦٩	-	١	٣	٤	٥	٣٩	
١٩٧٠	٤	١	٢	١	٥	٢٤	
١٩٧١	٤	٣	٢	٣	٢	٢٧	
١٩٧٢	١	٢	-	٢	٢	٣١	
١٩٧٣	٢	٤	٢	٥	٤	٣٢	
١٩٧٤	٣	٣	٣	٥	٦	٤٣	
١٩٧٥	٣	٧	٤	٨	٦	٣٨	
١٩٧٦	٥	٧	٥	٥	٤	٤١	
١٩٧٧	٦	٩	٢	٧	٩	٥٠	
١٩٧٨	٢	٨	٤	١٥	٩	٧٠	
١٩٧٩	٤	٤	١	٧	٣	٤٢	
المجموع	٣٧	٥٣	٣٢	٧٢	٦٢	٥٢٢	٧٧٨
المجموع ٦٦ - ٧٤	١٧	١٨	١٦	٣٠	٣١	٢٨١	٣٩٣
النسبة المئوية	٤,٣	٤,٦	٤,١	٧,٦	٧,٩	٧١,٥	١٠٠
المجموع ٧٥ - ٧٩	٢٠	٣٥	١٦	٤٢	٣١	٢٤١	٣٨٥
النسبة المئوية	٥,٢	٩,١	٤,٢	١٠,٩	٨,١	٦٢,٦	١٠٠

جدول رقم (٥)
توظيف أعضاء الهيئة التدريسية حسب الدوائر والكليات

الكلية	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	المجموع
كلية التجارة															
الاقتصاد	-	١	٢	١	٣	٣	٣	٤	٣	٥	٤	٤	٥	١	٣٩
العلوم السياسية	-	١	-	٢	-	١	-	٣	٤	١	٢	١	٢	٢	١٩
ادارة الأعمال	-	١	٤	٢	٢	٢	٣	٣	٦	٥	٢	٢	٤	٥	٤١
المحاسبة	-	٢	-	١	١	١	-	٤	٢	٣	١	٣	٢	-	٢٠
التأمين والإحصاءات	-	١	١	-	-	٢	١	٣	-	٢	١	٥	٦	٣	٢٥
كلية العلوم															
الرياضيات	٤	٢	١	٤	٢	٤	٣	٤	٦	٣	٣	٥	١٦	٢	٥٩
الفيزياء	٢	٢	٣	٤	٢	٣	-	٣	٤	٧	٥	٢	٢	٢	٤١
الكيمياء	٤	٢	٢	٤	١	٢	١١	٤	٢	٦	٧	٧	٥	٢	٥٩
علم الحياة	٥	٤	٦	٤	٢	٢	٣	١	٧	٥	٧	٧	٧	٣	٦٣
الجيولوجيا	٣	٢	١	٣	١	١	١	٥	٥	٢	-	٢	٢	١	٢٩
كلية الآداب والتربية															
التربية	١	١	٢	١	١	-	٣	٣	٣	١	٣	٢	٥	٢	٢٨
علم الاجتماع	١	١	١	١	٢	١	-	١	٢	٢	-	٣	١	٢	١٨
الفلسفة	-	-	-	-	١	-	١	-	١	٢	-	٢	-	٣	١٠
التاريخ	-	٢	٣	٦	١	٢	١	١	٢	٢	-	٥	٢	١	٢٨
علم النفس	٢	-	-	٣	١	١	١	١	٣	٢	٢	٣	٥	٢	٢٦
الجغرافيا	١	٣	٢	٢	١	٢	-	٢	٣	١	-	٢	٣	٢	٢٤
اللغة الانكليزية	٢	٤	٢	٢	٢	٤	١	٢	٢	١	٤	٣	٧	٣	٣٩
اللغة العربية	١	٣	٤	٤	٣	٤	-	٣	١	-	٢	٤	٥	٥	٣٩
كلية الحقوق والشريعة	-	٧	٩	٥	٩	٥	٧	٣	٥	٦	٥	٦	٩	٤	٨٠
كلية الهندسة	-	-	-	١	١	١	-	-	-	٦	٩	٧	١٤	٦	٤٥
كلية الطب	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٥	١١	١١	٩	١٠	٤٦

تسلمهم درجاتهم العلمية العليا، ولكن يجب استنباط نظام أكثر شمولا ومتكامل البنية، من شأنه أن يتعرف على الطلاب المتفوقين في وقت مبكر من دراستهم الجامعية العليا وأن يفسح المجال أمام جامعة عربية لأن تعقد معهم ترتيبات مالية تعينهم على دراستهم الجامعية العليا مقابل تعهدهم بالتدريس في الجامعة لمدة معينة من الزمن. علاوة على ذلك، يجب اعتماد وسيلة تحليلية أكثر إتقانا من شأنها أن تؤمن تقييما ذا فائدة أكبر للتكاليف والأرباح الناجمة عن هجرة الكفاءات من البلاد العربية وإليها. وبعبارة أخرى، لا يكفي أن تكون لدينا بيانات تجميعية عن عدد الوافدين والمغادرين، يجب أن يكون هناك نظام قياس مرجح يأخذ بعين الاعتبار الحاجة ومدة الخدمة بالإضافة إلى العمر والرتبة ومدة الإقامة المهنية في الخارج. مثلا وعلى سبيل المثال، ينبغي أن لا تولى

جدول رقم (٦)
نماذج من استخدام أعضاء الهيئة التدريسية

السنة	تعاقد	إعارة	زيارة
١٩٦٦	١٠	١٦	
١٩٦٧	١٨	٢٢	
١٩٦٨	١٧	٣٠	
١٩٦٩	٢٤	٢٨	
١٩٧٠	٢٣	١٤	
١٩٧١	٢٩	١٠	٢
١٩٧٢	٢١	١٧	١
١٩٧٣	٣١	١٩	
١٩٧٤	٤٦	١٦	
١٩٧٥	٤٥	٢١	
١٩٧٦	٤٩	١٨	
١٩٧٧	٦٠	٢٢	١
١٩٧٨	٧٣	٣٤	٢
١٩٧٩	٤٠	١٧	٤
المجموع	٤٨٤	٢٨٤	١٠

الأهمية ذاتها لعودة فرد حاز حديثا على درجة الدكتوراه، ولعودة أستاذ مهاجر مثبت في مؤسسة شهيرة في المهجر قرر الإقامة الدائمة على أرض وطنه، كما لا ينبغي معادلة عودة لمدة سنة بعودة لمدة خمس سنوات. وفي الواقع يمكن أن يتبين أنه في بعض الأحيان قد لا تكون العودة لمدة سنة مفيدة على الإطلاق، بل قد تترتب عليها آثار سلبية كثيرة.

ومهما تكن الإجراءات المتخذة لاجتذاب الكفاءات الوطنية إلى البلدان العربية، فإن نجاح أو فشل الجهود المبذولة من أجل توظيف تلك الكفاءات يتوقف قطعاً

جدول رقم (٧)

سنة انضمام أعضاء الهيئة التدريسية إلى الجامعة

السنة	السابقة	الحالية
١٩٦٦	٢١	٥
١٩٦٧	٣١	١٠
١٩٦٨	٣٧	١٠
١٩٦٩	٣٢	١٨
١٩٧٠	٣٢	٥
١٩٧١	٢٤	١٧
١٩٧٢	٢٦	١٣
١٩٧٣	٣٠	١٩
١٩٧٤	٣٠	٣٣
المجموع	٢٦٣	١٣٠
٪	٧٩	٢٩
١٩٧٥	٣٢	٣٤
١٩٧٦	٢٠	٤٨
١٩٧٧	١٣	٦٨
١٩٧٨	٧	١٠٢
١٩٧٩	-	٦١
المجموع	٣٣٥	٤٤٣

في آخر المطاف على قدرة الجامعات العربية على الاحتفاظ بمن استطاعت توظيفهم حتى الآن. وهذا، بدوره، يتوقف على تهيئة جو ملائم يقضي إلى البحث العلمي، وعلى تقدير عميق للفروقات الدقيقة والمكونات التي تؤلف الجو الثقافي المحيط بأعضاء الهيئة التدريسية والضوابط الجامعية. وغالبا ما يجد المرء أعضاء في الهيئة التدريسية في البلدان العربية متضايقين من متاهة الإجراءات التقييدية والروتين البيروقراطي السلبيين. وغالبا ما يصادف المرء إداريين ينظرون إلى عضو الهيئة التدريسية على أنه موظف دولة أو حتى مجرد فرد من العاملين وبأجر يومي بدلا من أن ينظروا إليه على أنه مورد ثمين. وما لم يحدث تحول جذري في المواقف والنزعات والفئات الثقافية لمن بيدهم إدارة الجامعات العربية، فإن المرء يخشى أن تؤدي جميع الجهود المبذولة لاسترجاع الكفاءات المهاجرة، بغض النظر عن جديتها، إلى إخفاق تام في نهاية المطاف.

المناقشات

زحلان: يتوقف تطور الجامعة كثيرا على سياسات ترقية أعضاء هيئتها التدريسية، ودوام الوظيفة، والتسهيلات المتوافرة للقيام بالأبحاث. وفي دراستك تركز على أهمية الجو الثقافي والعلمي، فهل لك أن تعطينا فكرة عن الإجراءات المتخذة لإيجاد مثل هذا الجو في جامعة الكويت؟

عنبتاوي: لقد اتجهت جامعة الكويت مؤخرا نحو تطبيق معايير صارمة ومنطقية في تقديرها لأعضاء الهيئة التدريسية من ناحيتي التعيين والترقية. وتنطبق هذه المعايير على القواعد الجامعية المقبولة في ميادين الثقافة والبحث العلمي والتعليم والخدمة. وقد عمدت جامعة الكويت، من أجل تشجيع وإعانة البحث العلمي، أولا إلى إنشاء المجلس الجامعي للبحوث ومده بالمال الوفير. وتشمل صلاحيات المجلس عملية تقويم منصفة وإن تكن صارمة، لمسودة مشاريع تدرس أيضاً في مجلس العلوم الوطنية في بريطانيا وغيره. وثانيا، إتجهت جامعة الكويت إلى منح عقود عمل طويلة الأجل (خمس سنوات وعشر سنوات) للأعضاء المنتقين في الهيئة التدريسية، وذلك لأجل إعطائهم شعورا أكبر بالاستقرار والطمأنينة.

عقيلي: إلى أي مدى يساهم الطلاب في الأبحاث الجارية في جامعة الكويت؟.

عنبتاوي: إن الأبحاث المشتركة التي تتطلب مساعدة الطلاب هي، إلى حد بعيد، حصيلة الدراسات العليا. وقد وضعت جامعة الكويت، هذه السنة فقط، برامج للدراسات العليا في مواد الفيزياء والكيمياء والرياضيات. وفي الوقت الحاضر، هناك عدد قليل من المعيدين والمساعدين في مجال الابحاث،ونتوقع أن ينمو هذا الميدان ويساهم

في زيادة الأبحاث والمنشورات المشتركة. وقد جرى في الماضي،وبطرق،مختلفة إشراك الطلاب غير المتخرجين بعد،في مساعدة الهيئة التدريسية على تنفيذ أبحاثهم،وأيضا في تنفيذ المطلوب منهم كجزء من تدريبهم الرسمي.

التوم: ما هي نسبة الأساتذة الكويتيين إلى مجموع أساتذة الهيئة التدريسية؟.

عنبتاوي: هناك ٩٩ أستاذا كويتيا، أي زهاء ١٨ في المائة من مجموع الأساتذة.

التوم: أعتقد أن جامعة الكويت تتبع سياسة «التكويت» فيما يتعلق بهيئتها التدريسية. فهل للمتحدث، إن كان هناك مثل هذه السياسة، أن يخبرنا المزيد عن آفاقها وتطورها؟.

عنبتاوي: بالفعل، إن جامعة الكويت تتبع سياسة «التكويت»، وينعكس هذا في برنامج إعطاء المنح التعليمية للطلاب الكويتيين كي يدرسوا في الخارج، ويحصلوا على درجات الدكتوراه في حقول مختلفة ويعودوا بعدها إلى الجامعة. وهذا برنامج باهظ التكاليف لكن الجامعة ملتزمة بتنفيذه.

التوم: فيما يتعلق بسياسة التوظيف الوارد ذكرها، هل الهدف هو التقرب من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج (في بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية) وجعلهم مرتبطين بطريقة أو بأخرى بالجامعة؟

عنبتاوي: ليس لدى جامعة الكويت سياسة لإعانة الطلاب العرب في الخارج مقابل تعهدهم بالتعليم لفترة زمنية، في جامعة الكويت. وقد تم بحث هذا الأمر، ولكن لم يتخذ أي إجراء بصدده.

التوم: يظهر أن الطلاب الكويتيين كان لديهم (وربما ما زال لديهم) ميل طبيعي للدراسة في الخارج حتى في مرحلة ما قبل التخرج. فهل جرى أي تغيير ملحوظ في هذا الاتجاه، نظرا للتشديد المحدث على نوعية التعليم (في مرحلتي ما قبل التخرج والدراسات العليا) المشار إليه في هذه الدراسة؟

عنبتاوي: إن معظم الطلاب الكويتيين الجامعيين يدرسون في الكويت. أما الطلاب الذين يدرسون في الخارج في مرحلة ما قبل التخرج، فهم يفعلون ذلك إما على نفقتهم الخاصة أو تحت إشراف جهات أخرى.

غيش: يتكون لدى المرء إنطباع بأن الاعتماد المتزايد على بلدان العالم الثالث من

أجل توظيف أعضاء الهيئة التدريسية يدعو للقلق، مع أن الاعتماد على الأشخاص المدربين في بريطانيا وأوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميركية ليس كذلك. ويظهر أن هناك افتقارا إلى الإنسجام والتطابق في التحليل. كذلك يظهر أن هذا يتعارض مع الأهداف المعلنة في التعاون التقني، فيما بين البلدان النامية والمدعومة بقوة من قبل حركة عدم الانحياز، ومجموعات أخرى من بلدان العالم الثالث. وعلاوة على ذلك، يبدو أن هناك اعتقادا بأن توفير الرعاية الصحية الجيدة يتوقف، بالدرجة الأولى، على إيجاد تدريب طبي ذي «مستويات عالية» معترف بها دوليا. وحتى في بلدان كالولايات المتحدة الأميركية، يدور الآن جدل جاد حول هذا المفهوم للرعاية الصحية، يظهر أن هناك إلتباسا بين الصحة، والرعاية الصحية وتوفيرها، وبعض الأنواع المحدودة للغاية من التدخلات الطبية الفردية المتطورة، التي غالبا ما تحدث قبل أن نشرف على الموت.

ومع أنه ليس من الصعب أن نفهم سبب القلق الناتج عن الإعتماد على مصدر إمداد واحد للهيئة التدريسية، وهو في هذه الحالة مصر، فمن الغريب أن لا تشعر بقلق مماثل إزاء الاعتماد على مصدر جغرافي واحد للإمداد أو ربما مصدر إيديولوجي واحد للإمداد لأغراض التدريب، وهو في هذه الحالة الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وأوروبا الغربية.

عنبتاوي: أنا لم أقصد بأن أوحي بأن التعاون بين بلدان العالم الثالث ليس مستحبا. ولكن جامعة الكويت تسير قدما نحو إنشاء كلية للطب، وتفضل أن تجتذب أفضل المواهب الممكنة في سنواتها التأسيسية لكي ترسي أسسا متينة ذات قواعد ثابتة. ولا يمكنها القبول بالبناء على أسس ضعيفة. ويتعين عليها اجتذاب أشخاص يضعون أسس النهج الأكاديمي من ناحيتي التدريس والبحث، ولا يمكنها أن تبدأ مهمتها بأن تخفض مستوى نظرتها وأن تصبح راضية بمستويات أدنى.

إن توفير الرعاية الصحية هو، بالتأكيد، شيء آخر، ويمكن استخدام موظفين في المجال الطبي لم يحصلوا على أعلى درجات التدريب المتاحة وأكثرها تخصصا. ولكننا نفضل ألا يتسلم هؤلاء الأشخاص زمام تعليم الطب.

نحن لا نحول اعتمادنا من مصر إلى الولايات المتحدة الأميركية مثلا، ما دمنا نسعى وراء العرب ذوي الجنسيات المختلفة لا وراء الأميركيين بحد ذاتهم. كذلك نفضل استخدام العرب، لا من أجل سياسة معينة، أو لأسباب وطنية فحسب، بل لأسباب وظيفية أيضا، وبالأخص فيما يتعلق بالطب وتوفير الرعاية الصحية حتى الآن.

ميغيا: يظهر لي أن مشكلة الكويت لا تكمن في حاجتها إلى أطباء، بل في تحديد نوعية الأطباء الذين تحتاج إليهم، وهذا التحديد يمليه على العموم نوع الأوبئة السائدة، إلى جانب الأوضاع الاجتماعية- الاقتصادية القائمة، ونوعية تنظيم الخدمات الصحية، فالمشكلة، إذا، فريدة وخاصة بكل بلد بمفرده.

هناك نوعان مميزان من الأمراض في العالم اليوم هما:

١ - «أمراض الفقر» التي يتحكم بها تفشي الالتهابات والطفيليات وقلة التغذية بدرجات كبيرة في بلدان العالم الثالث، مع معدلات عالية لوفيات الأطفال، ومعدلات متدنية للأعمار المتوقعة عند الولادة.

٢ - «أمراض البحبوحة» الملاحظة في المجتمعات الصناعية، ويتحكم بها تفشي الأمراض المزمنة (أمراض القلب، والسرطان، والسكري، الخ..) والحوادث بدرجات كبيرة، وكلها مرتبطة بأنماط عيش الناس(شرب المسكرات، والتدخين، والأكل والقيادة، الخ..). والنوع التقليدي من الأطباء لديه، بالأحرى، القليل ليقدمه من أجل منع هذه الأمراض ومعالجتها. بينما لدى الأطباء التقليديين الكثير ليقدموا فيما يتعلق بـ «أمراض الفقر»، غير أن تمكينهم من القيام بذلك، لا يتطلب توفير تحصيل علميّ طويل الأمد أو عالي التخصص لعدد كبير من الأطباء.

أثر المغتربين العرب على التنمية الاجتماعية والسياسية في دول الخليج

إبراهيم إبراهيم

منذ إكتشاف النفط ظلت أقطار الخليج العربي[1] تجتذب عددا ضخما من المهاجرين العرب وغير العرب. وتهدف هذه الورقة إلى تقدير الأثر الذي يخلفه المغتربون العرب على التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في أقطار الخليج العربي. وينطلق الفرض الذي تطرحه الورقة، من فكرة أن الدور الذي يقوم به، هؤلاء المغتربون العرب هو دور متواضع بالضرورة؛ إن لم يكن دورا هامشيا في واقع الأمر. ويرجع هذا الدور في طبيعته أولا إلى المناخ الثقافي السائد في منطقة الخليج العربي، كما يرجع ثانيا إلى الوضع الديمغرافي وإلى طبيعة الدول- المدن في المنطقة.

أما العوامل الرئيسية لفهم الحياة الإجتماعية والسياسية الراهنة في أقطار الخليج العربي فهي: (١) المناخ السياسي والنزعة التقليدية؛ (٢) النفط وعائدات النفط؛ (٣) الديموغرافيا والدول- المدن؛ (٤) التخلف.

إن أبرز الخصائص التي يمكن ملاحظتها على نطاق واسع، في البيئة الإجتماعية والسياسية في منطقة الخليج العربي هي القبلية؛ «فالتنظيم الاجتماعي والقيم والولاءات السياسية، حتى في ظل مجتمع يأخذ بأسباب العصرية بالمقاييس العربية مثل مجتمع الكويت- إنما يكشف في الحقيقة عن نزعات تقليدية وقبلية» وذلك على حد قول باحث توفرت له معرفة وخبرة أصيلتان بمنطقة الخليج العربي[2]. وعلى هذا فلا يزال الناس يرتبطون بعائلاتهم الكبيرة

---

(١) هذه الورقة تعالج الأوضاع في دول الخليج الأربع: الكويت، البحرين، قطر، العربية المتحدة. وهي بهذا تستبعد السعودية وعمان.

(٢) Y. Sayigh, «Problems and Prospects of Development in the Arabian Peninsula,» in D. Hopwood. ed., **The Arabian Peninsula, Society and Politics** (London: G. Allen and Unwin, 1972), p. 287.

وبتجمعاتهم القبلية، بوشائج أقوى من تلك التي تربطهم، بأي هيكل إجتماعي- سياسي آخر. وفضلا عن ذلك فإن الأولوية المطلقة تكون لالتزام الفرد نحو ذوي قرباه بغض النظر عن أية إلتزامات سياسية. وبمعنى آخر فلا يزال الخليج العربي في مرحلة الجماعة دون أن يصل بعد إلى مرحلة المجتمع. وهو بهذا أقرب ما يكون إلى جماعة مؤلفة من عائلات، منه إلى رابطة تجمع أفرادا يتساوون في الحقوق والمسؤوليات(٣).

ولا يزال الأصل الاجتماعي والنسب القبلي يمثلان معياري المكانة والشرف. كما إن نظام الحكم لا يزال أبويا ومحصورا في سلسلة عائلية متميزة، بل وتقوم على أمره هياكل ترجع إلى القرون الوسطى. ومن هنا لا تنبع قيم المشروعية، إلا من واقع القرابة والعرف. فالحاكم ليس مجرد عميد عائلته، بل هو أيضا والد الجماعة بأسرها، وهذا ما يحدث في الحقيقة حيث تشير وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الحكومة إلى الحاكم بوصفه **الوالد**، كما تشير إلى الجماعة على أنها **الأسرة**، وبهذا يعود الحاكم ليصبح كبير العائلة كما كان الحال في الماضي(٤).

وقبل ظهور النفط كانت العائلة الحاكمة تحكم بالتشاور مع العائلات الأرستقراطية، ومنها عائلات التجار في المدينة. بل إن هناك من عائلات التجار ما كانت تتحدى أحياناً سيادة العائلة الحاكمة، كما حدث في الكويت في سنة **١٩٣٧**، وفي دبي في سنة **١٩٣٨**(٥). ولكن منذ مجيء النفط، الذي جاء خارج إطار العرف المرعي، تغير وضع الحاكم بالتدريج من كونه **الأول بين انداد** إلى أن أصبح حاكما مطلقا. ومن هنا جاء النفط وعوائده ليعززا من سلطة العائلة الحاكمة على صعيد الخارج والداخل على السواء. وفي ظل هذا التطور الجديد (عصر النفط) بدأ الثقل السياسي لعائلات التجار في الاضمحلال ثم شرعت «الدولة» تتشكل بالتدريج بجهازها الإداري كي تعمل على إظهار وتدعيم نظام الحكم «المطلق» الجديد(٦).

---

(٣) الفروق الهيكلية بين الجماعة والمجتمع يمكن التعرف عليها في كتاب:
Ferdinand Tonnies, **Society and Community** (الترجمة الانكليزية ١٩٥٦).

(٤) أنظر: M. Hudson, **Arab Politics: The Search for Legitimacy** (New Haven and London: Yale University Press, 1977), pp.165- 166.

(٥) أنظر: Rosemarie J. Said, «The 1938, Reform Movement in Dubai,» **Al-Abhath,** Vol. XXIII, (December 1970), Nos. 1- 4, pp. 247- 314.

(٦) F. Stoakes, «Social and Political Change in the Third World: Some Peculiarities of Oil- Producing Principalities of the Persian Gulf,» «in D. Hopwood, ed., **Arabian Peninsula,** p. 195.

إن نظام القبلية، برغم النظرة المثالية التي يراه بها الغربيون، وهي نفس نظرة أتباع هذا النظام ذاته، لا يمكن أن يتواءم والحضارة الحديثة، بل إنه في حقيقة الأمر ضد التطور والتقدم. ويمكن وصفه، في أفضل الأحوال، بأنه نظام من السلطة الأبوية والتابعية. وهو ينفي مفهوم الدولة الحديثة. كما إنه من ناحية أخرى نقيض البيروقراطية كما تعرفها اليوم العلوم الاجتماعية(٧).

إن المغتربين لن يجدوا ترحيبا إلا في «مجتمع مفتوح» يكون فيه معيار الأدوار التي يؤديها الأفراد وتخصص الوظائف التي ينهضون بها هي المبادىء التي يقوم عليها البناء الاداري والنشاطات الاقتصادية. أما في المجتمعات القبلية، حيث يرتبط مفهوم المكانة والشرف بوشائج متأصلة من الدم والنسب فليس من فرصة للمغتربين حتى يتفوقوا. وبمعنى آخر ليس من شأن البيئة القبلية أن تؤدي إلى التفوق والكفاءة في الإنتاج.

وهناك أيضا الحجم الصغير للسكان ولإقليم الدولة، وهما بدورهما عاملان معوقان لعملية التنمية. ولقد كان سكان أقطار الخليج العربي في مرحلة ما قبل النفط يتكونون أساسا من جماعة صغيرة من السكان الأصليين تعيش في ظل نظام وتوجّه اجتماعيين متجانسين نسبيا. لكن الهبوط المفاجىء للثروة مع ما رافقه من تنمية اقتصادية سريعة، وفي ظل وجود رأس مال بشري محدود، أدّى إلى استيراد أعداد هائلة من العمال الأجانب، مما خلق وضعا غير مسبوق في التاريخ الحديث، بحيث أصبحت الجماعة الأصلية، في أقل من عقد واحد من الزمن، مجرد أقلية وسط أغلبية متزايدة من الأجانب. وبهذا فإن المغتربين يمثلون أكثر من نصف عدد السكان في الكويت، بل ويصلون في الإمارات العربية المتحدة إلى ٧٠٪ من عدد السكان. وهم يوفرون حوالي ثلاثة أرباع القوة العاملة في أقطار الخليج العربي الأربع: الكويت، قطر، البحرين، دولة الإمارات العربية المتحدة. ولقد كان مواطنو الخليج العربي في السبعينات يشغلون وظيفة واحدة من بين كل ثلاث وظائف. وها هو الرقم يوشك أن يصبح في غضون سنوات خمس: وظيفة واحدة بين أربع وظائف(٨).

---

(٧) Max Weber, **Wirtschaftund Gesellschaft,** part III, ch.6, pp.650- 78.

(٨) C.A. Sinclair and J.S. Birks, «International Migration in the Middle East with Special Reference to the Four Arab Gulf States of Kuwait, Bahrain, Qatar, and the United Arab Emirates,» **The Arab Gulf,** Centre for Arab Gulf Studies, University of Bashrah, Vol.II, (1970), No.2, pp.18-19.

وكما هي الحال في ظل القبلية، فإن قضية الحجم الصغير إنما تتسم بخاصية مميزة هي ذلك التداخل الذي يحدث بين الأدوار إلى الحد الذي يجد الأفراد فيه أنفسهم يرتبطون ببعضهم بعضا بأكثر من رباط. وهو ما يجعل من الصعوبة بمكان الحفاظ على العلاقات البعيدة عن التحيز، أو تلك التي ترتفع عن النواحي الشخصية؛ هناك عدد لا يكاد يحصى من صلات القربى وعلاقات الصداقة والتبعية تربط بين رب العمل ومستخدميه وبين صاحب المتجر وعملائه وبين الموظف الحكومي وأفراد الجمهور. «ومن هنا يصبح معيار التقدير الأكبر في المجالين الإقتصادي والسياسي هو هوية الفرد، وليس كيفية أدائه لعمله»(٩).

إن أقطار الخليج، مثلها في ذلك كمثل معظم بلدان العالم الثالث، تتسم على الصعيد الاجتماعي بعلاقات أدوار شديدة الخصوصية(١٠). وهنا يطرح السؤال التالي: هل علاقات الأدوار ذات السمة العمومية لازمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية؟ إجابة السؤال ترد في دراسة نشرتها إحدى الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة في ١٩٥٤، وجاء فيها:

«على صعيد مشروع صناعي كفء، لا بد أن يكون المحك الأساسي لاستخدام العاملين وتوزيع المهام فيما بينهم هو القدرة على أداء العمل المطلوب والإحساس بالمسؤولية في الأداء. إن السماح بوجود إستثناءات في هذا الصدد قد يعني الفرق بين النجاح والفشل. ومن هنا فإن روح الخصوصية التي تحكم

---

(٩) D.P.J. Wood, «The Smaller Territories: Some Political Considerations,» **Problems of Smaller Territories,** in B. Benedict, ed., (London: Athlone Press, 1967), pp.23-35.

(١٠) إن النزعة الخصوصية لا تقتصر فقط على بلدان العالم الثالث، بل إننا نلحظها أيضا في المجتمعات الصناعية على نحو ما أوضح ادوار سعيد عن حق عندما تحدث عن تحيز العلماء الغربيين ضد الإسلام والشرق في دراسته الهامة.

أنظر أيضا: E. Said, **Orientalism** (New York: Random House Inc., 1978).

Andre Gunder Frank's critique of current American sociology dealing with under developed countries, «Sociology of development and under development of sociology,» in J.D. Cockrafs, A.G. Frank and D.L. Johnson, eds., **Dependence and Underdevelopment** (Doubleday Anchor Original, 1972); and Mahfoud Bennoune's study of «Maghribi Workers in France,» in Baha Abu Laban Faith T. Zeadey,(eds.), **Arabs in America;Myths and Realities** (Wilmetle, Illinois: Medina University Press, International, 1975).

على أن النزعة الخصوصية في الخليج تتميز بالشدة ويمكن مشاهدتها في جميع نواحي الحياة.

قطاعات المجتمع ما قبل الصناعي سواء على صعيد نشاطاته الاقتصادية أو في حياته العامة، وهي التي تميل إلى وضع اعتبار الولاءات والالتزامات الشخصية إزاء الأقارب والأصدقاء فوق سائر الاعتبارات... كل هذا من شأنه أن يتصادم بسهولة مع مطالب الصناعة. وقد يتولد عن ذلك محاباة الأقارب بصورة مفرطة... بما قد يكون من شأنه إلحاق أبلغ الأضرار بالمشاريع الصناعية الصغيرة، كما ينال إلى حد كبير من كفاءة أكبر المشاريع الموجودة»(١١).

إن تدفق مئات الآلاف من الأجانب ومن غير العرب من شأنه أن ينال من خصوصية الحياة في تلك الدول- المدن الصغيرة الحجم. وليس من سبيل، من الناحية النفسية، فضلا عن النواحي القبلية والديموغرافية، إلى تجاهل أن المغتربين العرب يجيئون من بلدان أكثر «تقدما» وإنهم يمثلون، في نظر الجماعة المضيفة، نوعا من التفوق. فهم إنما دعوا للمجيء على أية حال بفضل ما يتمتعون به من معرفة وخبرة. وهذا من شأنه أن يولد إستياء ومعارضة من جانب «الأقلية» من مواطني تلك البلدان.

وإذا كانت الدولة هي إنعكاس للواقع الإجتماعي، فإن الحاكم هو نتاج البيئة التي يعيش فيها. فبرغم كونه راعي الدولة وصاحب القرار النهائي فيها، إلا أنه يشترك مع الآخرين في العادات الإجتماعية المرعية وفي المنطلق الثقافي للجماعة التي ينتمي إليها. وإذا كانت عوامل التنمية الاقتصادية السريعة، مع قلة ما لدى بلده من رأس مال بشري، قد اضطراه إلى التوسع في استيراد العاملين المهاجرين، إلا أن الحاكم (أي الدولة) يظل مشاركا جماعته الأصلية فيما تشعر به من استياء تجاه الأجانب، بل وقد يعمد أحيانا إلى تشجيع ودعم الانقسام بين قومه وبين الوافدين إلى البلاد. فهو بوصفه رب الأسرة أو القبيلة حريص على إبقاء القيم والأعراف الاجتماعية نقية لا تشوبها قيم الوافدين الجدد. بل إنه يفعل ذلك استجابة لدواعي المصلحة السياسية، وحفاظا على كيان الدولة. وهو بهذا يستطيع أن يلجأ، في وقت الأزمات، إلى تضامن الجماعة الأصلية معه في وجه الأغراب.

ولما كانت الدول بحاجة إلى رموز وطقوس يتمثل فيها تحقيقها لذاتها فإن أقطار منطقة الخليج العربي، بسبب ضآلة حجم سكانها الأصلاء مقابل الغالبية من الأجانب،

---

(١١) United Nations, **Process and Problems of Industrialization in Underdeveloped Countries** (New York: 1955) cited in B. Benedict, «Sociological Aspects of Smallness,» in B. Benedict, **op. cit.**, p.54, I.M. Oweiss, «Strategies for Arab Economic Development,» **The Journal of Energy and Development,** v. III, (Autumn 1977), no. 1, pp. 103- 15.

قد اتخذت من لباس الدشداشة رمزا وطنيا يضاف إلى العلم وهو علامة تميز المواطن عن الأجنبي كما إنه تعبير عن الوطنية والولاء للثقافة الخالصة للجماعة.

أما التضامن والتلاحم فهما يتولدان عما أود أن أسميه بنظام الرعاية (ويفضل آخرون تسميته نظام الرخاء). ولقد استطاع حكام الخليج أن يكفلوا للسكان الأصلاء إحتياجاتهم الأساسية والمهمة من توظيف وأعمال ذات عائد جيد وتعليم مجاني وخدمات صحية، بل ووفروا لهم في بعض الدول بطاقات السفر مجاناً بالطائرة، وعطلات مجانية أيضاً. على أنه لا ينبغي الخلط بين هذا الوضع وبين دولة الرفاهة التي تمثل إحدى محصلات عمليات إنمائية اجتماعية ـ اقتصادية معينة، والتي يباشرها ويسيطر عليها المجتمع ذاته بوصفها حقاً من حقوقه وليست منحة تسدى إليه. «والرفاهية» في حالة الخليج العربي هي منحة تعكس في واقع الأمر تواصل النزعة التقليدية مستترة في زي نزعة التحديث. وهي بهذا تجري على التقليد الذي يقول بأن الأمراء والملوك، وكل منهم (كبير عائلته)، مسؤولون عن رعاياهم، وعليهم أن يدفعوا باستمرار ما يعين عملاءهم (من رؤساء القبائل ووجهاء المدن) بغية اكتساب واستمرار انصياعهم وولائهم. وحكام أقطار الخليج العربي مشهود لهم بالنجاح في هذا المضمار؛ فقد استطاعوا، باستخدام جزء من أموالهم النقدية، وبفضل صغر حجم السكان الأصليين في بلدانهم، أن يلبّوا احتياجات مجتمعاتهم بشكل كامل (والكويت رائدة في هذا المجال)، وبهذا أغلقوا الأبواب بوجه المنشقين من ناحية، كما عززوا مظهر التضامن بين الحاكم والمحكوم في تلك البلدان، من ناحية أخرى[١٢]. وقد كتب سير روبرت هاي، وهو مقيم بريطاني سياسي سابق بالخليج، يقول «برغم أن العرب في المراكز الأكثر تقدمية (في الخليج) يظهرون كثيراً من التعاطف مع إخوانهم في بقاع أخرى من الوطن العربي، وبرغم أن صور الرئيس جمال عبد الناصر كانت مرفوعة في بعض الأسواق إلا أن النظرة المحدودة الضيقة غالباً ما ترجح كفة الشعور القومي لديهم. كذلك فإن الرخاء السائد، الناجم عن نشاطات شركات النفط، يسهم كثيراً بدوره في عدم شق عصا الطاعة على الحكومة القائمة. ويمكن القول بعامة أن الناس لديهم ما يشغلهم ويطعمهم الشيء الكثير، بما لا يجعلهم يجهدون نفسهم في تعاطي الأمور السياسية. . .»[١٣].

ويختلف المغتربون في الخليج العربي عن الأجانب من غير العرب في أنهم يشتركون

---

(١٢) **Area Handbook for the Peripheral States of the Arabian Peninsula**, (compiled by the Stanford Group for American University), (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1971), p.104.

(١٣) R. Hay, **The Persian Gulf States** (Washington D.C.: 1959), p.29.

مع السكان الأصليين في اللغة والثقافة، وأكثر من هذا وذاك في «العروبة»، أي في إنتمائهم إلى الأمة العربية، ومن ثم فهم يتوقعون أن يكونوا محل ثقة، وأن يؤدوا دوراً مهماً في عملية التنمية. بيد أن هذا افتراض خاطىء، لأنه يخلط ما بين التعلل بالمنى وبين الحقائق السياسية. وليس من سبيل إلى إنكار وجود الأمة العربية كجامعة ثقافية، إلا أنها لم تخرج بعد إلى حيز الوجود بوصفها كياناً سياسياً. إن الأمة العربية موجودة بالإمكان لكنها ليست موجودة بالفعل. وعلى هذا فإن أقطار الخليج العربي، مثلها في ذلك كمثل غيرها من الأقطار العربية، تمثل كيانات ذات سيادة. إنها كيانات إقليمية لها ولاية وطنية خاصة بها ولها، بوصفها أقطاراً، مصالحها الخاصة المحددة ولها مبدأ **المصلحة العليا للقطر**(١٤).

ويأتي المغتربون العرب من عدد من الممالك والجمهوريات ذات السيادة، وقد اعتنقوا عقائد ووجهات نظر سياسية متنوعة. ومن ثم فهم لا يشكلون فئة واحدة هي فئة «المغتربين العرب»، لأنهم ليسوا كذلك فعلاً، وإن كان هناك عامل وحيد يربط بينهم جميعاً وهو كونهم مغتربين. إلا أنهم كتجمع ينقسمون من بعد على أساس الإقليم الذي وفدوا منه، والقطر الذي ينتمون إليه، بل ويصل المرء إلى القول بانقسامهم على أسس دينية وعقائدية، فهم سودانيون ومصريون وفلسطينيون وعراقيون وسوريون ولبنانيون ويمنيون وعمانيون. ثم هم ينقسمون أيضاً من حيث الطبقة والمهنة؛ فهناك المهنيون من الطبقة المتوسطة كالأساتذة والمهندسين والأطباء والمنظمين، وهناك أيضاً الطبقة العاملة. وهم ينقسمون ثالثاً على أساس ثقافي ـ أيديولوجي ما بين الذين ينطلقون من نظرة علمانية حديثة للمجتمع والثقافة، وأولئك الذين يتجهون اتجاهاً إسلامياً. ومن هنا لا يستطيع المغتربون أن يطرحوا أنفسهم بوصفهم كياناً جماعياً، لأنهم ليسوا كذلك، ولأن البلد المضيف لن يسمح، بل ولن يستطيع، أن يتقبل هذا الكيان الجماعي. إلا أنهم يشتركون معاً، على خلاف أقرانهم من الجماعات المهاجرة إلى مجتمعات صناعية مفتوحة (مثل مجتمع الولايات المتحدة)، في إحساسهم المشترك بأن وجودهم وجود عابر، وإنهم لم يأتوا للبقاء في الأرض الجديدة، ولكنهم باقون فترة من الزمن ما دامت الحاجة تدعو إلى خدمات معينة يؤدونها ويمكن إنهاؤها في أية لحظة. وعلى هذا فهم ينظرون إلى إقامتهم هناك

(١٤) أنظر: W. Khalidi. «Towards an Adjustment of Political Perceptions in Arab Society,» in M. Pennar, ed. **AAUG, Information Papers,** No.7(October 1973), pp.11-18; and also his «Thinking the Unthinkable: A Sovereign Palestinian State», **Foreign Affairs,** 56,(July 1978), pp.695- 713.

بوصفها وسيلة مؤقتة لجمع شيء من المال وإعالة عائلاتهم في الوطن من خلال التحويلات التي يرسلونها إليها(١٥).

بيد أن أقطار الخليج العربي لا تزال تعتمد إلى حد كبير على المغتربين العرب، فهم العمود الفقري للحكومة في مجال التربية والتعليم وفي ميادين الخدمة المدنية والأشغال العامة، فضلاً عن مجالات القطاع الخاص وقطاع التجارة والأعمال. وبرغم وجودهم خارج إطار النظام السياسي والاجتماعي هناك، إلا أنهم يمثلون في حقيقة الأمر القوة المنتجة والمثمرة في الدولة. وقد نقل عن أحد مسؤولي دائرة التخطيط في الإمارات العربية المتحدة قوله:

«إذا ما قدر للمصريين أن يذهبوا، لأغلقت الكثير من المرافق المدرسية أبوابها، وإذا ما أجبر الفلسطينيون على مغادرة البلاد، لكفت وسائل الإعلام عن القيام بوظيفتها، وإذا ما جرى تسريح الجنود البريطانيين والأردنيين والباكستانيين والبلوش من الخدمة، إنهارت شبكة الدفاع والأمن الداخلي، وإذا ما أرسل الإيرانيون والبلوش والباتان، الذين يشكلون عماد القوة العاملة، إلى أوطانهم، لتوقف بغتة سير المشاريع الحيوية التي يتواصل العمل فيها، كبناء الطرق والموانيء وشبكات الري ومشاريع الإسكان والمدارس والعيادات الطبية»(١٦).

وعلى الرغم من أهمية المغتربين العرب للعملية الإنمائية، فإنه ينتظر منهم، أن يلزموا حدود المهام الموكولة إليهم فقط. وهم إذ يحرمون من حقوقهم المدنية مهددون باستمرار بالترحيل إذا ما اشتركوا في أي تحرك سياسي من أي نوع، الأمر الذي يحدو بهم إلى إلتزام الصمت المكره خوفاً من إخراجهم من البلاد(١٧). والترحيل سيف مميت ولكنه فعال في أيدي السلطات، حتى أن الآلاف من العمال يجري ترحيلهم سنوياً. وفي عام ١٩٧٩، على سبيل المثال تم في الكويت ترحيل ١٤٠٠ عامل(١٨). وهذه السياسة نفسها

---

(١٥) أنظر: R.S. Zahlan, **The Creation of Qatar** (London: 1979), pp.121.

(١٦) J.D. Anthony, «The Impact of Oil on Political and Socieconomic Change in the United Arab Emirates,» in J.D. Anthony, ed., **The Middle East: Politics and Development** (Washington, D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1975), p.94.

(١٧) أنظر: F. Halliday, **Arabia Without Sultans: A Survey of Political Instability in the Arab World** (New York: 1975), ch.13; John Whelan, « UAE : Crackdown on Illegal Immigrants,» **Meed Special Report vol. 24** no5, February 1980, p. 41.

(١٨) انظر: Meed special Report, February 1980, p.41.

سائدة في بقية أقطار الخليج العربي، إذ عندما أضرب العمال الباكستانيون والهنود في تشرين الأول / أكتوبر عام ١٩٧٩ في أبو ظبي، تم ترحيل العمال خارج البلاد على الفور.

من ناحية أخرى يشعر المغتربون العرب، فضلاً عن كونهم الأغلبية، بأنهم يمثلون في مجموعهم معظم القوى المنتجة في المجتمع. إلا أن إبقاءهم بعيداً عن الكيان السياسي ينطوي على ضرر للقطر المضيف ولهؤلاء المغتربين على السواء. إنه يضعف الحوافز الاقتصادية والاتجاهات التي تعتمل في نفوس المغتربين إزاء الأعمال التي يقومون بها، كما أن من شأنه أن ينال من الموقف النفسي لهؤلاء المغتربين، إذ يفرض عليهم العيش في جو من القلق الدائم حيث يهبط وضعهم إلى وضع المرتزقة. ولن يؤدي هذا إلا إلى سلوك سبيلين لا ثالث لهما: إما إنتهاج مسلك من العنف الصريح من باب التحدي، أو الإنسحاب من الميدان تلافياً للصراع، ومن ثم التذرع باللامبالاة والتشاؤم والعدمية. وليس من بين هذه البدائل كلها ما يؤدي إلى إقامة مجتمع صحي مأمون[١٩].

إن أقطار الخليج العربي لا تزال، برغم رأسمالها النقدي، في بداية مراحل نموها. ويرجع هذا الوضع إلى عوامل كثيرة، أولها عدم وجود بنيان صناعي، وهو أمر ينتج عن الحجم الصغير للسكان بصفة رئيسية؛ وثانيها ضيق مساحة البلاد، فقد عانت الدول ـ المدن على مر التاريخ من أسواقها الداخلية الضئيلة، مما إضطرها إلى الاعتماد إلى حد كبير على الواردات؛ وثالث هذه العوامل هو الإتجاهات التي تغلّب العناصر الذاتية، فضلاً عن الهيكل الاجتماعي والسياسي، مما يلحق الضرر بعملية التنمية؛ ورابعاً، الإختلال الهيكلي المتأصل في إقتصاد النفط في تلك البلدان.

إن اقتصاد النفط هو اقتصاد البعد الواحد، بمعنى أن عائداته تستمد فقط من سلعة قابلة للنضوب هي النفط. وتجارة النفط هي التي تجلب الثروات الأولية وليس الجهد المثمر المبذول بواسطة العناصر الاقتصادية المعروفة من فلاحين ومنشآت ومنظّمين وعمال وصناعيين. وعليه، فإذا لم تكن عائدات النفط هي ثمرة العمل المنتج «فإن نظام الرخاء» بدوره ليس محصلة عائدة من مجتمع متقدم متكامل. وكل من هذين الظرفين لا يتفق وعملية التصنيع، ذلك لأن الحكومة، بوصفها المستلم الوحيد لأموال النفط قد أصبحت الهيئة الوحيدة التي تنشط لاستحداث المشاريع الاقتصادية، كما أنها تولت بنفسها مهمة المنظمين الذين يعدون من بين العوامل الرئيسية للتغيير في المجتمعات الحديثة. ولأن

---

(١٩) قارن: M. Bennoune, «Maghribi workers,» pp.218-9.

الحكومة هي المستلم الوحيد لأموال النفط فقد «بات الناس ينتظرون الحصول على دخولهم من الدولة التي تقوم بدورها بتوزيع المال النفطي على شكل عطايا مكشوفة أو مستورة (نظام الرعاية). وهو وضع أبعد ما يكون عن الوضع الأمثل من ناحية الحوافز الاقتصادية، ومواقف الأطراف المعنية تجاه العمل والتنمية الاقتصادية»[٢٠].

ولسوف تظل أقطار الخليج العربي تعتمد بشكل مكثف على المغتربين العرب وغير العرب (حتى في بلد كالبحرين حيث توجد أدنى نسبة من الأغراب لا يلوح سوى أمل ضئيل في توسيع ما يحوزه هذا البلد من القوى البشرية الوطنية). وعلى حكومات الخليج، من ثم، أن تواجه المشاكل الجذرية ـ إجتماعية كانت أو نفسية أو أخلاقية أو سياسية ـ الناجمة عن وجود جماعتين «متمايزتين» داخل حدودها: إحداهما أقلية لها مزاياها وحقوقها، والثانية أغلبية «منتجة» لا تملك من المزايا سوى الأقامة.

هذا الإنقسام بين مواطنين أصليين ومغتربين، من شأنه أن يخلق جواً تسوده الشكوك التي تفضي في الأجل الطويل إلى مناخ من التوتر على صعيد منطقة الخليج العربي بأسرها.

إن أقطار الخليج العربي تواجه حالياً مهمة التنمية ومشكلة التحديث. ولكن التحديث عملية جدلية (ديالكتيكية)، وكيان عضوي شامل، ولا يمكن مباشرتها على نحو إنتقائي. والإنتقائية تحمل معها عوامل إنهيارها لأنها تفتح الباب أمام التناقضات التي تسفر بدورها عن الفوضى وعدم الاستقرار[٢١]. والوضع الحالي في الخليج العربي وضع مشحون بالتناقضات. إلا أنه يؤمل أن ينطوي مثل هذا الوضع على ديناميات التغيير، وفي سياق هذه العملية قد يصبح التكامل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ضرورة لا بد منها، ترتفع بدورها لتتصدر قائمة المهام المطروحة، لا على صعيد منطقة الخليج العربي وحدها، بل على صعيد البلدان العربية بأسرها.

---

(٢٠) أنظر: R. Mabro, «Oil Revenues and the Cost of Social and Economic Development,» paper given at the First Arab Energy Conference 4-8 March, 1979, Abu Dhabi, U. A. E. ; also «United Arab Emirates Dirham,» in **Middle East Currency Reports**, Vol.5, (December 1979), No. 7.

(٢١) M. Hudson, **Arab Politics** (New Haven and London: Yale University Press, 1977).

المناقشات

روز ماري زحلان: إذا أخذنا تجربة الماضي بعين الاعتبار، وأقصد بذلك القدرة التي أتاحت لأقطار الخليج العربي ذاتها خلال فترة ما قبل النفط إدماج العمال الأجانب الذين إستجلبتهم للعمل في صناعة اللآلىء، سواء من شرق أفريقيا أو إيران أو من مختلف أجزاء شبه القارة الهندية، فهل تعتقد أن باستطاعة أقطار الخليج اليوم أن تدمج هؤلاء الأجانب مع مراعاة قوانين الجنسية والإقامة وغيرها من القوانين والنظم؟

إبراهيم: أعتقد أن باستطاعة أقطار الخليج العربي أن تدمج المغتربين العرب المقيمين في الكيان السياسي. ومن مصلحة أقطار الخليج أكثر أن تفعل ذلك. إذ أن التجنيس يعزز الشرعية في القطر الصغير. ويخفف مما لدى المغتربين في أقطار الخليج من مشاعر التوتر والشكوك الناجمة عن إحساسهم بأن إقامتهم مؤقتة. كما أن من شأنه أن يعزز مكانة القطر في الوطن العربي وعلى الصعيد الدولي أيضاً.

عنبتاوي: إن المجتمعات القبلية لا تقبل بسهولة إدماج الأجانب، خاصة عندما يشعر السكان القبليون من أهل البلاد أنهم محاطون بأعداد غفيرة من المغتربين. وبدلا من أن تفتح مثل هذه المجتمعات أبوابها ومؤسساتها في وجه الأجانب، فإنها تعمد إلى التشبث بعقلية حصار وتأكيد الفوارق بينها وبين الأجانب، كما أنها تزيد من الامتيازات التي تخلعها على نفسها. والنتيجة هي أن ينكون لدى الذين يعاملون بشكل متزايد على أنهم أجانب شعور بالغربة في نهاية المطاف.

وبالنسبة للاندماج القانوني، (منح المواطنة أو التجنيس)، فنحن نعلم أنه غير موجود تقريباً في أقطار الخليج العربي. يضاف إلى ذلك أنه حتى إذا إكتسبت الجنسية قلة

من المغتربين لا تذكر من الناحية الإحصائية، فإن شعورهم بامتلاكها ليس قوياً، لأن عدداً منهم قد جردوا منها من حين لآخر. وقد أدى ذلك بالطبع إلى توسيع الهوة بين «الأصلاء» أو «الخلص» وبين المتجنسين، مما أدى إلى شعور بأن هناك مواطنين من الدرجة الأولى ومواطنين من الدرجة الثانية.

التوم: هذا التحليل نفسه يطرح مشكله سيكولوجية هامة ترتبط كثيرا بهجرة الكفاءات. وما الذي يجعل مثقفا ما يقبل هذا الوضع غير المحتمل؟ ما الذي يجعل مصريا أو سودانياً، على سبيل المثال، وكلاهما يجيء من مجتمع مفتوح نسبياً، يقبل وضع السجين في مجتمع مغلق؟ هل هو المناخ الذي لا يطاق في بلده الأصلي؟ وكيف تتنبأون بأثر سياسات التنمية الاقتصادية التي تتبعها النظم الحالية في المنطقة على التكوين القبلي المحلي ومن ثم على طبيعة ديناميات الوضع كله؟

إبراهيم: أوضحت في ورقتي أن النزعة القبلية تضر بالتنمية بصفة عامة. ولكن مع انتشار التعليم والتحول الحضري والتصنيع فسوف يأتي التغيير، وسوف يتأثر النظام القبلي.

عقيلي: إن الورقة المطروحة وما أعقبها من مناقشة تظهر صورة قاتمة للغاية. أما عن عملية الاستيعاب والاندماج بالنسبة للأقليات فهي جزء من عملية ترتبط بالزمن في أي بلد من البلدان، بما في ذلك الولايات المتحدة. ولماذا تقف مثل هذا الموقف النقدي من أقطار الخليج؟ إنني أعتقد أنهما تسلكان سلوكاً مغايراً للسلوك السائد في أي قطر عربي آخر.

حسيب: إني أختلف مع عقيلي بأن ما ذكر عن أقطار الخليج العربي هو النمط العام السائد في الأقطار العربية. فالمواطنون العرب الذين يقيمون في لبنان أو سورية أو العراق أو الأردن أو مصر لا يشعرون أو يحملون على الشعور بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية. إنني لا أعتقد أننا نقدم أية خدمة جدية لأقطار هذه المنطقة ومصالحها الطويلة الأجل حين نحاول أن ندافع أو أن نتجاهل المشاكل الموجودة والممارسات السائدة. وبالنسبة للسعودية فإن لديها إمكانيات وفرص أكبر نسبيا للتنويع الاقتصادي. أما أقطار الخليج العربي (بمفهومه الضيق) فسكانها قليلون وإقتصادها يعتمد كلية على النفط. والمشكلة التي تواجهها أقطار الخليج في المدى البعيد هي مستقبلها بعد النفط. ولكنني أتفهم المشكلة التي تعاني منها دول الخليج: إذ ماذا ستعمل بمواطنيها بعد نفاد مواردها النفطية، وهي مشكلة ستزداد حجماً بإعطاء المواطنية لاعداد أخرى كبيرة من العرب رغم إيجابياتها في الزمن القصير والمتوسط.

وبغض النظر عن أي منطلق قومي، ولكن إنطلاقاً من المصلحة الذاتية لكل قطر خليجي لا أجد أملاً للأجيال الخليجية القادمة إلا في الإندماج في المجتمع العربي الكبير وفي الأقطار العربية الأخرى التي لديها الموارد الطبيعية والسكان. وإذا إقتنعت أقطار الخليج العربي بهذا السبيل لحل مشكلة أجيالها القادمة فعندها فقط ستتغير نظرتها ومعاملتها إلى العرب الآخرين الذين يعملون في الخليج.

شفيق: في رأيي أن من عدم الصواب تناول هذا الموضوع باعتباره خاصاً بأقطار الخليج ومنفصلاً عن مشكلة التجزئة في الوطن العربي. إذ أن المعاملة التي يلقاها المغتربون العرب هي مظهر من مظاهر هذا الوضع، ولا يمكن تحليلها تحليلاً دقيقاً إلا في هذا الإطار.

إبراهيم: لا شك أن المشكلة الأساسية تكمن في التجزئة العربية. ومن غير الممكن دراسة الخليج العربي خارج هذا المنظور. إن اهتمامنا بالخليج يكمن في أعماق إيماننا بالوحدة العربية، وحدة الأمة وإنتماء الخليج لهذه الأمة.

غليزر: إن التجربة التي تشهدها أقطار الخليج اليوم كان لها ما يقابلها في أوروبا في الآونة الأخيرة. ففي خلال الستينات وأوائل السبعينات كان يوجد في أوروبا كثير من العمال الأجانب يقومون بأعمال عادية. وما حدث من تطور في أوروبا يفيد فيما يمكن توقعه في الخليج. فكما هو الحال في الخليج، كان العمال الأجانب لا حول لهم ولا يملكون سوى الإذعان. وكانوا يعملون بموجب سمات دخول يمكن إنهاؤها فوراً. وعليه، نادراً ما أثار الأفراد أية «متاعب». ولم يكتب البقاء لأية محاولة لتنظيم اتحادات نقابية أو القيام بنشاط سياسي. وأثبتت التجربة جدواها بالنسبة للعمال الأفراد. وكثيرون منهم اكتسبوا مهارات، وكثيرون ادخروا أموالاً وتمكنوا من إدارة أعمال خاصة بهم عندما عادوا إلى أوطانهم. وهكذا، كانت التجربة مفيدة لكل منهم وللبلدان المضيفة على السواء. ولكن عندما بدأ الرخاء في أوروبا ينحسر تم إنهاء جميع السمات وعاد العمال إلى أوطانهم بأعداد كبيرة. ويبدو أن أوروبا لم تمعن التفكير في العواقب. ولا أعرف مدى الاضطراب الاجتماعي (إذا كان هناك إضطراب) الذي نجم عن ذلك بالنسبة لهؤلاء الأشخاص. هم وبلادهم، عندما عادوا إلى أوطانهم، وعندما توقفت فجأة التحويلات المالية بالعملة الصعبة.

وكان ينبغي حل بعض المشكلات المتعلقة بالسياسة العامة عندما كان كثير من العمال الأجانب في أوروبا. فعلى سبيل المثال هل كان العمال مشمولين بالتأمين الصحي

الوطني والتأمين الاجتماعي وغير ذلك من مزايا؟ وكان الحل يتطلب في بعض الأحيان مفاوضات مطولة بين حكومة الوطن والحكومة المضيفة في أوروبا. وكان على السوق الأوروبية كلها أن تضع سياسات في هذا الشأن.

ولا بد من مواجهة مشكلة كبيرة تتعلق بالسياسة العامة، عندما يسمح للعامل باصطحاب زوجته وتربية أولاده في البلد المضيف. ومن ثم تنشأ مشكلة برنامج التعليم في البلد. إذ من المتوقع أن يتوجه الطلبة الأجانب إلى المدارس، ولكن إلى أين؟ وقد يسمح البلد المضيف للتلاميذ بالالتحاق بالمدارس النظامية، ولكن التلاميذ يصادفون صعوبات في تعلم اللغة «الأجنبية». وعندئذ قد يعمد العمال إلى تنظيم أنفسهم للمطالبة بتعليم لغة وطنهم. وعلى البلد المضيف أن يبحث ما إذا كان يتعين استخدام ميزانيته وبرامجه التعليمية لصالح «الأجانب»، أو ما إذا كان يتعين إنشاء نظام تعليمي مواز. ويشعر الآباء بقلق حول امكانية إندماج أبنائهم، الخ.

وفي حين أن العمال العرب الآخرين قد لا يبدون للوهلة الأولى «أجانب» بهذه الدرجة في أقطار الخليج العربي، فإن الاختلافات الكامنة فيما بين البلدان العربية سوف تظهر في الوقت الذي يبدأ فيه أولادهم الالتحاق بالمدارس المحلية. وفي حين أن العمال الأجانب لا يسمح لهم على الأطلاق بالعمل ضد البلد المضيف، إلا أنهم أحرار في مناقشة أوضاع أوطانهم فيما بين أنفسهم. وقد تتعرض حكومات هذه الأوطان للتهديد في نهاية الأمر. وعلى سبيل المثال، تم تنظيم الثورة ضد الدكتاتورية في البرتغال، إلى حد بعيد، في معسكرات العمال الأجانب في فرنسا. وأشك في أن السياسة التركية ربما تكون قد أصبحت ذات طابع راديكالي بفعل تجربة العمال الأتراك في أوروبا.

تخطيط المسْتقبَل المهَني
في المدَارس الثانويَّة بلبْنان

جُورج تيودُوري

مقدمة

تآكل جاء قبل الأوان فأصاب الكفاءات العالية الواعدة في لبنان، وأسهم إلى حد كبير في ضياع قوى بشرية كان لبنان في حاجة إليها. ويبدو أن النظام التعليمي بلبنان هو المسؤول الأول عن هذا الإنهاك. ففي سنة ١٩٧٣/٧٢ مثلاً بلغ معدل الذين أعادوا السنة الدراسية ٤٩,٩ في المائة من تلاميذ المرحلة الابتدائية و ٥٧,١ في المائة في المرحلة المتوسطة. أما الذين أعادوا السنة في المرحلة الثانوية فقد بلغت نسبتهم ٥٤,٨ في المائة[١]. وفي تلك السنة نفسها بلغت نسبة التلاميذ المتأخرين تعليمياً من حيث عمرهم الزمني وصفهم الدراسي ٦٥,٢ في المائة، و٨٠,٧ في المائة، و٨٢,٥ في المائة في مراحل التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي على التوالي[٢]. أما معدل التسرب في الفترة نفسها فكان ٥,٣ في المائة للمرحلة الإبتدائية و٨,١٧ في المائة للمرحلة المتوسطة و٢٣,٠ في المائة للمرحلة الثانوية. وبصفة عامة لم يكن هناك سوى ١٩٠ تلميذاً من بين كل ألف تلميذ يقيّدون في المرحلة الابتدائية (المستوى الأول)، هم الذين يستكملون دراستهم في الصف النهائي بالمدرسة الثانوية.

ويلقى الطلاب اللبنانيون بالمدارس الثانوية صعوبة في اتخاذ قرارات سليمة فيما يتعلق بمستقبلهم المهني، بحيث تتفق هذه القرارات مع قدراتهم الأكاديمية واهتماماتهم الشخصية. وغالباً ما تثور هذه المشكلة بسبب انعدام التوجيه الأكاديمي والشخصي، من

---

(١) توفرت الأرقام من المركز التربوي للبحوث والإنماء، بيروت، لبنان.
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر السابق.

ناحية، فضلاً عن إنعدام أي تنسيق فعال بين قطاع الاستخدام والنظام التعليمي، من ناحية أخرى. وترتب على ذلك، بصورة تكاد تكون مطردة، أن أصبح الناتج الذي تخرّجه المدارس من الموارد البشرية دون المستوى الذي يجعله مسايراً للاحتياجات المتزايدة والمتغيرة التي تتطلبها «الحياة العملية». بل إن هذا الوضع يزداد حدة على مستوى خريجي الجامعات. ويوضح (الجدول رقم ١) أنه من بين جميع المقيدين بالجامعات، هناك حوالي ٦٠,٤ في المائة يتخصصون في الدراسات الاجتماعية والانسانية، في حين لم يقيد منهم سوى عشرة في المائة فقط في دراسة الطب والهندسة[٤]. وبينما يعمل ٤٤,٤ في المائة من القوة العاملة بلبنان في قطاعي الزراعة والصناعة، لا يتم سوى إعداد الحد الأدنى من القوى البشرية بالجامعات لمزاولة أعمال مجدية في هذين القطاعين (يبلغ هذا الحد ٧ في المائة من المقيدين بالجامعات)[٥]. ويتضح هذا الاختلال في موقف العرض والطلب في مجال القوى البشرية، من واقع المساهمة الضئيلة التي يقدمها قطاعا الزراعة والصناعة في الناتج القومي الاجمالي (حوالي ١٧ في المائة و٢٠ في المائة على التوالي)[٦].

جدول رقم (١)

توزيع المقيدين في معاهد التعليم العالي حسب ميدان الدراسة

ميدان الدراسة	المقيدون (نسبة مئوية)
الطب	٣
الهندسة	٧
الفنون الجميلة	٢
العلوم البحتة	١٤,٦
العلوم الاجتماعية	٣٣,٤
العلوم الإنسانية	٢٧,٠
الخدمات	١٣,٠
المجموع	١٠٠

(٤) المركز التربوي للبحوث والإنماء [لبنان]، استعراض إحصائي للتعليم العالي في لبنان، ١٩٧٧-١٩٧٨ (بيروت : المركز التربوي للبحوث والإنماء ، ١٩٧٩) .

(٥) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، النشرة السكانية، عدد ١٤، حزيران/يونيو ١٩٧٨ .

(٦) غرفة التجارة والصناعة في بيروت، التقرير السنوي ١٩٧٨ (بيروت : الغرفة، ١٩٧٩).

ولقد ظل إقتصاد لبنان يعتمد على قطاعي التجارة والخدمات، وبلغت نسبة الاستخدام في هذين القطاعين حوالي ٥٥,٦ في المائة من مجموع القوى العاملة[٧]. ومن هنا كان من الصعوبة بمكان، إن لم يكن من قبيل الاستحالة، إيراد رقم دقيق عن مساهمات هذين القطاعين في الناتج القومي الإجمالي بلبنان. إلا أن ثمة أرقاماً مبدئية للغاية تشير إلى أن مساهمتهما بلغت حوالي ٥٥ في المائة استأثر فيها قطاع الخدمات بنصيب الأسد.

ولقد قامت مدارس كثيرة في لبنان بدور حاسم في إساءة تكييف أو إساءة توجيه الكفاءات العالية الواعدة أو بالأمرين معاً. ومن هنا قضت أهداف هذه الدراسة بإجراء مقابلات مع عينة تمثيلية من طلاب الثانويات لتحديد مدى تهيئتهم لاتخاذ قرارات رشيدة تتعلق بمستقبل حياتهم العملية أو تخصصهم الجامعي، أو بكلا الأمرين على حد سواء.

الغرض

تناولت هذه الدراسة مدى تهيئة طلاب المدارس الثانوية في لبنان لاتخاذ قرارات حول مستقبلهم المهني بما يتفق مع قدراتهم واهتماماتهم الشخصية. وبصورة أكثر تحديداً بحثت الدراسة: (أ) مدى التوافق بين القدرات العلمية الفعلية للطلاب وبين تصورهم لهذه القدرات؛ (ب) مدى وعي الطلاب بفرص العمل المتاحة في الحياة العملية؛ (ج) مدى مساهمة المدرسة في وعي الطلاب بمستقبلهم المهني واستعدادهم له؛ (د) آراء الطلاب عما إذا كانت المناهج المقررة حالياً تعدهم للمستقبل المهني الذي يختارون؛ (هـ) مدى إختلاف طلاب المدارس الخاصة عن طلاب المدارس الحكومية من الناحية الأكاديمية، وفيما يتعلق بالمستقبل المهني.

الإجراءات

كان هذا ميداناً لدراسة أجريت على تلاميذ ٢١ مدرسة ثانوية في كل أنحاء لبنان منها عشر مدارس حكومية، وإحدى عشرة مدرسة خاصة، تهيأ منها عنصر التمثيل، سواء من حيث المناطق أو من الناحية الاجتماعية والاقتصادية. كذلك جاءت المدارس الخاصة ممثلة لجميع الانتماءات الدينية وغير الدينية وللمدارس المحلية والأجنبية المعانة أو المملوكة. وقد جرى استخدام عشرة باحثين ميدانيين مدربين لجمع البيانات من طلاب

(٧) غرفة التجارة والصناعة في بيروت، **التقرير السنوي ١٩٧٨** (بيروت: الغرفة، ١٩٧٩)

البكالوريا ـ القسم الأول (معادلة للصف الثاني عشر في المدارس الثانوية بالولايات المتحدة).

عينة الطلاب

تم إختيار عشرين من طلاب البكالوريا ـ القسم الأول، إختياراً عشوائياً من كل مدرسة، بحيث وصل مجموع عينة الطلاب إلى ٤٢٠ طالباً. وجرت مقابلة كل طالب بصورة منفصلة على يد باحث ميداني، واستغرقت المقابلة حوالي خمس وثلاثين دقيقة.

وسيلة المقابلة

كانت وسيلة المقابلة هي استبيان مكون من جزأين رئيسيين، إحتوى أولهما على البنود المتعلقة باسم الطالب وعمره ومهنة والديه. وشمل الجزء الثاني ١٩ سؤالاً حول الأمور التالية: تصور الطالب أو الطالبة لقدرته/أو قدرتها الأكاديمية العامة، مع اهتمام خاص بالرياضيات واللغات؛ القيمة التي يوليها الطالب للعثور على مهنة يزاولها مستقبلاً؛ خبرة الطالب في مجال العمل؛ تحديد الطالب لخياراته وأولوياته من حيث مستقبله المهني وأسباب هذه الخيارات؛ تحديد رغبات الوالدين حول ما يريدان أن يقرره إبنهما أو إبنتهما بشأن المستقبل المهني؛ تصور الطالب لمدى كفاءة المناهج التي يدرسها؛ تحديد مصادر المعلومات التي عادة ما يلجأ إليها الطالب وهو بصدد تقرير مستقبله المهني؛ تقدير مدى إدراك الطالب للحاجة إلى مساعدة مهنية فيما يتعلق بمستقبله المهني؛ تقييم دور المدرسة في التوجيه المهني من خلال تصور الطالب لهذا الدور.

وقد قيست استجابات الطلاب بمقياس «ليكرت» أي علامات خمس وحسبت درجات الوسط الحسابي لكل مدرسة.

الفروض

١ ـ هناك علاقة مهمة بين درجة التحصيل العلمي الفعلي للطالب وبين فكرته عن هذا التحصيل.

٢ ـ إن قرار الطالب حول مستقبله المهني قرار منطقي وواقعي من ناحية، كما أنه يستجيب بصورة كافية لاحتياجات ومتطلبات السوق من ناحية أخرى.

٣ ـ إن المناهج الدراسية تعد الطلاب بشكل كاف لمستقبلهم المهني.

٤ ـ إن المدرسة توفر للطالب الفرص والخبرات الكافية التي تمكنه من استكشاف مستقبله المهني والاستعداد له.

٥ ـ إن المدارس الخاصة تهيء توجيهاً مهنياً أفضل من المدارس الحكومية.

تحليل البيانات

إستخدم في تحليل أجزاء من البيانات طرائق التحليل المئيني والوسطي ومعامل بيرسون للارتباط وإختبارات T.

النتائج

عند فحص الفرض الأول، يشير (الجدول رقم ٢)، إلى أن ٣٧ في المائة من الطلاب في العينة قد حصلوا على معدلات درجات تتراوح بين ٦٠ و٩٠ من مائة، في حين حصل ٣٣ في المائة منهم على معدلات درجات تتراوح بين ٥٠ و٥٩ من مائة، بينما كان هناك ثلاثون في المائة من الطلاب كانت معدلات الدرجات الحاصلين عليها أقل من ٤٩ من مائة

جدول رقم (٢)

معدلات الدرجات التي حصل عليها طلاب العينة

السنة الدراسية ١٩٧٨/ ١٩٧٩

الدرجات من مائة	الطلاب (نسبة مئوية)
٩٠ ـ ١٠٠	٠
٨٠ ـ ٨٩	٢
٧٠ ـ ٧٩	١١
٦٠ ـ ٦٩	٢٤
٥٠ ـ ٥٩	٣٣
٤٠ ـ ٤٩	٢١
٣٩ فما دون	٩
المجموع	١٠٠

ويبين (الجدول رقم ٣) أن ١١ في المائة من الطلاب كانت فكرتهم عن تحصيلهم الشامل أنه «ممتاز»، في حين لم يكن هناك سوى ١,٦ في المائة هم الذين رأوا أن تحصيلهم كان «دون الوسط» إذ لم يكن هناك سوى نسبة ضئيلة جداً هي ٠,٥ في المائة صنّفت نفسها في خانة «ضعيف».

جدول رقم (٣)
تصورات الطلاب عن تحصيلهم في جميع المواضيع

المقياس	ممتاز	فوق المتوسط	متوسط	دون المتوسط	ضعيف	المجموع
الطلاب	١١	٤٣,٦	٤٣,٣	١,٦	٠,٥	١٠٠

أما الجدول رقم (٤) فيوضح أن ١٥,٧ في المائة من جميع الطلاب كان تصورهم عن أنفسهم أنهم «ممتازون» في الرياضيات في حين تصور ٣١,٩ في المائة أنهم «فوق المتوسط» و٤٠,٧ في المائة تصوروا أنهم في درجة «متوسط» بينما بلغت نسبة من تصوروا أنفسهم «دون المتوسط» ١١,٧ في المائة.

جدول رقم (٤)
تصور الطلاب لقدراتهم في الرياضيات

المقياس	ممتاز	فوق المتوسط	متوسط	دون المتوسط	ضعيف	المجموع
الطلاب	١٥,٧	٣١,٩	٤٠,٧	١١,٧	صفر	١٠٠

وقد كانت القيمة الإرتباطية المتحصل عليها بين تصورات الطلاب عن قدراتهم الأكاديمية في جميع المواضيع وبين معدل درجاتهم الفعلي الشامل في جميع المدارس الإحدى والعشرين هي 24° = r. أما القيمة الارتباطية المتحصل عليها بين تصور الطلاب لقدراتهم في الرياضيات وبين أدائهم الفعلي في الرياضيات فقد كانت 32° = r. وبهذا عندما جرت مقارنة توزيع أداء الطلاب بين تصورهم وبين الأداء الفعلي على مقياس ليكرت ذي علامات خمس، ظهرت هنالك تضاربات كبيرة على كل علامة تقريباً (الجدول رقم ٥).

من هنا فلا سبيل إلى إثبات الفرض الأول.

جدول رقم (٥)
مقارنة بين تصورات الطلاب عن أدائهم في جميع المواضيع
وبين تحصيلهم الفعلي حسب معدل الدرجات

المقياس	ممتاز	فوق المتوسط	متوسط	دون المتوسط	ضعيف	المجموع
ألف ـ توزيع تصورات الطلاب عن تحصيلهم	١١	٤٣,٦	٤٣,٣	١,٦	٠,٥	١٠٠
باء ـ توزيع التحصيل الفعلي للطلاب	٢	٣٥	٣٣	٢١	٩	١٠٠
الفروق بين ألف وباء	٩	٨,٦	١٠,٣	١٩,٤	٨,٥	٥٥,٨

من هنا فلا سبيل إلى إثبات الفرض الأول.

ولدى فحص الفرض الثاني، وجد أن الطلاب قد اختاروا ٦٧ عملاً بوصفها أول وأهم مهن لهم في المستقبل. وقد قام الباحث بتصنيف هذه الأعمال إلى ١٤ عنقوداً مهنياً، يتكون كل منها من مهن متصلة ومستقلة في الوقت نفسه. ومن بين الطلاب البالغ عددهم ٤٢٠، إختار ١٢٩ طالباً (٣٠,٧١ في المائة) أعمالاً تقع ضمن عنقود مهنة الطب[٨]؛ وإختار ٩١ طالباً (٢١,٦٦ في المائة) أعمالاً تدخل ضمن عنقود المهن الهندسية؛ وإختار ٤٢ طالباً (١٠ في المائة) أعمالاً ضمن العنقود العسكري[٩]؛ واختار ٣٠ طالباً (٧,١٤ في المائة) أعمالاً في عنقود التدريس[١٠]؛ و٢٧ طالباً (٦,٤٢ في المائة) أعمالاً في العنقود التجاري والمصرفي؛ و٢٣ طالباً (٥,٤٧ في المائة) إختاروا أعمالاً في عنقود مهنة الاتصال الجماهيري؛ و٢١ طالباً (٤,٧٦ في المائة) إختاروا مهناً ضمن عنقود القانون والعلوم السياسية؛ و١٣ طالباً (٣,٠٩ في المائة) إختاروا أعمالاً تنتمي إلى عنقود الملاحة الجوية والبحرية؛ وكان هناك ١٢ طالباً (٢,٨٥ في المائة) إختاروا أعمالاً من بين

---

(٨) معظم الطلاب الذين اختاروا هذا العنقود أرادوا أن يصبحوا أطباء. وقليل منهم هم الذين أرادوا العمل في التمريض أو كفنيي مختبرات.

(٩) رقم العشرة في المائة يمثل تراجعا كبيرا عن الرقم السابق وهو ٢١,٦٦ في المائة بالنسبة لمهنة الهندسة وعن رقم ٣٠,٧١ في المائة لمهنة الطب. وتجدر الملاحظة أيضا أن المؤسسة العسكرية اكتسبت مزيدا من الجاذبية في أعقاب الحرب الأهلية في لبنان.

(١٠) إذا كان التدريس يحتل المرتبة الرابعة في قائمة أولويات الطلاب إلا أنها ذات مكانة ضعيفة (حيث تبلغ ٧,١٤ في المائة).

(جدول رقم (٦)
توزيع الاختيارات المهنية للطلاب حسب معدلات درجاتهم

معدلات الدرجات (من مائة)	الطب	الهندسة	السلك العسكري	التدريس	الأعمال والصيرفة	الاتصال	الدراسات القانونية والسياسية	الملاحة	الحرف	العلوم البحتة	الدراسات الاجتماعية والنفسية	الفنون الجميلة	الأدب	الوظائف العامة	مهن أخرى	المجموع	عدد الطلاب
٨٠ - ٨٩	٦٦,٦٦	٣٣,٣٣	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٠٠	٩
٧٠ - ٧٩	٤٣,٧٥	٢٩,١٦	-	٦,٢٥	٢,٠٠	٦,٢٥	٦,٢٥	٢,٠٠	٢,٠٨	-	-	-	-	٢,٠٨	-	١٠٠	٤٨
٦٠ - ٦٩	٣٩,٠٠	١٦,٠٠	١١,٠٠	٨,٠٠	٦,٠٠	٤,٠٠	٢,٠٠		١,٠٠	٦,٠٠	٣,٠٠	٢,٠٠	١,٠٠	-	١,٠٠	١٠٠	١٠٠
٥٠ - ٥٩	٣٠,٧١	٢٤,٢٨	٩,٢٨	٥,٧١	٥,٠٠	٥,٧١	٦,٤٢	٥,٠٠	٠,٧١	٢,٨٥	٠,٧١	٢,١٤	١,٤٢	-	-	١٠٠	١٤٠
٤٠ - ٤٩	١١,٤٩	٢٠,٦٨	١٧,٢٤	٩,١٩	١١,٤٩	٦,٨٩	٥,٧٤	٤,٥٩	٥,٧٤	-	٤,٥٩	١,١٤	١,١٤	-	-	١٠٠	٨٧
٣٩ فما دون	٢٧,٧٧	١٦,٦٦	٨,٣٣	٨,٣٣	٨,٣٣	٥,٥٥	٢,٧٧	٢,٧٧	١١,١١	٢,٧٧	٢,٧٧	-	-	-	٢,٧٧	١٠٠	٣٦

عنقود الأعمال الحرفية؛ أو ما يسمى بأعمال ذوي الياقات الزرقاء؛ وإختار ١١ طالباً (٢,٦١ في المائة) أعمالاً في عنقود العلوم؛ وستة طلاب (١,٤٧ في المائة) إختاروا أعمالاً في الجهاز الحكومي؛ وإختار طالبان (٠,٤٧ في المائة) أعمالاً تقع ضمن عناقيد أخرى (تدبير المنزل أو سلك الكهنوت).

ولدى مراجعة الخلفيات الأكاديمية للطلاب الذين اختاروا عناقيد المهن المختلفة، وجد أن ٥٤,٩٩ في المائة من الأفراد الذين تتراوح معدلاتهم بين ٥٠ و٥٩ من مائة قد اختاروا أعمالاً تقع ضمن عناقيد المهن الطبية والهندسية.

كذلك فقد وجد أن ٤٤,٤٣ في المائة من الطلاب الذين جاءت معدلاتهم أقل من ٤٠ من مائة أرادوا أيضاً أن يصبحوا أطباء أو مهندسين.

ولدى فحص درجة التساوق فيما بين الخيارات الثلاثة التي استقر عليها الطلاب فيما يتعلق بمستقبلهم المهني، وجد أن ٦٩,٢٣ في المائة منهم لم يستقروا على خيارات متساوقة. وقد يعني هذا أن كلاً من الخيارات المهنية الأول والثاني والثالث إنما تنتمي إلى عنقود مهني مختلف (الجدول رقم ٧).

وقد اعتبر الطلاب «الإهتمام الشخصي» بمثابة أهم الدوافع التي تحدو بهم إلى الاختيارات المهنية الثلاثة، وقد حاز الاختيار المهني الأول على ٦٥,٢٣ في المائة، ونال الثاني ٤٤,٢٥ في المائة في حين تلقى الثالث ٢٨,٨٠ في المائة. أما دوافع «التعويض المالي» و«إحتياجات البلاد» فقد جاءت في المركز الثاني بالنسبة للاختيار المهني الأول للطلاب، في حين أن «مهنة الأب» احتلت المركز السابع (الجدول رقم ٨).

وبينما احتل متغير «رغبة الوالدين» المركز الخامس في قائمة الدوافع، كما تبين من (الجدول رقم ٨)، فإن القيمة الارتباطية بين الاهتمامات الشخصية للطلاب وبين رغبات الوالدين جاءت على الشكل التالي:

$$r = .92, P < .01$$

وعندما طلب منهم وصف أول إختيار مهني لهم، لم يستطع ٤٠ في المائة من الطلاب أن يوضحوا العناصر الأساسية لهذه المهنة التي وقع اختيارهم عليها، مع العلم بأنه كانت هناك أغلبية ساحقة من نسبة الأربعين في المائة هذه (٨٩ في المائة) إختارت الطب والهندسة كمهن لأفرادها في المستقبل. كذلك فقد أوضحت نسبة ٤١,٩ من مجموع الطلاب بأن لا حاجة لتوجيه مهني في هذا المجال.

جدول رقم (٧)

مدى التساوق في الاختيارات المهنية للطلاب في كل من المدارس الإحدى والعشرين التي شملتها العينة

رمز المدرسة	طلاب ذوو خيارات متساوقة		طلاب بغير خيارات متساوقة		النسبة المئوية من مجموع أفراد العينة وعددهم ٤٢٠	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	متساوق	غير متساوق
١٠	٦	٣٠	١٤	٧٠	١,٤٣	٣,٣٣
٢٠	٨	٤٠	١٢	٦٠	١,٩٠	٢,٨٦
٣٠	٨	٤٠	١٢	٦٠	١,٩٠	٢,٨٦
٤٠	٥	٢٥	١٥	٧٥	١,١٩	٣,٥٧
٥٠	٧	٣٥	١٣	٦٥	١,٦٧	٣,١٠
٦٠	٦	٣٠	١٤	٧٠	١,٤٣	٣,٣٣
٧٠	٧	٣٥	١٣	٦٥	١,٦٧	٣,١٠
٨٠	١٠	٥٠	١٠	٥٠	٢,٣٨	٢,٣٨
٩٠	٤	٢٠	١٦	٨٠	٠,٩٥	٣,٨٠
١٠٠	٩	٤٥	١١	٥٥	٢,١٤	٢,٦٢
١١٠	٣	١٥	١٧	٨٥	٠,٧١	٤,٠٥
١٢٠	٦	٣٠	١٤	٧٠	١,٤٣	٣,٣٣
١٣٠	٥	٢٥	١٥	٧٥	١,١٩	٣,٥٧
١٤٠	٦	٣٠	١٤	٧٠	١,٤٣	٣,٣٣
١٥٠	١١	٥٥	٩	٤٥	٢,٦١	٢,١٤
١٦٠	٦	٣٠	١٤	٧٠	١,٤٣	٣,٣٣
١٧٠	٦	٣٠	١٤	٧٠	١,٤٣	٣,٣٣
١٨٠	٤	٢٠	١٦	٨٠	٠,٩٥	٣,٨١
١٩٠	٣	١٥	١٧	٨٥	٠,٧١	٤,٠٥
٢٠٠	٦	٣٠	١٤	٧٠	١,٤٣	٣,٣٣
٢١٠	٣	١٥	١٧	٨٥	٠,٧١	٤,٠٥
المجموع	١٢٩	٣٠,٧١	٢٩١	٦٩,٢٩	٣٠,٦٩	٦٩,٢٧

جدول رقم (٨)
دوافع الطلاب بالنسبة للاختيارات المهنية الثلاثة
(نسب مئوية)[١]

دافع الاختيار	الاختيار الأول	الاختيار الثاني	الاختيار الثالث
الاهتمام الشخصي	٦٥,٢٣	٤٤,٥٢	٢٨,٨٠
التعويض المالي	٨,٥٧	٦,٩٠	٥,٩٥
احتياجات البلاد	٨,٥٧	١٠,٧١	٦,٩٠
المكانة الاجتماعية	٦,٤٢	٥,٩٥	٢,٨٥
رغبات الوالدين	٤,٠٤	٤,٩٠	٤,٩٠
سهولة العمل وراحته	٤,٠٤	٤,٧٦	٣,٠٩
مهنة الأب	١,٤٢	٠,٩٥	٢,٣٨
العمل الحر	٠,٩٥	٠,٢٣	١,١٩
الحاجة المادية	٠,٤٧	١١,٩٠	١٥,٢٣
الدين المادي	-	١,٦٦	٢,٣٨
لا سبب محدد	٠,٢٣	١,٤٢	٢,٨٥

(١) حسبت النسبة من مجموع استجابات الطلاب الذين بلغ عددهم ٢٠ .

وفي ضوء النتائج السابقة لا سبيل إلى إثبات الفرض الثاني.

وبعد اختبار الفرض الثالث، وجد أن ٣٥,٩ في المائة فقط من الطلاب اعتبروا المنهج الدراسي كافياً (ذا صلة) لإعدادهم للخيار المهني الأول المتعلق بهم، واعتبرت نسبة ٢١,٧ منهم أن المنهج غير كاف، في حين كانت هناك نسبة ٤٢,٤ إعتبرت المنهج كافياً بصورة جزئية.

وفيما يتعلق بكفاية المنهج في إعداد الطلاب لخيارهم الثاني وخيارهم الثالث في مستقبلهم المهني، رأى ٤٤,٥ في المائة من الطلاب أن هذا المنهج كاف، وارتأى ١٥ في المائة أنه غير كاف، ووجد ٣٥,٣ في المائة أنه كاف إلى حد ما، في حين أعرب ٥,٢ في المائة من الطلاب عن عدم تأكدهم من هذا الأمر.

وفي حين أن النتائج المعروضة أعلاه لم توفر قرينة نهائية فيما يتعلق بالفرض الثالث، إلا أن طبيعة البيانات قد أشارت برفضه.

ولدى إختبار الفرض الرابع، أوضحت البيانات المتحصلة أن ٦٧,٨ في المائة من الطلاب كانوا يرون أن العثور على مهنة مستقبلية هو جهد مهم وضروري، في حين أن ٥ في المائة فقط لم يروا ضرورةلذلك (الجدول رقم ٩). إلا أنه تجدر ملاحظة أن نسبة الطلاب الذين كانت لهم خبرة عملية سابقة لم تتعد ٢٧,٨ في المائة فقط.

جدول رقم (٩)

تصورات الطلاب عن أهمية العثور على مهنة في المستقبل

(نسب مئوية)

المقياس	مهمة للغاية	مهمة جدا	مهمة	غير مهمة	المجموع
الطلاب	٦٧,٨	٢٨,١	٣,٦	٠,٥	١٠٠

ولدى ترتيب المصادر التي استخدمها الطلاب للحصول على معلومات عن مهن المستقبل وللاسترشاد بها، كان «الأصدقاء» هم أول المصادر وأهمها وجاء «الوالدان» في المركز الثاني، ثم «وسائل الإعلام» في المركز الثالث، و«المدرسون، ومديرو المدارس» في المركز الرابع (٤٦,٦٦ في المائة و٤١,٩ في المائة و٣٦,٤٠ في المائة و٦,٩ في المائة على التوالي). (جدول رقم ١٠).

جدول رقم (١٠)

مصادر المعلومات التي اعتمدها الطلاب في اختيار مستقبلهم المهني

المصدر	تصورات الطلاب (نسبة مئوية)
الأصدقاء	٤٦,٦٦
الوالدان	٤١,٩٠
وسائل الإعلام	٣٦,٤٢
المهنيون*	١٣,٨٠
المدرسون**	٦,٩٠
المدارس	٦,٩٠
الجامعات	١,٦٦

* مساعدة فردية غير رسمية.

** مساعدة رسمية من قبل مدير المدرسة والمدرسين والموجهين، الخ.

وعندما سئل الطلاب حول مصادر المعلومات التي سيلجأون إليها مستقبلاً اختاروا «وسائل الإعلام» كأهم هذه المصادر، وجاء «الأصدقاء» ثم «الوالدان» في المركزين الثاني والثالث على التوالي (الجدول رقم ١١). أما المدرسة فجاءت في ذيل المصادر المحددة.

جدول رقم (١١)

مصادر المعلومات التي سيلجأ إليها الطلاب في المستقبل في اختياراتهم المهنية

المصدر	(نسب مئوية)
وسائل الإعلام	٣٣,٠٩
الأصدقاء	٢٧,٨٥
الوالدان	٢٥,٢٣
المهنيون	١٦,٦٦
المدرسون	١٠,٠٠
الجامعات	٦,٤٢
المدرسة	٣,٨٠
مصادر أخرى	١,٩٠
غير متأكد	٢٠,٤٧

ولم يأت تقييم الطلاب لدرجة المساعدة المقدمة من المدرسة في شأن مستقبلهم المهني في صالح المدرسة. وكان هناك ٣٦,٩ في المائة من الطلاب أعربوا عن شعورهم بأن المدرسة لم تقدم لهم مساعدة تذكر، و٢٤,٥ في المائة شعروا أن المدرسة قدمت لهم مساعدة قليلة، و ٢٧,٦ في المائة شعروا أنه كان هناك بعض المساعدة. ولم يكن هناك سوى ١١ في المائة أعربوا عن شعورهم بأنهم تلقوا قدراً كبيراً من المساعدة (الجدول رقم ١٢).

ويوضح (الجدول رقم ١٣) درجة المساعدة والتوجيه في مجال المستقبل المهني اللذين يقدم أحدهما أو كليهما المدرسون والمديرون إلى الطلاب المتخرجين من المدارس، الذين يعتبرون الالتحاق بمعهد للتعليم العالي أمراً مهماً. في هذا المجال أعربت نسبة مئوية من الطلاب (٣٥ في المائة) عن شعورها بأنها لم تتلق مساعدة ما. ومن هنا يمكن أن نخلص إلى أن الفرض الرابع لم يتسن إثباته.

وفي سبيل إختبار الفرض الخامس والأخير، أجريت عدة إختبارات T بين المدارس

جدول رقم (١٢)

تقييم الطلاب للمساعدة في مستقبلهم المهني التي يتلقونها من مدارسهم

المساعدة المتلقاة	الطلاب (نسب مئوية)
مساعدة كبيرة	١١,٠٠
بعض المساعدة	٢٧,٦٠
مساعدة قليلة	٢٤,٥٠
لا مساعدة	٣٦,٩٠
المجموع	١٠٠

جدول رقم (١٣)

تقييم الطلاب للمساعدة المهنية التي تلقوها من المدارس لاختيار
ميدان التخصص في معاهد التعليم العالي

المساعدة المقدمة	الطلاب (نسب مئوية)
كبيرة	١٠,٣٠
معقولة	٢٩,٠٠
قليلة	٢٥,٧٠
منعدمة	٣٥,٠٠
المجموع	١٠٠,٠٠

الحكومية والمدارس الخاصة. ويوضح الجدول رقم (١٤) الفروق الطفيفة بين التحصيل الشامل لطلاب المدارس الحكومية في مقابل طلاب المدارس الخاصة ($T = 0.66$).

وفي هذه الحالة أيضاً لم يكن ثمة فرق له دلالة بين تحصيل الطلاب في الرياضيات في المدرس الحكومية عنه في المدارس الخاصة ($t = 1.12$)، (الجدول رقم ١٥).

ولدى مقارنة الفروق بين تصورات الطلاب عن تحصيلهم الأكاديمي الشامل في المدارس الحكومية والخاصة، أسفرت المقارنة عن قيمة لا دلالة لها ($t = 0.01$). ويصدق الأمر نفسه على تصورات الطلاب لقدراتهم في اللغات ($t = 0.01$) وفي الرياضيات ($t = 0061$) ولم يكن ثمة إختلاف بين المدارس الخاصة والحكومية فيما يتعلق بمشاعر الطلاب حول أهمية العثور على مهنة في المستقبل ($t= 0.002$). وانطبق الأمر

جدول رقم (١٤)

الدرجات التي حازها الطلاب عن تحصيلهم الفعلي وعن تصوراتهم حول جميع المواد بالمدارس الحكومية والخاصة*

المدارس الحكومية**				المدارس الخاصة***			
رمز المدرسة	مجموع الدرجات الخام	متوسط درجات الأداء الفعلي	متوسط درجات التصور	رمز المدرسة	مجموع الدرجات الخام	متوسط درجات الأداء الفعلي	متوسط درجات التصور
٣٠	٩٠٠	٤٥	١٨,٠٠	١٠	١١٧٩	٥٩	٢٣,٦٠
٤٠	٩٣٤	٤٧	١٧,٥٠	٢٠	٩٩٣	٥٠	١٧,٢٥
٧٠	١١٦٩	٥٨	١٦,٥٠	٥٠	١١٠٣	٥٥	١٩,٢٥
٩٠	٩٩١	٥٠	٢١,٠٠	٦٠	١١٠٩	٥٥	٢٤,٣٠
١١٠	١٢٦١	٦٣	٢٦,٠٠	٨٠	١٠٠٠	٥٠	٢٢,٠٠
١٧٠	١١٨٤	٥٩	٢٥,٠٠	١٠٠	١٢٧٧	٦٤	١٩,٥٠
١٨٠	١٠١٠	٥١	١٧,٢٥	١٢٠	١٣٩٩	٧٠	٢٤,٦٠
١٩٠	١١٣٠	٥٧	٢٤,٠٠	١٣٠	١١٥١	٥٨	٢٥,٦٠
٢٠٠	١٢٣٧	٦٢	٢٦,٦٠	١٤٠	٩٣١	٤٦	٣٤,٥٠
٢١٠	١٢١٢	٦١	٢٧,٣٠	١٥٠	١٢٧٥	٦٤	٢٤,٣٠
				١٦٠	١١٧٦	٥٩	٢٣,٣٠

* تم توحيد الدرجات لأغراض المقارنة .

** 0.66 = T فيما يتعلق بالتحصيل الفعلي الشامل لطلاب المدارس الحكومية في مقابل طلاب المدارس الخاصة .

*** 0.66 = t فيما يتعلق بالتحصيل الفعلي الشامل لطلاب المدارس الحكومية في مقابل المدارس الخاصة .

وفي هذه الحالة أيضا لم يكن ثمة فرق له دلالة بين تحصيل الطلاب في الرياضيات في المدارس الحكومية عنه في المدارس الخاصة (t = 1.12) ، (الجدول رقم ١٥) .

نفسه على مشاعر الطلاب فيما يتعلق بكفاءة المناهج (t = 0.008) وبالحاجة إلى المساعدة على اختيار المهنة (t = 0.006)،وبالمدى الذي تقدم به المدرسة هذا اللون من المساعدة (t= 0.005)، وبالدرجة التي قدم بها مديرو المدارس ومدرسوها مساعدتهم للطلاب في

جدول رقم (١٥)

درجات التحصيل الفعلي للطلاب ودرجات تصوراتهم في الرياضيات بالمدارس الحكومية والخاصة

المدارس الحكومية*				المدارس الخاصة*			
رمز المدرسة	مجموع الدرجات الخام	متوسط درجات الأداء الفعلي	متوسط درجات التصور	رمز المدرسة	مجموع الدرجات	متوسط درجات الأداء الفعلي	متوسط درجات التصور
٣٠	١٨٥,٧٥	٤٥	١٩,٦٦	١٠	٢٢٣,٠٠	٥٥	١٩,٦٦
٤٠	١٣٢,٠٠	٣٥	١٠,٠٠	٢٠	١٥١,٠٠	٣٧,٥	١٣,٠٠
٧٠	٢٢٥,٠٠	٥٥	١٣,٥٠	٥٠	٢٠٦,٧٥	٥٥	١٣,٥٠
٩٠	١٨٣,٠٠	٤٥	١١,٢٥	٦٠	١٩٩,٠٠	٥٠	١٣,٦٦
١١٠	٢٤٦,٠٠	٦٠	١٨,٠٠	٨٠	٢٢٥,٠٠	٥٥	١٤,٧٥
١٧٠	٢٠٣,٢٠	٥٠	١١,٧٥	١٠٠	٢٥٠,٥٠	٦٢,٥	١٤,٧٥
١٨٠	١٧٣,٠٠	٤٥	١١,٧٥	١٢٠	٢٥٤,٢٠	٦٥	١٣,٢٥
١٩٠	١٩٥,٠٠	٥٠	١٢,٠٠	١٣٠	٢١٨,٢٥	٥٥	١٣,٠٠
٢٠٠	٢٢٤,٠٠	٥٦	١٣,٥٠	١٤٠	١٤٩,٠٠	٣٥	١١,٠٠
٢١٠	١٨٥,٠٠	٤٥	١٢,٠٠	١٥٠	٢٥٨,٠٠	٦٥	١١,٥٠
				١٦٠	٢٢٨,٠٠	٥٥	١٣,٠٠

* t = 1.12 فيما يتعلق بالتحصيل الفعلي للطلاب في الرياضيات بالمدارس الحكومية والمدارس الخاصة .

اختيار تخصصاتهم الجامعية أو مهنهم المستقبلية (t = 0.007). ولم يكن ثمة فرق أيضاً فيما يتعلق بخبرة الطلاب في مجال الحياة العملية، سواء في المدارس الخاصة أو المدارس الحكومية (t = 0.006). أما عند مقارنة درجة تساوق الخيارات المهنية للطلاب فقد تحصلنا على قيمة t ذات دلالة ($2.89, P < .01$، ذات ذيلين)، (الجدول رقم ١٦).

مناقشة النتائج

قدمت هذه الدراسة دليلاً يؤكد الإفتراض القائل بأن المدارس اللبنانية لا تهيء توجيهاً كافياً فيما يتعلق بالمستقبل المهني لطلاب المدارس الثانوية. ومن هنا يأتي عجز الطلاب المتخرجين بصفة عامة عن تقدير قدراتهم الأكاديمية واهتماماتهم الشخصية

جدول رقم (١٦)
الفروق بين تساوق الاختيار المهني حسب عناقيد المهن
في المدارس الحكومية والخاصة

المدارس الحكومية*			المدارس الخاصة*		
رمز المدرسة	متساوق	غير متساوق	رمز المدرسة	متساوق	غير متساوق
٣٠	٨	١٢	١٠	٦	١٤
٤٠	٥	١٥	٢٠	٨	١٢
٧٠	٧	١٣	٥٠	٧	١٣
٩٠	٤	١٦	٦٠	٦	١٤
١١٠	٣	١٧	٨٠	١٠	١٠
١٧٠	٦	١٤	١٠٠	٩	١١
١٨٠	٤	١٦	١٢٠	٦	١٤
١٩٠	٣	١٧	١٣٠	٥	١٥
٢٠٠	٦	١٤	١٤٠	٦	١٤
٢١٠	٣	١٧	١٥٠	١١	٩
			١٦٠	٦	١٤

* $.01 > 2.89 = t$ ، ذات ذيلين لصالح المدارس الخاصة .

بصورة واضحة وواقعية. وقد أعرب كثيرون ممن حققوا تحصيلاً دون المستوى عن رغبتهم في أن يصبحوا أطباء أو مهندسين مدنيين، في الوقت الذي كانت فيه فرص قبولهم في جامعة محلية تكاد تكون معدومة في حقيقة الأمر. وعلى العموم، يبدو أن معظم قرارات المستقبل المهني التي اتخذها الطلاب قد أعوزها الانطلاق من الأساس المنطقي اللازم للتفكير العقلي والنضج المعرفي. وعلى الرغم من حاجة الطلاب الواضحة للتوجيه المهني إلا أن ٤١,٩ في المائة منهم أشاروا إلى أنهم ليسوا بحاجة إلى هذا التوجيه. في حين تتجلى الفوارق في أن ٢٥,٢ في المائة من الطلاب لم يعرفوا ما هو المصدر الذي ينشدونه للحصول على معلومات تتعلق بمستقبلهم المهني.

وكانت التصورات الشاملة للطلاب حول الصلة بين المناهج التي يدرسونها وبين إعدادهم لمستقبلهم المهني تصورات سلبية. فقد ارتأى ٦٤,١ في المائة منهم أن المنهج يفتقد هذه الصلة. وفي موضوع المدرسة كمصدر للمعلومات والتوجيه حول المستقبل المهني لم تحز المدرسة إلا على درجات منخفضة بمقارنتها بمصادر أخرى مثل «الأصدقاء» و«وسائل الإعلام» و«الوالدين». و٦,٩ في المائة فقط من الطلاب هم الذين أعربوا عن شعورهم بأنهم يتلقون معلومات بنّاءة حول مستقبلهم المهني من المدارس. وقد يرجع السبب في هذا كله إلى زيادة نسبة المدرسين غير المتفرغين الذين لا وقت لديهم لإسداء توجيه له قيمته إلى طلابهم، وكذلك إلى عدم وجود جهاز رسمي للتوجيه في المدارس.

ولم تكن هناك، بصورة عامة، فروق ذات دلالة بين طلاب المدارس الخاصة وطلاب المدارس الحكومية إلا فيما يتعلق بالمدى الذي تتساوق فيه الخيارات المهنية للطلاب. على أن طلاب المدارس الخاصة برزوا كثيراً على أقرانهم في المدارس الحكومية فيما يتعلق باختيار مهن مستقبلية متساوقة. ولقد يدل هذا على توافر درجة أكبر من النضج الفكري على صعيد طلاب المدارس الخاصة.

كذلك فقد أكدت هذه الدراسة الادعاء الشائع بأن القطاعين الزراعي والصناعي لا يجتذبان الكفاءات العالية الواعدة. فلم يكن هناك سوى ٠,٧١ في المائة من جميع الطلاب هم الذين رغبوا في أن يصبحوا مهندسين زراعيين. أما القطاعان الأكثر جاذبية فكانا الطب والهندسة، ومن بعدهما المؤسسات العسكرية ثم جاءت مهنة التدريس في مركز رابع ضعيف. على أن هذه المفاضلات بين المهن كانت تنطلق في الأساس من اهتمامات الطلاب المبنيَّة على البديهة وليس على التجربة.

المناقشات

أبا يزيد: أود أن أعلق على نتائج هذه الورقة التي تقول بأن نسبة كبيرة من الطلاب اللبنانيين قد اختاروا مهناً في مجال الطب والهندسة في حين أن هؤلاء الطلاب لم يكونوا على دراية بعناصر المهنة التي وقع اختيارهم عليها. إن هذا يدل بالتأكيد على درجة عالية من الابتكارية المتوافرة لدى هؤلاء الطلاب التي دفعت بهم إلى استكشاف المجهول.

تيودوري: أرى أن الطلاب لم يكشفوا عن حس إبداعي بقدر ما كشفوا عن اهتمام متأصل باختيار مهنة عالية الدخل في حين تعوزهم المؤهلات الأكاديمية لاحترافها. كذلك كان هؤلاء الطلاب يفتقرون إلى أبسط الأفكار الأساسية المتعلقة بهذه المهن التي اختاروها.

التل: على أي أساس توصلت إلى أن الطلاب الذين لم تقبلهم الجامعات في لبنان والذين تابعوا تعليمهم العالي في الخارج قد فضلوا الهجرة من البلاد؟

تيودوري: توصلت إلى هذه النتيجة من خلال عدد من أبحاثي الراهنة، فضلاً عن الملاحظة التي تقول بأن الطلاب الذين لم يوفقوا في القبول بالجامعات في لبنان شعروا بأنهم قد هزموا في عقر دارهم، في حين أنهم لقوا إعترافاً بهم واحتراماً لهم في مكان آخر. ومن ثم يصعب على أفراد كهؤلاء أن يعودوا إلى وطنهم.

جش: الرأي المطروح في هذه الورقة هو أن الأفراد لا يستعدون لدنيا العمل. وأنا أتصور أن الأفراد في ظل اقتصاديات السوق لا يستعدون لدنيا العمل بل إنهم يتهيأون لدنيا الاستخدام أو التوظيف. وهناك يعمدون إلى الانحراف بسوق العمالة إلى اتجاه معين، وهو أمر يدركه الطلاب جيداً، وهم بهذا يستعدون لما يرونه أعمالاً تعود عليهم

بأكبر الجزاء. على أن الطلاب يحسنون بعامة الاختيار، إلا أن المشكلة إنما تكمن في طبيعة السوق وليس في الطالب ذاته. وأنت تشير إلى أنه برغم اشتغال نصف القوة العاملة اللبنانية في الزراعة والصناعة، إلا أن الطلاب لا ينشدون العمل في المستقبل في هذين الميدانين. ولماذا يقدمون على ذلك وهم يعلمون طبيعة المكافآت العائدة من هذين القطاعين؟ من هنا فليس التعليم هو الذي يحدد اتجاه الاقتصاد بل العكس هو الصحيح. وعلينا، من ثم، أن نأخذ في حسابنا واقع الاقتصاد السائد، إذا ما أردنا أن نفهم كيفية تغييره.

أما الطلاب فلم يكن طموحهم إلى مهنة عالية المكانة حماقة أو خطأ، حتى ولو كانوا سيضطرون فيها بعد إلى التحول إلى خيارات أخرى. وكون الطلاب يفضلون أن يصبحوا أطباء، فليس هذا بالضرورة أمراً سيئاً.

وأخيراً فإن التوجيه الذي تدعو إليه يتعرض الآن للانتقاد، في الولايات المتحدة على الأقل، من حيث هو جهد لتهيئة الطلاب للاندماج في سوق العمل الموجودة.

تيودوري: إنطلقت تعليقاتك من منظور مختلف عن المنظور السائد هنا في لبنان. ولكي أعطيك مثلاً محدداً وجدنا، من واقع مسح أجرى مؤخراً على خمسة آلاف من طلاب الجامعة المستجدين، أو خريجي السنة النهائية بالمدرسة الثانوية، أن غالبيتهم أرادوا أن يصبحوا أطباء، حتى مع معرفتهم بأن هذا بات مستحيلاً. ومن المعروف أن هذا التصميم على أن يصبحوا أطباء، إما أن يؤدي بهم إلى الهجرة، أو إلى أن يتجهوا إلى سوق العمل وهم لا يكادون ينجزون شيئاً. ولو قدر لهم إستكشاف مهن أخرى يمكنهم الإلتحاق بها، لانطوى هيكل المهن التي يعملون بها على مزايا أكثر سواء بالنسبة لهم أو لبلادهم.

شوفالييه: لا يقصد من التعليم الثانوي أن يقتصر على تخريج مهندسين أو أطباء فقط. وعندما يتحدث المرء عن هجرة الكفاءات فليس بوسع المرء أن يتجاهل علاقة الفرد بمجتمعه، أي علاقة السلوك الجمعي بالوعي التاريخي. وأنا أشير هنا إلى مدى الصعوبة المطروحة في لبنان حول الاتفاق على منهج في مادة التاريخ بالنسبة لجميع المدارس، وهي صعوبة ناشئة عن التحيز والجهل على حد سواء.

عوامل هجرة الكفاءات في الجزائر

فاطمة زهرة أفريحا

بعض مظاهر هجرة الكفاءات في الجزائر

ظاهرة هجرة الكفاءات مشكلة حديثة العهد في الجزائر وإن كانت تنطوي على العواقب ذاتها التي في غيرها من البلدان. وغالباً ما تضطر البلدان النامية التي تفقد كفاءاتها العالية لحساب البلدان المتقدمة، إلى إلتماس مساعدات «التعاون التقني» من البلدان المتقدمة ذاتها. وهذه المساعدات ضخمة في حالة الجزائر. ففي عام ١٩٧٦، كان الأجانب يمثلون قرابة ٢٨ في المائة من مجموع الكفاءات الجزائرية العالية في الصناعة (وقد وصلت هذه النسبة إلى ٤٣ في المائة في عام ١٩٦٩). بل بلغ المتوسط في بعض فروع الصناعة نسبة عالية تصل إلى ٥٠ في المائة (ما بين ٤٣ و٥٦ في المائة)[١]. وينطوي ذلك على إنفاق كبير للأموال على الكفاءات الأجنبية. ويبلغ متوسط راتب الفرد من الكفاءات العالية الأجنبية مثلـين إلى ثلاثة أمثال راتب نظيره الجزائري، بل قد يصل إلى ١٠ أو ١٢ مثلاً. وفي صناعة الحديد والصلب يبلغ سبعة أمثال راتب الجزائري[٢].

ومن ثم تجد البلدان النامية أنها مضطرة إلى تصدير كفاءاتها العالية بشروط غير ملائمة، خاصة وأنه لايوجد طلب على كفاءاتها الوطنية من جانب الدول المتقدمة. وفضلاً عن ذلك، فإن طبيعة تبادل الهجرات هذه تؤدي بالبلدان النامية إلى التعرض لخسارة

---

(١) F. Z. Oufriha-BouZina, **Industrialisation. emploi et repartition du revenu national, 1967-1977**, Vol. II, **Offre et Demande de Force de Travail** (Oran: Ministere des Industries Legeres, 1978)

(٢) N. Safir, **Industrialisation et emploi en Algerie: Le Gas de la Siderurgie** (Unpublished dissertation, Doctorat 3eme Cycle, Algiers, 1979).

شديدة في مواردها البشرية، الأمر الذي ينطوي على عواقب ضارة بتنميتها الاقتصادية والاجتماعية. ويشكل عجز البلدان النامية عامة، والجزائر خاصة، عن الاحتفاظ بهذه الموارد الأساسية فعلاً واضحاً على التبادل غير المتكافىء لأن نقل القيمة إلى الخارج يتم في اتجاه واحد(٣). وعدم التكافؤ هذا راجع إلى كل من عوامل الجذب والدفع، التي تختلف شدتها حسب ميدان التخصص، والتي يتسبب أثرها المشترك في اختلاف شدة هجرة الكفاءات.

وبالرغم من عدم توفر معلومات كافية وموثوق بها حول هذا الموضوع، فإننا سنحاول مع ذلك تحليل أسباب هجرة الكفاءات وعواقبها الاجتماعية والاقتصادية.

أسباب هجرة الكفاءات في الجزائر

يمكن تصنيف الأسباب الكثيرة الكامنة وراء هجرة الكفاءات تحت عنوانين رئيسيين هما تأثير عوامل الجذب وتأثير عوامل الدفع على الكفاءات الجزائرية العالية.

عوامل الجذب

إن مصدر عوامل الجذب بالنسبة للجزائر ينشأ في البلدان المتقدمة بصفة عامة، وفرنسا بصفة خاصة، وهناك نوع من الإستقطاب من جانب واحد يحكم العلاقات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وسوف نبدأ أولاً ببحث البعد الثقافي لهذا الاستقطاب.

إن الجذب بين البلدان المتقدمة والنامية، الذي يمكن تشخيصه على أنه جذب من الجنوب إلى الشمال، يأخذ شكل استقطاب نحو الدولة الاستعمارية السابقة بصفة عامة. والجزائر ليست إستثناء من هذه القاعدة؛ ذلك أن الأمد الطويل لفترة الاحتلال الفرنسي وشدته جعلا للنموذج الفرنسي قوة كبيرة.

ولما كانت لغة التعليم هي لغة الاقتصاد والثقافة المهيمنة فإن ذلك يعمل في المرحلة الأولى كعامل من عوامل الاغتراب. وفي مراحل لاحقة، عندما يتوطد ذلك داخلياً، فمن الممكن أن يؤدي إلى عزل قطاع من المثقفين لا يلبثون أن يجدوا أنفسهم، عن غير قصد، وكجزء من مجهود يرمي إلى التحرر الشخصي في البداية، حاملين لثقافة أكثر انفتاحاً وتقدمية من الثقافة التي ينتمون إليها

---

(٣) لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، أنظر المؤلفات الصادرة عن الاختلال وعدم المساواة في التبادل الدولي وخاصة، Samir Amin, **L'echange inegal: la fin d'un debat** (Paris: Ed. de Minuts,1973) من الجدير بالملاحظة أيضاً أن عدد الأطباء والمؤلفين الجزائريين الذين يكتبون بالفرنسية في منطقة باريس يزيد عن عددهم في جميع أنحاء الجزائر. ولكن لم يتم إجراء تعداد لجميع الجزائريين المهاجرين؛ والإحصاءات تتوفر فقط بالنسبة لغير المهرة.

وبقدر ما تضعف جذور الفرد داخل ثقافته الأصلية، وبقدر ما تكون هذه الثقافة ذات اتجاه منغلق (ربما ليست في ذاتها بل في القيادات الاجتماعية التي تحملها)، بقدر ما تكون القطيعة النهائية أسرع في الحدوث. وعوضاً عن أن يحمل هذا القطاع من المثقفين بذور التغيير وأن يكونوا عاملاً للتحديث والتقدم، فإنهم يجدون أنفسهم أسرى لغة وثقافة غريبتين عنهم. وترجع هذه الأزمة إلى نقص في المنظور التاريخي وفقدان للمخيلة والإبداع الفكري. ويشمل البعد الثقافي أيضاً، وإن كانت هذه الظاهرة تتجاوز إطار هـذا البحث، الإنجذاب نحو النساء الأوروبيات (الفرنسيات بصفة خاصة) الأمر الذي غالباً ما يؤدي بالشباب الجزائري إلى قبول وسط إجتماعي غريب عنه.

ولعل البعد الأساسي الأول لعوامل الجذب هو ما تنطوي عليه من تأثير على الكفاءات الاقتصادية والعلمية العالية. إذ أن هذه الكفاءات هي الأقدر على إدارة نظم الإنتاج والتعليم والتدريب في البلاد وهي في الوقت نفسه الأكثر تعرضاً لعوامل الجذب.

وهناك أسباب كثيرة لعوامل الجذب هذه. أولاً، المرتبات إسمية كانت أو فعلية، تتميز بأنها أكثر إرتفاعاً في البلدان المتقدمة. يضاف إلى ذلك أن السلع الإستهلاكية متوفرة هناك بدرجة أكبر، وأن الطلبة والمتدربين يتعودون عليها. وعندما يعودون إلى الجزائر يجدون أن هذه السلع نادرة إلا بالنسبة لقلة متميزة قادرة على توفيرها رغم مشكلات التوزيع السائدة(٤).

ثم هناك أيضاً عامل جذب هام يتمثل في ظروف العمل الأفضل، وخاصة في المؤسسات الكبيرة التي تدار بكفاءة والتي لديها رؤية واضحة للإحتياجات المحددة لموظفيها من أصحاب الكفاءات العالية. وهذه المؤسسات بـاستطاعتهـا اجتذاب الكفاءات العالية من البلدان النامية واستبقائهم وإعطائهم المناصب التي تتناسب مع كفاءتهم. ويبدو أن مشكلة التكيف في البلدان النامية أكبر منها في البلدان المتقدمة. وعلى سبيل المثال، فإن إرتفاع نسبة تنقل الموظفين في الجزائر - ٢٥ إلى ٣٠ في المائة -(٥) يؤثر

(٤) F.Z. Oufriha-Bouzina, **Essai sur la structure du modele de consommation en Algerie** (Oran: Office National de Recherche Scientifique, Centre de Recherche en Economie Appliquee, 1977).

(٥) Warrot d'Adhemar, **Etude des conditions socio-economiques de la mobilité des Travailleurs de l'Industrie algérienne: example d'un Cas Concret, la societe nationale de Siderurgie, Complexe d'El Hadjar,**

(بحث غير منشور، دكتوراه الدورة الثالثة، الجزائر، ١٩٧٣). وهو يتضمن مناقشة جيدة لتنقل القوى العاملة الذي تمثل هجرة الكفاءات وجها واحدا منها فقط.

فيما يبدو على الكفاءات العالية، بأخطر مما يؤثر على الفئات الأخرى من القوى البشرية، في حين أن الفئات الدنيا من القوى البشرية هي الأكثر تعرضاً لعدم الإستقرار في البلدان المتقدمة(٦). ونظراً لعدم وجود كثير من الكفاءات العالية في الجزائر ممن لديهم أقدمية طويلة في وظائفهم الحالية، ونظراً للحاجة إلى تراكم منتظم للمعرفة الفنية، فإن مشكلة استقرار الموظفين تصبح أكثر حدة(٧).

عوامل الدفع

تحدث عوامل الدفع في الجزائر على ثلاثة مستويات مختلفة: تلك التي تنبع من الجزائر بصفتها إحدى دول العالم الثالث؛ وبصفتها قطر عربي؛ وأخيراً عوامل تخص الجزائر ذاتها. وهناك عدد من السمات الإجتماعية والسياسية لهجرة الكفاءات تشترك فيها جميع بلدان العالم الثالث (وإن كانت غير متطابقة بالضرورة). والجزائر بصفتها جزءاً من الوطن العربي عرضة لعامل دفع آخر. ذلك هو وضع المرأة كما يتبدى في طبيعة الزواج، والنظم التي تحكم العلاقات بين الزوج والزوجة، والعلاقة العامة بين الجنسين في الثقافة العربية. وأخيراً، فإن العامل الذي يتعلق بالجزائر ذاتها يتمثل في طبيعة خططها الإنمائية وتأكيد هذه الخطط على التصنيع. ذلك أن الإطار التكنولوجي الدولي السائد لخطط التنمية هذه يتطلب تدريب أعداد كبيرة من الكفاءات العالية في الخارج.

العوامل الاجتماعية والسياسية في بلدان العالم الثالث

إذا كنا نأخذ على الكفاءات المهاجرة عدم بذلها الجهد الكافي للاندماج في مجتمعاتها الأصلية، فمن الممكن أيضاً أن نأخذ على هذه المجتمعات ذاتها أنها تلفظ هذه الكفاءات نتيجة لجمودها الثقافي. غير أنه من غير المعقول إدانة مجتمع بأسره بسبب هذا الجمود الذي هو محصلة لعوامل داخلية وخارجية ترجع إلى عهود ما قبل الاستعمار والعهد الامبريالي على التوالي، وخاصة عندما يثبت عدم مقدرة هؤلاء المثقفين على التغلب على هذه العقبات.

ولكننا لا نستطيع أن نتوقف عند هذه المرحلة من التحليل، لأنه يتوجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار طبيعة النظم الإجتماعية والسياسية للبلدان النامية. فمنذ عدة

---

(٦) N. Safir, **Industrialisation et emploi,** p.431.

(٧) في عام ١٩٧٨، كان معدل تنقل الموظفين في الشركة الوطنية لصناعة الحديد والصلب ٢٢,٥ في المائة؛ وكانت هذه النسبة ٣٥,٧ في المائة في عام ١٩٧٧. وبلغت ٣٥ في المائة في مركز «ارزو» الصناعي. Oufriha-Bouzina, **L'impact du pole d'arzew** (Oran: MIL, 1977).

سنوات أدهشني ما قاله لي صديق قديم هو الدكتور الخالدي عقب زيارة قام بها للصين برفقة مالك بن نبي ومصطفى الأشرف خلال الأيام الأولى من استقلال الجزائر. فقد نصح ماوتسي تونغ في ذلك الوقت الوفد الجزائري بانتهاج سياسات من شأنها الحفاظ على الكفاءات الوطنية في الجزائر وعدم السماح للامبريالية بالإستيلاء عليها. وقد اعتقدت في ذلك الوقت أن هذا الخطر ما زال بعيداً ولا صلة له بالجزائر.

إن العوامل الاجتماعية والسياسية تسهم بالقطع في ظاهرة الدفع. وإذا كان من الممكن ذكر التنظيم السياسي الواحد وعدم توفر حرية التعبير أو كلا الأمرين، فمن الضروري أيضاً أخذ عوامل أخرى في الاعتبار. وهذا يتضمن تحليل أعمال التنظيمات السياسية التي تبدو عاجزة عن الاحتفاظ بالكفاءات العالية، إن لم تكن تسعى إلى إقصائهم عن عمد. كما يتعين أن نأخذ بعين الاعتبار المحسوبية والعقليات المتحجرة والفساد.

وأخيراً علينا الإقرار بوجود أنظمة إجتماعية وسياسية يمكنها بنجاح أن توقف هجرة الكفاءات بدرجات متفاوتة.

الإنتماء إلى الوطن العربي: وضع المرأة

يشترك الوطن العربي مع بقية العالم الثالث الذي ينتمي إليه في كثير من المشاكل التي تؤدي إلى هجرة الكفاءات. ولكن هناك عاملاً إضافياً يتميز به الوطن العربي، هو وضع المرأة.

ويدور الجدل بعنف حول ما إذا كان الإسلام يتميز بطابع محافظ أو تقدمي. ويبدو لي أن هذا نقاش مصطنع، لأن الإسلام ـ كما هو محدد في نصوصه الأساسية وفي وقت ظهوره وانتشاره ـ قد استهل فترة من التقدم، ولاسيما في مجال تحرير المرأة، ولكنه منذ ذلك الوقت فقد عنصره الإبداعي الذي بدونه لا يمكن لأي مجتمع أن يتطور. ومشكلة البلدان العربية (والإسلامية) اليوم هي ما إذا كان المضمون الفعلي للإسلام كما هو مطبق في المجتمع، وما إذا كانت قوالبه الثقافية التي تحملها قياداته الاجتماعية تتلاءم مع القرن العشرين أم لا. وسوف نقتصر في دراستنا هنا على وضع المرأة. وفي حين أن مجموعة القوانين التي تحكم البلدان العربية والإسلامية (سواء كانت إدارية أو إقتصادية أو دستورية أو تجارية) مستمدة مما يسمى بالنماذج «الحديثة» إن لم تكن الأوروبية، فإن الأحوال الشخصية للمرأة هي وحدها المتروكة للتقاليد. وجميع القوانين التي تحكم الزواج والطلاق والإرث، الخ، مأخوذة مباشرة من الإسلام، من نصوص تحمل طابع

الإطار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي كانت عليه منذ ١٤ قرناً. وبينما كان في ذلك الوقت تلاحم اجتماعي لا سبيل لنكرانه بين القانون والاقتصاد حيث كان الأول يقود الآخر، فإن الوضع انقلب اليوم. وبعبارة أخرى، أصبحت تشريعاتنا الاجتماعية تتخلف كثيراً عن الأشكال الاقتصادية المرافقة لها، وبينما تبدل الإطار الاجتماعي والاقتصادي الذي يقوم عليه النظام القانوني، فقد ظلت القوانين الاجتماعية مجمدة لوقوعها أسيرة التقاليد.

ويمكن للمرء أن يتساءل عن علاقة ذلك كله بهجرة الكفاءات. السبب بكل بساطة هو أن العلاقات بين الرجل والمرأة علاقات مصطنعة، وأن كثيرين من المثقفين والمهنيين في بلادنا يعانون من الهوة الكبيرة بين الجنسين، التي من شأنها العمل على انحراف العلاقات الطبيعية كلها بينهما، إن لم تحل دون قيامها. إن تعذر قيام علاقات طبيعية مع الجنس الآخر، والاضطرار إلى الزواج بالطريقة التقليدية عن طريق ترتيبات تتخذها الأسرة وتقديم المهر للعروس، يشكل عوامل هامة تسهم في هجرة الكفاءات.

إنني أتفق مع الذين يدعون إلى إلغاء المهور، ولكن على أن يتم ذلك فقط في الوقت نفسه بتحرير المرأة العربية، ومن ثم الرجل العربي، وذلك بمنحها حقوقاً متساوية في التشريع الاجتماعي (الإرث، حقها في الزواج والطلاق، الخ). ولنقم بإلغاء المهور، ولكن ليس من قبل أن نكفل للمرأة التمتع بالحق في الأمن الانفعالي والاقتصادي داخل الزواج. ولنمتنع عن وقف جانب كبير من مستقبل حياتها الزوجية على إنجابها طفلاً ذكراً. ولنكن منسجمين مع أنفسنا ونعطيها الحق في اختيار شريكها في الحياة الزوجية. وعندئذ فقط لا يعود للمهور أي مبرر للوجود، وعندئذ فقط ستكون المرأة شريكاً كاملاً في الزواج وفي الاقتصاد وفي العالم الخارجي. وينبغي ألا نهمل هذه المقترحات ونعتبرها غير مجدية لمجرد أنها تتناول موضوعات محرمة. وقد تأكدت لي صحتها مرات عديدة من قبل طلاب قدامى سبق لهم أن درسوا في أوروبا وفي الولايات المتحدة.

وهناك بالطبع تخوف من تعاظم أبعاد الاتجاه المعارض، الذي بدأ بالظهور مع امتداد رقعة التعليم ليشمل الفتيات، ومن نجاح هذا الاتجاه في نهاية المطاف في القضاء كلياً على الحظر القائم ضد الزواج من رجل غير مسلم. ذلك أن الزيجات المختلفة هي أحد عوامل هجرة الكفاءات، شأنها في ذلك شأن القضايا السياسية والاجتماعية، وتسهم في المشكلة الضخمة المتجسدة في حركة الجذب التي تمارسها البلدان المتقدمة. وبينما كان في وسع العربي في السابق اجتذاب إمرأة أوروبية وإلحاقها بمجتمعه وثقافته،

نشهد اليوم اتجاهاً عكسياً. وأصبحت المرأة الأوروبية قادرة على اجتذاب العربي واستبقائه في مجتمعها. إن الوطن العربي اليوم يتعرض للآثار الاقتصادية والثقافية لسيطرة العالم المتقدم. وهذا يطرح مسألة ما إذا كان بوسع الحضارة العربية الإسلامية أن تجدد نفسها من خلال استيعاب قيم اجتماعية جديدة يمكن أن تجعلها أكثر انفتاحاً وديناميكية. إن المستقبل الاقتصادي والاجتماعي للوطن العربي معلق في الميزان.

العوامل الخاصة بالجزائر

تتعلق العوامل الخاصة بالجزائر بالتصنيع وتدريب القوى البشرية. فهناك أولاً وقبل كل شيء مشكلة عدم كفاية نظام التعليم والتدريب بالنسبة لمتطلبات العملية الإنتاجية من حيث المنهج الدراسي، والهوة القائمة بين ما هو مطلوب وما هو متوفر من الكفاءات العالية. ولأن قرار الفرد بالنسبة لاختيار مهنته مدفوع باعتبارات المكانة الاجتماعية والمرتب وفرص الترقي. كذلك ينبغي أن نركز الامتياز كله على المهن التي تلزم للتنمية أكثر من غيرها. إذ من المستحيل مباشرة التصنيع، على سبيل المثال، إذا كانت الوظائف الصناعية قليلة الجاذبية بالنسبة لجيل الشباب أو النظرة إليها غير عالية. ولكن حتى مع توفر المهنيين، سوف تظل المشكلة بالنسبة لاستبقاء خدماتهم داخل البلاد[٨]. وهذه هي الحال بالنسبة للكفاءات من أعلى المستويات التي مستقبلها المهني والعملي غير واضح. إذ أن أي تغيير يطرأ على القيادات الاقتصادية قد يؤدي إلى إهمالها بدون مبرر لفترات غير محدودة. وعلى سبيل المقارنة، فإن الأجر وظروف العمل يشكلان عاملي دفع أقل أهمية.

وعلينا أيضاً أن ننظر في مسألة أكثر جوهرية هي مكانة الاقتصادات النامية في العملية الإنتاجية العالمية. وإذا كانت هذه الاقتصادات تجد نفسها مكشوفة فذلك لأنه يتعين عليها أن تعمل في إطار نظام عالمي مكون من هياكل وطبقات تحتل فيه أدنى المراتب. وهجرة الكفاءات تنبع من ضرورة اللجوء باستمرار إلى التدريب في الخارج، إلى جانب الاستيراد الواسع النطاق لمنتجات التكنولوجيا من البلدان المتقدمة. ففي إحدى الشركات التي كانت الدولة تديرها خلال الفترة ٦٧ ـ ١٩٧٧ في الجزائر، أرسل

---

(٨) يمكن إيراد أمثلة في هذا الصدد لدارسين لامعين لم يتمكنوا من العثور على عمل لمدة سنتين أو ثلاث سنوات. وعندما عثروا على عمل في النهاية، كانت مرتباتهم أقل بكثير من مرتبات المغتربين من كفاءات أدنى. ولكن في حين قد يشكوا المغترب من أن «الفيلا» التي يقيم فيها لا تطل على البحر حسب الوعد، فإن الجزائري يجد نفسه دون مسكن على الإطلاق. والصراع من أجل العثور على مكان للسكن هو أشد أنواع الصراعات الإجتماعية مرارة.

٣٢ شخصا إلى الخارج من بين كل مائة تلقوا تدريبهم محلياً، وكان التدريب الخارجي يمثل ١٢,٥٢ في المائة من مجمل التدريب الذي نظمته الشركة.

وهناك عامل آخر بالغ الأهمية ويسهم في هجرة الكفاءات الجزائرية، هو طبيعة السلطة داخل المؤسسات. فقد شهدت الجزائر في أعقاب الإستقلال حركة صعود إلى أعلى لطبقة كاملة من الموظفين المهنيين إلى مناصب عليا في السلطة لملء الفراغ الناجم عن رحيل الفرنسيين، بالرغم من أن بعض هؤلاء الموظفين كانوا يفتقرون إلى المهارات الفنية والتنظيمية والإدارية التي تتطلبها وظائفهم الجديدة. ومع ذلك بدأ هنا الهيكل الجديد للسلطة يتبلور سريعا، وجاهد الذين حصلوا على المناصب من أجل بقائهم فيها بكل وسيلة ممكنة، وبذلك عمدوا ـ عن قصد أو غير قصد ـ إلى سد سبل الترقية أمام الذين يقفون وراءهم في السلم الوظيفي، وخاصة أولئك الأصغر سنا والأفضل تدريبا منهم. وقد أدى ذلك بالطبع إلى شعور بالاستياء أدى بدوره إلى حركة تنقل واسعة على المستوى الأفقي بين جيل الشباب. وفي نطاق هذا الإطار، عمل التعاون الفني الخارجي كستار واق لمصلحة الإبقاء على المواقع المكتسبة أو حتى على تعزيزها. ويحاول الموظفون الذين يتحصنون في المناصب العليا تبرير ذلك بالحديث عن النوعية «الضعيفة» لخريجي مؤسسات التدريب الوطنية. وهذا الادعاء زائف بشكل واضح، والدليل على ذلك هو السهولة التي يلتحق بها هؤلاء ويندمجون في أرقى المعاهد العليا والمؤسسات التعليمية الأخرى في البلدان المتقدمة، ومن ثم في صناعات هذه البلدان.

إن استحالة الوصول إلى مراكز المسؤولية أو على الأقل إلى مراكز تتناسب مع مستوى التدريب الذي بلغته هذه الكوادر ـ الأفضل من حيث التدريب ولكنها مبعدة ـ هو السبب فيما تشعر به من إحباط يتبدى في طلباتها الملحة من أجل زيادة الرواتب، أو في الحالات القصوى في فقدان الاهتمام والانسحاب من العمل أو المؤسسة، والهجرة في نهاية الأمر(٩).

وجدير بالذكر أن هذا الانسحاب لا تنفرد به الكفاءات العالية فحسب، بل إنه ملحوظ على جميع مستويات القوى البشرية، مع فارق وحيد هو أن الأقل كفاءة لا يسهم في توجيه شعورهم بالإحباط إلا من خلال أعمال الاحتجاج أو المطالبات الملحة بزيادة الأجور.

---

(٩) تقدم مجلة **Algérie Actualité** أمثلة أخرى مماثلة (في عددها بتاريخ ٢١ ـ ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٨٠).

وأخيرا، فيما يتعلق بالأجور وبمستوى المعيشة الذي ينتج عنها، يلاحظ المرء وجود ظاهرة عكسية أصبحت واسعة الانتشار في الجزائر منذ الاستقلال. وهذه هي إدخال إضافات عينية إلى المرتبات، والمستفيدون منها هم بصفة عامة الذين يشغلون مراكز استراتيجية في نظام الإنتاج (وخاصة) التوزيع. أما الكفاءات العالية التي لا تتمتع بإمكانية الوصول إلى هذه المزايا، فإنها تشهد تدهورا نسبيا في دخولها، وتجد نفسها في موقع متخلف نسبيا في التسلسل الهرمي. وجدير بالذكر أيضا أن المرتبات الإسمية لا تتمشى مع التضخم. وفضلا عن ذلك، فإنه ينبغي أن نلاحظ أن جزءا كبيرا من إنفاق هذه الفئة بالذات من الموظفين يتجه نحو سلع لا تتمتع بالدعم الحكومي لأسعارها(١٠).

النتائج المترتبة على هجرة الكفاءات

تمثل هجرة الكفاءات عملية خطف بكل بساطة للثروة البشرية النادرة في البلاد. والنتيجة هي إضعاف القوى المنتجة للاقتصاد وازدياد ندرة الكفاءات العالية، مما يرفع بدوره المرتبات. بل إن هذا الخطف لا يلقى تعويضا عنه في صورة التحويلات النقدية التي عادة ما تتبع هجرة الأشخاص الأقل كفاءة.

إن متوسط الكلفة السنوية لتدريب أحد أفراد الكفاءات العالية لكل مؤسسة وطنية واحدة في الجزائر (الشركة الوطنية) ٧٠ ألف دينار جزائري، بالنسبة للموظف من الدرجة الأولى، ويصل إلى ١٦١ ألف دينار جزائري بالنسبة للموظف من الدرجة الثالثة، أي بزيادة قدرها ٢,٥ و ٣,٧ مرة على التوالي عن متوسط الكلفة السنوية للتدريب داخل المؤسسة ذاتها(١١). وفضلا عن هذه التكاليف، التي تمثل المدفوعات النقدية فقط لكل فرد يرسل إلى الخارج، ينبغي أن نضيف التكاليف الأخرى مثل تلك المتعلقة بإدارة التدريب الأجنبي وهجرة الكفاءات ذاتها.

---

(١٠) **Oufriha- Bouzina, Essai sur la structure du modèle de consommation en Algérie.**

(١١) الدرجة الأولى هي أدنى درجة في نظام للتصنيف من ست درجات.

المناقشات

خواجكية: من المعروف أن الجزائر تركز إلى حد كبير على الصناعات الثقيلة، مثل صناعة الحديد والصلب والهيدروكربونات والبتروكيماويات والنقل. وهذه تحتاج، بسبب التكنولوجيا العالية التي تتميز بها، إلى كفاءات عالية تقوم الجزائر باستيرادها من الغرب. أما الزراعة والصناعات التقليدية فيبدو أنها لا تحظى بقدر كبير من الاهتمام. وسؤالي هو إلى أي حد تعتبر هذه السياسة مسؤولة عن استيراد الأعداد الكبيرة من الفنيين والمتخصصين، وعن تصدير أعداد كبيرة من اليد العاملة غير الفنية؟

افريجا: إن النمط الجزائري للتصنيع عامل من عوامل هجرة الكفاءات. وبالرغم من وجود برامج للتدريب الفني تقترن بكل مشروع، فمن الواضح أن إستحداث تكنولوجيا متطورة مسألة صعبة لأسباب اجتماعية وتنظيمية. ومن ثم، حتى لو كان الأفراد مؤهلين فنيا، فإن هناك مشاكل الاغتراب الثقافي إلى جانب عوامل الدفع التي أشرت إليها.

خواجكية: تتّبع الجزائر سياسية تعريب قوية جدا. ونحن نعلم أن الجزائر خضعت للاستعمار الفرنسي مدة تزيد على ١٣٠ عاما، ؛ وإن العقلية، وخاصة عقلية المثقفين هناك، ما زالت مشبعة بالثقافة الفرنسية. إلى أي مدى يمكن أن يؤدي هذا التركيز على التعريب إلى هجرة الخبراء والفنيين إلى خارج الجزائر؟

افريجا: لقد فهمت أنك تقول أن الحكومة الجزائرية تبذل جهدا مكثفا لتعريب البلاد، ولكن المثقفين الجزائريين يكتفون بالتعبير عن أنفسهم بالفرنسية. ولا أدري كيف أجيب على سؤالك. إذ عندما يكون تعليم المرء كله بالفرنسية نتيجة لأحداث تاريخية لا

يمكن إزالتها في سنوات قليلة، يصبح من العسير أن يعبر عن نفسه تعبيرا سليما باللغة العربية. إن المثقفين من الجيل الذي أنتمي إليه قد درسوا، في أفضل الأحوال، اللغة العربية كلغة أجنبية في المدارس الفرنسية، ومن خلال اللغة الفرنسية، لذلك لا غرابة في أنهم لا يستطيعون إستخدامها كلغة للاتصال. وفضلا عن ذلك، فإنه حتى مع الجهد الضخم المبذول لتعريب التعليم، نشأت مشكلة خطيرة هي الفجوة الكبيرة بين اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة. وبسبب هذه المشكلة فإن الأجيال الجديدة التي تم تعريبها أو التي تعرف لغتين على الأقل، تتحدث العربية بطلاقة ولكنها ليست العربية التي تعلموها في المدارس بل العربية السائدة في إقليمهم في الجزائر. وهذا يؤدي إلى مشكلة سياسية حادة. وقد لاحظت أن هذه المشكلة غير موجودة على هذا النحو في لبنان أو في الأجزاء الأخرى من الشرق الأوسط. ولكن لا يمكننا تجاهل التاريخ في حالة الجزائر.

التل: لقد ركزت على وضع المرأة كعامل في موضوع هجرة الكفاءات، وطالبت بضرورة التجديد عند المسلمين- تجديد القيم الإسلامية. وأود التنبيه إلى التفريق بين التطبيق الحالي للإسلام في البلدان الإسلامية وبين ما جاء به الإسلام فعلا. فقد كان الإسلام هو أول من رفع شعار المساواة بين الرجل والمرأة ولا أعني بذلك المساواة المطلقة لأن ذلك مخالف لطبيعة التكوين البشري لهما. أما مشكلة ارتفاع قيمة المهور التي قد تدفع بالشباب المسلم إلى الزواج بأجنبيات فهي ناشئة عن انحراف المجتمعات الإسلامية في التطبيق. وبالنسبة للعرب فإن دعواهم هذه برغبتهم في الهجرة بسبب مشكلة ارتفاع المهور ليست إلا تبريرا يخفي موجة التقليد غير الواعي للمجتمعات الغربية وفقدان الجذور الثقافية.

افريحا: قد يكون ذلك ذريعة، ولكن تأثيره واقع على كثير من الأشخاص ومن ثم فإنه يعمل كعائق. ومن ناحية أخرى أقول أن المهور ينبغي أن تكون رمزية، كما ينبغي إعطاء المرأة كل الحقوق؛ الحق في أن تكون إنسانا بمعنى الكلمة في المجتمع وفي ميدان العمل؛ والحق في ألا ينظر اليها على أنها قاصر. إني أشترك معكم في هذا المؤتمر على قدم المساواة، ولكن سرعان ما سأعود إلى الحياة المدنية، إلى وضعي كقاصر. ومن قبيل المفارقة إنه لكي أثبت «شخصيتي»، من حيث قوانين الأحوال الشخصية، فإني أحتاج إلى شهادة إثنين من الذكور. وتطورنا الشخصي يتوقف على مسألة ما إذا كنا قد أنجبنا طفلا ذكرا. وإني أتساءل هل الإسلام مسألة إيمان بالآخرة والخير والشر، مسألة روحانيات، أم إنه عبارة عن عدد من القوانين والقواعد التي تنظم بشكل نهائي علاقاتنا على الأرض؟ إني أدرك أن هذه مسائل ميتافيزيقية خطيرة يتشدد المرء تجاهها. لذلك أعتقد أنه ينبغي

عدم إهمالها. كذلك ينبغي عدم تجاهل أثر نموذج التنمية والحضارة الذي ابتكرته ونشرته أوروبا. إنه تحد يأتي إلينا من عالم ليس لنا سيطرة عليه، ولكنه يطرح مشكلة معنى التطور الشامل والديناميكية الاجتماعية، والإتجاهات التي نأخذها لحلها. فهل ستتمكن من بناء مجتمع جديد دون إزالة بعض الانحرافات التي لا تحتمل؟ إن هذه الأوضاع قد يكون لها ما يبررها منذ ١٥ قرنا في مجتمع أبوي كان فيه الرجل يرعى المرأة. ولكنها في رأيي ليس لها من مبرر في مجتمع حديث مثل مجتمعنا اليوم.

التل: إن قضية تحرير المرأة هي الأخرى من قضايا التقليد غير الواعي. وكلمة «تحرير» بحد ذاتها توحي بأن هناك وضع استعباد غير موجود، لا في الإسلام ولا في الدول المتقدمة كأمريكا وأوروبا، التي تنتشر فيها حركات تحرير المرأة. ومطالب هذه الحركات بالمساواة بين الرجل والمرأة لا تنتهي ويدور حولها جدل كبير. ولا يفوتني أن أشير مع ذلك إلى أن هناك مجتمعات نامية تعاني فيها المرأة من ظلم اجتماعي لا بد من تصحيحه.

دراسة حالة
لبعض مشاريع (اليونسكو) المتعلّقة
بهجرة الكفاءات العربيّة

عثمان أبا يزيد

مقدمة

عنيت «اليونسكو»، مثلها في ذلك كمثل وكالات الأمم المتحدة الأخرى، بمشاكل هجرة الكفاءات وتمثل هذا بصورة عامة في الاهتمام بتنقل العلماء والمهندسين والتقنيين على الصعيد الدولي. وإلى جانب الدراسات التي أجريت والقرارات التي اتخذت في هذا الموضوع، فقد عكفت «اليونسكو» أيضا على تنفيذ عدد من المشاريع في المنطقة العربية، متوخية في ذلك هدفا ثانويا- على أقل تقدير- هو التخفيف من حدة هجرة الكفاءات العربية والمساعدة على تكوين كفاءات عربيه أصيلة في مجال العلم والتكنولوجيا. ويرد في التذييل الثاني وصف موجز لبعض هذه المشاريع، مما قد يتعلق بالدراسة الراهنة، في حين سترد أدناه مناقشة تفصيلية لثلاثة من أهم تلك المشاريع.

وبادىء ذي بدء سيرد في القسم التالي من الدراسة استعراض لبعض الدراسات والتقارير الفنية الصادرة عن اليونسكو والمتعلقة بالموضوع على نحو مباشر.

الدراسات التي أجرتها « اليونسكو » والقرارات التي أصدرتها

المسح الذي أجرته اليونسكو عام ١٩٦٨

(أ) في عام ١٩٦٨، قرر المؤتمر العام لليونسكو، وعيا منه بالآثار بعيدة المدى المترتبة على هجرة العلماء والتكنولوجيين، إجراء إستقصاء طويل الأمد حول مشكلة هجرة الكفاءات. وقد تم في عام ١٩٧١ نشر التقرير الناتج عن هذا العمل، والمستند أساسا إلى ردود الدول الأعضاء والمنظمات ذات الصلة على نماذج الاستبيان الموجه

إليها[1]. وقد أجابت على الاستبيان ثمان وأربعون دولة فقط، من بين مائة وأربع وعشرين دولة وجهت إليها الأسئلة. ومن بين هذه الدول الثماني والأربعين وردت إجابات سلبية من خمس عشرة دولة، أشارت فيها إلى أن الوحدات الإحصائية العاملة بها ليست في وضع يتيح لها إمكانية توفير كل البيانات المطلوبة، ولا حتى جلّها أيضا. ويصدق قصور الردود كذلك على المنظمات ذات الصلة التي وجه إليها الاستبيان.

(ب) قدر المجموع العالمي من الطلاب الأجانب الدارسين في المستوى التعليمي الثالث بالخارج بحوالي ٣٩٠ ألف طالب موزعين حسب ميادين التخصص على النحو التالي:

جدول رقم (١)

مجموع الطلاب الاجانب في العالم

ميدان التخصص	عدد الطلاب (١٩٦٨)	نسبة مئوية (٪)
العلوم الطبيعية	٥١٠٠٠	١٣
الهندسة	٦٨٠٠٠	١٧
الزراعة	١٣٠٠٠	٣
ميادين أخرى	٢٥٨٠٠٠	٦٦
المجموع	٣٩٠٠٠٠	١٠٠

وقد وجد أن حوالي ٥٠ في المائة من مجموع هؤلاء الطلاب يدرسون على نفقة حكوماتهم، ويتضمن التذييل الأول بيانات أحدث عن سنة ١٩٧٧، فيما يتعلق بالدول العربية.

(ج) فيما يتعلق بالتدابير المتخذة لتشجيع أو تأمين عودة الدارسين إلى بلدانهم بعد إستكمال دراساتهم بالخارج،

«١» ثلاثة عشر بلدا أشارت إلى أنها تفرض على طلابها التزاما تعاقديا لدى إعطائهم منحا للدراسة في الخارج،

«٢» عشرة بلدان، من بينها بلد عربي واحد، أشارت إلى أنها لا تطلب من مبعوثيها أي عقد قانوني أو أي شكل من أشكال التعهد،

---

(١) **Scientists Abroad: A Study of the International Movements of Persons in Science and Technology** (Paris: UNESCO, 1971).

«٣» ثمانية بلدان استخدمت وسائل متنوعة «للإقناع بالعودة» منها مثلا الحفاظ على الصلات مع الطلاب المتواجدين بالخارج ودعوتهم للقدوم إلى الوطن، للعمل خلال العطلات ومنح امتيازات خاصة ورواتب مجزية للذين يعودون.

تقرير المدير العام لليونسكو إلى المؤتمر العام للمنظمة (١٩٧٢)

عملا بالقرار ١ / ٢٤٣ (١٩٧٠) الصادر عن المؤتمر العام لليونسكو، قدم المدير العام للمنظمة تقريرا في سنة ١٩٧٢ عن هجرة الكفاءات[٢]، وجاءت نتائجه الرئيسية على النحو التالي:

(أ) ثمة نقص في البيانات الكمية المأمونة التي تتيح إمكان تقدير الأثر النسبي لهجرة الكفاءات على التنمية الوطنية بالمقارنة مع غيرها من العوامل، ومنها وضع الأولويات الوطنية والاستراتيجيات المعتمدة.

(ب) ثمة تشابه واضح بين أنماط الهجرة الوطنية والدولية، فكلما عانى بلد ما من النزوح من الريف زادت على ما يبدو معاناته لهجرة الكفاءات البشرية من أبنائه من المدن إلى البلدان الأجنبية.

(ج) إن العوامل المؤثرة على الدوافع نحو الهجرة تشمل:

- مستويات صافي الأجور،
- إيلاء مكانة أرفع لرجال الإدارة بمقارنتهم بالعلماء،
- الإحباط الناتج عن نقص التسهيلات الكافية (في المعدات والمكتبات والمساعدين.. الخ)،
- الإفتقار إلى التشجيع من قبل زملاء المهنة،
- إنقطاع الصلة مع الدراسات والتدريبات السابقة،
- قيام المنشآت الأجنبية باستخدام مواطنيها، في حين أن هناك مهاما معينة يمكن أن تضطلع بها العناصر المحلية بكفاءة أكبر،
- العوامل الاجتماعية والسياسية كالاعتماد مثلا على «الصلات» للحصول على الوظائف.

---

(٢) **Report by the Director-General on the Answers of Member States Concerning the Anxiety Caused them by the Migration of Talent** (UNESCO Document 17C/58 Paris, October, 1972).

(د) شملت التدابير التي إتخذها بعض البلدان بالفعل لاجتذاب كفاءاتها العالية وإستبقائها، الإجراءات التالية:

- زيادة المرتبات وتحسين ظروف العمل،
- إشاعة جو من الإحترام والتقدير للعلماء،
- إنشاء مؤسسات علمية جيدة التجهيز وتشجيع تدفق النشر على الصعيد المحلي.
- إنشاء مراكز وطنية أو إقليمية للمتفوقين،
- تطوير النظام التعليمي بحيث يتجاوب أكثر مع الاحتياجات الوطنية، وسلامة توزيع المنح الدراسية، مع الحفاظ على صلات كافية بالدارسين في الخارج.

(هـ) شملت المقترحات المطروحة على البلدان الأكثر تقدما الأمور التالية:

- التخطيط لتدريب أعداد كافية من مواطنيها لتلبية احتياجاتها من العمالة في مختلف التخصصات،
- تكييف المنح الدراسية المقدمة للبلدان النامية، بحيث تتفق أكثر مع ظروف تلك البلدان،
- الجمع بين الدراسة والبحث في البلد المتقدم وبين العمل الميداني في بلد المنشأ،
- تهيئة تسهيلات المتابعة لخدمة الدارسين العائدين إلى أوطانهم (إمدادهم بالدوريات والمعدات ونفقات السفر المخفضة، لإتاحة مشاركتهم في الحلقات الدراسية والمؤتمرات).
- دعم الدورات المنظمة محليا وتعزيز مراكز المتفوقين الإقليمية.

قرار اليونسكو ١ / ٣٣٢ (١٩٧٢)

إتخذ المؤتمر العام لليونسكو في دورته السابعة عشرة، بعد مناقشته لمسألة هجرة الكفاءات على ضوء التقرير المقدم إليه، القرار ١ / ٣٣٢ (١٩٧٢)، وبموجب هذا القرار فإن المؤتمر:

(أ) طلب إلى البلدان التي على مستوى عال من التقدم إبلاغ المدير العام بالتدابير التي اتخذتها للحد من مشكلة هجرة الكفاءات؛

(ب) أوصى بأن تتخذ البلدان النامية تدابير من شأنها إزالة الهياكل التي تعوق قيام بنية أساسية علمية؛

(ج) تفويض المدير العام مواصلة دراسة المشكلة وتنفيذ برامج تدريبية تتفق والأولويات التي تعتمدها الدول الأعضاء، إلى جانب برامج أخرى ترمي إلى تلافي هجرة العلماء.

تقرير المدير العام إلى المجلس التنفيذي (١٩٧٤)

طبقا للقرار المذكور أعلاه، طلبت اليونسكو معلومات من الدول الأعضاء بواسطة رسالة دورية بعثت بها في أيلول/سبتمبر ١٩٧٣، كما تم تحليل الردود الواردة من نحو ست وستين دولة، وطرحها في تقرير المدير العام إلى المجلس التنفيذي في أيلول/سبتمبر ١٩٧٤[٣]. والنقاط الرئيسية لهذه الدراسة جاءت على النحو التالي:

(أ) أشار الرد الوارد من بلدان متقدمة اقتصاديا (١٧ مستجيبا) إلى أن بعض هذه البلدان قد قام بما يلي:

- قصر تقديم المنح الدراسية على المرشحين الذين يلتزمون بالعودة إلى بلدانهم الأصلية لدى استكمال تدريبهم؛

- البدء بتعزيز الدورات التدريبية في البلدان النامية ذاتها بغية الحد من هجرة كفاءاتها؛

- إيلاء اهتمام نحو تمويل المنح المقدمة لأبناء البلدان النامية لكي يدرسوا، ما أمكن ذلك، في بلد نام آخر، بدلا من أن يدرسوا في البلد المانح نفسه؛

طرح مقترحات (واردة في (ج) أدناه) مع عدم تحبيذ اتخاذ تدابير قانونية من جانب الدول المتقدمة لضمان عودة الكفاءات العالية إلى بلدانها الأصلية؛ إذ قد يصبح ذلك منافيا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

(ب) أما الرد الوارد من البلدان النامية (٤٩ مستجيبا من بينهم خمسه أقطار عربية) فقد تضمن مقترحات لمكافحة هجرة الكفاءات (واردة في (ج) أدناه) وأشار إلى أن بعض هذه البلدان قد إتخذ بالفعل تدابير من قبيل:

- توفير فرص عمل أفضل ومرتبات أسخى؛
- منح العائدين نفقات عودة وإعفاء ضريبيا وقروضا لتسهيل الإقامة؛

---

(٣) **Report of the Director- General of UNESCO to the Executive Board** (UNESCO Document 95 Ex / 29, Paris, September, 1974).

- إقامة بعض مراكز المتفوقين مزودة بالتسهيلات الكافية؛
- زيادة الأموال المخصصة لسفر الكفاءات العالية لحضور الحلقات والمؤتمرات الدولية؛
- ضبط المنح الدراسية في الخارج، وانتهاج سبيل التعهد القانوني، مع الحفاظ على الصلات الكافية بالطلاب الدارسين في الخارج؛
- طلب تعيين مهنيين محليين بدلا من نظرائهم الأجانب الذين يخدمون في البلاد.

(ج) طرحت مقترحات من قبل البلدان النامية والبلدان المتقدمة اقتصاديا، جاء بعضها مشتركا بين مجموعتي البلدان، وتطلب بذل جهد مشترك من جانب البلدان النامية والبلدان المتقدمة اقتصاديا والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وهذه المقترحات هي:

«١» الإتساق في جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالهجرة، بغية تحديد المشكلات الناجمة عنها؛ وفي هذا المجال حثت المقترحات على أن تقدم البلدان المتقدمة اقتصاديا معونة في هذا الصدد.

«٢» التكامل بين السياسات التربوية والسياسات المتبعة في مجال القوى البشرية، وخلق فرص للعمل وبناء المرافق الأساسية الملائمة من تعليمية وعلمية في البلدان النامية.

«٣» أن تأتي برامج المعونة على أساس ثنائي، كما يلزم أن تكون برامج المساعدة التقنية، ومن بينها المنح الدراسية، متصلة باحتياجات البلدان النامية.

«٤» مزيد من التعاون بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة لإيجاد الحلول التي من شأنها تعبئة إمكانات وكفاءات الاختصاصيين في العالم الثالث، الذين تلقوا تدريبهم في الخارج. وفي هذا المجال يلزم تهيئة السبل نحو إعادة إدماجهم في مجتمعاتهم، ومن ذلك مثلا تقديم القروض والمشاركة في تنظيم حلقات حول إعادة الاندماج بالتعاون مع السلطات القائمة على شؤون العمالة في البلدان النامية.

«٥» التوأمة بين الجامعات وتبادل أعضاء هيئة التدريس، وإنشاء مراكز المتفوقين وتنظيم الحلقات الدراسية والدورات ولا سيما تلك المتصلة بمشاكل البلدان النامية.

«٦» تشجيع التدريب على الصعيدين المحلي والإقليمي. وعلى بلدان كل إقليم أن تتعاون فيما بينها وتنشىء مراكز إقليمية حول المواضيع ذات الاهتمام المشترك. وأشارت المقترحات أيضا إلى القيام بعمليات تجميع لفرص العمل على الصعيد الإقليمي.

«٧» إتخاذ التدابير القانونية الرامية إلى الحد من الهجرة، سواء بالنسبة للبلدان النامية أو البلدان المتقدمة اقتصاديا.

«٨» على البلدان المستقبلة للهجرات أن تزيد من قدرتها التعليمية فيما يتعلق باحتياجاتها من القوى البشرية. وعليها أيضا أن تنظر في أمر تعويض البلدان الخاسرة عن فقدانها للعناصر المؤهلة التي هاجرت منها.

«٩» التعيينات على المستوى الدولي لا بد وأن تكون على أساس مدة محدودة، على أن يخصص جزء من خدمة المعينين للمشاريع ذات الصلة ببلدانهم.

«١٠» نظرا لتعقيد المشكلة، فإن الأمر يستلزم عملا متضافرا من جانب أسرة الأمم المتحدة. وعلى جامعة الأمم المتحدة بالذات أن تؤدي دورا مهما في هذا المضمار. ويعد دور الأمم المتحدة ووكالاتها، وبخاصة اليونسكو دورا له أهميته في تسهيل الاتفاقات الثنائية والدولية.

توصيات «اليونسكو» بشأن وضع الباحثين العلميين

في ضوء القلق المتزايد يساور الدول الأعضاء بسبب ظاهرة هجرة الكفاءات، فضلا عن الحاجة الملحة من جانب البلدان النامية للانتفاع من الفرص الواسعة التي يتيحها العلم والتكنولوجيا، فقد اتخذ المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثامنة عشرة (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤) توصيته بشأن وضع الباحثين العلميين(٤)، وأوصى فيها الدول الأعضاء، في جملة أمور، بما يلي:

(١) تهيئة مناخ عام واتخاذ تدابير محدودة تكفل الدعم الأدبي والمادي للباحثين العلميين، وتشجيعهم على النهوض بمسؤولياتهم الخاصة تجاه مجتمعاتهم.

(٢) تعزيز الموقف الذي يتيح تهيئة الحوافز اللازمة للغالبية من الباحثين العلميين، والشباب الطامحين لأن يصبحوا باحثين علميين، حتى يقوموا بأعمالهم خدمة لبلادهم، وأن يعودوا إليها إذا كان لهم أن ينشدوا استكمال جانب من تعلمهم أو تدريبهم أو خبرتهم في الخارج.

(٣) منح رواتب مجزية، وتوفير ظروف عمل جيدة، وتهيئة الاجراءات التي تكفل

---

(٤) **Recommendation of the Status of Scientific Researchers** (UNESCO 18th General Conference, Paris, November, 1974).

مراجعة هذا الوضع دوريا، لضمان التكافؤ بين تلك الرواتب، والظروف المتعلقة بالباحثين وبين ظروف أقرانهم من العاملين الذين يناظرونهم من حيث الخبرة والمؤهلات.

(٤) توفير الفرص الكافية للترقي المهني مع كفالة الخيار أمام الباحثين للانتقال من العمل العلمي إلى المناصب الإدارية، أو إلى غيرها من الأعمال التي من شأنها أن يستفاد من خبراتهم وسائر مزاياهم الشخصية بصورة أفضل، وفي إطار وضع جديد.

(٥) أن تنطوي السياسة الوطنية الشاملة في مجال الكفاءات العالية على عنصر لتسهيل التبديل أو حرية التنقل بين مجالات البحث العلمي والتعليم العالي والخدمة في القطاعات الإنتاجية في البلاد.

(٦) توفير الفرص لمتابعة أحدث التطورات من خلال حضور المؤتمرات والدورات التعليمية وتيسير الوصول إلى المكتبات ومصادر المعلومات الأخرى دونما قيود.

(٧) العمل بانتظام على تخصيص جزء من موازانات المنظمات الحكومية، أو شبه الحكومية التي يتم فيها أو تحت إشرافها إجراء أعمال البحث والتطوير، بحيث يستخدم هذا الجزء في تمويل مشاركة الباحثين العاملين بتلك المنظمات في التجمعات العلمية والتكنولوجية الدولية.

(٨) تسهيل وتشجيع نشر النتائج التي يتوصل إليها الباحثون العلميون.

(٩) تسهيل وتشجيع تكوين الروابط والجمعيات العلمية.

متابعة توصيات «اليونسكو» حول وضع الباحثين العلميين

طلب إلى الدول الأعضاء، وفقا لأحكام دستور «اليونسكو» أن تقدم تقارير أولية خاصة حول ما قامت به من أعمال، فيما يتعلق بالتوصيات سالفة الذكر. وقد نظر المؤتمر العام في التقارير الخمسة والعشرين التي كانت قد وصلت في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦(٥) في دورته التاسعة عشرة، حيث احتوت هذه التقارير على إجابات قطرين عربيين عضوين في «اليونسكو». وأشارت التقارير إلى أن التوصيات قد جرى تقديمها

(٥) **Initial Special Reports Submitted by Member States on the Action Taken by them upon the Recommendation on the Status of Scientific Researchers** (UNESCO 19th General Conference, Nairobi, November, 1976).

إلى السلطات الوطنية المختصة وسوف يجري رفعها إلى السلطات الأعلى ، بعد مزيد من الدراسة والنقاش .

جرى تنظيم حلقة دراسية إقليمية في تونس (من ٤ إلى ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦) بإشراف رابطة الشبيبة العلمية وبالتعاون مع «اليونسكو»، وشارك فيها أربعون عضوا من ثمانية بلدان مطلة على البحر الأبيض المتوسط، لمناقشة وضع العلماء في البلدان النامية(٦). وقد شملت البيانات التي طرحت والتوصيات التي اتخذت في الندوة الأمور التالية:

- إن إيقاف هجرة الكفاءات والنهضة العلمية في البلدان العربية لا بد أن يقوما على أساس تهيئة ظروف مادية مناسبة للعلماء، وفي ظل بيئة ملائمة من الناحية الاجتماعية والثقافية، مع إشراك العلماء في عمليات التخطيط الإنمائي واتخاذ القرارات على الصعيد الوطني.

- تهيئة التسهيلات الملائمة للعلماء، بما في ذلك توفير الموظفين المساعدين اللازمين والأجهزة الحديثة، مع ضمان الصيانة الكافية لها.

- أن يصبح الإداريون، والمجتمع عامة، على وعي بأهمية دور العلم والتكنولوجيا، وبأن موازنات البحوث ليست أموالا ضائعة على الإطلاق، ويتم ذلك باستخدام وسائل الإعلام وتقنيات الاتصال الجماهيري.

- إنشاء صندوق عالمي للعلوم تتولى «اليونسكو» أمر تنظيمه، عن طريق مساهمات من جانب البلدان المتقدمة اقتصاديا على وجه الخصوص، بغية تعويض البلدان الأقل نموا عن خسارتها في كفاءاتها العالية، ويتأتى ذلك على سبيل المثال عن طريق تحديث جهاز البحوث في تلك البلدان، وتسهيل الوصول إلى بنوك البيانات ومراكز التوثيق، ودعم برامج التعليم المتواصل مع تعزيز ما يعقد من حلقات دراسية وما يصدر من منشورات محلية، وإيجاد برامج للتبادل.

المشروع العربي للبحوث الكيمائية

تكوينه

قدمت «اليونسكو» من خلال برنامجها وموازناتها المعتمدة في قطاع العلوم لعامي

---

(٦) **Regional Seminar on the Status of the Scientists in Developing Countries Tunis, 4-6 October 1976** (UNESCO Final Report SC- 77 / WS / 1, Paris, February, 1977).

١٩٧٦ و١٩٧٨، الأموال اللازمة لإنشاء شبكة نموذجية للبحوث الكيميائية في المنطقة العربية، بهدف زيادة قدرة المنطقة في هذا الميدان عن طريق:

- إقامة صلات كافية بين الباحثين الأفراد وبين وحدات البحوث في الجامعات والمعاهد المختلفة في المنطقة العربية؛

- جمع ونشر البيانات المتعلقة بالمعدات والتسهيلات المتوافرة وبمشاريع البحوث الجاري مباشرتها في مجال العلوم الكيميائية؛ تنظيم سلسلة من الحلقات الدراسية المتخصصة بالمنطقة؛

- تعزيز عمليات التبادل بين البلدان (المنح والزيارات الدراسية وخدمات الخبراء الاستشاريين).

الإدارة والتمويل

المشروع العربي للبحوث الكيميائية يديره مجلسه التنفيذي المكون من ممثل واحد عن كل بلد عربي، وممثل عن كل من «اليونسكو» والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم واتحاد الكيميائيين العرب. ويتم انتخاب مسؤول تنفيذي كل سنة من قبل المجلس التنفيذي (عادة ما يكون ممثل البلد الذي يستضيف الاجتماع الذي يجري فيه الانتخاب) كما يتكفل المكتب الإقليمي للعلم والتكنولوجيا في الأقطار العربية، التابع لليونسكو بجميع ما يلزم من أعمال السكرتارية والتمويل، وتبلغ الميزانية السنوية للمشروع حوالي ٤٠ ألف دولار في الوقت الراهن.

إستعراض النشاطات المخططة وأعمال التنفيذ

إجتمع المجلس التنفيذي للمشروع العربي للبحوث الكيميائية ثلاث مرات حتى الآن.

قام الاجتماع الأول (نيسان / ابريل ١٩٧٨) بمناقشة أسلوب العمل وأقر النظم الخاصة به.

أقر الاجتماع الثاني (كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨) خطة العمل التالية:

- توجيه استبيانات إلى حوالي ٩٢ مؤسسة في المنطقة العربية، للحصول على بيانات منها حول ما يتوافر حاليا من تسهيلات ومعدات ومصادر للدعم، فضلا عن مدى توافر القوى البشرية مع وصف المشاريع الجارية.

- تنظيم أربع حلقات دراسية متخصصة على النحو التالي:

كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨	:	حلقة عن كيمياء النباتات الطبية في المنطقة العربية.
أيار / مايو ١٩٧٩	:	حلقة عن الكيمياء البيئية.
شباط / فبراير ١٩٨٠	:	حلقة عن كيمياء المنتجات النفطية.
أيار / مايو ١٩٨٠	:	حلقة تدريبية عن التحليل الآلي.

- تقديم تسع زمالات دراسية وتسع خدمات استشارية على النحو التالي:

٣٠ ألف دولار لتسع زمالات دراسية تستغرق بين ثلاثة وتسعة أشهر، وبمنحة شهرية قدرها ٦٥٠ دولارا للمبعوث.

عشرة آلاف دولار لتسع خدمات استشارية تستغرق بين أسبوعين وأربعة أسابيع بمنحة شهرية قدرها ١١٠٠ دولار لكل مستشار.

أما الاجتماع الثالث للمجلس التنفيذي (أيار / مايو ١٩٧٩) فقد:

- لاحظ أنه وردت ٢٧ إجابة على استبيانات البيانات من الأقطار العربية.
- لاحظ النجاح الذي أحرزته حلقتان دراسيتان متخصصتان حيث قدمت سبعون ورقة بحث في الحلقة الأولى، وقدمت سبع وعشرون ورقة في الحلقة الثانية، كما أقر المجلس نشر خلاصات لهذه الأوراق ونظر في طلبات الزمالات الدراسية والخدمات الاستشارية، ووافق على تقديم ثماني منح دراسية مدة كل منها ثلاثة أشهر، وعلى ستة ترتيبات لدعوة أساتذة زائرين يستغرق كل منها إثني عشر يوما.

المنجزات

إفتتحت «اليونسكو» المشروع العربي للبحوث الكيميائية بوصفه برنامجا رائدا لا يقتصر على المنطقة العربية وحدها لكن يصلح نموذجا تتصدى به عمليات التطوير في مناطق أخرى. وقد دخل البرنامج حيز التنفيذ الفعلي في منتصف عام ١٩٧٨، ومن هنا فلم يحن الوقت بعد للقول بأن هذا المشروع قد نتجت عنه آثار ملموسة فيما يتعلق بتخفيف حدة هجرة الكفاءات.

مع ذلك فقد استفاد من المشروع حتى الآن حوالي ٣٢ من المتخصصين العرب في العلوم الكيميائية، الأمر الذي قد يقال معه أن المشروع إنما يساعد بالفعل على بناء قدرة إقليمية في هذا الميدان وأن إسهامه في مواجهة، أو على الأقل، في تأخير اتخاذ قرار الهجرة من جانب صاحب الكفاءة، يبدو إسهاما واعدا بالإمكانات.

---

(٧) **UNESCO Features** (Paris: August, 1979).

مؤتمر وزراء الدول العربية المسؤولين عن تطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية ونشاطات متابعته.

التكوين

قامت «اليونسكو» بتنظيم أول مؤتمر دائم لوزراء الأقطار العربية المسؤولين عن تطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية في الرباط في آب/أغسطس ١٩٧٦. وقد انطوت الإستعدادات لعقد هذا المؤتمر على سلسلة من الدراسات والمشاورات وعلى إعداد مشروع وثيقة عمل فنية(٨)، احتوت بدورها على قسم عن التدريب ومشكلة هجرة الكفاءات.

وقد طرحت على الاجتماع تقديرات مبدئية لحجم مشكلة هجرة الكفاءات العربية مشفوعة بعرض لعوامل «الدفع والجذب» التي أدت إلى تفاقم حدة المشكلة في بعض البلدان العربية. وقد طرح في ذلك الحين إقتراح بتنظيم برامج ناجحة من شأنها مساعدة الأقطار العربية على تجميع بعض مواردها البشرية والمالية بغية توفير فرص أفضل للكسب وللمعرفة على صعيد المنطقة.

الملامح الخاصة لمؤتمر وزراء الدول العربية المسؤولين عن تطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية

نظمت اليونسكو سلسلة مؤتمراتها حول تطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية المعروفة باسم كاست (CAST)، ومنها مؤتمرات الوزراء المسؤولين عن تطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية في آسيا، وفي افريقيا، وفي أمريكا اللاتينية وفي أوروبا. وبالمقارنة مع هذه المؤتمرات تميز مؤتمر وزراء الدول العربية المسؤولين عن تطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية بالملامح الخاصة التالية:

- إصدار بيان الرباط والقرار المتعلق بخطة العمل العلمية العربية (وتضمن ذلك حوالي ٣٨ مقررا وتوصية)؛

- القرار بإنشاء مؤتمر دائم على المستوى الوزاري يضم وزراء الأقطار العربية المسؤولين عن تطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية بحيث يجتمع كل ثلاث سنوات؛

- قرار بإنشاء لجنة دائمة مكونة من أربعة وزراء هم، بالنسبة للدورة الحالية، الوزراء المختصون في كلٍ من المغرب والسودان والعراق والكويت ؛ (الشكل رقم ١)؛

---

(٨) **Science Policy Studies and Documents No. 41** (Paris: UNESCO, 1977).

شكل رقم (١)

أجهزة وارتباطات مؤتمر وزراء الدول العربية المسؤولين عن تطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية

المؤتمر الدائم:
٢٢ وزيرا عربيا
مسؤولين عن العلم والتكنولوجيا
يعقد دوريا كل ثلاث سنوات

اللجنة الوزارية الدائمة
٤ وزراء عرب
ينتخبهم المؤتمر الدائم ويجتمعون
كل ستة أشهر

أمانة اللجنة الدائمة
تؤمنها اليونسكو
بالتعاون مع المنظمة العربية
للتربية والثقافة والعلوم

الصندوق العربي للبحوث العلمية
والتكنولوجية
رأس ماله ٥٠٠ مليون دولار
(قيد التأسيس)

اللجان الوطنيه المنبثقة عن مؤتمر
وزراء الدول العربية المسؤولين عن
تطبيق العلم والتكنولوجيا على
التنمية والمكونة في البلدان العربية

الهيئات الإقليمية المتعاونة مع المؤتمر
إتحاد مجالس البحث العلمي العربية
واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا
والمركز العربي لدراسات المناطق
الجافة والأراضي القاحلة.. الخ.

- التوصية بإنشاء صندوق عربي للبحوث العلمية والتكنولوجية برأس مال قدره ٥٠٠ مليون دولار، مع تكليف اللجنة الوزارية الدائمة بإعداد دراسة الجدوى ومشروع بنود الاتفاق المتعلق بالصندوق لتقديمه إلى الحكومات العربية وصناديق التنمية في الوطن العربي.

المنجزات

تم الآن إستكمال دراسة الجدوى ومشروع بنود اتفاق إنشاء الصندوق العربي للبحوث العلمية والتكنولوجية. وقد كان من ضمن الأسباب الرئيسية لإنشاء الصندوق المقترح الحاجة إلى التخفيف من مشكلة هجرة الكفاءات، مع المساعدة على تكوين كفاءات أصيلة في هذا الميدان. وتعكف اللجنة الوزارية حاليا على النظر في هذا الاقتراح.

مركز الإسكندرية للدراسات العلمية (UNARC)

تكوينه وأهدافه

أنشيء المركز سنة ١٩٧٢ بوصفه مشروعا مشتركا بين منظمة «اليونسكو» وبين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمساعدة جمهورية مصر العربية على تعزيز البحوث والدراسات العليا ذات المستوى الرفيع في مجال العلوم الفيزيائية والبيولوجية، حيث كانت الغاية القصوى من هذا العمل هي إنشاء «مركز للمتفوقين» في هذا الميدان في مصر، ومن ثم في المنطقة العربية في مرحلة لاحقة.

وقد شملت أهداف المركز الأولية الأمور التالية:

- إنتاج البحوث الرفيعة المستوى باستخدام التقنيات والأساليب الحديثة في المجالات العلمية المتقدمة التي لا يمكن معالجتها في الأقسام الجامعية.

- تكوين كفاءات وطنية صميمة بتدريب ما بين ٤٠ إلى ٥٠ باحثا (إلى مستويات الماجستير والدكتوراه) سنويا، مع تقديم زمالات دراسية في هذا الخصوص إلى الخريجين العاملين في مجالات الصناعة أو في جامعة الإسكندرية، وترتيب الإشراف المشترك عليهم من قبل مركز الإسكندرية للدراسات العلمية وجامعة الإسكندرية.

- إجتذاب الكفاءات العالية من الخارج، وخاصة العلماء المصريين المقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، فضلا عن علماء البلدان الأخرى الذين قد يفدون في فترات عطلاتهم لإدارة البحوث وتنظيم الندوات في المركز.

النشاطات المخططة والتنفيذ

توزعت نشاطات إنشاء هذا المركز التي شملت، في جملة أمور، تشييد المباني وتوفير التسهيلات والمعدات وتدبير العاملين والمنح، على المراحل الثلاث التالية:

المرحلة الأولى: (١٩٧٢-١٩٧٥): ١٤٨٧٤٥٠ دولارا (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)
+ ٨٧٩١٧٢ جنيها مصريا (من الحكومة).

المرحلة الثانية: (١٩٧٥-١٩٧٩): ١٢٨٧٦٠٠ دولار (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)
+ ٩٠٠ ألف جنيه مصري (من الحكومة).

المرحلة الثالثة: (١٩٨٠-١٩٨٩): ٣٩٥٥٠٠ دولار (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)
+ ٢٢٦٣٠٠ جنيه مصري (من الحكومة).

ويمكن تلخيص المنجزات التي تحققت حتى أيار/مايو ١٩٧٩ على النحو التالي:

- إستكمال المرافق العمرانية:

بنايتان في موقع جميل (فوق ربوة مطلة على طريق الحرية المحفوف بالأشجار): البناية (ألف) (مساحتها ١٧٠٠ متر مربع) مكونة من ثلاثة طوابق تشغلها مكاتب الإدارة والمكتبة ومرافق الطباعة.

البناية (باء) (٧٠٠٠ متر مربع) مكونة من سبعة طوابق تستوعب ٣٥ مختبرا وقاعات للمؤتمرات ومكاتب للباحثين ومعاونيهم، وفي الطابق السابع توجد تسهيلات لإقامة الزوار.

- تم تركيب مرافق المختبرات والحاسبة الإلكترونية، بما في ذلك نظام تفريغ ذو طاقة عالية جدا، ومعمل للنتروجين السائل وجهاز الفصل الكروماتوغرافي للغازات وأجهزة رسم الذبذبات وميكروسكوب الفحص الكهربائي ونظام حاسبة الكترونية من طراز (L34EF 11 دكلاب).

كذلك فإن المعدات الواردة التي تم تشغيلها تشمل أيضا ورشة إصلاح الكترونية، فضلا عن معدات اللحام وتشكيل الزجاج ومعالجة الصفائح المعدنية.

وقد زودت المكتبة بالدوريات وبتسهيلات نظام الميكروفيش، التي تحتوي على أكثر من عشرة آلاف ملف مودعة على كاسيتات، كما تتوافر بها أيضا آلات التصوير «زيروكس» وتسهيلات الطباعة بالتصوير والأوفست.

- يشمل الملاك الحالي للمشروع العناصر التالية:

٤ علماء أصليين دائمين،

٣٠ «باحثاً مؤقتاً» كل منهم معار لسنة واحدة من الجامعة،

١٨ «أستاذاً زائراً»، من بينهم ٧ علماء مصريين كانوا يقيمون في الولايات المتحدة سابقاً و٣ في إجازة و٤ عادوا نهائياً،

٤٣ من طلاب البحوث والزمالات الدراسية، منهم ٣١ مسجلون في درجة الماجستير في العلوم و١٢ مسجلون للدكتوراه،

٣٨ من الموظفين المعاونين الذين يشملون التقنيين وموظفي السكرتارية وموظفي الخدمات العامة.

- مشاريع البحوث الراهنة مجمعة في الشعب الثلاث التالية:

العلوم الفيزيائية

١ - الكيمياء الكهربائية والتآكل،

٢ - البوليمرات والغروانيات،

٣ - دراسات أشعة الليزر،

٤ - الأغشية والسطوح الرقيقة،

٥ - الميكرو إلكترونيات،

٦ - الخلايا الشمسية (خلايا السيلكون غير البلّورية)،

٧ - الرياضيات وعلم الإحصاء.

العلوم البيولوجية

٨ - الخصائص الوراثية البيوكيماوية والجزيئية،

٩ - بيولوجيا الخلية،

١٠ - بيولوجيا الأغشية،

١١ - الدراسات الجزيئية والدراسات البيوجزيئية.

العلوم التطبيقية

١٢ - مكافحة التلوث في البيئة المائية.

المنجزات

- إستكمال المرافق العمرانية والبناء الإداري بالتمويل الذاتي؛

- تخريج ١٧ من حملة الماجستير في العلوم والدكتوراه؛

ـ الإستفادة من ٣٦ زمالة دراسية مقدمة من «اليونسكو» لحضور دورات تدريبية وللمشاركة في مؤتمرات دولية بالخارج؛

ـ إستقبال حوالي ١٨ من خبراء اليونسكو و١٨ من مستشاريها الذين أمضوا فترات متنوعة بالمركز؛

ـ اقامة صلات مع الجامعات الأخرى ومع الصناعات المحلية، لإضفاء الأهمية على البحوث بالنسبة للصناعات المحلية (صناعات الأغذية واللب والورق والمنظفات الصناعية والأسمدة ونواتج التكرير)؛

ـ إستطاع المركز اجتذاب سبعة من مواطني جمهورية مصر العربية للعودة إلى وطنهم والعمل بالمركز، إما على أساس إجازة مؤقتة أو على أساس دائم، فضلاً عن إتاحة العمل لعدد من العاملين الوافدين الذين تولت وظائفهم منظمات مختلفة من بينها وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة.

التذييل الأول

الطلاب العرب الدارسون بالمستوى التعليمي الثالث ، حوالي عام ١٩٧٥

البلد	دارسون بالخارج	دارسون بالوطن
الجزائر	٧٩٦٨	٤١٨٤٧
البحرين	٧٤٢٧	٧٠٣
جيبوتي	—	—
مصر	٧١٨٨	٤٥٥٠٩٧
العراق	٤٢١٩	٨٦١١١
الأردن	١١٦٠١	٩٣٠٢
الكويت	١٥٤٨	٨١٠٤
لبنان	٧٣٢١	٤٤٢٩٦
ليبيا	٢١٢٦	١١٩٩٧
موريتانيا	—	—
المغرب	٩٣٤٤	٤٥٣٢٢
عمان	١٣٢	—

البلد	دارسون بالخارج	دارسون بالوطن
قطر	٢٣٠	٧٧٩
المملكة العربية السعودية	٣٨٣٥	٢٦٤٣٧
الصومال	٥١١	٢٠٤٠
السودان	٢٧٧٨	٢١٣٤٢
سوريا	٦٠٦٩	٧٣٦٦٠
تونس	٨٤٦٠	٢٠٥٠٥
الإمارات العربية المتحدة	٣٩٢	—
اليمن	١١٧٦	٢٤٠٨
اليمن الديمقراطية	١٠٢٢	٩٣٤
فلسطين	٦٢٠١	—
غير محدد	١٧٢٦٤	—
مجموع الدول العربية	١٠٠٨١٢	٨٥٠٨٤٤
المجموع العالمي	٦٣٠٧٥١	

المصدر : الكتاب الاحصائي السنوي ، اليونسكو، ١٩٧٧ .

التذييل الثاني

قائمة موجزة بعدد من المشاريع ذات الصلة التي تباشرها « اليونسكو » في المنطقة العربية

عنوان المشروع وموازنته	الأهداف والوسائل
المشروع العربي للبحوث الكيميائية (١٩٧٩ - ١٩٨٠) ٥٧٤٠٠ دولار (مشروع إقليمي)	إنشاء شبكة عربية للبحوث الكيميائية ؛ تعزيز تطوير المرافق الأساسية الوطنية والإقليمية في مجال العلوم الكيميائية ، عن طريق تسهيل تبادل المعلومات والعاملين ، وتقديم زمالات دراسية إقليمية متبادلة بين البلدان .

الأهداف والوسائل	عنوان المشروع وموازنته
تعزيز التعاون الإقليمي في مجال تعليم وتدريب المهندسين والتقنيين من خلال تقديم زمالات إقليمية متبادلة بين البلدان (حوالي خمس زمالات تستغرق كل منها ٣ ـ ٦ أسابيع / سنة) .	التبادل الإقليمي لأساتذة الهندسة (١٩٧٩ ـ ١٩٨٠) ١٠ آلاف دولار (مشروع إقليمي)
تعزيز نشاطات خطة العمل العلمية العربية التي أقرها المؤتمر (في اجتماعه بالرباط سنة ١٩٧٦) وتكوين الصندوق العربي للعلم والتكنولوجيا .	متابعة أعمال مؤتمر وزراء الدولة العربية المسؤولين عن تطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية (١٩٧٩ ـ ١٩٨٠) ٤٥ ألف دولار (مشروع إقليمي)
بناء المؤسسة للقيام ببحوث الدراسات العليا في العلوم الفيزيائية والبيولوجية .	المركز العلمي بجامعة الإسكندرية (١٩٧٢ ـ ١٩٨٣) ٣١٧٠٠٥٠ دولار (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) و١٩٧٩١٧٢ جنيها مصريا (جمهورية مصر العربية) ٤ خبراء
بناء المؤسسة ومباشرة البحوث والتدريب .	مركز بحوث علوم البحار ومصايد الأسماك (ALG / 75 / 036 /CC) (الجزائر) خبير واحد (١٩٧٧ ـ ١٩٨١) ١٥١ ألف دولار (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) ١١٧٣٤١٤ دولارا (من الحكومة)

عنوان المشروع وموازنته	الأهداف والوسائل
مركز الدراسات العليا المتقدمه في الهندسة (EGYP / 73 / 041 / SC) جامعة القاهرة خبيران (١٩٧٤ - ١٩٨٠) ٤٨٣٩١٩ دولارا (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) ١٢٤٥٩١٤ دولارا (من الحكومة)	بناء المؤسسة ومباشرة البحوث والتدريب .
مركز البصرة للتكنولوجيا (IRQ / 74 / 001 / SC) ٧ خبراء (١٩٧٤ - ١٩٨١) ٩٩٨٥٨٩ دولارا (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) ٢٥٢٣٧٩٠ دولارا (من الحكومة)	بناء المؤسسة ومباشرة البحوث والتدريب .
المدرسة الوطنية للأشغال العامة (DC / MOR / 74 / 006 / ED) الدار البيضاء ، المغرب ١٠ خبراء (١٩٧٤ - ١٩٨١) ١٣٠٠٥٧٣ دولارا (برنامج الأمم المتحدة الانمائي) ١٩٦٥٠٩٢٤ دولارا (من الحكومة)	بناء المؤسسة ومباشرة البحوث والتدريب .
معهد الجيولوجيا التطبيقية (DC / SAU / 72 / 003 / SC) جدة ، المملكة العربية السعودية ٨ خبراء (١٩٧٤ - ١٩٨٠)	بناء المؤسسة ومباشرة البحوث والتدريب .

عنوان المشروع وموازنته	الأهداف والوسائل
٩٣٥٣٨١ دولارا (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) ٤٢٧٥١٢٥ دولارا (من الحكومة)	
محطة البحوث المائية (SUD / 72 / 549) واد مدني ، السودان (١٩٧٤ - ١٩٨٠) ٦٤١٠٠٠ دولارا (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) ١٣٦٤٤٠ دولارا (من الحكومة)	بناء المؤسسة ومباشرة البحوث والتدريب .
تطوير معهد المعلا التقني / DY / 76 / 016) اليمن الديمقراطية (١٩٧٧ - ١٩٨٠) ٨٥٢٢٠٠ دولارا (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) ١٣٥٨٨٤٠ دولارا (من الحكومة)	بناء المؤسسة ومباشرة البحوث والتدريب .

المناقشات

زحلان: أشرت في ورقتك إلى دولتين عربيتين أقرتا في سنة ١٩٧٦ بتلقي توصيات «اليونسكو» بشأن وضع الباحثين العلميين. فهل حدث شيء آخر في الوطن العربي بخصوص التوصيات؟

أبا يزيد: إذا لم تكن بعض الأقطار العربية قد قدمت بعد تقاريرها بشأن الإجراءات التي اتخذتها في هذا الصدد، فذلك لا يعني أنها لم تتخذ أية إجراءات على الإطلاق. وأنا أعرف أن عدداً من البلدان العربية والمنظمات الإقليمية العربية يتخذ في الوقت الحالي تـدابير هي أقرب ما تكون إلى ما يقضي به عدد كبير من بنود التوصيات.

سيغوردسون: أود مزيداً من التوضيح حول الإمكانات المستقبلية المتعلقـة بالتوصيات التي اتخذها مؤتمر وزراء الدول العربية المسؤولين عن تطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية في سنة ١٩٧٦، على نحو ما ذكرته الورقة. إلى أي حد تم تنفيذ توصيات هذا المؤتمر، وكيف تتلاءم خطة إنشاء صندوق عربي للبحوث العلمية والتكنولوجية برأس مال يبلغ ٥٠٠ مليون دولار، مع القرار الذي اتخذه مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بإنشاء صندوق مؤقت للغرض نفسه؟

أبا يزيد: لا صلة بين الصندوق المؤقت الجاري إنشاؤه بموجب قرار المؤتمر المذكور (١٩٧٩) وبين الصندوق العربي المقترح الذي من المتصور أن يكون بمثابة رأس مال موقوف تستخدم عائداته لتطوير العلم والتكنولوجيا في المنطقة العربية. ويجري على قدم وساق إنشاء هذا الصندوق العربي، بعد أن استكملت دراسة الجدوى ومشروع مواد

الاتفاق المتعلق به، وهي الآن مطروحة قيد نظر اللجنة المنبثقة عن مؤتمر وزراء الدول العربية المسؤولين عن تطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية.

زحلان: أحب أن أجيب بشكل موسع على السؤال الذي طرحه الدكتور سيغوردسون. لقد أوردت في كتابي **العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي** معلومات مفصلة عن مؤتمر الوزراء المذكور، فضلاً عن المشروع الأول للصندوق المقترح للبحوث العلمية. ويبدو من واقع جميع المعلومات المتوافرة، سواء من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أو من «اليونسكو» أو من الأقطار العربية، أن توصيات المؤتمر لم تنفذ إلا على نطاق ضيق محدود. وأشك كثيراً فيما إذا كانت المفاهيم التي قام عليها الصندوق والنظام الإداري المقترح له، من شأنها أن تتيح للصندوق المقترح إمكانية تحقيق الأهداف التي توخاها مؤتمر وزراء الأقطار العربية المسؤولين عن تطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية.

أبا يزيد: تقوم اللجنة الدائمة للمؤتمر بمراجعة دراسة الجدوى والنظام الإداري المقترح للصندوق والمهام التي سيقوم بها.

عقيلي: سؤالي يتعلق بقائمة مواضيع البحوث المطروحة، والتي يجريها مركز الإسكندرية للدراسات العلمية التابع للأمم المتحدة، وإلى أي حد تتصل هذه المواضيع بالاحتياجات النووية للمنطقة العربية؟ وهل تتوخى هذه المواضيع تمتين أهداف بخلاف الاهتمام الخاص من جانب الباحث نفسه؟ وكيف يمكن أن تتصل هذه المواضيع بتنمية المنطقة؟

أبا يزيد: يجري تنفيذ عدد كبير من مشاريع البحوث في هذا المركز في تعاون وثيق مع الصناعات المحلية (الأسمدة واللب والورق، صناعات التكرير.. الخ) وبعض هؤلاء الباحثين هم في الواقع موظفون في تلك الصناعات ويجري إخلاؤهم من العمل لفترات معينة لإجراء البحوث في مركز الإسكندرية.

سلمان: أنشيء مركز الإسكندرية في سنة ١٩٧٢ وتم تجهيزه بالمعدات الحديثة وبعدد كبير من الباحثين، إلا أن منجزات المركز الواردة في الورقة تتعلق فقط بتخريج ١٧ فرداً من حملة درجتي الماجستير والدكتوراه. فهل بإمكاننا الاستزادة من المعلومات المتعلقة بإنجازات المركز فيما يتصل بنشر البحوث وعلاقتها بالقطاع الإنتاجي من الاقتصاد؟

أبا يزيد: أسفرت البحوث في مركز الإسكندرية عن عدد كبير من المنشورات

رفيعة المستوى، وكما سبق وأشرت في ردي على سؤال عقيلي فإن عدداً كبيراً من بحوث المركز يتصل بمشكلات الصناعة في الإسكندرية وفيما حولها.

ألاتاسْ: لست على إلمام كبير بالعلوم الطبيعية إلا أن إهمال البحوث الأساسية في مجال العلوم الإجتماعية حقيقة لا سبيل إلى إخفائها. وإذا كانت أعمال البحوث في مجال التنمية يجري تنفيذها في الغرب أكثر مما يجري في العالم الثالث فلست أرى سبباً في عجز الباحثين من العالم الثالث عن الخروج بنظريتهم الخاصة في التنمية، إلا إذا كان هناك ما يثنيهم عن العمل في مجال البحوث الأساسية.

سلمان: لا يوجد في الواقع تمييز بين البحوث الأساسية والبحوث التطبيقية، وعلى البلدان النامية أن تقرر أمر احتياجاتها المحددة في مجال البحوث. وحتى إذا ما أولي اهتمام خاص للبحث التطبيقي، فلا ينبغي إهمال العمل في مجال البحوث الأساسية، ذلك لأن البحث التطبيقي بغير بحث أساسي يصبح بلا جدوى. ومن المهم أن تقوم البلدان النامية بإجراء دراسات متعمقة قبل الدخول في ميادين معينة مثل بحوث الطاقة النووية أو الشمسية. إن هناك كثيراً من البلدان النامية تقوم حالياً بإنشاء مفاعلات نووية دون أن تكون قد أجرت دراسات حول أهمية تلك المفاعلات لها، ودون النظر إلى الآثار الاجتماعية الناجمة عن تلك المفاعلات.

أبا يزيد: أوافق تماماً على ضرورة تشجيع العمل في البحوث الأساسية، فضلاً عن ضرورة تعزيز خدمات التجريب في مجال التنمية والعلم والتكنولوجيا.

جعفر زين: أؤكد على أن أعمال البحوث الأساسية والتطبيقية تتسم كلها بالابتكار والأصالة، ومن هنا لا بد من تشجيع كلا النوعين من البحوث. وقد بيّنت دراسات سابقة قدرة البلدان المتقدمة على الإفادة من البحوث الأساسية التي تجريها ووضعها في خدمة المخترعات، في حين أن البلدان النامية عاجزة عن تطوير نتائج البحوث الأساسية التي تقوم بها كي تبتكر منها مخترعات قابلة للتطبيق. وعلينا أن نلاحظ أيضاً أن الدول الرأسمالية المتقدمة إنما تستفيد لمصلحتها الخاصة، من نتائج البحوث الأساسية الجارية في البلدان النامية.

قاسم: ذكر أبا يزيد قرار المؤتمر العام لليونسكو في سنة ١٩٧٤ بشأن هجرة الكفاءات ووسائل الحد منها، فهل نفذ هذا القرار أي عدد من الدول؟ وإذا كان الأمر كذلك، فإلى أي حد نجح هذا التنفيذ؟ من الواضح أن كثيراً من البلدان لا تقوم بتنفيذ قرار «اليونسكو» المذكور، برغم أنها لم تعلن معارضتها وقت اتخاذ التوصية المتعلقة به.

لقد أشار رئيس جلسة اليوم إلى أن بعض البلدان النامية يفضل أبناؤها المهن الإدارية عن مجال البحث والعلم، وأن كثيراً من العلماء يتركون المجال العلمي عندما تعرض عليهم مناصب إدارية. ويرجع هذا، في رأيي، إلى أن الإداري يلقى من التقدير أكثر مما يلقاه العالم. كذلك فإن الخبراء الأجانب يجدون من التقدير أكثر مما يجده أقرانهم من الخبراء المحليين أو العرب الذين يناظرونهم مكانة ومؤهلات.

ورداً على ما ذكره سلمان، علينا أن نلاحظ أن الوطن العربي تواجهه مشكلات ضخمة تتمثل في احتلال أراضيه واستغلال موارده النفطية وممارسة ضغوط متنوعة عليه من قبل البلدان الأقوى. وعلينا من ثم أن نطور مشاريع البحوث بصرف النظر عن صلتها الفورية المباشرة بالجدوى الاقتصادية، وحتى يتعزز استقلالنا.

أبا يزيد: فيما يتعلق بقرار المؤتمر العام لليونسكو في ١٩٧٤ أود أن أوضح أنه تمثل في إقرار توصية حول وضع الباحثين العلميين، ونحن جميعاً نعرف الفرق بين توصية كهذه وبين الاتفاقيات الدولية. وفي حالة التوصيات، تحاول الدول الأعضاء، أو تناضل، من أجل تنفيذ ما يمكنها من التوصيات.

عبد الهادي: عدد الأردنيين الدارسين بالخارج ورد بأقل مما هو عليه في الواقع. ففي سنة **١٩٧٥** كان عدد الأردنيين الدارسين بالخارج حوالي **٣٠** ألفا، وارتفع في سنة **١٩٧٩** إلى أربعين ألفا.

أبا يزيد: قد يكون التباين قد نتج عن إدراج عدد كبير من الأردنيين (ربما من أصل فلسطيني) ضمن فئة «غير محدد» بالجدول.

مدخل لدراسة التوزيع الجغرافي للباحثين العلميين العرب

حافظ قبيسي

مقدمة

تستند هذه الدراسة إلى استقصاء أجراه معهد الإنماء العربي حول « الباحثين العلميين العرب وبحوثهم المنشورة سنة ١٩٧٧». ونستعرض هنا الطريقة التي اتبعت لإجراء الاستقصاء وندرس مقدار الدقة فيه. كما نقدم نتائج الاستقصاء في جداول تظهر في كل قسم توزيع العلميين جغرافياً، وكذلك توزيعهم في كل دولة وفق الاختصاص العلمي. ونحاول أخيراً إستخراج صورة كاملة عن عدد الباحثين العلميين العرب العاملين في الميادين المشار إليها وعن نسبة إنتشارهم في مختلف الأقطار العربية وفي المهاجر.

وقد بقي الكلام عن الثروة العلمية البشرية العربية المقيمة أو المهاجرة في حدود العموميات والتقديرات المجتزأة، مما عطل إلى حد ما بعض العمليات الإنمائية، كما شجع عدداً كبيراً من المؤسسات العربية على الاستعانة بالخبراء الأجانب لجهل هذه المؤسسات بالإمكانيات الحقيقية، كما ونوعا، لقدرة الخبراء العرب. ومن المأمول أن يسهم هذا النوع من الدراسة في وضع تقدير أفضل للثروة البشرية الغنية المتوفرة.

إستقصاء الباحثين العلميين العرب

تم في إطار معهد الإنماء العربي مؤخراً إجراء استقصاء حول الباحثين العلميين وبحوثهم المنشورة سنة ١٩٧٧. وقد نشرت النتائج في كتاب «دليل العلميين العرب وبحوثهم المنشورة سنة ١٩٧٧»، معهد الإنماء العربي، بيروت، (١٩٧٩) وعرضت في مقدمة الدليل المنهجية المتبعة في ذلك ودرجة الدقة فيها. ثم أدرجت نتائج الاستقصاء في

لائحة حوت أسماء الباحثين مرتبة أبجدياً وجدولين يحتويان على أسماء الباحثين موزعة بين المواضيع العلمية من جهة، وبين مختلف بلدان العالم من جهة أخرى. وحوى الجزء الأخير بعض التحاليل لتلك النتائج.

والتحديد المعتمد في هذا الدليل للباحث وللبحث واختيار مصادر المعلومات أن الباحث هو من نشر بحثاً في مجلة علمية عالية متخصصة. أما البحث العلمي فهو في هذا النطاق: المقال العلمي الذي يحوي نتائج بحث مبتكر وأصيل قبل للنشر في مجلة علمية متخصصة. أما المجلة العلمية العالية المتخصصة فقد عزفنا عن محاولة تعريفها، واعتمدنا لائحة المجلات المدرجة في لوائح «مؤسسة المعلومات العلمية»، معتبرين أن هذه المجلات هي الأكثر تداولاً، دون أن نفهم من ذلك أن المجلات الأخرى (غير المدرجة) هي علمياً أقل قيمة من تلك، ودون أن نحاول بالطبع الإيحاء بشيء من ذلك.

ولقد حصرنا عملنا بالبحوث المنشورة في سنة ١٩٧٧، وبلغ عدد أعداد المجلات التي راجعناها (من شهرية وفصلية وسنوية) حوالي عشرين ألف عدد. وقد عمدنا بعد ذلك إلى استبعاد أسماء الباحثين المسلمين (غير العرب) العاملين في دول كالهند وإيران وغيرها وفي المهاجر، وذلك وفق معايير توصلنا إليها بناء على تجارب نموذجية مسبقة.

نستطيع إذا، وفقاً لهذه الطريقة، تحديد الباحث العربي في نطاق هذا الاستقصاء كما يلي: الباحث العربي هو الباحث العامل في إحدى الدول العربية أو الباحث العربي (أو من أصل عربي) العامل في المهجر.

إن الطريقة المعتمدة في هذا الاستقصاء هي، فيما نعلم، الطريقة المثلى للقيام بهذا البحث. فقد سبقنا بعضُ المؤسسات إلى التوجه إلى بعض مصادر المعلومات، إلا أنها لم تتوصّل إلاّ إلى بعض المعلومات الجزئية. أما المحاولات التي اعتمدت مبدأ الاستمارة، فقد باءت بالفشل قياساً على النتائج الجيدة التي توصلنا إليها.

ومع ذلك، فإن طريقة العمل التي اتبعناها لا تستبعد تماماً إمكانية الخطأ. ونشير فيما يلي إلى المصادر الممكنة للأخطاء:

(أ) رغم الاحتراز والحيطة في اختيار أسماء الباحثين العرب العاملين في المهاجر، فإننا نقدر إمكانية الخطأ في هذه المجموعة (أي أن تكون إحدى البطاقات لباحث غير عربي) بواحد في المائة.

(ب) يعتمد بعض المصادر المستعملة عنوان الباحث الأول فقط، عندما يشترك

عدة باحثين في نشر مقال واحد. وعلى هذا فإن العنوان المدرج في بطاقة بعض الباحثين قد يكون عنوان زميله المشارك في البحث. إلّا أن الملاحظ عموماً أن الباحثين المشاركين يعملون عادة في مؤسسة واحدة.

(ج) إن التصنيف العلمي لمقالات الباحثين هو تقريبي وغير دقيق. ذلك أن وضع أي بحث علمي تحت عنوان علمي كبير لا يتم في جميع الأحوال إلّا بشيء من التجاوز وعدم الدقة. وليس بالإمكان تجاوز ذلك تماماً إلّا في قيام الباحثين أنفسهم بالتصنيف العلمي لبحوثهم.

(د) بعض الباحثين العرب العاملين في المهاجر يحملون أسماء أجنبية. والطريقة المتبعة في هذا البحث لا تسمح بالتوصل إليهم.

من المعروف أن الباحث العلمي لا يتوصل عادة إلى نشر بحوثه الأصلية والمبتكرة كل سنة، فهو لا يتوصل حكماً كل سنة إلى نتائج من هذا النوع. ومع ذلك فإن عدم قيام الباحث بالنشر لسنة من السنين لا ينفي أنه باحث متمرس قادر، ولا يقلل من قيمته العلمية بشيء.

يضاف إلى ذلك أن هناك صنفاً من الباحثين العرب لم يتناولهم هذا التصنيف، ونعني أولئك الذين نشروا في مجلات محلية (محدودة التداول) أو الذين كتبوا نتائج بحوثهم ولم يتوصلوا لنشرها لأسباب مختلفة تتصل في أساسها بمسألة النشر العلمي العربي، وهي مسألة تأخذ طابعاً مأساوياً في بعض نواحيها وتشكل موضع شكوى ومرارة لعدد من الباحثين العرب وخاصة الشبان منهم.

نتائج الاستقصاء

لقد أشرنا إلى أن معهد الإنماء العربي قد نشر نتائج هذا الاستقصاء في «دليل» مؤلف من سبعة أجزاء:

- الجزء الأول: العلوم الهندسية والتقنية.
- الجزء الثاني: العلوم الزراعية والبيئية.
- الجزء الثالث: العلوم الفيزيائية والرياضية.
- الجزء الرابع: العلوم الكيمائية.
- الجزء الخامس: علوم الحياة (القسم الأول).
- الجزء السادس: علوم الحياة (القسم الثاني).

ـ الجزء السابع: دراسة إحصائية.

وقد أعطيت في كل جزء من هذه الأجزاء أسماء الباحثين الذين نشروا مرتبة وفق الأبجدية اللاتينية. وأرفق كل إسم بالمعلومات التالية:

ـ عنوان الباحث كما ورد في المجلة التى نشرت مقاله.
ـ عنوان البحث.
ـ مرجع البحث (إسم المجلة، رقم المجلة والجزء، السنة، الصفحة).
ـ التصنيف العلمي الجزئي ضمن كل ميدان من الميادين الكبرى المدرجة أعلاه.

وقد أعطينا في كل من هذه الأجزاء أسماء الباحثين موزّعين حسب الفروع العلمية (لكل ميدان)، وأشرنا أمام كل إسم إلى البلد الذي ينتمي إليه.

ثم أعطينا، في لائحة ثالثة، أسماء الباحثين موزّعين جغرافياً، وأشرنا أمام كل إسم إلى الاختصاص العلمي لمقاله (أو لمقالاته المنشورة).

أما القسم الأخير من كل جزء فقد خصص للبيانات الإحصائية. وقد تناولت هذه الجداول أرقام «البطاقات»، لا الباحثين ولا البحوث. فقد اعتمد الاستقصاء مبدأ إدراج «بطاقة» خاصة لكل باحث نشر أو شارك في نشر بحث. وعلى هذا فإن إسم الباحث يتكرر في حال نشره لأكثر من بحث. كما أن البحث الواحد يتكرر في حال مشاركة أكثر من باحث في نشره. وقد قمنا بتقدير نسبة الباحثين إلى البحث في ميدان العلوم الهندسية والتقنية، فكانت النتائج أن هذه النسبة تقارب الرقم «واحد» بالنسبة للباحثين العاملين في الدول الأجنبية، في حين تبلغ ٠,٧٠ بالنسبة للباحثين العاملين في الأقطار العربية.

لقد نظّمت الجداول الإحصائية في كل جزء وفق الترتيب التالي:

ـ جداول تعطي عدد البطاقات في كل فرع علمي موزّعة حسب أمكنةعمل الباحثين.

ـ جدول يعطي البطاقات المتعلقة بالبحوث المنجزة في بعض الأقطار العربية موزّعة حسب الفروع العلمية.

ـ جدول يعطي عدد البطاقات المتعلقة بالبحوث التي أنجزها علميون عرب في بعض دول أمريكا موزّعة حسب الفروع العلمية.

ـ جدول يعطي عدد البطاقات المتعلقة بالبحوث التي أنجزها علميون عرب في بعض دول أوروبا موزّعة حسب الفروع العلمية.

- وأخيراً جدول إجمالي يعطي عدد البطاقات المتعلقة بالبحوث التي أنجزها علميون عرب في مختلف أنحاء العالم موزّعة جغرافياً وحسب الفروع العلمية.

إننا نكتفي في هذه الدراسة بتقديم جداول تتناول الإستقصاء بمجمله، وبامكان الراغب في التفاصيل المتعلقة بكل ميدان علمي على حده الإطلاع عليها في الدليل.

ندرج النتائج الإجمالية في الجداول التالية:

- جدول «١»: عدد البطاقات المتعلقة بالبحوث المنجزة في الأقطار العربية موزّعة حسب الميادين العلمية.

- جدول «٢»: عدد البطاقات المتعلقة بالبحوث التي أنجزها علميون عرب في بعض دول أوروبا موزّعة حسب الميادين العلمية.

- جدول «٣» : عدد البطاقات المتعلقة بالبحوث التي أنجزها علميون عرب في بعض دول أوروبا موزّعة حسب الميادين العلمية.

- جدول «٤»: عدد البطاقات المتعلقة بالبحوث التي أنجزها علميون عرب في مختلف أنحاء العالم موزّعة جغرافياً وحسب الفروع العلمية.

لقد قدّمنا هذه الجداول لكي نعطي فكرة واضحة عن اهتمامات العلميين العرب في مختلف الميادين العلمية. إلّا أن الأرقام المعطاة في ميدان العلوم الكيمائية تحوي تكراراً للهندسة الكيميائية (الميدان الأول) وللهندسة الزراعية (الميدان الثاني) وللبيوكيمياء (الميدان الخامس). يتناول هذا التكرار ٤٨٣ بطاقة (٢٠٦ للأقطار العربية و١٨٢ لأمريكا و٨٧ لأوروبا و٨ مختلف). وقد لاحظنا أن هذه البطاقات لا تؤثر على التحليل العام الذي نسعى إليه.

ومجموع عدد البطاقات هو ٧٤٦٠، منها ٣٠٥٦ بطاقة (أي حوالي ٤٠٪ من المجموع) نتجت عن بحوث العاملين في الأقطار العربية، و٢٥٣٥ بطاقة (أي ٣٥٪) تتعلق ببحوث أجريت في القارة الأمريكية، و١٥٥٣ بطاقة (أي حوالي ٢١٪) تتعلق ببحوث أجريت في القارة الأوروبية.

وترتيب الأقطار العربية وفق إنتاجها في البحث العلمي، هو كما يلي: مصر، العراق، السعودية، السودان، لبنان، الكويت، ليبيا، تونس، الأردن، الجزائر، المغرب، بقية الأقطار العربية. مع الإشارة إلى أن مصر تقدم بمفردها نحو ٧٠بالمائة من مجموع البحث العلمي الحاصل في الأقطار العربية.

أما ترتيب الدول الغربية وفق إنتاج الباحثين العرب العاملين فيها، فهو كما يلي: الولايات المتحدة، إنكلترا، فرنسا، كندا، ألمانيا، بقية دول أوروبا، بقية دول أمريكا. وفي هذا الترتيب تتميز الولايات المتحدة عن بقية الدول من حيث أن المقيمين فيها يقدّمون نصف إنتاج البحث العلمي العربي الجاري في الخارج على وجه التقريب.

إن الترتيب العام، من حيث عدد البطاقات لجميع الأقطار العربية والأجنبية، هو كما يلي: مصر، الولايات المتحدة، إنكلترا، فرنسا، كندا، العراق، ألمانيا، السعودية، السودان، لبنان، الكويت، ليبيا، تونس، الأردن، الجزائر، المغرب. أما بقية الأقطار العربية فإن مساهمتها معدومة أو شبه معدومة.

إن النظر إلى أعداد البطاقات موزّعة بين الميادين العلمية، يظهر أن اهتمام الباحثين العرب يختلف بين ميدان وآخر، كما يختلف هذا الاهتمام بالنسبة للميدان الواحد بين مجموع الأقطار العربية ومجموع الدول الأجنبية، وفق ما يلي:

ترتيب الميادين العلمية وفق عدد البطاقات

في الأقطار العربية	في الخارج	إجمالي
١ ـ علوم زراعية وبيئية	١ ـ علوم الحياة	١ ـ علوم الحياة
٢ ـ علوم الحياة	٢ ـ علوم فيزيائية ورياضية	٢ ـ علوم زراعية وبيئية
٣ ـ علوم كيميائية	٣ ـ علوم كيميائية	٣ ـ علوم كيميائية
٤ ـ علوم هندسية وتقنية	٤ ـ علوم هندسية وتقنية	٤ ـ علوم هندسية وتقنية
٥ ـ علوم فيزيائية ورياضية	٥ ـ علوم زراعية وبيئية	٥ ـ علوم فيزيائية ورياضية

يكفي أن نلاحظ أن العلوم الزراعية والبيئية، التي تحتل المكان الأول بالنسبة للبحوث الجارية في الأقطار العربية، تأتي في المكان الأخير من اهتمام العلميين العرب العاملين في الخارج. نفس التباين الشديد يظهر بالنسبة لميدان العلوم الفيزيائية والرياضية.

خلاصة

يتبين لنامن النتائج المقدمة أعلاه أن نسبة البطاقات المتعلقة بالباحثين المقيمين في الأقطار العربية تبلغ ٤٠٪ من المجموع. أي أن باحثين فقط من كل خمسة باحثين عرب

جدول رقم (١)

عدد البطاقات المتعلقة بالبحوث المنجزة

في بعض الدول العربية موزّعة حسب الميادين العلمية

القطر / الميدان العلمي	الأردن	تونس	الجزائر	الجماهيرية العربية الليبية	السودان	العراق	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	بقية الدول العربية	المجموع
علوم هندسية وتقنية	٢	-	-	٢١	٨	٤٧	٩	٣	٣٠٧	١	٩	٤٧٠
علوم زراعية وبيئية	٣	٨	-	١	٥٨	١٠٣	٥	٧	٦٦٨	٣	٤	٨٦٧
علوم فيزيائية ورياضية	٢	١٠	٣	٥	١٣	٣٧	٧	٩	١١٤	-	-	٢٢٦
علوم كيميائية	١٣	١٥	٥	١٧	٦	٣٨	٣٠	٨	٤٦٩	١	-	٦٢٧
علوم الحياة	١٢	١٥	٢	٤	٣٩	٥٢	١٨	٥٢	٦٤٥	٣	٥	٨٦٦
المجموع	٣٢	٤٨	١٠	٤٨	١٢٤	٢٧٧	٦٩	٧٩	٢٢٠٣	٨	١٨	٣٠٥٦

يعملان في الأقطار العربية، أما الثلاثة الآخرون فيعملون في الخارج.

لم نتطرق في هذه الدراسة لأسباب هذا الوضع أو لنتائجه، فهذا البحث خارج عن الحدود التي رسمناها لأنفسنا في هذه الدراسة. ما نستطيع أن نؤكده لهذا العمل أن العرب يملكون ثروة علمية بشرية هامة، قدمنا في هذه الدراسة بعض ملامحها. ولكنها ثروة مهدورة، لم نحسن استثمارها بعد.

جدول رقم (٢)
عدد البطاقات المتعلقة بالبحوث التي انجزها
علميون عرب في بعض دول أمريكا موزعة حسب الميادين العلمية

الميدان العلمي	الولايات المتحدة	كندا	بقية أمريكا	المجموع
علوم هندسية وتقنية	٢٩٦	١٢	١	٣٠٩
علوم زراعية وبيئية	٢٤٠	٤٢	٢١	٣٠٣
علوم فيزيائية ورياضية	٣٥٥	١٠٤	٧	٤٦٦
علوم كيميائية	٢٨٢	٦٩	١٢	٣٦٣
علوم الحياة	٩٢٤	١٠٩	٢١	١٠٥٤
المجموع	٢٠٩٨	٣٣٦	٦٢	٢٤٩٥

جدول رقم (٣)
عدد البطاقات المتعلقة بالبحوث التي انجزها
علميون عرب في بعض دول أوروبا موزعة حسب الميادين العلمية

الميدان العلمي	فرنسا	ألمانيا	انكلترا	بقية أوروبا	المجموع
علوم هندسية وتقنية	٢٣	٢٤	٩٢	٢٠	١٥٩
علوم زراعية وبيئية	٤٧	٥٥	٢٨	٣٣	١٦٣
علوم فيزيائية ورياضية	١٢٠	٣٦	١٢٦	٤١	٣٢٣
علوم كيميائية	١١٤	٣٩	١٤١	٣٥	٣٢٩
علوم الحياة	١٤٨	٧٦	٢٨٢	٧٣	٥٧٩
المجموع	٤٥٢	٢٣٠	٦٦٩	٢٠٢	١٥٥٣

جدول رقم (٤)
عدد البطاقات المتعلقة بالبحوث التي أنجزها علميون عرب في مختلف أنحاء العالم موزعة جغرافيا وحسب الميادين العلمية

الميدان العلمي	دول عربية	أمريكا	أوروبا	مختلف	المجموع
علوم هندسية وتقنية	٤٧٠	٤١٧	١٥٩	٧٨	١١٢٤
علوم زراعية وبيئية	٨٦٧	٣٠٣	١٦٣	٤٧	١٣٨٠
علوم فيزيائية ورياضية	٢٢٦	٤٦٦	٣٤٣	٣٨	١٠٧٣
علوم كيميائية	٦٢٧	٣٧٣	٣١٩	١٩	١٣٣٨
علوم الحياة	٨٦٦	١٠٥٤	٥٧٩	٤٦	٢٥٤٥
المجموع	٣٠٥٦	٢٦١٣	١٥٦٣	٢٢٨	٧٤٦٠

المناقشات

مخلوف: هل وجدت حلاً لمعرفة العلماء العرب من أصل أرمني؟

قبيسي: لقد تناولنا هذه المشكلة وحاولنا إيجاد حل لها، ولكننا لم ننجح في ذلك.

عقيلي: بالنسبة لمصادر الخطأ، هل يمكن أن تكون كتابة الأسماء مسببة للخطأ؟ وقد نشرت بحثين سنة ١٩٧٧، لم يردا في الدليل.

قبيسي: لقد قللنا الأخطاء الناتجة عن كتابة الأسماء عندما امتنعنا عن ترجمتها وأثبتناها باللغة التي وردت بها. أما بالنسبة للبحثين المشار إليهما، فمما لا شك فيه أنهما نشرا في نشرات علمية غير مدرجة في لائحة «مؤسسة المعلومات العلمية».

زحلان: إن عدد العلماء العرب الذين أوردتهم أكبر بكثير من الأعداد المذكورة في لائحة «مؤسسة المعلومات العلمية» التي تستند إلى المؤلفين الأول وترتبهم حسب الدول.

والخطأ في المنهج المستخدم في تجميع الأسماء كبير. ولتقدير هذا النوع من الخطأ، قمت بتجميع لائحة من حملة الدكتوراه العرب من **خلاصات الأبحاث** في الولايات المتحدة ثم «اختبرت» العينة بالرجوع إلى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأمريكية في بيروت، من الذين نالوا درجات الدكتوراه في الولايات المتحدة. ووجدت أنني تعرفت على نصف الأسماء فقط. يضاف إلى ذلك أن من الضروري مراجعة هذه اللوائح سنوياً بغرض استيفائها.

قبيسي: لا بد أن تكون الأعداد التي أوردتها في ورقتي أكبر، لأننا نقدم عدد جميع المؤلفين العرب لكل بحث. وطريقتنا تتضمن عدداً متعدداً: (أ) إسم المؤلف يتكرر

عندما ينشر أكثر من بحث؛ (ب) ترد أسماء المؤلفين المشاركين. ومن ثم يتكرر ذكر البحث عندما يكون له أكثر من مؤلف.

التوم: أقترح إضافة بعد نوعي لهذا النوع من المعلومات. وأشير هنا إلى مجال تخصصي: الرياضيات، إذ أن الرياضيات، مثلها كمثل أي علم من العلوم، ميدان واسع بعض مجالاته ميت نسبيا وبعضها الآخر حيوي جداً. ومجرد ذكر عدد المنشورات دون الإشارة إلى مجالات البحث ليس مفيداً دائماً كمؤشر على ما لدى البلد من قدرات في الرياضيات. ويمكن للمرء أن يرجع إلى منشورات مثل **دليل النشر Citation Index**، بغية معرفة عدد المرات التي استخدم فيها الباحثون الآخرون بحث المؤلف المشار إليه. ومن شأن ذلك أن يوفر مؤشراً معقولاً (وإن لم يكن وافياً) على نوعية عمل ما.

قبيسي: إن البعد النوعي سيكون إضافة مفيدة.

جعفر زين: المنشورات العلمية تشكل مؤشراً واحداً فقط. وهناك مؤشر آخر هو عدد الذين قدموا رسائل دكتوراه في جميع الميادين العلمية. وسؤالي هو إلى أي مدى يبذل معهد الإنماء العربي مساعي لمعرفة الباحثين العلميين العرب من خلال رسائل الدكتوراه المقدمة في الجامعات؟

قبيسي: لست على علم إذا كان معهد الإنماء العربي يقوم بذلك أم لا.

سلمان: إن هناك بعض النقاط التي أود التنبيه إليها في مجال الإحصاءات المتعلقة بالعلماء العرب وإنتاجهم العلمي. أولاً: إن الدراسة اعتمدت الأسلوب المتبع من قبل دور النشر الأجنبية. ثانياً: إن كثيراً من بحوث العلماء العرب تنشر في مجلات محلية ولا يمكن أن يكون المقياس هو المجلات العلمية العالمية. ثالثاً: إن الكثير من بحوث العلماء العرب يصدر كتقارير فنية دون أن ينشر في مجلات. رابعاً: إن بعض الدراسات التي يجريها العلماء العرب لا تنشر لأسباب تتعلق بسياسة مؤسسة البحث التي ينتمي إليها الباحث. خامساً: أعتقد أن إنتاج الكثير من العلماء العرب ذكر على أساس أنه إنتاج نشر في المهجر، في حين أنه نشر بالتعاون ما بين جامعتين واحدة عربية والأخرى أجنبية. سادساً: إن الكثير من البحوث التطبيقية غير قابلة للنشر في المجلات الأجنبية، التي تتطلب مستوى غير متوفر في هذه البحوث، رغم أهمية هذه البحوث بالنسبة لبعض العمليات الإنتاجية.

قبيسي: أوافق على ما قاله الزميل.

الكفاءات العلميّة العربيّة في الولايات المتحدة

ألان فيشتر

طبيعة هذه الدراسة ونطاقها

إستأثرت ظاهرة الهجرة الدولية للكفاءات العالية في غضون العقدين الأخيرين باهتمام البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء، بالنظر لآثارها على التنمية ونقل التكنولوجيا. وتقلق البلدان النامية، بشكل خاص، إزاء ما ينجم عن هذه الهجرة من خسارة في الموارد البشرية العالية المستوى واللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي ودفع عجلته، وتوفير التعليم للأجيال الصاعدة.

وتعنى المؤسسة الوطنية للعلوم (National Science Foundation) بتقديم وتحليل المعلومات عن توفر العلماء والمهندسين في الولايات المتحدة والاستفادة من خدماتهم. وفي نطاق هذه المسؤولية، قامت المؤسسة بجمع البيانات عن هجرة العلماء والمهندسين إلى الولايات المتحدة. وتتناول هذه البيانات المأخوذة من مصلحة الهجرة والتجنس (INS) الهجرة السنوية للعلماء والمهندسين. ويتركز إهتمامها على الأشخاص الذين يدخلون الولايات المتحدة كمهاجرين، (Immigrants) أي على الأشخاص الذين يتمتعون بحق الإقامة الدائمة في الولايات المتحدة. كما تقوم المصلحة أيضاً بجمع البيانات عن التدفق السنوي للأشخاص غير المهاجرين (non-immigrants)، أي الأشخاص الذين يدخلون البلاد بأذونات متنوعة للإقامة المؤقتة. ومن بين هؤلاء ؛الزوار والطلاب الذين يفدون إلى البلاد في إطار برامج التبادل، ويعملون أو يدرسون في حقلي العلوم والهندسة.

وتلخص هذه الدراسة المعلومات المجموعة عن المهاجرين من الأقطار العربية. ويتركز الاهتمام على المهاجرين لأن القلق إزاء هجرة الكفاءات مصدره الهجرة الدائمة

(وليس الهجرة المؤقتة). ومن الواضح أن العلماء والمهندسين العرب الذين دخلوا الولايات المتحدة بصفة مهاجرين، قد اتخذوا قرارات بالهجرة الدائمة، علماً بأن بعض الذين دخلوا بصفة غير مهاجرين، يمكن أن ينتهي بهم الأمر بالتحول إلى مهاجرين أو أن يبقوا في الولايات المتحدة بصورة غير شرعية وهم في وضع الإقامة المؤقتة.

ويتناول القسم التالي من الدراسة (القسم الثاني) بالوصف والتحليل أنماط هجرة العلماء والمهندسين العرب إلى الولايات المتحدة في الفترة ١٩٦٦ ـ ١٩٧٧. وهو يصنف هؤلاء المهاجرين تبعاً لبلد المولد (وليس تبعاً للبلد الذي أقاموا فيه أخيراً، والمذكور أيضاً في بيانات مصلحة الهجرة والتجنس). ولكل من هاتين الطريقتين في التصنيف حسناتها وسيئاتها. ولكن يبدو أن التصنيف على أساس بلد المولد هو أكثر ملاءمة في تبيان الأضرار التي تتكبدها البلدان من جراء هجرة الكفاءات.

ويتناول القسم الثالث من هذه الدراسة بعض الخصائص المختارة للعلماء والمهندسين العرب الذين تقدموا بطلبات هجرة إلى الولايات المتحدة أثناء الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٦٩. وقد جمعت البيانات المستعملة في هذا القسم من قبل مؤسسة العلوم الوطنية في عام ١٩٧٠. ولسوء الحظ، أنه لا توجد بيانات أكثر حداثة، كما أن البيانات المتوفرة لا يمكن استخدامها إلا في وصف خصائص المهاجرين من العلماء والمهندسين المولودين في مصر. وقد أهملت المعلومات عن المهاجرين من الأقطار العربية الأخرى، لأنها تقترن بالمعلومات عن البلدان غير العربية.

أنماط الهجرة العربية إلى الولايات المتحدة: ١٩٦٦

أثناء فترة ١٩٦٦ ـ ١٩٧٧ دخل حوالي ستة آلاف عالم ومهندس مولودين في الأقطار العربية إلى الولايات المتحدة كمهاجرين (الجدول رقم ١). وشكل المهاجرون من العلماء والمهندسين من الأقطار العربية حوالي ٥ في المائة من مجموع المهاجرين من العلماء والمهندسين الذين دخلوا إلى الولايات المتحدة أثناء هذه الفترة، كما شكلوا نحو ٥ في المائة من مجموع سمات الهجرة الصادرة عن هذه البلدان. ويتألف أكثر من ثلثي هؤلاء المهاجرين من المهندسين، وربعهم من علماء الطبيعيات، والباقون من علماء الاجتماع.

إن المصدر الرئيسي للعلماء والمهندسين المهاجرين إلى الولايات المتحدة من الأقطار العربية هو مصر، التي هاجر منها نحو ثلثي المجموع (الجدول ٢). وهناك مصادر رئيسية أخرى هي: العراق ولبنان، ويقدم كل منهما نسبة ١٠ في المائة من

جدول رقم (١)

خلاصة هجرة العلماء والمهندسين العرب إلى الولايات المتحدة

في فترة ١٩٦٦ - ١٩٧٧

مجموع الهجرة العربية	١٠٩٢٥٣
العلماء والمهندسون	٥٧٩٨
ومنهم : المهندسون	٣٩٣٩
علماء الطبيعيات	١٥١٣
علماء الاجتماع	٣٤٦
هجرة العلماء والمهندسين من كل الأقطار	١١٧٥٥٩

المصدر : National Science Foundation, **Review of Data on Science Resources,** No.28 (NSF 77- 305), p.6.

المجموع، وسورية والأردن، ويقدم كل منهما أكثر من خمسة في المائة من المجموع، وفلسطين، التي أسهمت بنحو ٤,٥ في المائة من المجموع.

وقد تجاوز متوسط عدد العلماء والمهندسين المولودين في الأقطار العربية الذين دخلوا الولايات المتحدة كمهاجرين ٤٨٠ شخصاً بقليل في السنة خلال هذه الفترة ، أي بزيادة تبلغ حوالي عشرة أمثال ، من ١٦٢ مهاجراً في عام ١٩٦٦ إلى ١٢١٥ مهاجراً في عام ١٩٧٠. وقد انخفض هذا العدد بعد ذلك إلى ٢٧١ مهاجرا في عام ١٩٧٤، وعاد وارتفع قليلاً إلى أكثر من ٤٠٠ مهاجر في عام ١٩٧٧ (الجدول ٣). وظهرت هذه الاتجاهات في كل الأقطار العربية التي تعتبر مصدرة رئيسية للعلماء والمهندسين المهاجرين.

إن الزيادة الكبيرة في هجرة العلماء والمهندسين العرب إلى الولايات المتحدة ما بين عامي ١٩٦٦ و١٩٧٠، تعكس جزئياً العوامل المؤثرة على الهجرة الإجمالية من الأقطار العربية، والتي تضاعفت ثلاث مرات خلال هذه الفترة. وأحدث صدور القانون رقم ٤١٤ في عام ١٩٦٥ في الولايات المتحدة أثراً واضحاً على الهجرة. فقد استبدل بالنظام السابق لمنح سمات الهجرة وفق نظام حصص محدد لكل بلد بنظام للأفضليات الأقليمية. وانعكس الأثر الواضح لهذا التغيير في اكتساب قارتي آسيا وإفريقيا للمزيد من حصص الهجرة إلى الولايات المتحدة على حساب أوروبا ونصف الكرة الغربي.

جدول رقم (٢)

توزيع المهاجرين العرب من العلماء والمهندسين إلى الـولايات المتحدة حسب بلد المولد والمهنة ، ١٩٦٦ - ١٩٧٧

بلد المولد	كل العلماء والمهندسين	المهندسون	علماء الطبيعيات	علماء الاجتماع
كل الأقطار العربية	٥٧٩٨	٣٩٣٩	١٥١٣	٣٤٦
أقطار شمالي أفريقيا	٣٥٥٥	٢٢٧٣	١٠٩٥	١٨٧
الجزائر	٤٨	٣٥	٧	٦
مصر	٣٣١٠	٢١١٣	١٠٣٩	١٥٨
ليبيا	١٩	١٣	٦	صفر
المغرب	٩٠	٥٦	٢٧	٧
السودان	٤٥	٣٢	١٠	٣
تونس	٤٣	٢٤	٦	١٣
أقطار الشرق الأوسط	٢٢٤٣	١٦٦٦	٤١٨	١٥٩
شبه الجزيرة العربية	٤	٤	صفر	صفر
العراق	٦١٥	٤٣٢	١٥٠	٣٣
الأردن	٣٢٣	٢٣٥	٦٨	٢٠
الكويت	٥	٤	١	صفر
لبنان	٦٢٣	٤٩٢	٨٠	٥١
عمان	١	١	صفر	صفر
فلسطين	٢٦٥	١٩٠	٥٧	١٨
قطر	٣	٢	١	صفر
المملكة العربية السعودية	١١	١٠	صفر	١
الجمهورية العربية السورية	٣٨٠	٢٨٧	٥٨	٣٦
اليمن	١٣	٩	٣	١

المصدر : National Science Foundation, **Reviews of Data or Science Resources.** No. 28 (NSF 77- 305), p.6.

جدول رقم (٣)

اتجاهات هجرة العلماء والمهندسين العرب إلى الولايات المتحدة

١٩٦٦ - ١٩٧٧

السنة المالية	كل الأقطار العربية	أقطار شمالي أفريقيا	أقطار الشرق الأوسط
١٩٦٦	١٦٢	٦٠	١٠٢
١٩٦٧	٣٠٦	١٢٨	١٧٨
١٩٦٨	٤٥٥	٢٩٢	١٦٣
١٩٦٩	٨١٨	٦٠٢	٢١٦
١٩٧٠	١٢١٥	٩٢٨	٢٨٧
١٩٧١	٦٦٣	٤٠٣	٢٦٠
١٩٧٢	٥٠٩	٢٥٨	٢٥١
١٩٧٣	٣١١	١٦٩	١٤٢
١٩٧٤	٢٧١	١٣٨	١٣٣
١٩٧٥	٢٧٣	١٦١	١١٢
١٩٧٦(١)	٤١٤	٢١٢	٢٠٢
١٩٧٧	٤٠١	٢٠٤	١٩٧

(١) من أول تموز / يوليو ١٩٧٥ ولغاية ٣٠ أيلول / سبتمبر ١٩٧٦. ويضاف إلى ذلك أشهر تموز / يوليو وآب / أغسطس وأيلول / سبتمبر ١٩٧٦ عندما غيرت الولايات المتحدة تاريخ بدء السنة المالية لديها من أول تموز / يوليو إلى أول تشرين الأول / أكتوبر.

المصدر: National Science Foundation **Reviews of Data on Science Resources,** No.28, (NSF 77-305), p.6.

واستفادت منطقتا الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من المنافع التي حصلت عليها القارتان.

وإذا افترضنا أن التغيير في نظام منح سمات الهجرة، الذي أوجزناه فيما سبق، كان السبب في ازدياد العدد الإجمالي للهجرة من هذه الأقطار العربية، لأمكننا الاستنتاج بأنه تسبب بنسبة ٤٠ في المائة تقريباً من الزيادة في العدد السنوي للعلماء والمهندسين العرب، الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة في فترة ١٩٦٦ - ١٩٧٠. أما باقي الزيادة، الذي يزيد على نسبة ٦٠ في المائة من المجموع، فهو يعكس عوامل خاصة بهؤلاء العلماء والمهندسين. ومما لا شك فيه أن هذه العوامل تشمل الظروف الاقتصادية والسياسية في

الولايات المتحدة وفي أوطانهم. ومن المرجّح أن يكون اشتداد الطلب نسبياً على العلماء والمهندسين في الولايات المتحدة أثناء الستينات، قد شكل عاملا هاما أسهم في هذه الزيادة المتبقيه.

إن الانخفاض الكبير في هجرة العلماء والمهندسين العرب إلى الولايات المتحدة في فترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤ يعكس عوامل أثرت على هجرة العلماء والمهندسين من كل البلدان، فانخفضت بأكثر من ٥٠ في المائة في هذه الفترة. وفي عام ١٩٧١ أعيد النظر في سياسة الهجرة المحددة بموجب القانون رقم ٤١٤، الصادر في عام ١٩٦٥. وتحت تأثير مستويات البطالة المرتفعة، إشترط القانون المعدل أن يتوفر للمهاجر عرض محدد للعمل أو تأكيد بأن الهجرة لن يكون لها تأثير عكسي على الفنيين الأمريكيين، وذلك حتى يمكن قبول طلب الهجرة للولايات المتحدة على أساس وجود نقص كبير في مهنهم. وقد شطبت الوظائف العلمية والهندسية من قائمة الوظائف التي يعتقد بوجود حاجة ماسة إليها، وذلك نتيجة لوجود معدلات مرتفعة نسبياً من البطالة بين العلماء والمهندسين في الولايات المتحدة في ذلك الوقت. وهكذا، لم يعد بإمكان العلماء والمهندسين استعمال وظيفتهم كشرط كاف للدخول إلى الولايات المتحدة، وإن كان باستطاعتهم الحصول على موافقة على دخولهم إلى الولايات المتحدة على أساس أفضليات أخرى.

وهكذا، يمكننا الاستنتاج بأن التغييرات في الأفضليات المهنية وفي ظروف السوق، التي أوجزناها فيما سبق، والتي تسببت في انخفاض هجرة العلماء والمهندسين من كل الأقطار إلى الولايات المتحدة في فترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤، قد تسببت أيضاً في كل ما حدث من انخفاض في العدد السنوي للعلماء والمهندسين العرب المهاجرين إلى الولايات المتحدة في فترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤. كما يمكننا أن نعزو بعض الانخفاض إلى عوامل خاصة بالأقطار العربية التي جاء منها هؤلاء العلماء والمهندسون.

كذلك تعكس الزيادة البطيئة، ولكن المستمرة، في هجرة العلماء والمهندسين العرب إلى الولايات المتحدة في الفترة ما بين ١٩٧٤ و١٩٧٧ زيادات مشابهة في عدد العلماء والمهندسين الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة من جميع البلدان، عربية كانت أو غير عربية. ففي هذه الفترة، بلغت الزيادة في هجرة العلماء والمهندسين من جميع البلدان إلى الولايات المتحدة نحو ٢٠ في المائة. ولكنها بلغت نسبة ٥٠ في المائة من الأقطار العربية. وتعكس نسبة الثلاثين في المائة الإضافية وجود عوامل إقليمية تزيد من حصة العلماء والمهندسين المهاجرين من الأقطار العربية إلى الولايات المتحدة.

وقد تغير توزيع العلماء والمهندسين المهاجرين إلى الولايات المتحدة حسب بلد المولد (الجدول ٤). وكما ذكرنا آنفاً، فإن غالبية المهاجرين تأتي من ٦ أقطار هي مصر والعراق ولبنان وسورية والأردن وفلسطين. وهاجر من هذه الأقطار حوالي ٩٥ في المائة من العلماء والمهندسين المولودين في الأقطار العربية في فترة ١٩٦٦ - ١٩٧٧. وشهدت الهجرة من مصر تقلبات أكبر نسبياً من الهجرة من الأقطار العربية الرئيسية الأخرى. وبين عامي ١٩٦٦ و١٩٧٠، عندما كان عدد العلماء والمهندسين العرب المهاجرين إلى الولايات المتحدة آخذاً في التزايد، إرتفعت حصة المهاجرين المصريين من ٥٣ في المائة إلى نحو ٧٥ في المائة. وانخفضت هذه الحصة بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٤ إلى ٤٥ في المائة عند حدوث الانخفاض الإجمالي في هجرة العلماء والمهندسين العرب. وظلت هذه النسبة ثابتة بقدر معقول مقداره حوالي ٤٥ في المائة بين عامي ١٩٧٤ و١٩٧٧، باستثناء عام ١٩٧٥، حينما ارتفعت الحصة المصرية إلى ما يزيد على ٥٠ في المائة.

وبما أن عدد العلماء والمهندسين المهاجرين من مصر يشكل غالبية الذين يهاجرون من شمالي أفريقيا إلى الولايات المتحدة، فليست هناك أهمية تذكر لمناقشة نمط الهجرة الذي شهدته تلك الأقطار. غير أن أنماط الهجرة التي شهدتها الأقطار العربية في الشرق الأوسط قد تبدلت بطرق ملحوظة. وتبين بيانات الهجرة بشكل خاص أن العراق ولبنان يلعبان دور المصدّر الرئيسي للعلماء والمهندسين من هذه المنطقة من العالم إلى الولايات المتحدة. وفي فترة ١٩٦٦ - ١٩٧١، كان العراق المصدر الرئيسي للهجرة. وفي عام ١٩٦٦ بلغ المهاجرون العراقيون نسبة ٢٥ في المائة من الهجرة السنوية من هذه المنطقة. وفي فترة ١٩٧١ - ١٩٧٧، حلّ لبنان محل العراق كمصدّر رئيسي للهجرة من هذه المنطقة. وفي عام ١٩٧٢، بلغ المهاجرون اللبنانيون نسبة ٢٥ في المائة من الهجرة السنوية من هذه المنطقة. وبالرغم من صعوبة إثبات هذه المعلومات بالقرائن الحسية، يمكننا القول إن تزايد الهجرة من لبنان بعد عام ١٩٧٣ كان سببه (ولو جزئياً على الأقل) تزايد الاضطراب السياسي والعنف الذي شهده هذا البلد على حدوده وفي الداخل.

وأحد الأسباب التي تفسر وفرة عدد المهاجرين من مصر ولبنان والعراق وسورية والأردن في بيانات الهجرة التي جرت مناقشتها أعلاه، هو كثرة عدد سكان هذه الأقطار نسبياً. وعلى سبيل المثال، فإن ثلاثة أخماس العلماء والمهندسين العرب الذين هاجروا في فترة أعوام ١٩٦٦ - ١٩٧٧ هم من مواليد مصر، التي تضم أكبر عدد من السكان (أكثر من ثمانية وثلاثين مليوناً). ولكننا إذا قسنا الهجرة بالنسبة إلى عدد السكان، يتبين لنا أن أعلى نسبة هجرة إلى الولايات المتحدة هي من لبنان، وبمعدل ٢١٠ أشخاص في المليون.

جدول رقم (٤)

النسبة المئوية للعلماء والمهندسين المهاجرين من كل قطر عربي حسب المولد إلى المجموع

١٩٦٦ - ١٩٧٧

	كل السنوات	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦ * ١-٧-٧٥ – ٣٠-٦-٧٦	١٩٧٦ * ١-٧-٧٦ – ٣٠-٩-٧٦	١٩٧٧
النسبة المئوية لجميع الأقطار	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
العدد الكلي	٥٧٩٨	١٦٢	٣٠٦	٤٥٥	٨١٨	١٢١٥	٦٦٣	٥٠٩	٣١١	٢٧١	٢٧٣	٣٢٣	٩١	٤٠١
أفريقيا	٦١,٣	٣٧,١	٤١,٨	٦٤,٢	٧٣,٥	٧٦,٥	٦٠,٩	٥٠,٨	٥٤,٣	٥٠,٩	٥٩,٠	٥٢,٦	٤٦,٢	٥٠,٧
الجزائر	٠,٨	-	٢,٦	١,٨	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٨	١,٠	٠,٤	١,٥	٠,٩	-	٠,٢
مصر	٥٧,١	٣٥,٢	٣٤,٦	٥٦,٧	٧٠,٤	٧٤,١	٥٨,٤	٤٧,٠	٥٠,٢	٤٥,٠	٥٢,٤	٤٤,٦	٤٠,٧	٤٦,١
ليبيا	٠,٣	-	٠,٣	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٤	٠,٦	١,٥	٠,٤	٠,٣	١,١	٠,٧
المغرب	١,٦	١,٩	٣,٣	٢,٩	٠,٧	٠,٤	٠,٨	١,٢	١,٦	٢,٦	٢,٢	٣,٧	٢,٢	٢,٥
السودان	٠,٨	-	٠,٧	١,٣	١,٢	٠,٦	٠,٦	٠,٤	٠,٣	٠,٧	٠,٧	٢,٢	١,١	٠,٢
تونس	٠,٧	-	٠,٣	١,٣	٠,٥	٠,٧	٠,٣	١,٠	٠,٦	٠,٧	١,٨	٠,٩	١,١	١,٠
الشرق الأوسط	٣٨,٨	٦٣,٠	٥٨,٢	٣٥,٨	٢٦,٣	٢٣,٧	٣٩,٣	٤٩,٤	٤٥,٥	٤٩,١	٤١,١	٤٧,٤	٥٣,٨	٤٨,٧
شبه الجزيرة العربية	٠,١	-	-	-	-	٠,٢	-	٠,٢	٠,٣	-	-	-	-	-
البحرين	-	-	-	-	-	-	-	-		-		-	-	-
العراق	١٠,٦	٢٤,٧	٢٣,٥	١١,٢	٧,٧	٦,٨	١١,٩	١١,٤	٧,٧	١٠,٠	١١,٤	١١,٥	٦,٦	١١,٠
الأردن	٥,٦	٦,٢	٥,٦	٤,٦	٢,٧	٣,٩	٧,٢	٨,١	١٠,٠	٧,٠	٤,٤	٧,١	١٢,١	٥,٢
الكويت	٠,١	-	-	-	-	-	-	-	٠,٣	٠,٧	-	-	-	٠,٥
لبنان	١٠,٧	١٥,٤	٩,٨	٦,٤	٦,٨	٥,٨	٩,٤	١٢,٢	١٣,٢	١٩,٦	١٠,٣	١٥,٥	٢٣,١	٢٣,٩
فلسطين	٤,٦	٦,٢	١٠,٥	٦,٨	٢,٩	٢,٣	٤,٧	٧,٩	٥,١	٤,٤	٥,١	٣,٤	٤,٤	٣,٠
عمان	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-		-	-
قطر	٠,١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٠,٦	-	٠,٢
المملكة العربية السعودية	٠,٢	-	-	٠,٢	٠,٢	-	٠,٢	٠,٦	٠,٣	٠,٧	-	-	-	٠,٢
الجمهورية العربية السورية	٦,٦	١٠,٥	٨,٨	٦,٤	٥,٩	٤,٧	٥,٩	٨,٦	٨,٣	٦,٣	٩,٢	٨,٧	٧,٧	٤,٠
الإمارات العربية المتحدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
اليمن	٠,٢	-	-	٠,٢	٠,١	-	-	٠,٤	٠,٣	٠,٤	٠,٧	٠,٦	-	٠,٧

المصدر : National Science Foundation ، Reviews of Data on Science Resouves No.28 (NSF 77- 305), p.6.

* وجب علينا وضع الخانتين بسبب التغيير الذي طرأ على السنة المالية في الولايات المتحدة .

ويحتل لبنان المرتبة الثانية من حيث عدد العلماء والمهندسين الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة في فترة أعوام ١٩٦٦ ـ ١٩٧٧، علماً بأن عدد سكانه الإجمالي يقل عن ثلاثة ملايين نسمة (الجدول ٥). وعلى العكس من ذلك، فإن أقطار شمال أفريقيا كالجزائر والمغرب والسودان، التي يزيد عدد سكان كل منها عن ٦ ملايين نسمة، قد أسهمت بما مجموعه نحو ١٠٠ مهاجر، أي نحو ١٥ مهاجراً لكل مليون شخص.

ومما لا شك فيه أن أحد العوامل الهامة التي تفسر التفاوت في عدد المهاجرين بالنسبة إلى عدد السكان بين الأقطار العربية هو مستوى مهارة سكان هذه الأقطار. وعلى العموم، كلما ازداد غنى (أو تقدم) هذه البلدان أصبح سكانها أكثر تعلما وثقافة. ولا زالت معدلات الهجرة من بعض الأقطار النفطية الحديثة الثروة منخفضة نسبيا بالمقارنة مع عدد السكان. فالمملكة العربية السعودية مثلا تصدر العلماء والمهندسين بمعدل ١ بالمليون فقط. وتساهم تركيبة السكان التي تشمل عددا قليلا نسبيا من الكفاءات العالية، وافتقار سوق العمل افتقارا شديدا إلى المهارات من العلماء والمهندسين، في خفض معدل هجرة العلماء والمهندسين السعوديين إلى الولايات المتحدة الأميركية في أغلب الظن.

وهناك منظور آخر يمكن من خلاله بحث هذه البيانات، وهو أثر الهجرة على سوق العمل بالنسبة للعلماء والمهندسين في الولايات المتحدة. ويتضح من خلال البيانات المجموعة عن فترة السبعينات، وعلى أساس سنوي، أن أثر العلماء والمهندسين المهاجرين من جميع الأقطار ضئيل جدا، وهو يقل عن نسبة ١ في المائة من مجموع العلماء والمهندسين العاملين في الولايات المتحدة (الجدول ٦). أما أثر العلماء والمهندسين العرب فهو أقل من ذلك بكثير. وقد بلغ مجموع عدد المهاجرين من العلماء والمهندسين العرب إلى الولايات المتحدة في فترة ١٩٦٦ ـ ١٩٧٧ نسبة ٠,٢ في المائة من مجموع عدد العلماء والمهندسين العاملين في الولايات المتحدة في عام ١٩٧٧.

خصائص المهاجرين

إن إحصاءات الهجرة التي ورد تلخيصها في القسم السابق من هذه الدراسة بالنسبة إلى السنوات ١٩٦٦ ـ ١٩٧٧ ربما تقلل من صافي الهجرة الدائمة للعلماء والمهندسين العرب إلى الولايات المتحدة. وكما ذكرنا سابقا، هناك عدد كبير من الأشخاص الذين يقبلون في الولايات المتحدة بصفة غير مهاجرين. فقد بلغ عدد الطلاب الأجانب المسجلين سنويا في الجامعات والمعاهد الأميركية في فترة السنوات

جدول رقم (٥)

عدد العلماء والمهندسين المهاجرين من الأقطار العربية حسب مكان اقامتهم الأخير في فترة ١٩٦٦ - ١٩٧٧ لكل مليون نسمة من سكان كل قطر

القطر	عدد المهاجرين من العلماء والمهندسين	السكان (بالملايين)	معدل الهجرة (لكل مليون)
أفريقيا			
الجزائر	٤٨	١٧,٣	٢,٨
مصر	٣٣١٠	٣٨,١	٨٦,٩
ليبيا	١٩	٢,٤	٧,٩
المغرب	٩٠	١٧,٨	٥,٠
السودان	٤٥	١٦,١	٢,٨
تونس	٤٣	٥,٧	٧,٥
الشرق الأوسط			
شبه الجزيرة العربية	٤	غير متوفر	غير متوفر
العراق	٦١٥	١١,٥	٥٣,٤
الأردن	٣٢٣	٢,٨	١١٥,٤
الكويت	٥	١,٠	٥,٠
لبنان	٦٢٣	٣,٠	٢٠٧,٧
عمان	١	غير متوفر	غير متوفر
فلسطين (عرب)	٢٦٥	غير متوفر	غير متوفر
قطر	٣	٠,١	٣٠,٠
المملكة العربية السعودية	١١	٩,٢	١,٢
الجمهورية العربية السورية	٣٨٠	٧,٦	٥٠,٠
الإمارات العربية المتحدة	٠	٠,٢	٠,٠
اليمن	١٣	٨,٦	١,٥

جدول رقم (٦)

الهجرة الاجمالية للعلماء والمهندسين وهجرة العرب منهم

وتقدير عدد قوة العمل من العلماء والمهندسين

في الولايات المتحدة في فترة ١٩٦٦ ـ ١٩٧٧

الهجرة الى الولايات المتحدة في فترة ١٩٦٦ ـ ١٩٧٧	العدد
المجموع	١١٧٥٥٩
الهجرة من الأقطار العربية	٥٧٩٨
عدد العلماء والمهندسين الأمريكيين في عام ١٩٧٧	٢١٥٠٤٠٠

المصدر : National Science Foundation **Reviews of Data on Science Resources,** No.28, (NSF 77-305).

١٩٦٦ ـ ١٩٧٧ ما يزيد عن المائة ألف طالب. وتدرس نسبة ٤٠ إلى ٥٠ في المائة من هؤلاء الطلاب العلوم والهندسة. وفي الفترة بين عامي ١٩٦٦ و١٩٧٥، استبدل أكثر من ٢٧ ألفا من هؤلاء الطلاب سمات الدراسة المؤقتة بسمات الهجرة الدائمة، علما بأن كل هؤلاء الطلاب تقريبا من مواليد آسيا أو أفريقيا[١].

وهناك عدد غير معروف من العلماء والمهندسين العرب الموجودين حاليا في الولايات المتحدة بصفة غير مهاجرين، وهم يعتزمون على الأرجح الحصول على صفة مهاجرين أو أنهم يعتزمون البقاء فيها بصورة دائمة دون تغيير وضعهم كغير مهاجرين، فيصبحون «غرباء غير شرعيين»[٢].

وبالاضافة إلى ذلك، فإن البيانات عن الهجرة التي لخصت في القسم السابق لا تقدم عمليا أية تفاصيل عن خصائص المهاجرين. وبالاستناد إلى الكتابات في هذا المجال، يتوقع أن يكون المهاجرون أصغر سنا وأكثر تعليما منْ غير المهاجرين. وبالإضافة إلى ذلك، يمكننا أن نتوقع المزيد من المهاجرين من مناطق العالم التي يقل فيها الدخل

---

(١) National Science Foundation,«Scientists and Engineers from abroad Trends of the past decade, 1966- 1975, «**Reviews of Data on Science Resources** No.28 (NSF 77-305) February, 1977, p.6.

(٢) يعتقد أنطوان زحلان أن العدد الإجمالي للفنيين العرب المهاجرين إلى الولايات المتحدة يمكن أن يكون أكبر بثلاثة أمثال على الأقل مما ورد في بيانات الهجرة . أنطوان زحلان ، «هجرة الكفاءات العربية،» النشرة السكانية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا، العدد ١٦، ١٩٧٩ .

نسبيا عن الولايات المتحدة. ومن الناحية المثالية، يمكننا إثبات هاتين الفرضيتين بمقارنة المهاجرين مع غير المهاجرين داخل كل بلد وبمقارنة معدلات الهجرة فيما بين بلدان متعددة ذات ظروف عمل ومداخيل مختلفة. ولسوء الحظ أن المصادرة الحالية للبيانات ليست غنية بالقدر الذي يسمح بإجراء مثل هذا التحليل من خلال البيانات المنشورة. كما أن الموارد المتيسرة لا تسمح بمحاولة تفحص مصادر البيانات غير المنشورة لتحديد إمكانية القيام بمثل هذا التحليل. لذلك، سيقتصر بحثنا في هذا القسم من الدراسة على العلماء والمهندسين المهاجرين إلى الولايات المتحدة في عام ١٩٧٠.

ويستند التحليل إلى دراسة مؤسسة العلوم الوطنية التي جرى القيام بها في ضوء التزايد الهائل لهجرة العلماء والمهندسين إلى الولايات المتحدة في فترة ١٩٦٦ - ١٩٧٠[٣]. ولسوء الحظ، وبسبب صغر حجم العينة، فقد اقتصرت نتائج هذه الدراسة على كل من مصر و«بقية أفريقيا»، و«الشرقين الأدنى والأوسط». وتتألف نسبة كبيرة من عينة بلدان «الشرقين الأدنى والأوسط» من مهاجرين من خارج الأقطار العربية، ولا ينطبق عليهم التحليل الذي تم اختصاره في القسم الثاني من هذه الدراسة. لذلك ينبغي أن يتركز التحليل المقدم في هذا القسم على مصر وحدها.

لقد ذكر ثلاثة أخماس المهاجرين من كل الأقطار تقريبا أن السعي إلى بلوغ مستوى أعلى من المعيشة يشكل عاملا هاما في قرارهم بالهجرة. وهو ما أشار إليه ثلاثة أرباع العلماء والمهندسين المولودين في مصر تقريبا (الجدول ٧). وبالرغم من صعوبة الخروج باستنتاجات مؤكدة من هذه البيانات، فقد بدا واضحا أن الحوافز المالية تشكل إلى حد بعيد عاملا هاما بالنسبة إلى المصريين.

وفي الأصل كان ثلاثة أخماس العلماء والمهندسين المشمولين بالعينة قد دخلوا إلى الولايات المتحدة بصفة غير مهاجرين (الجدول ٨). وهذه النسبة هي أقل بين المصريين (أقل من نصف المهاجرين). وفي نهاية المطاف، حصل معظم هؤلاء على صفة مهاجرين، جرى تعدادهم في بيانات الهجرة نظرا لانتقالهم إلى وضع المهاجرين، ولكن بعضا منهم لم يفعل ذلك، ومن ثم لا ترد أعدادهم في بيانات الهجرة، الأمر الذي سبب

---

(٣) National Science Foundation. **Immigrant Scientists and Engineers in the United States**, Survey of Science Resources Series. (NSP 73- 302). February. 1973.

ويشمل هذا المسح عينة من العلماء والمهندسين المهاجرين الذين قبلوا في الولايات المتحدة ما بين شهر شباط/فبراير من عام ١٩٦٤ وشهر كانون الثاني/يناير من عام ١٩٦٩، والذين ملأوا تقارير العناوين السنوية العائدة لمصلحة الهجرة والتجنس في الولايات المتحدة.

جدول رقم (٧)

أهمية السعي إلى بلوغ مستويات معيشة أعلى كسبب للهجرة الى الولايات المتحدة

(التوزيع بالنسب المئوية)

البلد	هام جدا	هام	غير هام	لا ينطبق	لا جواب	مجموع العينة
كل الأقطار	٢٠	٤٠	١٨	١٥	٧	٧٩٨٧
مصر	٣١	٤٠	٩	١٨	٢	١١٢

المصدر :

National Science Foundation, **Immigrant Scientists and Engineers in the United States** (NSF 77- 302). Table B-1.

جدول رقم (٨)

توزيع العلماء المهندسين الذين يحملون صفة غير مهاجرين والذين أصبحوا يحملون صفة مهاجرين ، حسب صفتهم عند الدخول

القطر / العلماء والمهندسون	كل الأقطار	مصر
مجموع العينة	٧٩٨٧	١١٢
الأشخاص الذين تغير وضعهم	٤٧٦٥	٥٤
النسبة المئوية للأشخاص الذين غيروا وضعهم	٦٠	٤٨
توزيع عدد الذين غيروا وضعهم تبعا للصفة عند الدخول	١٠٠	١٠٠
طالب ضمن بعثات التبادل	٦	١١
زائر ضمن بعثات التبادل	١١	١١
طالب غير داخل في بعثات التبادل	٤٥	٣٣
سائح أو زائر للسياحة	٢١	٢٢
آخرون	١٧	٢٣

المصدر : National Science Foundation, **Immigrant Scientists**, Table B-3.

تحيزا إلى اسفل في استخدام البيانات كمؤشر على الهجرة الدائمة. وكان معظم المهاجرين الذين غيروا أوضاعهم من غير مهاجرين إلى مهاجرين من الطلاب غير المشمولين ببرامج تبادل البعثات الطلابية وقت دخولهم إلى الولايات المتحدة. وحدث

تبديل في الأوضاع بين نصف القادمين من كل الأقطار وثلث القادمين من مصر.

وكان ثلاثة أخماس العلماء والمهندسين المهاجرين المشمولين بالعينة من المهندسين، بين كل المهاجرين وبين المهاجرين المولودين في مصر على حد سواء (الجدول ٩). وتتألف نسبة ٦٠ في المائة تقريبا من العلماء المهاجرين من مصر من الكيميائيين، (المجال الواسع الوحيد الذي جرى تحديده)، ومن أكثر من ٢٥ في المائة من علماء الأحياء، (المجال الثاني الذي جرى تحديده)(٤).

وقد تلقى نحو خمسي المهاجرين من كل الأقطار ومن مصر جزءا من تدريبهم الجامعي العالي «Graduate Training» على الأقل في الولايات المتحدة (الجدول ١٠)، بينما تلقت نسبة أصغر بكثير من المهاجرين المشمولين في هذه العينة من الفئتين (حوالي العشر) جزءا من تدريبها الجامعي «undergraduate training» على الأقل في الولايات المتحدة.

ومن بين الذين تلقوا تدريبا جامعيا عاليا في الولايات المتحدة هناك فقط ٥ في المائة ممن تلقوا دعما ماليا من منظمات أجنبية غير أميركية (كالمؤسسات الحكومية، والصناعات الخاصة، وغيرها). وتلقى ١٠ في المائة من المصريين مثل هذا الدعم المالي(٥). ولا يمكننا أن نعزو قلة عدد الذين يتلقون دعما ماليا في دراستهم من مصادر أجنبية دليلا على تخوف هذه المصادر من الاستثمار في التعليم العالي في الولايات المتحدة، بسبب احتمال خسارة هؤلاء الطلاب وشغلهم وظائف في أميركا(٦).

وقد بلغ العلماء والمهندسون المهاجرون من كل الأقطار مستويات تعليم أعلى من المستويات التي بلغها العلماء والمهندسون المولودون في مصر (الجدول ١١). ويحمل ثلاثة أخماس المهاجرين من كل الأقطار درجات جامعية عليا، في حين أن نسبة ٤٥ في المائة فقط من المهاجرين المصريين يحملون مثل هذه الدرجات. ومن الناحية العملية يمكن تفسير هذا الفرق بوجود اختلافات بين فئتي العلماء والمهندسين المهاجرين داخل التركيبة المهنية لكل منهما. وتوزيع المهندسين حسب مستوى الشهادة التي حصلوا عليها نجد تشابها أكبر بين الفئتين. فحوالي خمسي المهاجرين من جميع الأقطار يحملون شهادات جامعية عليا، وثلث المهندسين المهاجرين المولودين في مصر يحملون مثل هذه الشهادات.

(٤) National Science Foundation, **Immigrant Scientists,** Table B-5.

(٥) **Ibid.** Table B- 8.

(٦) يعتقد الأستاذ زحلان أن حوالي ثلث الطلاب العرب الحائزين على شهادات الدكتوراه في الخارج لا يعودون إلى بلدانهم. أنطوان ب. زحلان، «هجرة الكفاءات العربية،» صفحة ٣٤.

جدول رقم (٩)

توزيع العلماء والمهندسين المهاجرين حسب مهنتهم عند الدخول

كل العلماء والمهندسين	كل الأقطار	مصر
العدد	٧٩٨٧	١١٢
النسبة المئوية من المجموع	١٠٠	١٠٠
المهندسون	٥٩	٦١
علماء الطبيعيات	٣٨	٣٧
علماء الاجتماع	٣	٢

المصدر : National Science Foundation, **Immigrant Scientists,** Table B-4.

جدول رقم (١٠)

النسبة المئوية للمهاجرين الذين تلقوا دراساتهم الجامعية العليا ودراساتهم الجامعية في الولايات المتحدة

الدراسة	كل الأقطار	مصر
دراسات جامعية عليا	٣٩	٤١
دراسات جامعية	١٢	٧

المصدر : National Science Foundation, **Immigrant Scientists,** Table B-7.

خلاصة النتائج

لقد بحثت هذه الدراسة في أنماط هجرة العلماء والمهندسين من الأقطار العربية إلى الولايات المتحدة ، كما بحثت في خصائص العلماء والمهندسين المولودين في مصر والمقيمين بصورة دائمة في الولايات المتحدة في عام ١٩٧٠ . وهذه الهجرة التي بلغت متوسطا يقل قليلا عن ٥٠٠ مهاجر في السنة أثناء فترة ١٩٦٦ ـ ١٩٧٧ ، ارتفعت حوالي ١٠ أمثال في فترة ١٩٦٦ ـ ١٩٧٠ ، وانخفضت بنسبة ٨٠ في المائة تقريبا في فترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤ ، وارتفعت تدريجيا بعد ذلك حتى عام ١٩٧٧ . وتعكس هذه التقلبات الزمنية في أنماط هجرة العلماء والمهندسين العرب إلى الولايات المتحدة وجود مجموعة عوامل قانونية وإدارية أدت إلى خفض هجرة العلماء والمهندسين إلى الولايات المتحدة من جميع الأقطار ما بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٤ وإلى زيادة مجموع الهجرة من الأقطار العربية ما بين عامي ١٩٦٦ و١٩٧٠ .

جدول رقم (١١)

توزيع المهاجرين من العلماء والمهندسين حسب المهنة عند الدخول وحسب أعلى شهادة علمية كانوا يحملونها عند إجراء المسح

المهاجرين / القطر	كل الأقطار	مصر
كل العلماء والمهندسين	١٠٠	١٠٠
حاملو الدكتوراه	٢٨	٢٦
حاملو الماجستير	٢٩	١٩
حاملو الاجازات	٣٦	٥٣
سواهم	٧	٢
المهندسون	١٠٠	١٠٠
حاملو الدكتوراه	٧	٩
حاملو الماجستير	٣٢	٢٤
حاملو الاجازات	٥٠	٦٦
سواهم	١١	١

المصدر : National Science Foundation, **Immigrant Scientists,** Table B-4.

لقد كانت مصر البلد العربي المهيمن أثناء هذه الفترة، وأسهمت بما يقارب ثلاثة أخماس مجموع المهاجرين من الأقطار العربية. وقد تزايدت حصة المهاجرين من العلماء والمهندسين العرب من لبنان بشكل ملحوظ بعد عام ١٩٧١، الأمر الذي يمكن أن يكون انعكاسا لتزايد الاضطراب السياسي والعنف اللذين شهدهما هذا البلد أثناء تلك الفترة. كما أن الفروقات في مستويات السكان بين الأقطار قد أسهمت أيضا في حدوث تفاوت في الهجرة فيما بينها.

وإذا نظرنا إلى الهجرة العربية بمنظور الولايات المتحدة، يتبين لنا أن أثرها ضئيل بالنسبة إلى سوق عمل العلماء والمهندسين. فقد بلغ مجموع الهجرة من الأقطار العربية في فترة ١٩٦٦ - ١٩٧٧ نسبة ٢,٠ في المائة فقط من العلماء والمهندسين العاملين في الولايات المتحدة في عام ١٩٧٧.

وقد ذكر معظم العلماء والمهندسين المهاجرين من مصر والمشمولين بالمسح في عام

١٩٧٠، أن السعي إلى بلوغ مستويات معيشة أعلى قد شكل عاملا هاما في قرارهم بالهجرة. فضلا عن أن معظم المهاجرين المصريين دخلوا الولايات المتحدة في الأصل بصفة مقيمين مؤقتين. ويتألف ثلاثة أخماس المهاجرين المصريين من المهندسين، كما أن ٨٥ في المائة من المهاجرين المتبقين هم من علماء الكيمياء وعلماء الأحياء.

وعلى الرغم من أن خمسي المهاجرين المصريين تقريبا يحملون شهادات جامعية عليا، وعلى الرغم من أن نسبة عشرة في المائة من هؤلاء المهاجرين، من أصحاب الشهادات الجامعية، تلقوا على الأقل بعض التدريب في الولايات المتحدة، فإن نسبة ضئيلة جدا من هؤلاء حصلوا على مساعدة مالية من قبل مؤسسات أجنبية.

ويحمل أقل من نصف العلماء والمهندسين المصريين المشمولين بمسح عام ١٩٧٠ شهادات جامعية عليا، الأمر الذي يعكس جزئيا التركيبة المهنية للمهاجرين المصريين، الذين يتألف ثلاثة أخماسهم من المهندسين.

هِجـرَة المصْرِيّين

إبـرَاهيم عوَيسْ

مقدمة

هجرة المصريين ظاهرة حديثة نسبيا. فبينما تمثل الهجرة نمطا ثقافيا وتستند إلى جذور تاريخية تمتد قرونا في بعض البلدان المجاورة لمصر مثل لبنان وسورية، إلا أن الهجرة لم تصبح من بين خصائص المجتمع المصري إلا بصورة تدريجية ومنذ الخمسينات من هذا القرن. وفي هذا الإطار هناك فترتان متميزتان شهدتا أكبر موجات الهجرة: الأولى حدثت في أعقاب حرب ١٩٦٧ مع إسرائيل، والثانية وقعت بعد ارتفاع أسعار النفط في سنة ١٩٧٣. وقد توجهت الموجة الأولى أساسا إلى الولايات المتحدة وكندا وأوروبا الغربية وأستراليا، في حين تدفقت الموجة الثانية صوب البلدان العربية المصدرة للنفط. كذلك تكونت الموجة الأولى في معظمها من مصريين يحمل كل منهم درجة جامعية واحدة على الأقل، بينما تكونت الثانية من تشكيلة واسعة من الأفراد المهرة وغير المهرة.

وقد نتج عن الموجة الأولى من هجرة مصريين متعلمين إلى دول الغرب الصناعية، أن أحرز بعضهم نجاحا مهنيا في كثير من الميادين. وفي سياق هذه العملية استشعرت قلة منهم الحاجة إلى إقامة روابط مؤسسية مع مصر كيما يتسنى للوطن الأم أن ينتفع مما اكتسبوه من خبرات وقد كان أكبر هذه المؤسسات وأشدها فعالية رابطة الأساتذة الأمريكيين من أصل مصري العاملين في الولايات المتحدة. وقد أرفق بهذه الورقة تذييل يفصل دور الرابطة في تعزيز المشاريع المشتركة بين مصر والولايات المتحدة. أما الدراسة ذاتها فسوف تركز على هجرة المصريين إلى البلدان العربية المصدرة للنفط.

من بين الآثار الناجمة عن زيادة سعر النفط التي قررتها منظمة البلدان المصدرة

للنفط (اوبيك) في ١٩٧٣ تضخيم الفرق بين الأقطار العربية التي تجمع بين وفرة الثروة وقلة السكان وانخفاض مستوى النمو، وبين البلدان العربية الأخرى الفقيرة، ولكنها تتميز بكثافة سكانها كما تتمتع عادة بنظم تعليمية أفضل. وإذا كانت أقطار المجموعة الأولى وهي المملكة العربية السعودية وليبيا وأقطار الخليج العربي قد حازت ثروة نقدية بفضل عائدات النفط، إلا أنها تعاني نقصا في العمال، المهرة وغير المهرة، اللازمين لنمو تلك الأقطار اقتصاديا. وفي الجانب الآخر نجد مصر ولبنان والأردن، وهي تعاني من اقتصاديات راكدة ذات معدلات بطالة عالية (حتى على صعيد المتعلمين) وينقصها الكثير من رأس المال النقدي. من هنا كانت النتيجة هي «هجرة» العمال المهرة وغير المهرة من أقطار المجموعة الأخيرة إلى أقطار المجموعة الأولى، هجرة يفسرها العرض والطلب وتدعمها سياسات كلتا المجموعتين من الأقطار على حد سواء. وعليه فقد تمثلت هذه الهجرة في نمط من التدفق بين بلدان نامية، حيث تقيم اليد العاملة بصفة رئيسية في الشرق الأوسط. وهي هجرة لا تتصف بالدوام ولكنها تستمر بصفة عامة ما بين عام وأربعة أعوام لكل فرد. ولقد كان العامل الذي ساد هذه الهجرة الجديدة بالشرق الأوسط هو تحرك المصريين إلى الأقطار العربية الأخرى والناتج أساسا عن حوافز اقتصادية.

أسباب الهجرة

البلدان العربية المصدرة للنفط فقيرة السكان. فالمملكة العربية السعودية مثلا تقرب مساحتها من مليون ميل مربع في حين يسكنها أقل من ستة ملايين نسمة. كذلك فإن عماد اقتصاد هذه الدول وهو النفط لا يستخدم أفرادا كثيرين. وقد نتج عن السياسات التي اتبعتها عن عمد الشركات التي كانت أول من عمل في استخراج النفط، أن تحول الإنتاج ليصبح نشاطا فائق الاستخدام لرأس المال الكثيف. ومن هنا يستخدم قطاع النفط في المملكة العربية السعودية خمسة عشر ألف عامل، وفي ليبيا يستخدم سبعة آلاف عامل[1]. وهكذا اتجهت العمالة في الأقطار النفطية الغنية لتتركز في القطاع البيروقراطي وفي قطاعات التشييد والخدمات. من هنا، ففي حين أن الكميات الوفيرة من النفط تهيء الفرصة أمام التصنيع، إلا أنها تشجع بالقدر نفسه على نمو حرف وأعمال ليست بطبيعتها أصيلة ولا منتجة. وانطوت هذه الظاهرة على عامل رئيسي هو النقص النسبي في الأقطار النفطية الغنية في المرافق التعليمية الراسخة واللازمة لتدريب المديرين

---

(١) Fred Halliday, «Migration and the labor force in the oil producing states of the Middle East,» **Development Change,** V. 8, (1977), p. 263.

المسؤولين عن برامج التنمية الاقتصادية في هذه الأقطار. ومن أجل توفير هؤلاء المديرين فضلا عن توفير المدرسين كان على الأقطار النفطية الغنية أن تتجه إلى بلدان مثل مصر.

وتركز ميزانية مصر تركيزا شديدا على برامج التعليم الثانوي والعالي، لدرجة أن أصبح هناك أعداد من خريجي الجامعات المصرية بأكثر مما يمكن استخدامه في الاقتصاد. ولقد كانت السياسة التي اتبعتها الحكومة، حتى وقت قريب، تقضي بتأمين مكان لجميع هؤلاء الخريجين ضمن الجهاز البيروقراطي الضخم في مصر. إلا أن هذه السياسة ما لبثت أن رضخت للمطالب الاقتصادية من جهة ولضغوط مارستها المملكة العربية السعودية وغيرها من الأطراف المانحة للأموال إلى مصر من جهة أخرى[٢]. وعمدت مصر إلى التخلي عن قوانينها التقليدية بتقييد الهجرة لصالح «سياسة الانفتاح» التي اتبعتها والتي تقضي، في جملة أمور، بالسماح للعمال - حتى المهرة منهم - بمغادرة مصر، مع التقليل بقدر الإمكان من الإجراءات الروتينية. وبرغم أن مصر لم تعتمد سياسة رسمية في مجال الهجرة، إلا أنها عمدت إلى تشجيع الهجرة بصورة ضمنية من خلال قيامها بإزالة التعقيدات الجمركية وخفض الضرائب على التحويلات الخارجية إلى أقل حد ممكن، أي أنها تركت المجال بالفعل لقوانين العرض والطلب كي تأخذ مجراها. ودوافع انتهاج سياسة من هذا القبيل واضحة، فحتى لو بدا الأمر على أنه تشجيع على هجرة الكفاءات، إلا أن هذا التدفق للعمالة المهاجرة من شأنه أن يقلل من البطالة، وأن يحول دون نمو البيروقراطية. كذلك فهو يخلص البلاد من وضع مشحون بعوامل الانفجار الذي يتمثل في وجود خريجي جامعات يجمعون بين مشاعر السخط ومعاناة البطالة. كذلك فإن الرواتب التي يتقاضاها هؤلاء المهاجرون عن عملهم في البلدان النفطية الغنية، وهي أكبر بكثير من تلك التي كانوا جديرين بتقاضيها في مصر مقابل أعمال مماثلة، هذه المبالغ غالبا ما يحولها المهاجرون إلى عائلاتهم في الوطن، وهم بهذا يعاونون على تقويم الخلل في ميزان المدفوعات. وفي حين أن التحويلات لا تخضع للضرائب، فإن المواد الكمالية التي يشتريها المهاجرون من الخارج برواتبهم تفرض عليها رسوم باهظة، وهي بهذا تمثل دخلا حكوميا إضافيا. وأخيرا فإن وجود العمال المصريين في الخارج قد يؤدي إلى مزيد من اعتماد تلك البلدان على العمالة المصرية، ذلك لأن مصر بفضل تماثلها الثقافي مع الأقطار العربية الأخرى إنما تملك بهذا ميزة في ما يتعلق بتصدير عمالتها. كما أن دور مصر التقليدي، كوسيط بين التكنولوجيا الغربية والاحتياجات التقنية العربية، قد جعل منها تكنوقراط العرب الذي قد يتعين على الأقطار العربية أن

(٢) The Economist, (13 November 1976).

تعتمد عليه أكثر فأكثر في جهودها الإنمائية. ولطالما كان استخدام هجرة المديرين أداة من جانب مصر لاكتساب نفوذ سياسي في البلدان المجاورة. ومن هنا فإن اعتماد بلدان عربية أخرى على التكنولوجيا المصرية يمكن أن يضع في يد مصر سلاحا فعالا، ويجعل الأقطار العربية تفكر بالتأكيد أكثر من مرة قبل أن تبادر إلى قطع روابطها الاقتصادية نهائيا مع مصر، وهذا عامل له أهميته في ضوء ما شهدناه من توتر في مجال العلاقات العربية منذ «كامب ديفيد».

أما على المستوى الفردي فإن لخريج الجامعة المصري أسبابا كثيرة تدعوه إلى الهجرة إلى بلد عربي آخر. وذلك رغم الروابط الوثيقة التي تشده إلى وطنه وأسرته. إن الطلب شديد على خدمات هذا الخريج في الأقطار النفطية الغنية، لا سيما إذا كان مدرسا أو محاميا أو مديرا في قطاع التشييد. أما في مصر فليس له من عمل مضمون حتى في الحكومة، في حين أن بوسعه أن يتقاضى في قطر عربي آخر خمسة أو عشرة أمثال ما يمكن أن يتقاضاه في مصر على فرض أنه وجد وظيفة فيها. فالمدرسون المصريون في الكويت مثلا يتقاضون ٦,٥ مثلا لما يتقاضاه أقرانهم في مصر، والمحامون في ليبيا يكسبون ٩,٤ مثل ما يكسبه نظراؤهم في مصر(٣). ويمكن أيضا تحويل هذه المرتبات إلى العائلات في مصر دون ضرائب تذكر. وكما ذكرنا آنفا فليست البلدان العربية الأخرى بعيدة من الناحية الثقافية عن مصر، الأمر الذي لا يحتاج فيه العاملون المصريون إلى أن يخشوا صعوبة في عملية التكيف. وأخيرا، بما أن الاستخدام في الخارج لا يلزم أن يكون طويل الأمد، فإن بمقدور العامل المهاجر أن يتعلم وأن يطبق مهارات جديدة في مهجره، وهي مهارات يمكن أن ينقلها معه لدى عودته إلى مصر.

طبيعة الهجرة

إذا كانت الاحصاءات في هذا المجال غير دقيقة، إلا أنه يبدو واضحا أن عدد العاملين المصريين الذين هاجروا للخارج قد زاد بصورة مثيرة ما بين سنة ١٩٧٣ حتى الآن. وقد قدر عدد المهاجرين بما يتراوح بين نصف مليون ومليون عامل في سنة ١٩٧٤(٤). وكان هذا الرقم يقارب ١,٧٥ مليون في سنة ١٩٧٨ أي حوالي ١٨٪ من

(٣) Lawrence Hadley, «The Migration of Egyptian Human Capital to the Arab Oil Producing States: A Cost Benefit Analysis,» **International Migration Review,** V.11, (1977), p.285.

(٤) Nazli Choucri, **Migration and Employment in the Construction Sector: Critical Factors in Egyptian Development** (Cairo Un.(MIT), p.127.

مجموع القوى العاملة في مصر. ومن هنا يتضح أن عدد المهاجرين كبير جدا بالنسبة لحجم الاقتصاد المصري.

وقد كان التقليد يجري بأن يتجه المهاجرون المصريون إلى البلدين المجاورين لمصر وهما ليبيا والسودان. لكن بعد سنة ١٩٧٣ تزايد تدفق الهجرة إلى المملكة العربية السعودية والكويت (برغم أن مستوى الهجرة في ليبيا ظل كبيرا كما هو). ولما كانت الأقطار العربية تحجم عن إذاعة أرقام حول عدد المهاجرين الأجانب الموجودين على أراضيها، خوفا من خلق ردود فعل داخلية، فقد نجم عن ذلك ضآلة الاحصائيات المتعلقة بهذه النقطة بصورة خاصة. علما بأن من المعروف أن نسبة العاملين الأجانب في أقطار الخليج العربي نسبة كبيرة للغاية(٥).

وعلى خلاف ما كان يحدث في الماضي، بدأ العمال المصريون، المهرة منهم وغير المهرة، يهاجرون إلى ليبيا، وإن كانت غالبيتهم لا تزال من العاملين المهرة. وتهاجر حاليا نسبة تزيد على ١٠ في المائة من مدرسي مصر،و٢٧ في المائة من أطبائها، إلى الخارج بما يتخلف عنه نقص في هذه المهن داخل مصر(٦). كذلك تسبب نزوح منظمي عمليات البناء، ومغادرة عمال التشييد غير المهرة في زيادة كلفة التشييد في مصر، مما نجم عنه بالتالي زيادة حدة مشكلة التضخم(٧).

أما مبالغ التحويلات المالية الواردة إلى مصر من العاملين في الخارج فقد زادت مع الزيادة الهائلة في عدد هؤلاء العاملين المصريين منذ سنة ١٩٧٣. لقد زادت هذه التحويلات، سواء كانت مباشرة أو على شكل تحويل لواردات، بنسبة ٨٥ في المائة بين سنتي ١٩٧٦ و١٩٧٧. ففي حين لم تكن هذه التحويلات لتزيد في مجموعها عن ٢٢٠ مليون دولار في سنة ١٩٧٤، ارتفعت في سنة ١٩٧٧ لتصل إلى ١,٥٣ مليار دولار. ولقد تكون هذه المبالغ هامشية بالقياس إلى الناتج القومي الإجمالي في مصر، لكن هذه التحويلات تسهم في خفض العجز في ميزان المدفوعات المصرية، إذا علمنا أن هذا العجز قد انخفض في سنة ١٩٧٧ إلى ١,٥٦ مليار دولار بعد أن كان ٢,٤٨ مليار دولار في سنة ١٩٧٥.

---

(٥) Halliday, «Migration and the Labor Force,» p.277.

(٦) **Financial Times,** 28 June 1976.

(٧) Choucri, **Migration and Employment,** p.134.

قال الفرد مارشال أن رأس المال البشري هو أهم عوامل التنمية الاقتصادية. ومن هنا فإن هجرة العمال، ولا سيما المهرة منهم، إنما تنقل من مصر رأس مالها البشري الذي كان بإمكانه أن يسهم في تنمية مصر اقتصاديا واجتماعيا. كذلك تخلق الهجرة أوجه نقص كثيرة في العمالة في مجالات أساسية مثل التعليم والصحة. ولأن التحويلات الواردة من الخارج لا تخضع للضرائب، فمعنى هذا انخفاض إيرادات الحكومة من الضرائب، في حين أنه يضيع عليها ولو مؤقتا ما سبق وتكبدته من تكاليف باهظة في تعليم الذين هاجروا. وتشمل هذه التكاليف الاجتماعية ـ السياسية ما قد يساور المديرين المصريين من مشاعر المرارة في بلدان الغربة. بل قد تستثار مشاعر السخط في داخل مصر ذاتها من جراء تبين الفرق في الأجور بين مصر والبلدان العربية الغنية بالنفط. ومع ذلك فإن هذه الشريحة من العمال المهاجرين الذين ما كان بالوسع تشغيلهم في مصر، كان يمكن ولا شك أن يرتفع صوتهم باحتجاج من نوع آخر لو بقوا على أرضها. إلا أن علينا أن نلاحظ أيضا أن الهجرة ستزيح شريحة كبيرة من الطبقة الوسطى، وبهذا فهي تنال من أحد المصادر اللازمة لدعم الحكم واستقراره.

تذييل : رابطة الأساتذة الأمريكيين من أصل مصري

أنشئت رابطة الأساتذة الأمريكيين من أصل مصري سنة ١٩٦٣ بغية تعزيز العلاقات المصرية الأمريكية عن طريق النشاطات الثقافية، بما يدعم تطور مصر العلمي بجميع صوره وأشكاله. ويلتزم أعضاء الرابطة وعددهم ١٣٢ عضوا، بوصفهم أمريكيين من أصل مصري أو بوصفهم مصريين مقيمين بصفة دائمة في الولايات المتحدة، بالمشاركة في هذه العملية من خلال تقديم خبراتهم، التي من شأنها تعزيز الجهود وتشجيع المشاريع في ميدان التنمية. وتضم عضوية الرابطة عددا من العناصر البارزة من أساتذة وعلماء ومهنيين يعملون في مختلف ميادين العلم والتربية.

وقد ظلت الرابطة منذ سنة ١٩٧٤ تعقد اجتماعاتها في القاهرة كل سنتين تحت رعاية رئيس جمهورية مصر. وتهيء هذه الاجتماعات ساحة لتبادل الدراسات في مجالات كالطب والهندسة والاقتصاد وكلها تتصل بتنمية مصر. وفيما مضى، عملت اجتماعات السنتين هذه على تنشيط المناقشات الفعالة بين أعضاء الرابطة وبين أقرانهم من المصريين العاملين في كلا القطاعين العام والخاص. وتسير الرابطة بخطى حثيثة في تخطيطها للتركيز على إضفاء الطابع المؤسسي على الصلات التي تربطها بمصر، بما من شأنه أن

يؤدي لاتباع نهج تنظيمي في إيجاد اتصال أكثر انفتاحا وخبرة وأيسر تدفقا بين مصر والولايات المتحدة.

أما نشاطات الرابطة فهي تغطي حاليا مدى واسعا من المشاركة في جهود تتم بالتعاون بين الجانب المصري والجانب الأمريكي. فهناك برنامجان قائمان بالفعل هما: برنامج الاستاذ الزائر الذي قضى بموجبه نحو أربعين من الأساتذة المصريين الأمريكيين سنوات من إجازاتهم الدراسية وهم يعملون في جامعات مصر ومؤسساتها، ثم صندوق العلم والتعليم، الذي تقوم الرابطة عن طريقه بشراء الأجزاء الصغيرة اللازمة للمعدات التي تملكها المؤسسات المصرية العاملة في مجالات البحوث والتدريب والتدريس، ومن ثم ترسلها الرابطة إلى تلك المؤسسات مجانا، وعلى أساس عاجل، بغية تلافي عوامل التأخير الناتجة عن البيروقراطية وغيرها. ويشارك أعضاء الرابطة كذلك في مساعدة الطلاب المصريين الذين يصلون حديثا إلى الولايات المتحدة بتوجيههم إلى الموارد والمؤسسات المعاونة والملائمة لهم. وتعمل المؤسسة بصورة وثيقة مع المركز القومي للبحوث في مصر، حيث ساعدت على إعداد الورقة التي تقدمت بها مصر رسميا إلى مؤتمر فيينا المعني بالعلم والتعليم في سنة ١٩٧٨.

وثمة مجالات عدة تستحوذ على أكبر اهتمام من جانب الرابطة فيما يتعلق بتنمية مصر، وهي مجالات تعكسها مشاركة الرابطة في مشاريع يرجى منها أن تسهم بصورة ملموسة في العملية الإنمائية. ومن بين هذه المجالات إجراء مسح جغرافي لمصر، ومنها المشكلة السكانية التي التزمت الرابطة بطرحها على السلطات المصرية والرأي العام المصري بغية التفهم الكامل لخطورة المشكلة. وثمة مجال آخر، وهو إعادة بناء مستشفى «قصر العيني» التابع لكلية الطب بجامعة القاهرة. وتأمل الرابطة في هذا المضمار أن تقدم خبرة أعضائها المختصين في مجالات مثل التنظيم والادارة والاجراءات الطبية وغيرها.

من هنا يمكن القول بأن رابطة الأساتذة المصريين ـ الأمريكيين إنما تعمل بالفعل على تهيئة وضع عكسي لهجرة الكفاءات، من خلال تقديم خبرة أعضائها في مجالات متنوعة من النشاطات إلى الوطن الأم.

المناقشات

نسيم: ماذا كان أثر الهجرة على توزيع الدخل؟ هل أدت إلى تفاقم الهوة في الدخول بين الريف والحضر؟ وهل كان ثمة هجرة كبيرة من المناطق الريفية؟

عويس: معظم المهاجرين يأتون من المناطق الحضرية. وأنا أعكف حاليا على إجراء بحث ميداني حول أثر الهجرة على توزيع الدخول حيث يجد المرء في هذا المجال أثرا مباشرا وآخر غير مباشر. فالأثر المباشر هو الزيادة في دخل المهاجرين وعائلاتهم، أما الأثر غير المباشر فهو نتيجة لما يتبع ذلك من تضخم.

غيش: تتحمل الدولة في مصر معظم كلفة التعليم، في حين تعود منافع هذا التعليم بصور مختلفة على المهاجرين وعائلاتهم وعلى سائر الأطراف المتصلة بهذا الأمر. وأود أن أقول إن كلفة هجرة الكفاءات من مصر إنما يتحملها إلى حد كبير الأطفال الذين لا يجدون أو لا يكادون يجدون مكانا في التعليم وتتحملها معهم عائلاتهم أيضا.

هوري: هناك ٢٢ ألف مدرس معارين إلى الخارج، وقد تجلت بالفعل أوجه النقص في المدرسين مما سيؤثر على نوعية التعليم. وتفيد إسقاطات دراسة قامت بها إحدى المنظمات الدولية بأن نقصا يقدر بثمانية آلاف مدرس سوف يظهر في المستقبل القريب. وفي رأيي أن يقتصر دور المدرسين المصريين العاملين في الخارج على التدريس في معاهد المعلمين هناك.

التل: هل هناك دراسات سوسيولوجية حول آثار الهجرة على العائلات التي خلفها المهاجرون في مصر؟

عويس: ليس هناك، حسب ما أعلم، دراسات من هذا القبيل، وإن كان هناك صحفي يحاول جمع معلومات حول هذه المسألة.

زحلان: هل توجد معلومات حول النسب المئوية لفئات المهنيين المهاجرة (أطباء، مهندسون. . الخ) بالنسبة لمجموع المصريين العاملين في كل مهنة؟

عويس: ليس هناك لسوء الحظ إحصاءات عن هذه النقطة، وليس بوسعنا أن نوفر الاحصاءات من الهيئات الرسمية في مصر أو في البلدان المتلقية للمهاجرين. ومن هنا كان اعتمادنا على تقديرات موضوعة على أساس الدخول، وعلى معلومات متعلقة بعدد الخريجين المغادرين لمصر أو المقيمين بها.

سيغوردسون: قدرت أن عدد المصريين العاملين بالخارج هو ٥و٢ مليون، وأن المبالغ التي تم تحويلها قدرت بمبلغ ١و٢ مليار دولار، وهذا يجعل نصيب الفرد سنويا ٨٠٠ دولار. فهل هذا رقم معقول؟

عويس: هذا التقدير قائم على أساس مجموع التحويلات النقدية والقيمة المقدرة للمواد الكمالية التي أحضرها المهاجرون إلى مصر.

صريب: يلاحظ المرء أن هناك هجرة طوعية بين المثقفين الذين يعارضون النظام السياسي، فضلا عن قوى بشرية تعار إلى الخارج بصورة رسمية، والفئة الأخيرة تستفيد من الوسائل التي اكتسبتها مؤخرا لتدعيم موقعها الاقتصادي والسياسي لدى عودتها إلى مصر. فما هي الآثار السياسية المترتبة على الهجرة المصرية التي تتم في الوقت الحاضر؟

عويس: معظم المصريين الذين يهاجرون إلى البلدان العربية النفطية تدفعهم أسباب إقتصادية وليست سياسية. أما السفر إلى مصر وخارجها فهو في الواقع يتم بحرية دون قيود بالنسبة لمعارضي سياسات الحكومة فيما بعد «كامب ديفيد». ومن هنا فالذين يهاجرون حاليا لأسباب سياسية هم أقلية.

الياس زين: هل كان لتوقيع اتفاق «كامب ديفيد» أي أثر على الهجرة للبلدان العربية؟ وهل هناك هجرة عكسية للمصريين، عودة إلى مصر؟

عويس: اتفاق «كامب ديفيد» لم يكن له أثر على هجرة المصرين إلى الأقطار العربية لسببين: الأول هو أن الأقطار العربية أرادت أن تؤكد للمصرين أنها إنما تعارض سياسات حكومتهم وأنها ليست ضد المصريين بعامة، وثانياً لم تعمل الحكومة المصرية على تشجيع عودة مواطنيها من الخارج.

البيومي: يحتمل أيضا أن الحكومات العربية المعارضة لاتفاق «كامب ديفيد» لم تشأ أن تهز استقرار النظام السياسي في مصر من خلال فرض العودة على الوافدين إليها من المصريين.

المهنيّون الأمريكيون من أصل عربي وهجرة الكفاءات

سميح فرسون

مقدمة

جرت الهجرة العربية إلى الولايات المتحدة في موجتين طويلتين كانتا مختلفتين اختلافاً نوعياً. وقد حدثت الموجة الأولى في العقد الأخير من القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين. وقد جاء المهاجرون العرب في تلك الفترة أساساً من سورية الكبرى، بما فيها خاصة الإقليم الذي أصبح يعرف باسم لبنان. وهاجرت أعداد أقل من فلسطين، من المنطقة المحيطة بالقدس. وجاء المهاجرون الأوائل من مناطق ريفية، وكانوا في الأغلب من الفلاحين وخاصة المسيحيين منهم. وبالمقارنة بالمهاجرين العرب الذين قدموا إلى الولايات المتحدة من بلدان أخرى، كان المهاجرون العرب المسيحيون أقل عدداً وأسرع اندماجاً في المجتمع الأميركي، من الناحيتين الثقافية والاجتماعية على السواء. وقد بدأت الموجة الثانية من الهجرة العربية إلى الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، ويبدو أنها ما زالت مستمرة بمعدل سنوي متزايد. وتشمل هذه الموجة مهاجرين عرب من مناطق ريفية وحضرية، ونسبة كبيرة منهم من المهنيين المتخصصين. ويوضح الجدول رقم (١) هذه النقطة بالنسبة للسنوات ١٩٧١ ـ ١٩٧٧، عندما تراوحت النسبة المئوية للمهاجرين من الكفاءات العربية العالية من البلدان العربية الرئيسية المصدرة للكفاءات ـ وهي العراق والأردن وفلسطين ولبنان وسورية ومصر والمغرب ـ بين أكثر من ٦ في المائة بالنسبة للأردن وأكثر من ٣٠ في المائة في المتوسط بالنسبة لمصر[١].

---

(١) معرفة تفاصيل الهجرة العربية إلى الولايات المتحدة، أنظر ورقة الان فيتشر في هذا المجلد.
I. Abu- Lughod, **The Arab Professional in North America: Will He Return to the Homeland?** (unpublished. 9 February 1976).

وقد كان التغيير كبيراً في نوعية المهاجرين من فلاحين إلى كفاءات عالية. يضاف إلى ذلك أن منشأ المهاجرين العرب الجديد لم يقتصر على سورية الكبرى، إنهم يأتون من كل قطر عضو في الجامعة العربية تقريباً، بما في ذلك موريتانيا والصومال. ومن ثم انضم المسلمون العرب إلى المسيحيين العرب بأعداد متزايدة. ومع ذلك، ظلت سورية الكبرى (سورية ولبنان وفلسطين) مصدرا رئيسيا، ولكن إنضمت إليها الآن مصر والعراق. وتشكل هذه الأقطار العربية الخمس الرئيسية أكبر حصة من المهاجرين العرب إلى الولايات المتحدة، وخاصة منذ الستينات.

وهناك نوعان رئيسيان من المهاجرين العرب من الكفاءات العالية إلى الولايات المتحدة: أولئك الذين دخلوا الولايات المتحدة كمهاجرين، والآخرون الذين دخلوا الولايات المتحدة للدراسة فقط (ومن المفترض أنه لم تكن لديهم نية للهجرة)، ولكنهم بقوا هناك كمقيمين بعد أن غيروا صفتهم القانونية أثناء إقامتهم. وتختلف بعض الشيء العوامل السوسيولوجية والنفسية - الإجتماعية المسؤولة عن هجرتهم، ومن ثم تختلف هذه الهجرة العربية للكفاءات إلى حد ما. ويفيد مسح أجراه «إبراهيم أبو لغد» عن هجرة الكفاءات العربية إلى الولايات المتحدة أن ٧٣ في المائة من المهاجرين من الكفاءات العربية العالية دخلوا الولايات المتحدة كطلاب في المحل الأول، بينما دخلها ٢٦ في المائة منهم كمهاجرين قانونيين[٢]. وتشمل نسبة الثلاثة والسبعين في المائة المذكورة أعلاه الخريجين العرب من الجامعات الأميركية الذين عادوا إلى الوطن العربي لفترة قصيرة (من سنتين إلى أربع سنوات) ثم هاجروا بعد ذلك إلى الولايات المتحدة. والقسم الأكبر من المهاجرين من الكفاءات العربية العالية كانوا طلابا أتموا تعليمهم وبقوا في الولايات المتحدة أو عادوا إلى الوطن ثم سافروا إلى الولايات المتحدة من جديد.

ومن الصعب أن نحدد بالضبط عدد المهاجرين العرب من الكفاءات العالية والمقيمين حالياً في الولايات المتحدة. ويقدر «أبو لغد» عدد هؤلاء بأنه حوالي ١٠٠ ألف في المجموع. وهو رقم يفتقر إلى الواقعية وإن كان كبيراً. وتشكل الكفاءات العربية العالية قسماً صغيراً من مجموع المهنيين الأميركيين. وهم موزعون على نطاق واسع وكثافة ضئيلة في أنحاء الولايات المتحدة، ولا توجد تجمعات كبيرة منهم في أية منطقة أو مدينة بالذات. أما الجالية العربية في الولايات المتحدة فإنها تميل إلى التركز في أماكن قليلة هي

---

(٢) أنظر: B. Aswad, **Arabic Speaking Communities in American Cities** (New York: Center for Migration Studies, 1974).

ميتشغان بالدرجة الأولى، ثم كاليفورنيا ونيويورك ونيوانغلاند وتكساس وأوهايو(٣).

بنية الأمريكيين من الكفاءات العالية من أصل عربي في الويات المتحدة

لا توجد مؤلفات عن المائة ألف مهاجر عربي من الكفاءات العالية في الولايات المتحدة. ويستند العرض التالي إلى المسح الذي أجراه «أبو لغد»، والذي لا يشكل بالضرورة عينة ممثلة للمهنيين الأميركيين من أصل عربي. ومن ثم لا يمكن اعتباره صورة دقيقة، وإن كان يشكل وصفاً تقريبياً.

وطبقاً لهذا المسح فإن ٢٠ في المائة من المستجيبين ولدوا في الأربعينات، و٥١ في المائة في الثلاثينات، و٢٥ في المائة في العشرينات. ومن بين المستجيبين ٦ في المائة فقط من النساء، و٤٦,٨ في المائة من المسلمين، و٣٩,٦ في المائة من المسيحيين. ويتضمن الجدول رقم (٢) بياناً بأعلى درجات العلمية التي حصل عليها المستجيبون ويتضح منه أن أغلبيتهم من حملة الدكتوراه. ويشكل هؤلاء، مع الأطباء، ثلاثة أرباع جميع المستجيبين. وإذا كانت هذه الصورة تعكس بصورة صحيحة نمط الكفاءات العربية العالية في الولايات المتحدة، فإن معناها أن حوالي ٥٠ ألفاً من حملة الدكتوراه قد غادروا الوطن العربي إلى الولايات المتحدة وحدها منذ الحرب العالمية الثانية.

ويتضمن الجدول رقم (٣) نوع تخصص هؤلاء من واقع المسح بالعينة.

ومعظم الأطباء هم ممارسون يعملون لحسابهم. أما الفئات الأخرى من الكفاءات العالية فإنهم يعملون في الشركات الخاصة أو الجامعات أو الحكومة الأميركية. ويتضمن الجدول رقم (٤) توزيع الدخل بين الكفاءات العالية التي شملها المسح. ومن المحتمل أن يكون مماثلاً لتوزيع الدخل بين مجموع الكفاءات العربية العالية المهاجرة، وبين المهنيين الأميركيين الآخرين بصفة عامة. وأصحاب الكفاءات العربية العالية، هم والمهنيون الآخرون، في وضع مالي جيد نسبياً، ويندرج معظمهم في نسبة العشرين في المائة التي تحتل قمة سلم شرائح الدخل في الولايات المتحدة. وربما كان ذلك إلى جانب ميزات

---

(٣) أنظر أيضا: N.Y. Abraham, **National and Local Politics: A Study of Political Conflict in the Yemeni Immigrant Community of Detroit, Michigan** (unpublished Phd Dissertation, University of Michigan, 1978); A. El-Kholy, **The Arab Moslems in the United States,** (New Haven, Conn.: College and University Press, 1966).
ومن أحسن الدراسات دراسة: E. Hagopian and A. Peden, eds., **The Arab Americans: Studies in Assimilation,** (Wilmette: Medina Press, 1969).

عامة أخرى مثل ظروف العمل المناسبة والحريات المدنية والممارسة والمشاركة المهنية، من العوامل الهامة التي تدفع الكفاءات العالية إلى مواصلة البقاء في الولايات المتحدة[٤].

الصلات عبر الوطنية بين المهنيين الأميركيين من أصل عربي

يحدد «أ. القزاز»[٥] في كتاب وصفي ومصور صغير، أهم الصلات القائمة بين الأميركيين من أصل عربي وبين الوطن العربي. وتشمل هذه صلات القربى والصلات الإعلامية والتنظيمية والرسمية والتجارية. وسوف نتناول بعض هذه الصلات بالنقاش. أما الصلات التنظيمية فسوف نتناولها بمزيد من التفصيل فيما يلي.

وتتضمن المجلات والصحف المنشورة محلياً باللغتين العربية والإنكليزية أخباراً ومعلومات عن الوطن. وربما تكون هناك نحو ٥٠ صحيفة ومجلة ونشرة يصدرها الأميركيون من أصل عربي في المدن الأميركية الهامة. ويقدر مجموع توزيعها بنحو ١٢٠ ألف نسخة. وهناك أيضاً عدة برامج إذاعية باللغة العربية. وهذا النوع من الصلات يشكل سيفاً ذا حدّين بالنسبة للأميركيين من أصل عربي. إذ أنها تساعد على الحفاظ على الشخصية العربية ولكنها في الوقت نفسه تساعد على تقليل دافع العودة إلى الوطن طالما أن الصلات الثقافية الاجتماعية غير مقطوعة بالكامل، مما يؤدي إلى خلق ثقافة فرعية من أصل عربي.

وهناك أيضاً الروابط الرسمية التي تقيمها الحكومات العربية، كل على حدة، مع الجالية العربية في الولايات المتحدة بما في ذلك المهنيون. فقد أقامت مصر والعراق والأردن ولبنان وسورية شكلاً من أشكال الروابط بمواطنيها المهاجرين المغتربين وخاصة المهنيين. ولمنظمة التحرير الفلسطينية مثل هذه الروابط على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي مع المهنيين الفلسطينيين المغتربين. وتتخذ الاتصالات أشكالاً كثيرة ابتداء من الدعوات الشخصية الموجهة إلى المهنيين الأفراد أو إلى ممثلي المنظمات الأميركية العربية لزيارة الوطن العربي، وانتهاء بالزيارات التي يقوم بها المسؤولون في الحكومات العربية

---

(٤) أنظر دراسة: A.B. Zahlan, **The Brain Drain-Lebanon and Middle Eastern Countries (Prepared for UNITAR, New York, 1969).**

(٥) أنظر أيضا: M.W. Suleiman, «The Repatriation of Arab Elites,» **Middle East Forum,** v.47, (Winter, 1971), No. 3 and 4.

A. Al-Qazzas, **Transnational Links Between the Arab Community in the United States and the Arab World** (Sacramento, California: California Central Press, 1979).

إلى الجاليات والمنظمات العربية في الولايات المتحدة. بل إن المسؤولين في الأحزاب العربية كانوا نشطين في الفترة الأخيرة؛ ومن بين هؤلاء مسؤولون في حزب الكتائب والحركة الوطنية في لبنان، وحزبي البعث في سورية والعراق، وآخرون.

وقد منحت حكومات عربية هبات مالية إلى المنظمات الأميركية العربية لإنشاء مشروعات مثل المراكز الثقافية والمراكز الإسلامية ومدارس تعليم اللغة العربيـة. وأصدرت بعض الحكومات دوريات موجهة إلى جالياتها المغتربة. وتم تنظيم مؤتمرات خاصة، ومنها المؤتمر الذي نظمته الجمهورية العربية اليمنية في عام ١٩٧٦ والذي اتخذت فيه خطوات عملية لإشراك المهنيين المغتربين في تنمية بلادهم. وبعض البلدان، مثل ليبيا، لديها ممثل خاص ضمن أعضاء بعثتها في واشنطن العاصمة، وظيفته الاتصال بالمهنيين الأميركيين من أصل عربي وتوظيفهم للعمل في ليبيا. وفضلاً عن ذلك، دعت حكومات كثيرة المهنيين الأميركيين من أصل عربي للاشتراك فيما تنظمه من مؤتمرات فنية وعلمية وأكاديمية، وقد زادت هذه المؤتمرات من مرات انعقادها ومدى تنوعها.

وأخيراً، فإن جامعة الدول العربية، التي لديها مكاتب إعلامية في خمس مدن أميركية رئيسية، أقامت أيضاً صلات مع الأميركيين من أصل عربي، وخاصة مع المهنيين والمنظمات. وتستعين هذه المكاتب الإعلامية بالمهنيين الأميركيين من أصل عربي بشتى السبل ـ البحث والكتابة والمحاضرات، الخ ـ وذلك لتعريف الرأي العام الأمريكي بحقيقة الصراع العربي الإسرائيلي وغير ذلك من قضايا. وقد ازداد تكرار ونوعية الاتصالات والتعاون مع المنظمات الأميركية العربية منذ انتقال الجامعة العربية إلى تونس.

وختاماً، فقد عملت الصلات عبر الوطنية التي تربط الأفراد الأميركيين من أصل عربي ومنظماتهم بالهيئات والمنظمات في الوطن العربي، على تقوية الروابط بين الجانبين وحشد وتجنيد طاقات الأميركيين العرب في خدمة القضايا العربية في الداخل والخارج. وما من شك في أن هذه الصلات قد عززت الروابط الاجتماعية، ولكنها في الوقت نفسه عملت على تقوية الرغبة لدى المهني المغترب،على البقاء في الخارج، بعد أن وجد دوراً لخدمة نفسه وقضيته أو قضية بلاده على السواء. وليس هناك من تجربة أو مشاركة أدل على ذلك بالنسبة للمهنيين العرب المغتربين في الولايات المتحدة من الدور الذي يقوم به إتحاد خريجي الجامعات الأمريكية العرب في هذا الصدد[٦].

---

(٦) المنظمات الأخرى تشمل «العلماء المسلمون في أمريكا» و«اتحاد العلماء والمهندسين المصريين».

إتحاد خريجي الجامعات الأميركية العرب

تأسس هذا الاتحاد على يد مجموعة من الأساتذة الأميركيين من أصل عربي في عام ١٩٦٧ في أعقاب حرب حزيران/يونيو. فقد صدم الأميركيون من أصل عربي للانحياز الأمريكي العام والخاص لإسرائيل. ومن كلمات أول رئيس لإتحاد خريجي الجامعات الأميركية العرب:

«لقد تولدت فكرة إنشاء إتحادنا في وقت كانت فيه الأمة العربية تعاني أحلك لحظاتها، ووصلت فيه العلاقات الأميركية - العربية إلى الدرك الأسفل من حسن النية وأدنى مراتب الاتصال والتفاهم. ولم يحدث من قبل أن عانى الأميركيون المنحدرون من أصل عربي شعوراً بالاغتراب والضياع كالذي عانوه في صيف عام ١٩٦٧ . . . ولم تكن الأزمة نتيجة لانتصار عسكري فقط . . . إنما كانت بالأحرى نتيجة إدراك مباغت بأن انهياراً خطيراً قد وقع فعلاً في النظرة السياسية الأيديولوجية والأخلاقية لهذه الأمة (الأمريكية) . . .

«وحينما تخرج غالبية الشعب في دولة كبيرة مثل الولايات المتحدة - بأجمعها تقريباً - للاحتفال بالإبادة الإجرامية شبه الكاملة لشعبنا في الوطن العربي، غير مبالية تماماً بأبسط مبادىء العدالة واللياقة الإنسانية، وعندما يحدث شيء كهذا خاطىء ومذهل بصورة جذرية، فلا يعود بوسع أولئك المعنيين حقاً بأمر مصائر ورفاهية بلدانهم الأصلية وعلاقات هذه البلدان بالولايات المتحدة، أن يلتزموا الصمت ويرقبوا بسلبية مأساة التدهور. . .

« . . . لقد كان هناك إدراك عام بأن المثقفين الأميركيين من أصل عربي جنحوا عن القيام بدور القيادة الفعالة التي تتناسب مع مسؤولياتهم وإمكانياتهم، ولكن لم يعد من الممكن التهرب من هذه المسؤوليات. . . وإن واجبنا كأمريكيين من أصل عربي أن نعمل على تعجيل وزيادة المعرفة بمجتمعنا العربي وثقافتنا العربية، وأن نعمل كجسر للتفاهم بين شعوب الشرق الأوسط والولايات المتحدة»(٧).

وقد قربت حرب حزيران/يونيو بين المهاجرين العرب الأوائل والمهاجرين الجدد إلى الولايات المتحدة. إذ أن اثنين من رؤساء اتحاد الخريجين الإثني عشر كانا من الجيل الثالث والرابع من الأميركيين من أصل عربي. لقد اندفعت المجموعة كلها إلى العمل، ولكن على صعيد محلي بصفة رئيسية. وأصبح اتحاد خريجي الجامعات الأميركية العرب أول اتحاد منظم على صعيد وطني. وحدد مؤسسو الاتحاد أهدافه على النحو التالي: إقامة صلات بين المهنيين الأمريكيين من أصل عربي، وتعزيز التعاون في مهنهم المختلفة؛

---

(٧) AAUG, **The First Decade, 1967- 1977,** (Detroit, Mich.: 1977).

الإستفادة من الخبرة المهنية للأميركيين من أصل عربي في خدمة مجتمعاتهم؛ إنتاج ونشر معلومات دقيقة علمية وثقافية وتربوية عن الوطن العربي؛ المساعدة في تنمية الوطن العربي بتقديم الخدمات المهنية والخبرة الفنية لأعضائه. وتطور الاتحاد من مجرد بضعة أساتذة أميركيين من أصل عربي، كانوا يمثلون المنضمين الأوائل، إلى اتحاد يضم آلافاً من المهنيين العرب من أصل أميركي من مختلف التخصصات، ويضم أعضاء من الأساتذة وأعضاء من الطلاب. ويشبه التوزيع العلمي والمهني لأعضاء الاتحاد التوزيع الوارد في الجدول رقم (٢) و(٣) و(٤) بدرجة كبيرة.

ويتكون الاتحاد من ثلاثة أقسام. إذ أن له هيكلاً وطنياً ينتمي إليه كافة الأعضاء، ولديه أيضاً فروع محلية في مناطق التجمعات الكبرى لأعضائه. وفي الوقت الحاضر يوجد ١٢ فرعاً في أهم المدن الأميركية. يضاف إلى ذلك أن للإتحاد أقساماً مهنية: فقد أنشيء قسم طبي منذ فترة طويلة، وهناك قسم هندسي قيد الإنشاء. ويمارس الاتحاد أعماله من خلال لجان تعنى بالجوانب الرئيسية لنشاطاته.

وترتبط نشاطات الاتحاد بثلاثة مجالات رئيسية: أعضاؤه والجماعة الأميركية من أصل عربي؛ الساحة الأميركية ؛ الساحة العربية. وسوف نناقش كل مجال من هذه المجالات الثلاثة على حدة. وبالنسبة للمهنيين الأميركيين من أصل عربي، ساعد الاتحاد على تحديد مختلف الأساتذة الأميركيين من أصل عربي وكفاءاتهم وأوضاعهم الاجتماعية. وعمل على تجميع عدد كبير وأنواع كثيرة من الكفاءات وتعبئتهم للقيام بنشاط ثقافي واجتماعي وسياسي في الولايات المتحدة وفي الوطن العربي على السواء. كما عمل على الجمع بين أشخاص ما كانوا ليتعارفوا أو يتعاونوا نتيجة للعزلة الجغرافية والاجتماعية في الولايات المتحدة. وعمل الاتحاد كساحة للإخصاب المتبادل بين مختلف المواهب ووجهات النظر وهيأ منفذا لنشر أعمالهم التي لم تكن لترى النور بسبب الأشكال الخفية وغير الخفية للرقابة في ميدان العلوم الاجتماعية والانسانية.

ويجري بجهد طوعي من أشخاص ملتزمين تنظيم اجتماعات ومؤتمرات يتحدث فيها نحو ٥٠ شخصا ويحضرها من ١٠٠٠ إلى ١٢٠٠ شخص. ومن خلال هذه النشاطات يوفر الاتحاد للمهنيين الأمريكيين المغتربين من أصل عربي والمقيمين في عزلة نسبية في بيئة اجتماعية معادية وعنصرية، إحساساً بالانتماء ودفعة قوية للالتقاء مع أقرانهم ومشاركتهم مجموعات من القيم والخبرات.

وأقام الاتحاد، بشكل عملي، أجهزة للدفاع عن الحريات المدنية لأعضائه،

وغيرهم من الأميركيين من أصل عربي، لمن يتعرضون لمضايقات من جانب الحكومة الأميركية والحكومات المحلية، أو يتعرضون لتمييز في المعاملة من ناحية الوضع الوظيفي والحريات الأكاديمية. وعلى سبيل المثال، دافع الاتحاد عن أعضائه في مواجهة حملات الوكالات الاتحادية الأمريكية ـ مثل مكتب التحقيقات الفيدرالي ـ خلال العملية المشؤومة المسماة «عملية بولدر». وكانت هذه عملية حكومية أميركية تهدف إلى مضايقة وتخويف وإسكات، بل وفي بعض الحالات طرد الأميركيين من أصل عربي والطلبة العرب في الولايات المتحدة الذين أصبح لهم نشاط في معارضة السياسات الأميركية تجاه فلسطين والوطن العربي. ومنذ وقت قريب، دافع الاتحاد عن مهني أميركي من أصل عربي كان يتعرض لتمييز عرقي، مما يشكل انتهاكاً لقوانين الحكومة الاتحادية ذاتها. كما ساعد الاتحاد في الدفاع عن الطلبة الفلسطينيين الذين طلبت إسرائيل ترحيلهم من الولايات المتحدة. وينظر جميع الأميركيين من أصل عربي إلى الاتحاد على أنه المؤسسة التي تدافع عن الحريات المعرضة للأخطار في بلد ينزع إلى العنصرية.

وبينما تعنى هذه النشاطات بحالات محددة لمهنيين أميركيين من أصل عربي أو لطلاب عرب، فإن الجانب الآخر المتمثل في مكافحة الصور العنصرية لدى الرأي لعام عن العرب والمسلمين كان أيضاً مهمة دقيقة من مهام الاتحاد. وقد ازدادت أهمية هذا الدور مع هستيريا العداء للإسلام، التي اجتاحت الولايات المتحدة صبيحة ثورة الخميني في إيران وأزمة الرهائن الأميركيين في طهران. فقد ترافقت هذه التطورات مع الربط بين العرب والإسلام، فأدت من جديد إلى نشوء موجة واسعة النطاق معادية للإسلام والإيرانيين والعرب في الولايات المتحدة. وقد عكف الاتحاد على مكافحة الصور الزائفة والعنصرية عن العرب والإسلام والفلسطينيين قرابة عقد حتى الآن. وتتراوح هذه النشاطات بين ضغط عام على أجهزة الإعلام الأميركية ـ وهي الأجهزة التي تنتج وتنشر هذه الصور ـ وإجتماعات في مجالس إدارة المدارس المحلية حول المحتويات العنصرية المعادية للعرب في الكتب المدرجة في مناهجها الدراسية. وعمل الاتحاد على دعم أحد الأبحاث ونشر نتائجه حول صورة العرب والإسلام في كتب مدرسية مختلفة. وأدت هذه الإهتمامات إلى توسيع نشاطات الاتحاد في حلقات وندوات معلمي المدارس الثانوية حول تاريخ العرب وثقافتهم ومجتمعهم المعاصر. وقد عقدت هذه الندوات في عدة أماكن منها كاليفورنيا وميتشغان ونيوإنغلاند وواشنطن العاصمة.

وفي الإطار الأميركي عمل الاتحاد على إنشاء منبر للتعبير عن المنظور العربي للصراع العربي ـ الإسرائيلي، والقضية الفلسطينية، والحضارة العربية الإسلامية. وكان

ذلك يحدث في وقت كان فيه معظم المثقفين الأميركيين يعادون مصالح الشعب العربي ويخدمون مصالح إسرائيل والصهيونية والإمبريالية الأميركية. وشكل الإتحاد لجنة للنشر تشرف على إنتاج أعداد بدءاً من البحث والكتابة حتى الطباعة والتوزيع. وأنتج الاتحاد نحو خمسين مطبوعة في سبع سلاسل مختلفة منها سلسلة أبحاث تضم كتباً عن الاميركيين من أصل عربي وعن التطور التكنولوجي في الوطن العربي، ورواية عن المهاجرين العرب إلى الولايات المتحدة، وكتباً عن مختلف جوانب الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وكان من أنجح مطبوعات الاتحاد دليل الوطن العربي. يضاف إلى ذلك أن سلسلة الوسائل السمعية والبصرية أنتجت فيلمين عن فلسطين في حين ضمت السلسلة «الببليوغرافية» شيئاً مزوداً بالحواشي للمراجع عن المرأة في الوطن العربي. ولعل الأكثر نجاحاً هي سلسلة «بحوث المعلومات» التي تشتمل على كراسات أو كتيبات مدرسية تتناول كل نواحي الاهتمام في الوطن العربي.

وأخيراً هناك سلسلة بحوث المناسبات وسلسلة التقارير الخاصة ومنشورات أخرى. وقد وجدت هذه المطبوعات طريقها إلى الجامعات والمدارس الثانوية والمكتبات العامة، وتم إدخالها كشهادات في جلسات الاستماع في «الكونغرس». وترجع أهمية المنشورات وتوفرها في المكتبات الخاصة والعامة وفي معاهد البحث في الولايات المتحدة، إلى أنها تمثل المطبوعات الوحيدة التي تزود القارىء بوجهة النظر العربية. وقد كان قراراً واعياً من جانب الاتحاد بوضع مؤلفات لمكافحة المواد المميزة، وللمساعدة في وضع أساس لتأثير أساسي وطويل الأجل على المجتمع الأميركي.

وربما كان النشاط الأكثر وضوحاً للعيان والذي ينطوي على مشاركة شخصية هو المؤتمر السنوي للاتحاد. ففيه يلتقي الدارسون والمشاركون من كافة أنحاء العالم. ويشارك في هذه اللقاءات السنوية دارسون عرب وأوروبيون، وممثلون للمؤسسات والمنظمات والمراكز الأكاديمية العربية. ولعل مؤتمرات الاتحاد التي تضم حوالي ١٢٠٠ أميركي من أصل عربي ومهنيين عرب هو أكبر تجمع للمثقفين العرب في أي مكان خارج الوطن العربي. ولهذا المؤتمر السنوي وظائف متعددة في الساحة الأمريكية لأنه يخدم أغراضاً نفسية واجتماعية ومهنية وسياسية في وقت واحد.

وقد نظم الاتحاد مؤتمرات إقليمية وندوات في المناسبات، وجميعها أدت مهاماً مماثلة. وفي مجال آخر، نظم الاتحاد مكتباً للمتحدثين يقدم محاضرين في كافة جوانب الوطن العربي تقريباً، بما في ذلك العلاقات العربية الأميركية. وكان المتحدثون يمثلون

أمام جماهير من المستمعين من نوعيات كثيرة، تتراوح بين المجموعات الأكاديمية البحتة وجماهير الكنائس والسود والعمال والأحزاب وغيرهم. وظهر المتحدثون باسم الاتحاد في برامج الإذاعة والتليفزيون، وكانت الصحف والمجلات الإخبارية تتصل بهم ليدلوا بتعليقاتهم على القضايا العربية والقضايا العربية الأميركية. وأعدت مقالات للمجلات الشعبية من مختلف الأنواع. وقد ذهب الاتحاد حتى إلى نشر إعلانات في الصحف الرئيسية في نيويورك وواشنطن ولوس أنجيلوس لإطلاع الرأي العام الأميركي على وجهة النظر العربية. بل أن هذه الصحف الكبرى ذاتها طلبت بإلحاح من أعضاء الاتحاد أن يكتبوا لها أعمدة عن قضايا بارزة. واستطاع الاتحاد وأعضاؤه بجهود جماعية وفردية إختراق أجهزة الإعلام الأميركية المعادية ولو بصورة متواضعة.

كذلك نشط الاتحاد في مجال التبادل الثقافي، فقد تولى رعاية عدة معارض فنية في مؤتمراته السنوية. كما نظم جولات للمعارض الفنية. وكان آخرها معرض للفن العراقي الحديث طاف بعشر مدن أميركية رئيسية في عام ١٩٧٩. وكان ذلك جهداً مكلفاً ولكنه كان جديراً بالبذل، وهو بالطبع جزء من محاولة عامة لتعريف الرأي العام الأميركي بالمنجزات الثقافية والتراث الثقافي للحضارتين العربية والإسلامية.

كما نشط الاتحاد في تقديم شهادات عن الفلسطينيين للكونغرس ولجماعات الضغط الكبيرة المنظمة، مثل المجلس القومي للكنائس وجمعية الأصدقاء (الكويكرز)، وجماعات أخرى كثيرة. وأقام علاقات منذ فترة طويلة مع منظمات السود واللاتين والمنظمات النقابية. وفضلاً عن ذلك، فقد أدت نشاطات الاتحاد إلى تمهيد الطريق للنجاح الأخير الذي حققته الحركة الفلسطينية مع السود الأميركيين. وعلى سبيل المثال، نظم الاتحاد بعثات لتقصي الحقائق من السود وغيرهم إلى الشرق الأوسط. وهذا النجاح المتواضع جاء تحقيقاً للاستراتيجية التي اعتمدها الاتحاد. وهي العمل على الصعيد الشعبي، من خلال إقامة علاقات مع الرأي العام الأميركي وإنشاء علاقات تفاهم ودعم متبادل. وفي هذا الإطار، نظم الاتحاد حملة شملت أنحاء الولايات المتحدة دفاعاً عن حقوق الإنسان الفلسطيني في إسرائيل والأراضي المحتلة. وقد بدأت هذه الحملة كمشروع صغير ثم أصبحت مستقلة. وتحولت إلى منظمة أميركية ـ «حملة الدفاع عن حقوق الإنسان الفلسطيني» ـ ولها عدة فروع نشطة.

ولم يكتف الاتحاد بخلق وتقويم «حملة حقوق الإنسان الفلسطيني» بل أنشأ أيضاً معهداً جديداً للدراسات العربية. سيكون مقره «بوسطن»، وسيبدأ قريباً في القيام

ببرنامج نشط للبحث والتأليف والنشر. ويعنى المعهد بجميع جوانب القضايا العربية وسيشارك المجلة التي يصدرها الاتحاد باسم «فصلية الدراسات العربية» (Arab Studies Quarterly). وهذه المجلة، التي دخلت عامها الثاني، تتحدث عن الوطن العربي بلغة غير عربية وتقع مسؤوليتها بالكامل بين أيد عربية مكرسة لخدمة مصالح الشعب العربي وهمومه.

وقد عمل الاتحاد، من خلال تجميعه للمهنيين العرب المقيمين في الولايات المتحدة، على إمداد المؤسسات والحكومات العربية بقناة اتصال جاهزة للوصول إلى أصحاب المهارات بهدف توظيفهم أو طلب مشورتهم. وتنشر جامعات عربية، وخصوصاً جامعات شبه الجزيرة العربية وليبيا والضفة الغربية للأردن، بصفة شبه منتظمة، إعلانات عن طلب موظفين في النشرة الإخبارية للاتحاد ووسائل الإعلام الأخرى لديه. ويحضر العرب المعنيون بتوظيف الكفاءات مؤتمرات الاتحاد ويستخدمون شبكة اتصالاته غير الرسمية لتعيين أشخاص على أساس عقود دائمة أو مؤقتة، أو لإشراكهم في نشاطات مهنية واستشارية. وقد حققت هذه الجهود نجاحاً ووضعت المهنيين الأميركيين من أصل عربي في خدمة الوطن العربي. وبهذه الطريقة ساعد الاتحاد، وخصوصاً منذ عام ١٩٧٣، على عكس اتجاه هجرة الكفاءات العربية بشكل متواضع.

وقد نظم الاتحاد، بالتعاون مع المؤسسات العربية، مؤتمرات في الوطن العربي، كان أولها مؤتمر ضخم عن تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي عقد في الكويت في عام ١٩٧٥ بالاشتراك مع المجلس القومي الكويتي للثقافة والفنون والآداب. وحضره نحو ٥٠٠ مندوب، جاء نصفهم على الأقل من الولايات المتحدة. وقد كان مؤتمراً ناجحاً نشرت وقائعه باللغة العربية. وفي الآونة الأخيرة، عقدت حلقة دراسية أصغر عن السياسة الخارجية الأميركية تجاه الوطن العربي، برعاية مشتركة مع مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، وعقدت الحلقة في بيروت في عام ١٩٧٩. ونشرت وقائع هذه الحلقة في مجلة «شؤون فلسطينية». وقد نجحت هذه المؤتمرات وأثارت الاهتمام، وجددت الاتصالات بين المهنيين في الوطن العربي والعرب المغتربين، وأتاحت قيام عملية إخصاب متبادل للأفكار ووجهات النظر. ووجهت الدعوات إلى الاتحاد وقام بإيفاد ممثلين عنه للاشتراك في إجتماعات الاتحادات المهنية العربية. ومن بينها إجتماعات المؤرخين العرب في ليبيا، والإتحاد العربي للإدارة العامة في السعودية، وغيرهما. واشترك الاتحاد مؤخراً في ندوة الإعلام العربي التي نظمتها جامعة الدول العربية في تونس.

وربما يكون الاتحاد، بمعنى من المعاني وبصفته منظمة للمهنيين العرب المغتربين،

قد عزز هجرة الكفاءات العربية، عن طريق منح المغترب دوراً للقيام به في الولايات المتحدة بالنسبة لوطنه. ولكن ذلك جاء استجابة لحاجات إجتماعية سياسية لهؤلاء المهنيين ، في إطار بيئة اجتماعية معادية . ومع ذلك ، فقد جمع الاتحاد بين مجموعة من المغتربين الأكفاء وعمل على تعبئتهم وتشجيع اتصالاتهم واهتماماتهم بأوطانهم .

جدول رقم (١)

المهنيون والتقنيون العرب الذين سمح بدخولهم إلى الولايات المتحدة

كنسبة مئوية من مجموع المهاجرين

المنظمة أو البلد	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
الأردن	٦,٣	٧,٤	٦,٨	٦,٤	٥,٥	٥,٣	٦,٦
الإمارات العربية المتحدة			٣٦,١	صفر	٢٠,٠	١٥,٨	٢٢,٢
البحرين				١٨,٨	٥٩,٤	٣٨,٢	٢٨,٦
الجمهورية العربية السورية	٢٠,٢	١٦,٦	١٦,١	١٤,٨	١٥,٧	١٩,١	١١,٧
شبه الجزيرة العربية	٣٧,٥	٤٣,١					
العراق	١٨,٠	١٤,٠	١١,٠	٥,٤	٥,٤	٤٨,٦	٧,٦
عمان	٧٥,٠	٦٢,٥	٦٦,٧	٤٣,٥	٣٣,٣	٢٢,٢	١٨,٢
فلسطين	٤٢,٦	٤٠,٣	٣٦,٤	٢٢,٦	٢٢,٦	٢٧,٨	٣١,٠
قطر				٩,١	٦١,٥	٣٣,٣	١٣,٥
الكويت	٢٤,٠	١٩,٣	٢٣,٢	١٨,٩	١٧,٣	٢٠,٧	١٤,٣
لبنان	١٣,٥	١٣,٩	١٠,٤	١٠,٠	٨,٢	٩,١	٩,٧
المملكة العربية السعودية	٤١,٧	٣٨,٦	٢٢,٤	١٤,٣	٣٠,٦	٢١,١	٢٨,٣
اليمن			٠,٦	٠,٧	١,٩	٠,٢	١,٤
اليمن الديمقراطية	٠,٦	٠,٧	٠,١	صفر	صفر	صفر	٧,٧
تونس	غير متوفر	٣٨,٥	٢٨,٩	١٦,١	٢٧,٩	٢٥,٠	١٥,٤
الجزائر	٣٧,٥	٤٦,٩	٣٠,٣	٣٣,٣	٣٥,١	٣٢,٤	٣٣,٣
الجماهيرية العربية الليبية	٣٠,٠	٤٤,١	٤٣,٤	٣٨,٩	٣٢,٩	٣٦,٧	٣٤,٥
السودان	١٧,٦	١٨,٢	١٤,٠	١٥,٤	٢٣,٥	١٨,٢	٥,١
الصومال	غير متوفر	١٦,٧	٨,٣	٢٢,٢	٩,١	١٠,٠	١٨,٧
مصر	٣٨,٧	٣٤,٣	٢٥,٥	٢٦,١	٢٩,١	٢٩,٦	١٨,٧
المغرب	١٥,٦	١٣,٩	١٣,٥	١٣,٢	١١,٨	٢٠,٦	١١,٢
موريتانيا	غير متوفر	٥٠,٠	٣٣,٣	١٠٠,٠	٣٣,٣	-	٢٠,٠

المصدر : استنادا إلى بيانات قدمتها مصلحة الهجرة والتجنيس ، واشنطن العاصمة .

جدول رقم (٢)

المهنيون الأمريكيون من أصل عربي : أعلى الدرجات العلمية المتحصلة

الدرجة	العدد	النسبة المئوية
بكالوريوس	٢٨	٥,٩
ماجستير	٥٢	١٠,٩
دكتوراه الفلسفة	٢٤٥	٥١,٤
دكتوراه طب	١٠٤	٢١,٨
أخرى	٢٦	٥,٥
غير معروفة	٢٢	٤,٦
المجموع	٤٧٧	١٠٠,٠

المصدر : Abu-Lughod, **The Arab Professional in North America: Will He Return to the Homeland?** p.9.

جدول رقم (٣)

المهنيون الاميركيون من اصل عربي : مجالات التخصص

المجال	العدد	النسبة المئوية
الهندسة	٧٨	١٦,٤
العلوم الطبيعية	٤٧	٩,٩
التقنيات الصحية	٣٣	٦,٩
الزراعة	١٥	٣,٢
الطب	١٣٣	٢٧,٩
الحقوق	٦	١,٣
التربية	١٥	٣,٢
الانسانيات	٢٢	٤,٦
العلوم الاجتماعية	٧٣	١٥,٣
التنظيم والادارة	٢٤	٥,٠
أخرى	٣٠	٦,٣
المجموع	٤٧٦	١٠٠,٠

المصدر : Abu-Lughod, **op.cit.**, pp.13-14.

جدول رقم (٤)

المهنيون الاميركيون من أصل عربي : توزيع الدخل

(بالدولارات الامريكية)

الدخل	العدد	النسبة المئوية
١٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٠٠	١٣٤	٢٨,١
٢٠٠٠٠ ـ ٢٨٠٠٠	١٤٤	٣٠,٢
٢٨٠٠٠ ـ ٣٦٠٠٠	٧٠	١٤,٧
٣٦٠٠٠ ـ ٥٠٠٠٠	٥٦	١١,٧
أكثر من ٥٠٠٠٠	٥٨	٣,١
غير معروف	١٥	٣,١
المجموع	٤٧٧	١٠٠,٠

المصدر: Abu- Lughod, op.cit., p.16.

المناقشات

عبد الهادي: هل هناك معلومات احصائية عن هؤلاء العائدين؟ وما هي الإجراءات التي ترون بأن الحكومات العربية يمكن أن تتخذها لاستقطاب الكفاءات المهاجرة؟

فرسون: لا توجد إحصاءات عن العائدين من المهنيين الأميركيين من أصل عربي. وأعتقد أن عددهم لا يتجاوز بضع مئات. ومن الصعب تحديد الإجراءات اللازم إتخاذها بتشجيع عودة المهنيين العرب إلى أوطانهم. ولكن تأمين الوظيفة وتطور المستقبل المهني والرواتب العالية والمشاركة المهنية كلها عوامل هامة في هذا الشأن.

التل: بافتراض أن الأوضاع في البلدان العربية مناسبة والوظائف مضمونة فهل تنصح الحكومات العربية بالتركيز على إعادة المهاجرين المقيمين في أميركا إلى أوطانهم؟ أم أن المصلحة بوجودهم في أميركا أكبر من عودتهم، خاصة وأنهم سفراؤنا بالدفاع عن قضايانا وتغيير الصورة المشوهة عن العرب والمسلمين بأذهان الأميركيين؟

فرسون: تتوقف فعالية الجهد المبذول من أجل عرض وجهة النظر العربية على وجود مجموعة منظمة من المهنيين الأميركيين من أصل عربي. ومن الممكن أن يكون لعلماء الاجتماع وعلماء الإنسانيات دور مفيد في هذا الشأن. ولكن العلماء والمهندسين قد يكونون أكثر فائدة في الوطن العربي.

أمين: لسوء الحظ أن المنظمات العربية في الولايات المتحدة تستهلك جانبا كبيرا من جهودها في صراعات وخلافات بين الدول العربية. هل يمكن إبعاد هذه المنظمات عن دائرة الصراعات العربية؟

فرسون: بعض المنظمات العربية، مثل منظمة الطلبة العرب في الولايات المتحدة ، أصبحت مشلولة إلى حد ما نتيجة للصراعات التي تعكس الخلافات العربية . ولكن اتحاد خريجي الجامعات الأميركية العرب قد تمكن من التغلب على هذه الانقسامات.

سلمان: كان لاتحاد الخريجين مشاريع لدفع الكوادر العلمية الموجودة في الولايات المتحدة للعمل كخبراء في الأقطار العربية. فما هو النجاح الذي حققه الاتحاد في هذا المجال؟

فرسون: لم يقترح إتحاد الخريجين في الواقع أية مشروعات لتقديم أنفسهم «كخبراء» إلى الأقطار العربية. أما المشروعات المقدمة إلى المؤسسات العربية فقد كان طابعها مشاريع ثقافية مشتركة مثل إصدار مجلة (فصلية الدراسات العربية). ولكن هذه المشاريع لم يكتب لها النجاح حقا.

زحلان: أود أن أعلق على فرص المستقبل المهني المتوفرة في الوطن العربي. أعتقد أنه توجد فرص للتطور المهني أكبر مما يقال عادة. وقد تكون العقبات من نوع يصعب التغلب عليه منها في البلدان المتقدمة، ولكنني لاحظت بنفسي أن من يثابرون ينجحون.

فرسون: قد يكون ذلك صحيحا في الواقع. ولكن ليس هذا تصور أو موقف الذين أصبحوا أميركيين من أصل عربي. إذ يعتقد هؤلاء المهاجرون أنه لا يوجد ضمان للوظيفة على أساس الجدارة في أوطانهم. وهذا مجرد عامل من العوامل التي تحول دون عودتهم.

نظرة جديدة
إلى هجرة الكفاءات مع إشارة خاصة
إلى مهنة الطب*

أوسكار غيش

* أعدت هذه الورقة عن واقع دراسة أعدها أصلاً لامانة منظمة « الكومنولث » كل من كاتب الورقة الحالية ومارتن غودفري من معهد دراسات التنمية جامعة أسكس . ولا تعكس الورقة آراء الامانةبالضرورة .

مقدمة

لا يقتصر أمر الاحصاءات المتعلقة بتدفق العناصر المدربة من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو على كونها إحصاءات ضعيفة المستوى[1] بل هي عادة ما تكون جدّ متخلفة من الناحية الزمنية. وإذا كانت الصورة التي تعكسها الإحصاءات المتوافرة خلال سنة ١٩٧٣[2] تبين أن شيئا من الانخفاض قد حدث مع مطالع السبعينات في مستويات التدفق البالغة الارتفاع التي شهدتها الستينات،إلا أنها تبقى منطوية على أعداد لا يستهان

---

(١) See: United Nations, Economic and Social Council, Committee on Science and Technology for Development, 1975, **Social and Other Aspects of Science and Technology: Outflow of Trained Personnel from Developing to Developed Countries. Report of the Secretary - General,** (E/C8/34)New York, for a review of relevant statistical sources and gaps .

(٢) See: United Nations, Economic and Social Council, Committee on Science and Technology for Development, 1974, **Outflow of Trained Personel from Developing to Developed Countries. Report of the Secretary- General,** (E/C8/21, New York; United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), 1975). **The Reverse Transfer of Technology: Economic Effects of Outflow of Trained Personnel from Developing Countries,** TD / B / AC. 11 / 25, Rev. 1. New York: D. de Voretz and D. Maki «The Brain Drain and Income Taxation: Canadian Estimates,» **World Development** v.3, (1975), no.10 pp.705- 716; and P. Balacs and A. Gordon, «The Brain Drain and Income Taxations: U.K. Case Study,» **World Development** v.3, (1975), no.10, for discussion of these series.

بها في مجملها، حيث تأتي كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا على رأس قائمة البلدان المستقبلة للكفاءات، وحيث أكثر الفئات تدفقا إلى خارج بلادها هي تلك التي تضم الأطباء والممرضات والمدرسين والمهندسين والعلماء.

على أن عدة تطورات جديدة حدثت منذ نهاية سنة ١٩٧٣. فقد شهد اقتصاد العالم الرأسمالي كسادا خطيرا لا يزال يعاني منه. وانخفض إلى حد كبير معدل التوسع في الطلب، دون أن يقتصر فحسب على المهنيين الذين تستند أعمالهم إلى قاعدة الموارد الاقتصادية كالمهندسين، ولكن هذا الانخفاض انسحب أيضا على الحاجة إلى المدرسين العاملين بالمدارس والجامعات، وربما على خريجي الطب أيضا. وفي الوقت نفسه ارتفع عدد خريجي كليات الطب ومدارسه في بريطانيا وأميركا الشمالية إرتفاعا ملموسا، وربما يزداد بدرجة أكبر في العقد القادم. ومن ناحية أخرى برزت البلدان المنتجة للنفط، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط، بوصفها مجالات جديدة لزيادة الطلب على الكفاءات العالية. كذلك فإن ما حدث من خطوات على صعيد الاتحاد الاقتصادي الأوروبي لتحرير نظم التراخيص المهنية، وانضمام بريطانيا إلى الاتحاد، أدى إلى زيادة فرص التنقل فيما بين بلدان الاتحاد وبالتالي على صعيد كل بلد منها.

وإن كان يبدو من المحقق أن تغييرا سوف يطرأ على اتجاه هجرة الكفاءات، إلا أن آفاق حجم هذه الهجرة، برغم أنها قد تأتي في كل حال دون المستويات التي كانت عليها قبل ١٩٧٤ ولسنوات قبلها على الأقل، سوف تتوقف إلى حد كبير على الإبدال من الكساد الذي انتاب العالم من حيث توقيته ومعدل الوصول إليه. وفي حالة المهن الأخرى بخلاف مهنة الأطباء تمثلت الاستجابة للكساد بالبلدان المتقدمة النمو في الحد من تسهيلات التدريب بما قد يؤدي مع مرور الوقت إلى الاقتصار على استخدام المهاجرين المؤهلين في فرص عمل قصيرة الأمد، وذلك في حالة عودة الاقتصاد إلى الانتعاش. وحتى في حالة مهنة الطب وما تستلزمه من إطار مؤسسي جدّ مختلف، فقد يتجاوز معدل الزيادة في الطلب عليها معدل الزيادة في أعدادها المتوفرة في كثير من الأحوال. على أن فرص استخدام مهنيين من العالم الثالث قد تبقى متاحة ما داموا يشغلون مواقع محددة في البلدان المتقدمة النمو، حتى ولو بدأت تضيق الهوة الفاصلة بين مجمل العرض ومجمل الطلب في تلك البلدان.

ولو كان لأعداد الهجرات الفعلية أن تنخفض بصورة أساسية بمر السنوات القليلة القادمة، فلن يعني هذا نهاية ظاهرة هجرة الكفاءات وما يتعلق بها من مشكلات،

فمؤسسات التدريب في العالم الثالث أصبح لها الآن القدرة على تخريج أعدادمتزايدة من المهنيين المقبولين على الصعيد الدولي، ومن ثم فإمكانات تنقّلهم واردة من مكان إلى مكان، وهم بهذا سيضافون إلى جيش الاحتياط العالمي من الكفاءات العالية الذي تعوّل عليه البلدان المتقدمة النمو وقتما تشاء. وليست المشكلة، كما سيظهر فيما يلي، هي كم من الأعداد تهاجر، بقدر ما تتعلق بالتشوه الذي يلحق بنظم التدريب وبهياكل الاقتصاد نتيجة هجرة هذه الأعداد.

إن استمرار المشكلة إنما يعكس عقم السياسات التي جرى تنفيذها حتى الآن للتخفيف منها. ويرجع هذا، إلى حد كبير، إلى القصور في إطار التحليل الكلاسيكي الجديد المتبع، والذي يعمل بدوره على طرح آثار هجرة الكفاءات طرحا خاطئا.

التحليل

يتمثل القصور الأساسي في التحليل الكلاسيكي الجديد لهجرة الكفاءات في أنه يعالج مسألة استجابة الأفراد لعدد من المتغيرات، دون أن يأخذ في اعتباره الهياكل التي يتم في ظلها اتخاذ القرارات الفردية، وما يتعلق بذلك من عوامل مترابطة وآثار دينامية.

إن أبرز ملامح هذا الهيكل هو وجود سوق دولية للمهارات المهنية يتم على صعيدها إدماج الصفوة المتعلمة من أبناء العالم الثالث بطريقة أو بأخرى، بحيث يتساوون في مستوى المرتبات وفي إطار عملية تحديد مؤسسة للمرتبات، مع سائر من ترى هذه الصفوة بوضوح أنها «نظيرة» لهم(٣). أما شرط الاندماج مع هذه السوق الدولية فهو حيازة مؤهلات قابلة للتبادل على الصعيد الدولي، وهذا ينطوي، بدرجات متفاوتة؛ على انقطاع الصلة بين المؤهلات وبين الاحتياجات المحلية. بمعنى آخر فإن المهنيين من أبناء العالم الثالث إنما يكتسبون حركتهم على الصعيد الدولي، إما عن طريق الدراسة بالخارج أو بانتظامهم في سلك مؤسسة محلية تكون مناهجها ومقرراتها أقرب ملاءمة لظروف العمل في البلدان المتقدمة النمو عنها في البلدان النامية(٤).

---

(٣) See: M. Godfrey,«The International Market in Skills and the Transmission of Inequality,» **Development and Change** v.6 (Oct. 1975), no.4, pp.5- 24, and J. Baghwati and K. Hamada, «The Brain Drain, International Integration of Markets for Professionals and Unemployment : a Theoretical Analysis,» **J. Devel. Econ.** v.1, (1974), no.1, for further discussion.

(٤) See:O. Ozlak and D. Caputo. **The Migration of Medical Personnel from Latin America to the United States: Toward an Alternative Interpretation.** Paper for Pan- =

وفضلا عن هذا التشوه الكيفي في نظم التعليم والتدريب، فإن ربط المهنيين المحليين بالسوق الدولية، بدلا من ارتباطهم بالسوق المحلية، وما يترتب على ذلك من توقع معدل أعلى من العائدات الشخصية المتاحة لهم، بفضل ما تلقوه من تدريب، إنما يعمق الإسراف في إنتاج مهارات غير ملائمة، فالدولة تستجيب إلى زيادة الطلب على مدارس التدريب بإنشاء مزيد من هذه المدارس، أو بإرسال مزيد من الطلاب للدراسة في الخارج. وهذه هي النقطة التي يغفلها الاقتصاديون الذين يتحدثون عن فائض وليس عن إستنزاف للكفاءات. ويمكن أن ننظر إلى ما يقول به هؤلاء من أن هجرة الكفاءات لا تمثل مشكلة، نظرا لوجود فائض من القوى البشرية المتعلمة في وطن الهجرة، بوصفه رأيا[٥] ممعنا في الجمود على أهون تقدير.

ويتلاءم هذا تماما مع النتيجة التي خلص إليها سن (Sen)[٦] بأن أهم تفسير لنمط الهجرات من العالم الثالث إلى الولايات المتحدة هو الذي يتمثل في هذا العدد من مواطني العالم الثالث الذين يستكملون دراستهم بالولايات المتحدة. ومن الواضح أن بعض المؤهلات قابل للتبادل أكثر من غيره فضلا عن أن أكثرها صلاحية للتبادل هي تلك التي تمنحها معاهد التخريج الكائنة في البلد المستفيد نفسه. ومن هنا يمكن أن يتنبأ المرء بصورة عامة بأنه كلما قلّت درجة قبول المؤهلات التي حصلت عليها فئة مهنية ما (في وطنها أو خارجه)، قلّت فرص حدوث هجرة الكفاءات. ويؤيد منت[٧] هذا الاتجاه العام للتفكير، فهو يلاحظ، مثلا، أن من بين أسباب «قلة الهجرة الفعلية للكفاءات من البلدان الآسيوية في مجال المهندسين عنها في مجال الأطباء»هو أن « الروابط المهنية بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة تبدو واهية بالنسبة للمهندسين عنها بالنسبة للأطباء ، ومن هنا فاحتمال حصول مهندس متدرب في آسيا على وظيفة مهنية بالولايات المتحدة أوبريطانيا،إحتمال أقل إذا لم يكن قد تلقى

American Conference on Health Manpower Planning, Ottawa, 1973, for a discussion of = these issues in relation to the Latin American medical profession.

(٥) E. g., G. B. Baldwin, «Brain drain or overflow?» **Foreign Affaires**, v.48, (January 1970), no.2: «The less developed countries are not being stripped of manpower they badly need: more often than not they are being relieved of manpower they cannot use.»

(٦) A. K. Sen, **The brain drain and the Production Function**, The Centre for International Affairs, Harvard University, **Economic Development Report**, no.132, (1969), p.10.

(٧) H. Myint, « The Underveloped Countries, a Less Alarmist View.» in W. Adams ed., **The Brain Drain** (New York: MacMillan, 1968), p.241.

مزيدا من التدريب في هذين البلدين». ولا بد من التأكيد على أن النقطة المثارة لا تتعلق في الأساس بقضية تبادلية المؤهلات دوليا، ولا بأثرها على إمكانية تنقل الكفاءات في حد ذاتها. إن القضية تتعلق بآثار هذين العاملين على إمكانية خلق كوادر مهنية أوثق ارتباطا بظروف بلدانها في العالم الثالث.

هجرة الأطباء ـ دراسة حالة

تتشكل هجرة الكفاءات من أنواع كثيرة من المهنيين ومن تنقلات بين عدد مختلف من البلدان ومع ذلك فقد اقتصر الاهتمام الشديد بمشكلة هجرة الكفاءات على الصعيد الدولي العام على انتقال المهنيين أساسا من البلدان الأقل نموا إلى البلدان الأكثر نموا. ويستمر الأمر كذلك برغم زيادة حجم المهنيين الذين هاجروا من البلدان النامية الأفقر، وبالذات إلى الأجزاء الأغنى سواء من حيث النفط أو غيره من المعادن في العالم الثالث. بل إن تحركات من هذا النوع الأخير يجري تشجيعها، في بعض البلدان، بوصفها بديلا عن الهجرة إلى البلدان الصناعية، ولأنها لا تتصف عادة بطابع الدوام أو الاستقرار. ويحدث أيضا أن تنال هذه التحركات تأييدا أو تبريرا على أساس ما تنطوي عليه من إمكانية خلق مشاعر من التضامن السياسي بين بلدان العالم الثالث. على أن حجم تحرك المهنيين من شبه القارة الهندية مثلا إلى الشرق الأوسط في كل الأحوال أقل بكثير من تحركهم صوب البلدان الصناعية. وبرغم أن هذه التحركات ما تزال في ازدياد، إلا أنها تتميز بالتنقل أكثر من كونها تدفقا في مجرى واحد (وبرغم أن بعض المهاجرين يعدون توظفهم في الشرق الأوسط أو أفريقيا خطوة لتحرك آخر إلى أوروبا وأمريكا الشمالية). والمهم أن حركة المهنيين من البلدان النامية إلى تلك المتقدمة النمو تبقى كامنة في قلب مشكلة هجرة الكفاءات، بوصفها موضع اهتمام عميق على الصعيد الدولي العام.

وقد غلب على نزوح المهنيين في العالم الثالث نمط الانتقال إلى البلدان الصناعية الناطقة بالإنكليزية، وهي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا وأستراليا. وهناك تدفقات مهمة نسبية إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية أيضا. إن خريجي تلك البلدان، التي يتم جزء كبير من التعليم المهني فيها باللغة الإنكليزية، معرضون أكثر من غيرهم لخطر الهجرات التي تحدث في المستقبل. كما أن التنقل بين هذه البلدان غالبا ما تسهله أوجه التشابه في نظم التعليم العالي وهياكل المؤسسات المهنية.

ويتباين تكوين المهاجرين بين بلد وآخر، كما أنه تعرض للتغير بمرور الزمن، مسايرة للاحتياجات (عوامل الطلب) في بلدان صناعية معينة. فالفئات التي غلبت على

إحصاءات الهجرة منذ سنة ١٩٦٧ (السنة التي ارتفعت فيها هجرة المهنيين إلى الولايات المتحدة بما يزيد على ٦٠ في المائة) هم العلماء والمهندسون والأطباء. وبرغم الأهمية الشاملة لتلك الفئات إلا أن هناك مجموعات أصغر تشكل سببا للقلق في بلدان بعينها، كما يحدث مثلا في حالة المحاسبين من سري لانكا أو المدرسين من الأردن. وبرغم أن هناك ظروفا خاصة بهجرة كل فئة مهنية وبكل بلد، إلا أن هناك قضايا أوسع وأهم تصدق بشكل أو بآخر على «الظاهرة في مجملها» وهي قضايا تتجلى بوضوح في حالة هجرة العاملين في قطاع الصحة بصفة عامة والأطباء منهم بصفة خاصة.

ثمة قلق يساور أوساط الأمم المتحدة وكثيراً من الهيئات الدولية الأخرى حول هجرة الكفاءات، ويمتد هذا القلق ليشمل جميع فئات المهنيين المهاجرين. إلا أن هجرة الأطباء هي وحدها التي تولد عنها أكبر قدر من الاهتمام والمعاناة، سواء على صعيد البلدان المانحة لهم أو البلدان المستفيدة منهم. ومن المهم أن نلاحظ أيضا أن هجرة الأطباء أصبحت، حتى من الناحية الكمية، مسيطرة على تنقلات المهنيين على الصعيد الدولي، في ضوء تزايد أعداد خريجي المهن العلمية والهندسية في الولايات المتحدة على وجه الخصوص، مع حدوث الكساد الاقتصادي، الأمر الذي قلل من الطلب على المهاجرين الذين ينتمون إلى قطاعي العلوم والهندسة.

من هنا يشكل الأطباء وأرباب المهن الصحية أكبر فئة من المهاجرين من وجهة النظر الشاملة للبلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء. وإذا كان تدفق الأطباء من البلدان النامية إلى تلك المتقدمة النمو يكاد ينحصر في انتقالهم إلى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا، ثم بأعداد ضئيلة إلى عدد قليل من البلدان الأخرى، فلا سبيل إلى تصور أن البلدان التي يهاجر إليها هؤلاء الأطباء إنما تتحمس للقياهم: إن قبولهم لا يتأتى في الواقع إلا لأنهم يلبون طلبا مطروحا على المزيد من أعداد الأطباء (والممرضات... الخ)، وهي أعداد لم يكن في طوق البلدان المستفيدة (ولا هو في عزمها) أن تلبيها من واقع مواردها الخاصة. ويبقى أهم الأسئلة المثارة فيما يتعلق بهذه الهجرة هو: لماذا يواصل العالم الثالث الإمداد بالأطباء وسائر أرباب المهن الصحية لتلبية احتياجات قلة من بلدان الغرب الصناعية، الأمر الذي يحرم بلدان العالم الثالث نفسها من أعداد نادرة لا يستهان بها من أبنائها العاملين في المهن الصحية..

وربما لأن هجرة الكفاءات الطبية غالبا ما يطرحها للنقاش العاملون في مهنة الطب، فإن الحلول الجاهزة لها تبدو وكأنها موجهة أساسا صوب تحسين ظروف التدريب

والعمل للفرد الذي يحتمل أن يهاجر، مع ما ينطوي عليه ذلك من كلفة مرتفعة. وما نطرحه للنقاش هنا هو أن هذه التحسينات بحد ذاتها هي التي سببت في الماضي، وهي التي تشجع في الحاضر، على خلق الظروف الأساسية التي أدت في المقام الأول إلى هجرات الأطباء على الصعيد الدولي، بمعنى أن هذه التحسينات تعمد إلى المزيد من توسيع الهوة بين الطلب الاقتصادي الفعال على المهارات الطبية، وبين كلفة الإفادة من هذه المهارات، التي تتمثل في الأطباء الممارسين الذين تكلف تدريبهم، ويتكلف تشغيلهم، مبالغ طائلة. من هنا فإن الهجرة الدولية للأطباء هي في الواقع وفي الأساس نتيجة- وهي أيضا مقياس- لسوء تدريب الكفاءات الطبية وما يتعلق بذلك من إساءة الانتفاع بها، والخريجين منها على وجه الخصوص. ويصدق هذا بشكل عام على المملكة المتحدة ومصر على حد سواء.

كذلك فإن هجرة الأطباء هي استجابة معقولة لمظاهر التباين في توزيع الدخول على الصعيدين الوطني والدولي. فالأطباء، مثلهم في ذلك كمثل أي عمال، يبيعون بضاعتهم في السوق. ومن هنا فإن التوزيع الحالي لرصيد الأطباء والتدفقات الإضافية من خريجي كليات الطب على الصعيدين الوطني والدولي وثيقة الارتباط في حقيقة الأمر بالنمط الشامل لتوزيع الدخول داخل البلدان وفيما بينها. إن توزيع الأطباء لا يعكس فحسب عدم المساواة في توزيع الدخول، ولكنه هو نفسه جزء من هذه اللامساواة. ومن الحقائق الصارخة أن المهارات الطبية لا يتم توزيعها وفقا للحاجة التي تشهد بها مؤشرات الأمراض أو الوفيات، ولكن هذا التوزيع يتم وفقا لحركة السوق وسط عالم من التناقضات الحادة في توزيع الدخول. ومن هنا فإن الظروف التي تشجع على تركيز المهارات الطبية في العواصم والمناطق الحضرية ببلدان العالم الثالث، هي نفسها التي تجعل من انتقال هذه المهارات ذاتها على الصعيد الدولي أمرا مقضيا.

وإذا نظرنا إلى ما عليه معظم سكان البلدان النامية من فقر، لوجدنا أن أي نظام للرعاية الصحية فيها، إذا ما كان جزءاً من القطاع الخاص، أو موجها إلى خدمته، وإلى الذين يملكون الدخول النقدية، مثل هذا النظام سيفقد عمليا مغزاه، (بأي معنى إيجابي) بالنسبة لواحدة على الأقل من «الأمتين» اللتين تتألف منهما معظم البلدان النامية. ومن هنا تنبع الهجرة المستمرة للكفاءات الطبية العالية من حقيقة تخريج العناصر العاملة لتلبية احتياجات الرعاية الطبية لكلتا الأمتين: التي تستطيع الدفع مقابل خدمات الأطباء، والتي لا تستطيع. وهنا أيضاً- حتى في صفوف الذين يقبلون بالسوق فيصلا على من يحظى ومن لا يحظى بالرعاية الطبية- من يقول بأن الأمر لا ينطوي في الواقع على هجرة

الكفاءات المهنية بقدر ما انه مجرد فائض نسبي عن الطلب الاقتصادي الفعال على هذه الكفاءات.

من هنا يمكن أن ترتسم الصورة على النحو التالي:

(أ) يقوم التعليم الطبي التقليدي على أساس قيم واحتياجات (مستويات) أولئك الذين يملكون الدخل الكافي لشراء خدمات الرعاية الطبية الخاصة. أما «الممارسون الوطنيون»، وهم وحدهم القادرون على تلبية الطلب الاقتصادي الفعال لأصحاب الدخول الضئيلة أو الذين (لا يملكون) دخلا على الإطلاق، فهؤلاء يوصفون بأنهم أدعياء الطب، ومن ثم يحال بينهم وبين ممارسة المهنة تماما، أو يضطرون إلى ممارستها بغير عون من الدولة، لا من ناحية التسهيلات ولا من حيث التدريب. بنفس المقياس، ثمة معارضة، ناجحة في العادة، لتخريج مساعدين طبيين وغيرهم من القادرين على الحلول محل خريج الطب الممارس.

(ب) ثمة ضغط متزايد لتدريب عدد أكبر من الأطباء، وذلك في ضوء الرغبة في تغيير النسب الوطنية الراهنة في اعداد الأطباء وهي نسب مختلفة تماما عن نظيرتها في البلدان الصناعية، لكن زيادة أعداد خريجي الطب ما تلبث أن تؤدي إلى الطلب على تخصصات الدراسات العليا وعلى المستشفيات الكبرى في المدن، وبخاصة التعليمية منها، كمواقع لعمل الخريجين، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة عدد الخريجين والاخصائيين. من هنا لا يكاد يبقى إلا النذر اليسير لتوفير الخدمات الأساسية الأوّلية من الرعاية الطبيّة في الريف، ولا حتى للمنتجات الصيدلانية الأساسية، ولا سيما المناطق الطرفية البعيدة عن المركز، ذلك لأن مرتبات الأطباء- وما يتعلق بهم من احتياجات التخصص الأخرى- تستحوذ على نسبة متزايدة من الموارد المحدودة للغاية المرصودة للقطاع الصحي. ثم يأتي المركز الممتاز الذي يحظى به الأطباء فيشجع على استمرار سير العملية بأكملها؛ إلى أن يحدث فائض في العرض يأتي متناسبا مع طموحات الخريجين فيما يتعلق بالوظائف التي يرنون إليها، ومن ثم فهم يلجأون إلى الهجرة ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا، وفي الوقت نفسه، تبقى غالبية السكان محرومة، لا من خدمات الأطباء فحسب، ولكن من خدمات أي طراز من العاملين في قطاع الصحة على الإطلاق.

(ج) ثمة عنصر هام ضمن هذا كله هو زيادة الطلب على التعليم العالي لأبناء الطبقة الوسطى المتوسعة، علما بأن هذه الطبقات الوسطى نفسها هي التي تكفل أكبر الأسواق أمام خدمات الأطباء. ومع ذلك لا سبيل إلى انخفاض نسبة الطبيب إلى العائلة

(من الطبقة الوسطى) إلى الحد الذي يحول دون زيادة المعروض من الأطباء بالنسبة إلى الطلب الاقتصادي الفعّال، ذلك لأن التكاليف الباهظة التي يتطلبها تعليم وتدريب الأطباء (وهي باهظة لأنهم يتعلمون وفق «مستويات» وتقاليد القطاع الخاص) إنما تعني أنه لن يكون بوسع غالبية السكان أن يتحملوا توقعات ومتطلبات خريج الطب. من هنا يحدث «فائض» في هؤلاء الخريجين يتجه متدفقا إلى أجزاء العالم التي يزيد فيها الطلب على العرض الراهن من الأطباء، ولا سيما في أميريكا الشمالية، حتى وقت قريب جدا على أية حال. (جاء الانتقال إلى بريطانيا، إلى حد كبير، بمثابة حلول محل البريطانيين الذين كانوا قد هاجروا بالفعل). ثم تعمل الإمكانات المتاحة للحصول على فرص عمل مجزية في الخارج، على تشجيع أعداد أكبر من إجمالي خريجي كليات الطب، وهم لا يتوقعون فرصا للعمل في أوطانهم الأصلية. بل تبذل حاليا- في بعض البلدان على الأقل- جهود متعمدة لتخريج أطباء للعمل في السوق الدولية.

إن سوق العمل أمام الأطباء من النوع الذي يجري تدريبه في الوقت الحاضر هي أضيق ما تكون في إطار ظروف معظم بلدان العالم الثالث. وبرغم أن توزيعا منصفا للدخل قد يؤدي إلى مزيد من الطلب الشامل على خدمات ممارسي الطب (بمن في ذلك مختلف فئات غير الخريجين)؛ إلا أنه قد يؤدي، في المدى القصير على أية حال، إلى انخفاض في الطلب على الخدمات التي يقدمها أعلى الخريجين تخصصا، وإلى زيادة، من ثم، في هجرة هذه الفئات. وعلى صعيد الممارسة سيتوقف ذلك على المعدل الذي ستتم به إعادة توزيع الدخول، مع ما سيتلوه من طلب على مختلف ممارسي المهن الطبية، وسيتوقف أيضا على حجم خريجي كليات الطب وعلى ما سيطرأ من تعديلات على مناهج تلك الكليات، وما يتصل بذلك من سياسات حكومية متعلقة بالحد من أعداد الذين يزمعون للهجرة، وعلى مستوى الطلب الدولي على من تكون هجرتهم قيد الاحتمال. إلا أن التوازن الدقيق بين هذه العوامل لا يمكن التوصل إليه إلا في إطار ظروف بلدان بعينها. وعلى أية حال تقول القاعدة أنه ما دام الأطباء يجري تدريبهم وفق تقاليد القطاع الخاص، وحسب احتياجات طبقة وسطى حضرية محدودة، فسوف يطول، بالقدر نفسه، أمد الفيض الذي يمكن أن يتدفق من البلدان التي يقل فيها الطلب على هذا النوع من التدريب إلى البلدان التي يزيد فيها الطلب (دون تلبيته) على مهارات من هذا القبيل.

ويمكن، في آسيا، رؤية معظم الاختلالات التي تنجم عن الإسراف في تخريج النوعية الخاطئة من ممارسي الطب. لقد أدّى هذا الإسراف إلى هجرة جماعية لخريجي

الطب من بلدان كالهند وباكستان وسري لانكا والفيلبين. وقد ردت سري لانكا على هذا بالحد من عدد خريجي كليات الطب، كما وضعت الهند حدا لزيادة المقبولين في تلك الكليات. إلاّ أن كلا من باكستان وبنغلادش ضاعفت من أعداد المقبولين في كليات الطب بها، على أساس أن هذا سيعوض جزئيا عن هجرة خريجيها. وفي بعض ولايات الهند يتطلب الفائض في عدد الأطباء تركيز كل جهود التخطيط الصحي عمليا، على الحاجة إلى تشغيل هؤلاء المهنيين من ذوي المكانة العالية، الأمر الذي يشوه نظام تقديم الخدمات الصحية. أما في الفيلبين، فإن الناتج من الأطباء يرتبط بصورة وثيقة جدا بالسوق الأميركية لهذا الناتج. وفي معظم البلدان نجد أن الفائض النسبي أو المطلق في خريجي الطب، الذين يكاد تدريبهم يقتصر على العمل بالمستشفيات، إنما يؤدي إلى مزيد من الضغط من أجل إنشاء مستشفيات جديدة في المدن، بدلا من إعطاء التسهيلات الصحية في الريف ما تستحقه من أولوية متقدمة.

من ناحية أخرى تقترن الهجرة الكثيفة في عدد من البلدان مع تدفقات وافدة من بلدان أخرى. ومن هنا يهاجر الأطباء من بلدان الكاريبي الناطقة بالإنكليزية إلى أميركا الشمالية ويجد خريجو الطب النيجيريون والغانيون وظائف في المملكة المتحدة، في حين أن حكومات هذه البلدان توظف من يحل محل هؤلاء المهاجرين فتستخدم أطباء من مصر والهند وباكستان. كذلك هناك تنقلات من البلدان الأصغر والأفقر إلى البلدان الأكبر والأغنى داخل أقاليم بعينها، كما يحدث مثلا في بلدان الكاريبي الناطقة بالإنكليزية وفي غرب أفريقيا وفي الشرق الأوسط.

ويقوم تدريب الأطباء، فيما يتعلق باعدادهم وبمستويات المناهج التي يتعلمونها، على أساس افتراض بأن نظم توصيل الرعاية الصحية لا بد وأن تقوم على أساس توافر المهنيين الذين تلقوا تعليما أساسيا وتعليما طبيا لمدة تصل إلى عشرين سنة، وهي المدة التي تصلح بدورها أساسا لمزيد من سنوات التدريب المتخصص. ولا تزال هذه الافتراضات موضع مراعاة برغم الحقيقة التي رسخت وشاعت بأنه في جميع بلدان العالم لا تتطلب مجموعة كبيرة من الأمراض ولا ظواهر الارتفاع في الوفيات، إهتمام كفاءات عالية التدريب من ممارسي العلوم الطبية. ويتضح هذا الموقف بطبيعة الحال بصورة خاصة في البلدان التي تتميز بمستويات في وفيات الأطفال تصل إلى ما بين ٥٠ إلى ٢٠٠ في الألف من المواليد الأحياء. كذلك فإن نوع التدريب المشار إليه إنما يعزز الرغبة في ممارسة الطب على صعيد حضري، في المستشفى، وضمن القطاع الخاص، وذلك على حساب العمل في مجال الصحة العامة بالريف.

كذلك يقوم التخطيط لتخريج أعداد من الأطباء الممارسين ممن تلقوا تدريبا عاليا (الأطباء المسجَّلون) على أساس نسبة ما من عدد الأطباء إلى عدد السكان. ومثل هذه النسب لا تقتصر فقط على تجاهل نمط المرض الأساسي السائد في بلد ما، وبالتالي حاجة هذا البلد للأطباء، وقتها تتجاهل أيضا توفير الإمكانات أمام خريجي الطب، والتي يطمحون إلى تلبيتها من خلال استخدامهم في العمل، مع ما يترتب على ذلك من آثار على توزيع هؤلاء الخريجين والوظائف التي يقومون بها. بل إن الناتج المخطّط له من الأطباء لا يكون في العادة متصلا بمدى توافر أنواع أخرى من العاملين في المجال الطبي. من هنا ينشأ الوضع غير المنطقي من خلال وجود عدد من الأطباء العاملين في بلدان كثيرة يفوق عدد الممرضات، أو من في حكمهن من الفئات الطبية المساعدة. ويحدث في بعض أجزاء من العالم أن يوجد الأطباء في العيادات الريفية بغير الموظفين المساعدين، ولا إمكانيات تحصين المرضى أو تقديم الدواء لهم. ويرجع هذا بصورة جزئية إلى أن موازنات وزارات الصحة في تلك البلاد قد ناءت بأعباء جسيمة بسبب قيامها بدفع رواتب لأطباء تكلف تدريبهم غاليا (ولممرضات قانونيات في بعض الأحوال).

وتحدث معظم حالات الهجرة الدولية عندما يكون الطلب على خدمات الطبيب الممارس العام أو الاخصائي في بلد ما قد بلغ مرحلة التشبع (برغم أن الموقف وصل في بعض الأحوال إلى الدرجة التي أصبح الطلاب يدربون فيها بهدف الهجرة على وجه التحديد). إلا أن حجم الطلب في المدن يصل الآن إلى الدرجة التي تكفي إبقاء عدد من الأطباء في عاصمة كثير من البلدان النامية مساويا لما يمكن أن تجده في مدينة كبيرة بأوروبا أو أميركا. لكن الطلب الفعال في الريف لا يمكنه أن يبقي إلا على حفنة من الأطباء العاديين لكل مليون من السكان. وليس من وسيلة لتغيير هذه النسبة بالريف إلاّ بتغيير مستوى الطلب، بما يتيح أمام الأطباء (وأمام ممارسي الطب من غير الجامعيين) فرص العمل بالمناطق الريفية أو بالمدن الصغرى في بلادهم أفضل من عملهم في الخارج. (ولا بد من أن نضيف أن تنشيط الطلب الاقتصادي الفعال لا يلزم أن يتم فقط من خلال مدفوعات مالية يتقاضاها الأطباء على شكل أتعاب أو رواتب، ولكنه يتم أيضا من خلال تدبير عدد من الحوافز الوظيفية الأخرى).

إن أطباء وممرضات العالم الثالث لدى وصولهم إلى أميركا الشمالية والمملكة المتحدة إنما يشغلون في معظمهم وظائف من مستويات أدنى وفي مستشفيات أقل جاذبية، في حين يشهد الواقع أنه بغير وجود عشرات الألوف من الأطباء الوافدين من بلدان أقل نموا لتعذر على النظام الاستشفائي في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أن يستمر على ما هو

عليه الآن. ومن هنا فإن اعتماد هذين البلدين على خريجي الطب الأجانب ما هو إلا انعكاس لأوجه القصور الذي يشوب برامجهما التدريبية أو نظم توصيل الخدمة الصحية فيهما، أو كلا الأمرين معا.

وقد تميزت الولايات المتحدة بوجود طلب على الأطباء بغير قدرة على تلبيته، ونجم ذلك أساسا عن الضغوط التي مارستها تنظيمات المهن الطبية لتثبيت عدد المقبولين، ومن ثم عدد الخريجين، بصورة أو بأخرى، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى أواخر الستينات. ولقد حدث خلال تلك الفترة أن ارتفع الطلب على الأطباء في الولايات المتحدة إلى درجة أن عدد الأطباء المسجلين الجدد من خريجي البلدان الأجنبية زاد في سنة ١٩٧٣ عن ١٢ ألفا (٥٥ في المائة من مجموع حالات التسجيل الجديدة)[٨]. وفي تلك السنة نفسها زاد عدد التراخيص التي منحت إلى خريجي كليات الطب الأجنبية على ٧٤٠٠ ترخيص (أي بنسبة ٤٤,٥ في المائة) من نحو ١٦٧٠٠ ترخيص جرى منحها، فأضافت بذلك حالات جديدة من حرية ممارسة الطب بغير قيود في الولايات المتحدة. وكان أكثر من ثلاثة أرباع هؤلاء الأطباء الأجانب ينتمون إلى بلدان نامية. وقد وجدت دراسة أميركية[٩] أنه من بين جميع الأطباء الذين كانوا متواجدين بأميركا سنة ١٩٦٣، وكانوا قد تلقوا تعليمهم خارجها، فإن نسبة تصل إلى ٨٤ في المائة منهم ظلت مقيمة هناك حتى سنة ١٩٧١. ومن بين الذين قدموا إلى الولايات المتحدة إسميا بهدف التدريب على أساس مؤقت، كان ٧٤ في المائة منهم لا يزالون مقيمين هناك بعد انقضاء فترة السنوات الثماني هذه.

أما إحصاءات المملكة المتحدة فتشير إلى أنه في السنوات السابقة على ١٩٧٣ و ١٩٧٤ وصل مجموع التدفق السنوي من الأطباء الوافدين على البلاد إلى حوالي ثلاثة آلاف تحصلت المملكة المتحدة على عدد صاف منهم بلغ ألف طبيب سنويا. أما في سنتي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ فقد قدر مجموع التدفق بحوالي ألفي طبيب، بلغ النصيب الصافي منه سبعمائة طبيب. إلا أن سنة ١٩٧٥ ربما تكون قد شهدت توازنا بين التدفق الداخل والخارج بحجم ألف طبيب في كلا الاتجاهين.

---

(٨) هناك دراسة حديثة بعنوان R. Stevens et al «Physician Migration Re-Examined.» **Science** v.190, (October 1975), no.31, pp.439- 441 .
أشارت إلى أن الأمر قد انطوى بصورة متسقة على مبالغة في التقدير جاءت من خلال مضاعفة عدد مجموع الأطباء المهاجرين إلى الولايات المتحدة.

(٩) J.N. Haug and T. Stevens,«Foreign Medical Graduates in the United States in 1963 and 1971: a Chohort Study,» **Imquiry** v.10, (March 1973) no.26.

وتعمل الآن البلدان الصناعية الرئيسية على إعادة صياغة سياستها في مجال الهجرة (ولا سيما) فيما يتعلق بأطباء العالم الثالث، بحيث تتلاءم مع الزيادات الكبيرة التي طرأت على خريجي المعاهد الطبية فيها. وقد تضاعف عدد المقبولين في مدارس الطب بالولايات المتحدة في غضون العقد الأخير، بحيث يصبح الناتج من الخريجين في سنة ١٩٨٠ نحو ١٥ ألف خريج سنويا. وفي بريطانيا زاد عدد المقبولين في مدارس الطب نحو ٥٠ في المائة على مدى العقد الأخير، ويكاد يتضاعف في سنة ١٩٨٠، ليوفر ما يزيد على ٤ آلاف خريج سنويا. أما خريجو كندا فقد تضاعفوا في سنة ١٩٧٦ بعد أن كانوا قد وصلوا في عام ١٩٦٢ إلى ما لا يزيد على ٨٠٠ خريج فقط. ومن المقرر أن يزيد خريجو مدارس الطب بأستراليا الذين بلغوا ٥٠٠ خريج في سنة ١٩٦٢ إلى أكثر من ١٢٠٠ خريج سنة ١٩٨٠. ومن المقرر أن يتضاعف عددهم ثلاث مرات في نيوزيلندا من ١١٠ إلى ٣٢٠، في غضون السنوات ١٩٧٢ـ ١٩٨١. فإذا ما جمعت أعداد الخريجين في مدارس الطب ببلدان الكومنولث (البريطاني) الأربعة الغنية فإنها ستكون قد زادت بنسبة ١٥٠ في المائة بين أوائل الستينات وسنة ١٩٨٠. وبرغم أنه قد تمضي عدة سنوات قبل أن يتاح لقطاع الطب في بلدان كالولايات المتحدة أو المملكة المتحدة أن يجد بين مواطنيه من يستخدمهم ليحلوا محل جميع الأطباء المولودين في بلدان أجنبية والعاملين فعلا في هذين البلدين في وظائف لم تكتسب حصانة واستقرارا بعد، كوظائف أطباء الامتياز في المستشفيات، إلا أن الحصيلة الراهنة من خريجي مدارس الطب هناك لا بد وأن تكون كافية للعمل بخطى أسرع على خفض قبول مزيد من الأطباء الوافدين. ولقد عملت الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا، في ضوء الزيادات التي طرأت على الخريجين، وما ترافق معها من قلق متزايد حول جوانب عدة من ظاهرة هجرة الكفاءات الطبية، على اتخاذ خطوات واسعة للحد من هجرة الأطباء. وتجدر في هذا السياق ملاحظة أن خفض عدد الأطباء المهاجرين إلى كندا وأستراليا والولايات المتحدة، أو إيقاف هذه الهجرة كلية، من شأنه أن يعني أيضاً خفضا حادا في نزوح الأطباء البريطانيين ، مما يقلل بالتالي من اعتماد بريطانيا على الأطباء الوافدين من الخارج .

على أن هجرة الأطباء من البلدان الأقل نموا إلى البلدان الصناعية تشهد الآن انخفاضا ملموسا بسبب سياسات الهجرة الجديدة التي وضعتها البلدان الصناعية. ومن هنا لم تشهد الولايات المتحدة مثلا إلا ٦٠٠ طبيب أجنبي متخرج، هم الذين انخرطوا في سنة ١٩٧٧ في سلك برامج الإقامة، في حين أن الرقم المناظر لذلك عن سنة ١٩٧٦ كان ٢٨٠٥ أطباء. إن حقائق

من هذا القبيل لم يظهر بعد أنها قد لقيت حقها من الاستيعاب، حيث يبدو أن هناك على الأقل بعض البلدان التي لا تزال تشهد جهودا في النقاش والتخطيط ترمي إلى زيادة خريجي الطب، على أساس توقع استمرار هجرة الأطباء. ويتخذ هذا النقاش شكل تقبل هجرة الأطباء بوصفها إحدى الحقائق المستمرة في الحياة، بل ويطرح في ثناياه أيضا مقترحات بدفع أموال تتحملها البلدان المستفيدة إلى البلدان المانحة عوضا عن أطبائها «المفقودين» الذين من المفترض أن يكون تدريبهم قد تم لكي يتماشى بصورة أوفق حتى مع احتياجات البلدان الصناعية المتلقية لهم. ولسوف ينطوي توسيع كليات الطب على أساس توقع استمرار الهجرة، على خطأ فادح، ولن يسفر إلا عن استمرار إنتاج نوعيات لا ترتبط بواقعها من الخريجين. ولقد وصل الأمر- في بعض البلدان على الأقل- لدرجة بدا معها وكأن الهجرة أصبحت إحدى الحقائق التي لا غنى عنها في الحياة، ومن شأنها تبرير استمرار الإنتاج (الزائد) لأعداد من الخريجين الذين لم يتلقوا تدريبا طبيا ملائما. وهنا يمكن أن نضع أيدينا في واقع الأمر على أسباب التناقض الذي تعانيه بلدان العالم الثالث حول مشكلة هجرة الكفاءات ، فهناك، من ناحية، الرغبة في مواصلة تخريج أعداد متزايدة من خريجي الطب «المقبولين دوليا»، وهناك، من ناحية أخرى، العجز عن تلبية التوقعات المطروحة، فضلا عن العجز عن الإفادة من الأعداد الزائدة من هؤلاء الخريجين.

ويقال إن التعليم الطبي في جميع البلدان النامية تقريبا إنما يقوم على أساس المبدأ المزدوج القائل بأن «التعليم الطبي يجب أن يساير احتياجات البلاد»، وبأنه لا بد من «رفع مستويات هذا التعليم كيما تساير أحدث التطورات المعاصرة». وبالطبع فإن «هذه التطورات الأحدث» إنما تحددها الممارسة القائمة حاليا في لندن أو نيويورك، وهي بالتالي أبعد اتصالا عن مشاكل وإمكانات البلدان النامية .وبرغم ضرورة الطموح بالاستمرار إلى أعلى المستويات المرتبطة بالمهنة، لكن إذا ما انطوى الأمر على أن هذه المستويات التي يقاس بها فعلا التعليم الطبي لم تكن مرتبطة بالواقع في بلد كمصر أو الجزائر على سبيل المثال، فمن المستبعد جدا والحالة هذه، أن يعمل «رفع» تلك المستويات على تعزيز نوعية الرعاية الطبية المتوافرة لمعظم المصريين أو الجزائريين. إن الخاسر في الصراع بين التعليم الطبي «المرتبط بالواقع» والتعليم الطبي ذي «المستويات المرتفعة» هو على الدوام ذلك الارتباط بالواقع. وتتأتى هذه الخسارة إلى حد كبير بسبب المخاوف التي تساور القائمين على مهنة الطب من «الانقطاع» عن عالم الطب الأوسع، الذي تشهد به الممارسة في البلدان الأكثر ثراء.

وتشهد هجرة الأطباء من البلدان الأفقر إلى البلدان الأغنى نهايتها بسبب زيادة الأعداد، وبفضل الانتفاع السليم من خريجي الطب (ولا سيما) في الولايات المتحدة، وأيضا في كندا والمملكة المتحدة دون أي سبب آخر. والسؤال المطروح هو ما إذا كان أطباء العالم الثالث سيقبلون أو يرفضون العمل في مدن أصغر في بلادهم (إن لم يكن في الريف ذاته) وذلك في غياب بدائل دولية للعمل، أو ما إذا كانوا سيتخلون تماما عن ممارسة الطب. لكن المشكلات الأساسية المتصلة بهجرة الكفاءات بين الأطباء قد لا يحتمل حلها ما دامت هناك بلدان لا تزال تواصل إنتاجها (الزائد) لنوعيات غير ملائمة لها من خريجي الطب. وإذا ما استمرت حالة تدريب أطباء في البلدان الفقيرة لشغل مناصب غير موجودة في مجال التعليم والتدريب بالمستشفيات وفي مجال الاستشارة الطبية، لتحتم على بعض هؤلاء الأطباء، على الأقل، أن يعملوا على (أو يحاولوا) الهجرة إلى بلدان أغنى تعاني عجزاً عن تلبية الطلب على خدمات هؤلاء الأطباء من واقع الكفاءات المتاحة لهم. وإذا بدأنا بوضع يتمتع فيه بعض أجزاء العالم بالثراء الذي يتيح لها الحفاظ على مستوى عال من الطلب الاقتصادي على الخدمات الطبية، مع وجود أجزاء أخرى غير قادرة على ذلك، ثم سمحنا لقوى السوق أن تحدد توزيع الموارد الطبية النادرة، فلسوف يحدث حتما أن يعمد الأطباء الذين تعلموا، والذين يستفاد منهم في ظل الوضع الراهن، إلى التحرك (أو محاولة التحرك) في اتجاه المناطق الأغنى من العالم.

وثمة أخطار تنجم بالذات عن تنقلات الأطباء على الصعيد الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بما تساعد عليه هذه التنقلات من تشويه نظم التعليم ونظم الرعاية الصحية في البلدان النامية. فإذا ما وضعنا في الاعتبار طبيعة هذه النظم، لن نجد أن هجرة الكفاءات الطبية تمثل مشكلة بحد ذاتها: فإمّا أنه لا تتوافر أعمال للذين قرروا الهجرة، وإمّا أن العاملين في القطاع الصحي لن يقبلوا ما قد يتوافر من أعمال. وعليه تكون عودة المهاجرين إلى أوطانهم أمرا لا ينطوي في حد ذاته على خير. وتدل البيانات المتعلقة بالأطباء العائدين[١٠] على أنهم لا يعملون خارج المناطق الحضرية، بل إن كثيرا منهم يتركون القطاع العام تماما لصالح الممارسة في القطاع الخاص. وحتى هجرة الذين تمت «برمجتهم» بموجب التعليم الذي تلقوه للانضمام إلى صفوف المهاجرين لا يلزم اعتبارها بدورها مشكلة خطيرة، إذ ما يهم في الأمر هو أن تتعلم البلدان التي تفقد خريجيها من

(١٠) O. Gish, **Doctor Migration and World Health** (London: G. Bell and Sons, 1971); Baldwin, «Brain Drain or Overflow,» p.370.

التجربة التي اكتسبتها، وأن تتصرف وفق ما استوعبته من دروس. إن الحركات الدولية التي نوقشت في هذا المجال ما هي إلا الامتداد المنطقي لنوعيات من نظم الرعاية الصحية التي نراها في معظم البلدان النامية، وما دامت الرعاية الصحية متوافرة في الأساس في إطار تقاليد السوق وظروفها، فمن المحتم أن يتدفق أي فائض من الأطباء (المرتبطين بالطلب الاقتصادي في أي وضع وطني معين) باتجاه السوق العالمية، فضلا عن أن مجرد وجود هذه السوق العالمية سيحول بين آليات السوق وبين المواءمة بين المعروض المتوافر من الأطباء وبين الطلب على خدماتهم. وحتى في المملكة المتحدة، حيث تقدم الرعاية الصحية مجانا بصفة أساسية حتى مرحلة التوصيل، فقد أدى الفائض في الاختصاصيين بالنسبة للطلب على الطب الاختصاصي (الإستشاري) كما تحدده دائرة الصحة الوطنية هناك، مع ما رافق ذلك من استمرار الطلب على خدمات الاخصائيين في أميركا الشمالية- أدى إلى استمرار هجرة الأطباء.

إن مسألة الهجرة الدولية للأطباء ليست مهمة بحد ذاتها، ولكن من حيث أنها تكشف النقاب عن طبيعة نظم معينة للرعاية الصحية، وعن نوعية الهياكل الاجتماعية السياسية القائمة عليها. ومع ثبات جميع العوامل الأخرى، من المحتمل ألا يسفر خفض هجرة الأطباء عن أي اختلاف بالنسبة لرفاهية معظم السكان في بلدان مثل مصر أو باكستان. وعلى المنوال نفسه، فليس من سبيل إلى تلمس حل المشكلات التي تثيرها التحركات الدولية من داخل هذه التحركات ذاتها، لكن حلها إنما يتم من خلال التغييرات الضرورية الداخلة في إطار النظم الوطنية المحددة للرعاية الصحية ثم بطبيعة الحال ضمن الهياكل الاجتماعية والسياسية والطبقية التي توجد على صعيدها.

توصيات بصدد رسم السياسات

معظم السياسات التي يجري عادة وصفها لمعالجة هجرة الكفاءات، مستمدة من إطار التحليل «الكلاسيكي الجديد New - Classic». وفي هذا الإطار تقول الوصفة التقليدية إنه لا ينبغي اتخاذ أي اجراء حيال المشكلة، ما دامت المكاسب العائدة من هجرة الكفاءات ترجح، على صعيد دولي، الخسائر الناجمة عنها، حتى ولو لم تكن المكاسب موزعة بالسوية بين البلدان. إلا أن هذا الرضا الظاهري لا سبيل إلى تبريره لا من ناحية المنطق الداخلي للنظرية الاقتصادية التي ينهض عليها، ولا من ناحية تجاهله لعدد من الأمور الأساسية.

فإذا ما سلمنا بوجود مشكلة، وإن كان النظر إلى أسبابها لا يزال ضمن الإطار

التقليدي، فإن الحل المطروح لهذه المشكلة حسب التحليل «الكلاسيكي الجديد» يتمثل مع تغيير المكافآت المالية وظروف العمل. ويوضح هذا الموقف أبلغ توضيح ما صرح به بالدوين[١١] في معرض تلخيصه للتوصيات الصادرة في سنة ١٩٧٠ عن لجنة التعليم والشؤون العالمية، التي كان عضوا فيها، حين قال: «إنَّ وجهة نظر اللجنة ترقى إلى القول بأن المهنيين في أنحاء العالم يتطلبون الشروط نفسها للإحساس بالرضا عن أعمالهم، وإذا لم تتغير الثقافات التقليدية ونظم الأجور القائمة في كثير من البلدان التي تخسر كفاءتها (المتقدمة النمو والأقل نموا على السواء) بحيث تتكيف مع هذه المتطلبات، فسوف يحدث حينئذ»، وبعبارة كينيث بولدنغ إن «الكفاءات العالية المهيأة لأن تتعلم ثم تذهب، سوف تتعلم ثم تذهب بالفعل»، ويمكن أن تصادف توصيات مماثلة، ربما بتعبير أقل صراحة، في ثنايا عدد لا يحصى من التقارير الوطنية والدولية حول هجرة الكفاءات، ومنها مثلا تقرير اللجنة الوزارية في سري لانكا[١٢] ومكتب كولومبو للتخطيط[١٣].

إلا أن مشكلة تلك التوصيات، حتى ضمن خطوطها الأساسية، إنما تكمن في أن التغييرات التي تقترحها على المكافآت النقدية وغير النقدية والتي تراها لازمة لإيقاف هجرة الكفاءات قد تكون من الضخامة بحيث لا يمكن تصور تحقيقها من الناحية العملية[١٤]. ويمكن أن ينطبق نفس القول فيما يتعلق بالتغييرات المقترحة في نوعيات ظروف العمل. وفضلا عن ذلك، فإن محاولة دفع مكافآت على مستوى المكافآت الدولية إلى الكفاءات القابلة للتحرك على الصعيد الدولي (لا سيما وأن فئات أخرى في قمة سلم الرواتب ستطالب بمساواتها مع تلك الكفاءات) لن تسفر فحسب عن خفض أعداد الذين سيمكن استيعابهم داخل أوطانهم ولكنها ستجعل التوزيع المحلي للدخول أقل عدلا ومساواة[١٥].

---

(١٢) Sri Lanka Government, **Report of the Cabinet Committee Inquiring into the Problem of Technologically, Professionally and Academically Qualified Personnel Leaving Sri Lanka,** Sessional Paper No.X, Colombo, 1974, pp.36-49.

(١٣) Colombo Plan Consultive Committee. **The Colombo Plan for Co-operative Economic Development in South and South-East Asia. Special Topic: Brain Drain** (Colombo: The Colombo Plan Bureau, 1972), p.4.

(١٤) A. K. Sen, «Brain Drain.Causes and Effects,» in B. R.Williams, ed., **Science and Technology in Economic Growth** (International Economic Association in London: MacMillan, 1973), p.403.

(١٥) See:Godfrey, «The International market».

وقد يكون من بين الأسباب التي تحدو براسمي السياسات وبالحكومات أيضا إلى اللجوء لفرض قيود على الهجرة، وإلى اتباع نظم التعهد والإلزام للحد من هجرات يمكن أن تحدث مستقبلا، ما يصادفونه من صعوبة الاستجابة لمستوى الأجور الدولي (أي المعمول به في البلدان الغنية) وغيره من مستويات التوظيف. ويمكن أن يأتي فرض القيود على جوازات السفر وعلى النقد الأجنبي بنتائج فعالة فيما يتعلق بمنع المواطنين من مغادرة بلد ما، لكن بشرط توافر الإرادة والمقدرة على تشغيل هذه العناصر. على أن نظم التعهد والإلزام قد تكون أقل فعالية في هذا الصدد، إذ كل ما ستؤدي إليه هو مجرد تأجيل موعد مغادرة المواطنين لوطنهم بدلا من منعهم من هذه المغادرة، أو قد تحفز الذين تدربوا في الداخل على ابتداع وسائل التحايل على هذه التعهدات، في حين قد تحث المتدربين في الخارج على الإخلال بها(١٦). ثم هناك أيضاً المشكلة المتعلقة بنظامي قيود السفر والالتزام بالتعهد، والمتمثلة في أن الذين سيحجزون في أوطانهم بموجب هذه الوسائل قد تنتابهم وقتئذ مشاعر الإحباط والتثبيط والعزلة، مشكلين بذلك عقبة لها مواصفاتها الخاصة في طريق تطبيق برامج للإصلاح، مثل التي ستطرح للمناقشة فيما يلي. بل إن من الممكن أن تتحول تلك الفئات إلى فئات راديكالية منشقة عن «النظام».

وقد يكون هناك وجه آخر من سياسات العلاج المطروحة ضمن الإطار «الكلاسيكي الجديد»، يقضي بتضييق الهوة الفاصلة بين المرتبات والنيل من حوافز الهجرة، عن طريق خفض المكافآت التي يتقاضاها المهنيون المهاجرون في البلد الذي يستهدفونه لهجرتهم، بدلا من رفع مكافآتهم في البلد الذي نشأوا فيه. وهذا هو ما يهدف إليه في الواقع الاقتراح الذي طرح مؤخراً باسم ضريبة دخل بغواتي «Baghwati income tax»(١٧)، ويقضي بجمع ضريبة، يمكن أن تكون تصاعدية وتناسبية، يدفعها المهنيون من نازحي بلد أقل نموا إلى السلطات الضريبية في البلد المتقدم المضيف في مدى فترة زمنية محدودة، ومن ثم يجري تسليمها بإشراف الأمم المتحدة إلى حكومة بلد المنشأ. إلا أن أثر مخطط كهذا سيعتمد كما هو واضح على مرونة الاستجابة لضريبة من هذا القبيل. بيد أن هناك من الحسابات المبدئية(١٨) ما يوحي بأن معدلات الضرائب المقترحة

---

(١٦) See: B.Senewiratne,«Emigration of Doctors: Problems for the Developing and the Developed Countries.»Part II, **Br. Med. J.** v.1,(March 1975), no 5595 pp.669-671.

(١٧) J. Bhagwati and W. Dellafar, «The «brain drain» and income taxation,» **World Development** v.1, (February 1973) no. 1 and 2, pp.94- 101.

(١٨) E. g., see G. Psacharopoulos,«Estimating Some Key Parameters in the«Brain =

قد تنطوي على جوانب عقابية لا سبيل لقبولها، وفي هذه الحالة لن ينجم عن ضريبة كهذه إلا أثر هامشي على الحد من عدد المهاجرين، الأمر الذي لا يجعل هذا الأسلوب مختلفا في كثير عن فكرة التعويض المباشر من حكومة إلى حكومة أخرى، وهو الأسلوب الذي أوصى به مثلاً مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)(١٩)، أو عن العقود التي يجري بالفعل توقيعها بغية «تصدير» القوى البشرية المهنية من البلدان الأقل نموا (مثل تصدير الممرضات من الفيلبين وكوريا الجنوبية إلى النمسا والمانيا الغربية وسويسرا واليابان). إن نظما من هذا القبيل إنما تنطوي بالفعل على القبول بالنتائج الهيكلية الواضحة والمباشرة والمترتبة على إدماج المهارات المهنية ضمن السوق الدولية، على نحو ما سبق وصفه آنفا. وهذا ينطبق، بصورة خاصة، على عقود التصدير التي تضفي الطابع المؤسسي على استمرار تشويه نظم التدريب والتعليم وهياكل المرتبات في بلد المنشأ.

وإذا كان الأمر يستلزم بالطبع مواصلة الضغط الفعال من جانب حكومات العالم الثالث، وبإشراف «الأونكتاد»، للتعويض عن هجرة الكفاءات، فليس من سبيل لأن يعد هذا التعويض «حلاً» للمشكلة المطروحة.

ولقد كانت المناقشة معنية حتى الآن بالآثار المتعلقة بالسياسة المتبعة والمترتبة على إطار التحليل التقليدي «الكلاسيكي الجديد»، حيث وجدت المناقشة أنه لا تدابير تلك السياسة ولا إطار التحليل الذي قامت عليه يبعث على الرضا. لكن إذا ما اتبع إطار تحليل بديل ينظر إلى هجرة الكفاءات بوصفها انعكاساً لإدماج المهارات المهنية ضمن السوق الدولية، فلسوف يكون السبيل الوحيد وقتئذ لممارسة أي تأثير ملموس على هذه الهجرة (وعلى مظاهر الخلل الداخلية الجسيمة المتولدة عنها) هو الانسحاب من تلك السوق، الأمر الذي سيتطلب إضفاء تغييرات جوهرية على السياسة التعليمية بحيث ترمي إلى تدريب العناصر لخدمة احتياجات السوق الداخلية، بدلاً من تلبية احتياجات السوق الخارجية. وعلى نحو ما يوضح كاتبو تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة(٢٠) فإن «إتباع سياسة في تدريب الموظفين بحيث يصلحون لخدمة بيئة البلدان

= Drain» Taxation Model.» **J. Devel. Econ.** v.2, (1975), pp.309- 318, and De Voretz and Maki, «The Brain Drain and Income Taxation.»

(١٩) United Nations Conference of Trade and Development, **The Reverse Transfer of Technology.**

(٢٠) United Nations, Economic and Social Council, Committee on Science and Technology for Development, **Outflow of Trained Personnel,** p.24.

النامية، من شأنه أن يفضي مباشرة إلى جعل هؤلاء الموظفين غير ملائمين لظروف البلدان المتقدمة النمو وتقل بالتالي هجرتهم إليها». كذلك فإن هذا الانسحاب من السوق الدولية ستنجم عنه آثار واسعة، كما يتبين فيما يلي. ومن الواضح أنه ستثار الاعتبارات السياسية العملية الناجمة عن سياسة من هذا القبيل. لكن من المهم قبل التعرض لهذه الاعتبارات ابضاح مدى تنوع الإمكانيات السياسية التي ينطوي عليها برنامج ما للانسحاب من السوق الدولية. إن وكالات الأمم المتحدة تهيء ساحة فريدة لمناقشة الحلول المقبولة من الطرفين بصدد هذه المشكلة. إلا أنه قد يكون مفيداً، باديء ذي بدء، التمييز بين تدابير السياسة الواجب اتخاذها من قبل حكومات البلدان الأقل نمواً، وتلك الواجب اتخاذها من جانب حكومات البلدان المتقدمة النمو.

فبالنسبة لحكومات البلدان الأقل نمواً، فإن برنامجاً للانسحاب من السوق الدولية للمهارات المهنية سوف ينطوي على التالي:

(أ) إنهاء استخدام المؤهلات (البريطانية في الغالب) المعمول بها في مؤسسات التدريب المحلية، وذلك على صعيد الحالات القليلة التي استمر فيها هذا الوضع.

(ب) إنهاء تقدم المهنيين في البلدان الأقل نمواً إلى الامتحانات الأجنبية (ولاسيما إلى امتحان المعادلة لخريجي الطب الأجانب الذي يعقد بالولايات المتحدة)، والحيلولة دون الإعلان عن وظائف لهم أو توظيفهم في مواقع بالبلدان المتقدمة النمو (يمكن في هذا الصدد أيضاً النظر في العمليات التي تقوم بها كليات المراسلة بالبلدان المتقدمة النمو)؛

(ج) الإنسلاخ عن الجمعيات الطبية الدولية التي تتحكم فيها البلدان المتقدمة النمو، والتي عادة ما تتوخى ضمن أهدافها وضع معيار موحد مشترك يتم بموجبه تبادل الاعتراف بالمؤهلات الوطنية، ويرتبط بذلك استكشاف إمكانية إقامة جمعيات للمهنيين من البلدان الأقل نمواً تتصل بأسباب أوثق مع واقع هذه البلدان. ومن الواضح أن هذا الإجراء ينطوي على إعادة النظر، من وجهة نقدية متعمقة، في دور عدد متنوع من الجمعيات المهنية، فمثلاً يوضح جونسون وكايغيل[٢١] أن معظم التجمعات المهنية البريطانية ضمن الكومنولث إنما تعمل حالياً على وضع معيار مشترك ينطوي على نظم صارمة فيما يتعلق بتبادل الاعتراف بالمؤهلات في مجالي الطب والهندسة المعمارية.

---

(٢١) T. J. Johnson and M. Caygill, **Community in the Making: Aspects of Britains Role in the Development of Professional Education in the Commonwealth** (Un. of London: Institute of Commonwealth Studies, 1972), especially Chapter II.

(د) إرسال الطلاب في دورات خارجية أوثق اتصالاً بواقعهم، وهي بهذا قد تكون «أقل عرضة للتبادل»، وذلك في الحالات التي لا يكون فيها التدريب متاحاً في الوطن، ويفضل أن يكون هذا التدريب في دورات متصلة بالظروف الوطنية تعقد في بلدان نامية أخرى .

(هـ) تنظيم دورات ووضع مؤهلات على الصعيد المحلي تلائم أكثر ما تلائم احتياجات الاقتصاد الوطني، الأمر الذي قد يجعلها بالتالي أدنى قبولاً لدى أصحاب الأعمال ومؤسسات التدريب في البلدان المتقدمة النمو. وفي حالة مهنة الطب سوف تتسم المبادىء التي تقوم عليها عملية إعادة التصميم هذه بقدر لا بأس به من الوضوح، وذلك على خلاف المهن القائمة على الإنتاج (كالهندسة والمحاسبة على سبيل المثال) ففيها تصبح عملية تغيير محتوى التدريب ومواطن التركيز فيه أكثر صعوبة. ومع ذلك فإن أي تغيير في مدة الدورات وفي أسماء المؤهلات من شأنه أن يؤثر على سهولة قبولها في مواقع أخرى، بشرط دعم هذه العملية باتخاذ تدابير أخرى متعلقة بالسياسة المتبعة. ويلزم لدعم هذه السياسة الجديدة نشر معلومات على نطاق واسع حول الكلفة التي تتحملها الأمة في تعليم فرد من أبنائها تعليماً عالياً، دون أن يأتي تعليمه هذا متلائماً مع إحتياجاتها .

(و) إنشاء مراكز جديدة للتعليم العالي والتدريب على صعيد إقليمي في البلدان الأقل نمواً، كبديل عن التدريب في البلدان المتقدمة النمو، في حالات المهارات العميقة التخصص و/أو إذا ما كان عدد هذه المهارات من الصغر لدرجة لا تبرر تهيئة تدريبها في أوطانها .

(ز) إستخدام اللغة القومية وسيلة للتعليم في الدورات والكتب المدرسية. وينطوي ذلك على عامل له أهميته في عزل الدارسين عن المؤثرات الخارجية على نحو ما حدث في اليابان والصين .

(ح) إضفاء تغييرات على صعيد الطلب، أي فيما يتعلق بهيكل المكافآت ومحتوى الوظيفة. وهنا يستفاد من الفرصة التي يتيحها الانسحاب من السوق الدولية لكي يصبح هيكل المكافآت (وما يتعلق به من معدلات العائد الخاصة الناجمة عن مستويات التدريب المختلفة) متماشياً مع الأولويات الاجتماعية. فليس من مجال واسع لمحاولة إصلاح التعليم والتدريب في مواجهة سوق تمارس عملية الشد والجذب. وسوف يحتاج الأمر كذلك إلى إعادة تعريف محتوى العمل بحيث يتواءم والأولويات الاجتماعية ويسير جنباً

إلى جنب مع الإصلاحات التعليمية التي تمت مناقشتها.

(ط) إستخدام سياسة التحكم في المنح الدراسية والقيود المفروضة على حيازة النقد الأجنبي وعلى جوازات السفر، للحيلولة دون تشجيع الدراسة في الخارج، بقصد الحصول على مؤهلات قابلة للتحول إلى بلدان أخرى. وقد يعزز من ذلك وضع شروط مسبقة للتوظيف في الحكومة تتمثل في الحصول على دراسات عليا وخبرة سابقة، بحيث يتوفر فيها عنصرا المحلية و/أو الارتباط بالواقع الوطني.

(ي) تدبّر الآثار الواسعة المترتبة على مثل هذا البرنامج. فمثلاً في حالة المهن القائمة على الانتاج، قد يتطلب تغير محتوى العمل تغييرات أخرى في التكنولوجيا المستخدمة، وقد لا يتسنى ذلك إلا باضفاء تغييرات أخرى على طبيعة المنتجات، وتلك بدورها قد تتوقف على تغييرات في هيكل الطلب عند المستهلكين وفي توزيع الدخول، وفي الهيكل الاجتماعي بشكل عام. كذلك فإن الشركات المتعددة الجنسية تعمل على طرح السوق الدولية للمهارات الإدارية عند عتبات كثير من بلدان العالم الثالث، مشكّلة بهذا لوناً ثانياً من ألوان الاندماج. أولاً وجود حكومة راغبة في التجاوز عن تلك المصالح المادية الضيقة وقادرة في الوقت نفسه، إما على اكتساب تعاون أرباب المهن الراسخة في بلادها وإما على تخطيهم. وقد يكون من الأفضل، على صعيد الاستراتيجية قصيرة الأمد تجنب المواجهة في معظم البلدان مع هذه المهن الراسخة، بحيث يسمح لأعضائها بحرية الخروج والدخول دون حملهم على البقاء في وطنهم (رشوة) أو إكراهاً. وقد يؤدي استخدام الحوافز الخاصة وفرض القيود الرامية إلى الإبقاء على العاملين القادرين على التنقل الدولي، إلى خفض صافي تدفقهم إلى الخارج على المدى القصير، ولكنه قد يعزز من جبهة المعارضة لهذه الإجراءات فيما يتعلق بالحل المنشود على المدى الأطول. ومن هنا قد يكون مستصوباً، من الناحية الاستراتيجية، التركيز مبدئياً على العناصر الأكثر إيجابية ضمن البرنامج المقترح، ومنها مثلاً إنشاء مراكز جديدة للتدريب.

ولسوف ينطوي أي برنامج تعتمده حكومات البلدان المتقدمة النمو للانسحاب من السوق الدولية للمهارات المهنية أو الانسلاخ عنها، على العناصر التالية:

(أ) التعاون مع حكومات البلدان الأقل نمواً في التخلي عن استخدام مؤهلات البلدان المتقدمة النمو، وفي استبعاد امتحانات هذه البلدان المتقدمة وفرق تدبير الموظفين المنتمية إليها وإعلانات التوظيف الصادرة عنها، من إطار البلدان الأقل نمواً؛

(ب) العمل، بالتشاور مع حكومات البلدان الأقل نمواً على حجب اعتراف

سلطات البلدان المتقدمة النمو بالمؤهلات الصادرة في البلدان الأقل نمواً، وتقييد عدد المنتظمين من هذه البلدان في سلك الدورات التدريبية في البلدان المتقدمة النمو. إن قرارا كالذي اتخذه من سنوات قليلة المجلس الطبي العام بالمملكة المتحدة لحجب الاعتراف بمؤهلات الطب الهندية ضمن السوق الدولية، وهو أمر لا بد من معالجته إذا ما كان للإنسحاب إلى إطار الهيكل المحلي للأجور والمرتبات أن يؤتي ثماره كاملة(٢٢). بمعنى آخر عندما توضع جميع أنواع الترابطات في الحسبان، حينئذ يبدأ هذا الانسحاب في اكتساب طابع الشمول إلى حد ما؛

(ج) تقييد تخريج المهنيين في البلدان الأقل نموا حسب العدد الذي يمكن استيعابه محلياً، حتى ولو نجم عن ذلك المخاطرة ببعض مظاهر العجز فيهم على المدى القصير(٢٣). ولسوف يكون ذلك بمثابة محاولة لكسر طوق الترابط الدينامي المستمر بين فائض العرض في البلد الأقل نمواً وشدة الطلب في البلد المتقدم النمو. فإذا ما نمي إلى علم السلطات المعنية في البلد المتقدم النمو بأن «فائض» العرض في مهنيي العالم الثالث معرض للنضوب فلسوف يتولد عن ذلك حافز قوي نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي في البلد المتقدم النمو. وكما سبق تأكيده أيضاً فان الانسحاب من السوق الدولية للمهارات سوف يعمل في حد ذاته على التخفيف من ضغط الطلب على أماكن الدراسة في مؤسسات التدريب بالبلدان الأقل نمواً، وهذا يسهّل بدوره مهمة خفض عدد المقبولين في هذه المؤسسات والمتخرجين منها.

ومن الطبيعي أن يختلف تماماً طرح الآثار المترتبة منطقياً على هدف إنهاء هجرة الكفاءات، وما يتعلق بها من تشوهات داخلية، عن التوصية باتخاذ هذه التدابير لتشكل برنامجاً قابلاً للتنفيذ الفوري في جميع البلدان. إن أعضاء المهن التي سوف يمسها هذا الأمر في معظم الأحوال سيشعرون أن من واجبهم معارضة سياسة من هذا القبيل. بل إن صانعي القرار على صعيد الحكومات قد لا يكونون هم أنفسهم راغبين في تفكيك أواصر هيكل يعود عليهم بمنافع مجزية من نوع أو آخر. من هنا فإن تنفيذ برنامج للانسحاب من السوق الدولية إنما يتطلب (بشرط اتخاذه بالتشاور بين الطرفين، وليس

---

(٢٢) لمزيد من مناقشة هذه القضايا أنظر: M. Godfrey, «The International Market.»

(٢٣) مفهوم وجود «نقص» في القوى البشرية مفهوم معقد للغاية ويشتمل على عدد كبير من المتغيرات ومنها إحلال العاملين والوافدين. أما فيما يتعلق بالقوى البشرية في قطاع الصحة، فمن الضروري أن يؤخذ في الاعتبار الحاجة إلى هذا النوع المتخصص من الموظفين بغية إنهاء الاعتماد على الموظفين الأجانب وضمن إطار التخطيط الشامل والمتوازن للقوى البشرية.

من جانب واحد كما حدث في الحالة المذكورة) سوف يلقى الترحيب من جانب حكومات البلدان الأقل نمواً، إذ سيصدر في سياق برنامج الانسحاب المطروح، وليس كإجراء يجرح الكرامة الوطنية بحيث يكون موضع الاستنكار.

(د) موقف متعاطف حيال إعادة تشكيل الجمعيات المهنية الدولية وفق الخطوط المطروحة أعلاه.

(هـ) تحول التركيز في مجال توفير منح المساعدة التقنية بحيث يتم التدريب في بلد ثالث، وبحيث تؤدي المساعدة، على وجه الخصوص، إلى تنظيم دورات في البلدان الأخرى، الأقل نمواً، مع إتاحة الفرصة أيضاً لحضور دورات في بلدان أخرى متقدمة النمو، شريطة أن تتصف تلك الدورات بمزيد من الأهمية بالنسبة للبلدان الأقل نموا وقليل من القابلية للتحويل والتبادل على الصعيد الدولي.

ويرمي هذا كله إلى الإسراع بخفض عدد متدربي البلدان الأقل نمواً في البلدان المتقدمة النمو، على أن يتم ذلك أيضاً بالتشاور مع حكومات البلدان الأقل نمواً.

(و) تقديم المساعدة التقنية اللازمة لإعادة تعريف محتوى العمل في المهن الموجودة بالبلدان الأقل نمواً، بحيث تتلاءم مع الأولويات الاجتماعية فيها، ولوضع البرامج والمقررات والهياكل البديلة التي تنطوي عليها إعادة التعريف، فضلاً عن المساعدة في تخطيط القوى البشرية بما من شأنه أن يزيد التوافق بين الناتج من الكفاءات المهنية في بلد أقل نمواً، وبين قدرة هذا البلد على استيعابها.

(ز) دعم تطوير المراكز الإقليمية الجديدة التي توفر التعليم العالي والتدريب المناسبين، وذلك كجزء رئيسي من برنامج المساعدة التعليمية. ويشمل هذا تمويل ما يلزم من دراسات للجدوى ومن استعراض للخبرات السابقة في مجال هذا التعاون وكذلك توفير تكاليف رأس المال الجاري والتكاليف الدورية التي تتطلبها هذه المؤسسات.

(ح) المساعدة على وضع دورات وكتب مدرسية باللغات غير الدولية، في حال طلب هذه المساعدة وتوفر إمكاناتها.

(ط) تقديم المساعدة، عند الطلب أيضاً، في دراسة المشكلات التي تنطوي عليها المواءمة بين هيكل الطلب الفعلي وبين الأولويات الاجتماعية التي تنعكس في إعادة تصميم محتوى العمل.. الخ.

(ي) مواصلة التقدم نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي في المهنيين في أسواق البلدان المتقدمة النمو. ولقد تمثلت المشكلة في الماضي في وعي سلطات هذه البلدان بالمزايا (محسوبة بالتكلفة على أية حال) التي ينطوي عليها استيراد المهنيين، بدلاً من تدريب المهنيين من مواطني تلك البلدان. لكن يبدو أن الاتحادات المهنية في البلدان المتقدمة النمو بدأت تدرك الآثار المترتبة على مصالحها المادية الخاصة من جراء هذه العملية، ومن هنا شرعت تتخلى عن سياساتها التقليدية بتقييد عدد أعضائها، كما شرعت تضغط من أجل تخفيف الاعتماد على المهاجرين القادمين. من هنا يتعين على سلطات البلدان المتقدمة النمو أن تعمل، بالتشاور مع نظيرتها في البلدان الأقل نمواً، على الاستجابة لهذه الضغوط، فتقاوم إغراء التعويل على جيش إحتياطي كبير من المهنيين لا يزال مرابطاً في العالم الثالث. وإنطلاقاً من هذه السياسة سيتطلب الأمر متابعة أدق لتدفقات مهنيي البلدان الأقل نمواً، الداخلين إلى البلدان المتقدمة النمو والخارجين منها.

وإذا كانت الآثار المترتبة على البرنامج السالف الذكر قد جرى طرحها بالنسبة للبلدان الأقل نمواً وتلك المتقدمة النمو، كل على حدة، فلا ريب أن أنجع وسيلة لتنفيذ هذا البرنامج إنما تتأتى من خلال التشاور والاتفاق المتبادلين بين حكومات البلدان الأقل نمواً والأكثر نمواً. ومن المعروف كذلك أن إمكانية تنفيذ برنامج للانسحاب من السوق الدولية، وأفضل وسائل هذا التنفيذ، هي أمور تختلف بين بلد وبلد آخر. ومن هنا يفيد إجراء دراسة، في ظل ظروف مختلفة، حول الإمكانيات والآثار المحتملة المترتبة على تنفيذ هذه الاستراتيجية المنشودة المتعلقة بهذا الانسحاب. وبدلاً من مواصلة دراسات هجرة الكفاءات ذات الطابع العمومي، التي تشير إلى أن هذه الظاهرة لا يكاد يعرف عنها إلا النذر اليسير، بما لا يتيح من إمكانية إقتراح استراتيجية للعمل بشأنها، فإن الأمر يستلزم إجراء بحوث حول فئات مهنية بعينها في بلدان بعينها بغية اختبار إمكانية تطبيق الإطار المطروح في سياق هذه الورقة. أما أفضل طريقة تنفيذية يمكن بها إضفاء شكل محدد على التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة الواجب اتباعها والمقترحة في هذه الورقة فهي دراسة تنفيذها، والتخطيط لهذا التنفيذ، في حالة فئة مهنية معينة (أو عدد من الفئات)، وفي ظل ظروف وطنية محددة أيضاً، على أن الأطباء يشكلون في ضوء كثير من الأسباب المشار إليها آنفاً، فئة جديرة بالدراسة بصورة خاصة. وينبغي أن يطلب إلى الحكومات العربية في هذا الصدد أن تعرب عما تكنه من اهتمام بهذه الدراسات. كما أن من المحتمل توفير تمويلها من قبل أحد الموارد المتاحة على أساس قطري أو ثنائي أو متعدد الأطراف.

المناقشات

سيغوردسون: يتصف الطب والزراعة والصناعة بسمات جد مختلفة. ففي كثير من البلدان النامية لا بد أن يتوجه القطاعان الأولان مباشرة إلى خدمة غالبية السكان الذين يعيش معظمهم في المناطق الريفية، علماً بأن هذه الفئات الغالبة من السكان لها احتياجاتها المختلفة تمام الاختلاف عن نظيرتها في البلدان الصناعية بسبب اختلاف العمر والتركيب السكاني ونمط الأمراض السائدة. . . الخ. وقد جاءت مقترحات (غيش)، المتعلقة بتدريب الأطباء وسائر العاملين في قطاع الصحة العامة، متسقة مع ملاحظاتي هذه.

بيد أن الصناعة لها هيكلها المختلف إلى حد بعيد. فالقطاع الصناعي هو بداية أصغر بكثير في البلدان النامية. ولا يسعه إلا أن يتخذ قاعدته في المدن إلى حد كبير. ثانياً، هناك أسباب عدة، لا مجال هنا للخوض فيها، لوجود مزيد من التناسق بين الهيكل الصناعي في البلدان الصناعية والهيكل الصناعي الذي تطمح كثير من البلدان النامية، إن لم يكن معظمها، إلى إقامته على أرضها، وهنا أختلف مع (غيش) عندما يشير إلى أن على البلدان النامية أن تنسحب من السوق الدولية للمهارات المهنية.

ليس معنى هذا القول بأن على التعليم والبحث الموجهين صوب تخطيط وتشييد التنمية الصناعية في البلدان النامية أن يشكلا صورة طبق الأصل لما يحدث في أوروبا أو الولايات المتحدة أو اليابان. لكن المتصور أن الاختلافات في النظام الصناعي ستكون أقل بكثير مما هي في النظام الطبي.

غيش: أنا أميز بين التكنولوجيا الرفيعة التي يمكن أن تستجلب بصورة ملائمة من

البلدان الصناعية، وبين مجمل التنمية الصناعية بأكملها. ولقد شهدت في الولايات المتحدة آلافاً من طلاب الشرق الأوسط يدرسون موضوعات يمكن بسهولة تعليمهم إياها في بلادهم. وأرى أنه ما أن يحزم المرء رأيه ويقرر ما هو ملائم حقاً وما هو مطلوب حقاً للتنمية التكنولوجية، فإن عدد الذين يوفدون للدراسة في الخارج يمكن أن ينخفض بنسبة لا يستهان بها. ويمكن تنظيم هذه العملية من خلال ما يلي: أولاً: دراسة إمكانية الاستفادة من التكنولوجيا التقليدية، وثانياً: الاعتماد على الكفاءات الموجودة فعلاً، وثالثاً: إستكشاف ماهية المعرفة المفيدة المتوافرة والتي تتيح حل المشكلات وذلك من خلال التعاون التقني بين البلدان النامية. أما التوجه صوب البلدان الصناعية فلا يأتي إلا في آخر هذه القائمة. ذلك لأن المشكلة إنما تتلخص في الميل إلى القفز فوراً ناحية الولايات المتحدة لتوفير الاحتياجات المطلوبة.

ومن المهم أن نعرف ما هو الهيكل الصناعي الذي ننشده وما هي التكنولوجيا التي نريدها من الخارج. لقد نشرت منظمة العمل الدولية دراسة رصينة عن العمالة في إندونيسيا، وبينت أنه كان هناك نصف مليون أندونيسي يعملون في صناعة نسيج محدودة النطاق، فلما بدأت عملية تحديث هذه الصناعة بتشغيل مصنع نسيج كبير يستخدم ٨٠ ألف عامل، أدى ذلك إلى أن الأربعمائة ألف الباقين فقدوا أعمالهم على مدى خمس سنوات. وأنا أفترض لهذا أن المرء لا بد وأن يدقق في الانتقاء في مجال الصناعة أيضاً.

زحلان: هل تتوفر اليوم التكنولوجيات ومواد التدريس الطبية اللازمة لتعليم أفراد القطاع الطبي، حتى يكونوا متلائمين مع الظروف السائدة؟

غيش: لقد عملت في تنزانيا عدداً من السنوات، حيث ترأست وحدة التخطيط في وزارة الصحة في أوائل السبعينات في مرحلة إنشاء الهيكل الصحي الجديد هناك. وعلى سبيل المعالجة المباشرة للمشكلة، تقرر تقديم الحد الأدنى من الرعاية لكل فرد، باعتبار ذلك ضرورة مطلقة. وما أن تم اتخاذ قرار بأن الأمر سينطوي على أعداد كبيرة من الناس حتى بدأ البرنامج بشيء من السرعة وجرى العمل لتوفير جميع أنواع المواد التعليمية. لم يصل الأمر إلى حد الكمال، ولكن الظروف الصحية تحسنت فعلاً. ولقد أخذت المواد التعليمية موقع الأولوية في سياق عملية وضع البرنامج، وأنا أتصور أن ثمة عناصر في هذه التجربة يمكن أن يستفاد منها في أجزاء أخرى من العالم. وأرى أن منطقة الشرق الأوسط تملك من الصحافة ما يمكنها من اتباع هذا النهج نفسه. لكن لا ضرر بالطبع من أن نجيل النظر في أرجاء العالم من حولنا كي نرى ما إذا كان هناك أيضاً ما نستفيد منه.

وجدير بنا أن نلاحظ في هذا السياق أن تنزانيا بلد فقير للغاية في رأس المال حسب المعايير العادية للفقر، إلا أن كل طفل هناك يلتحق الآن بالمدرسة الإبتدائية، وكل فرد يمكنه التمتع بالرعاية الطبية الأساسية وثلاثة أرباع الولادات تتم على يد أخصائي صحي مدرب، في حين أن هذا كله يتم على أساس إنفاق على الصحة يبلغ حوالي ٥ دولارات للفرد في السنة.

ميجيا: من بين أولويات البرنامج الحالي لمنظمة الصحة العالمية تطوير التكنولوجيا الصحية الملائمة (غير الطبية)، ولا يقصد من هذا أن تكون تلك التكنولوجيا بسيطة أو رخيصة، فالاهتمام يركز على مدى ملاءمتها للرعاية الصحية الأولية.

وثمة أولوية أخرى تعتمدها منظمة الصحة العالمية وهي إنتاج المواد التعليمية ولاسيما مواد التعليم الذاتي الملائمة للتعليم خارج المدرسة والقريب ما أمكن من موقع العمل. وتولى أهمية إلى مواصلة تعليم جميع فئات العاملين في قطاع الصحة وإلى توفير التعليمات المبينة لكيفية تطويع هذه المادة كيما تتلاءم والظروف المحلية، وكذلك إلى تدريب المدربين.

فرسون: توصيتك بالانسلاخ هيكلياً عن سوق المهنيين الدولية ومعاييرها.. الخ جديرة بالنظر، هي وغيرها من التوصيات المفيدة الموجهة إلى بلدان العالم الثالث. لكن هل ستصبح هذه التوصيات في حال تنفيذها فعالة بغير اتخاذ تدابير متماثلة ومتوازية في جميع المجالات المتصلة بمجال الهجرة والمعتمدة عليه، اقتصادية كانت أو حتى سياسية؟

غيش: إن لهذه التوصيات آثاراً أوسع مدى. وهناك عدد من البلدان اهتمت قياداتها بقضايا العدل الاجتماعي والسياسات الصحية وسياسات العمالة، وهذه البلدان خطت بالفعل خطوات رائدة في هذا المضمار. ومرة أخرى أطرح تنزانيا مثلاً طبياً على بلد أخذ قضايا العدل الاجتماعي مأخذ الجد، برغم أنه لا هو بلد إشتراكي ولا هو بلد راديكالي.

الهجرة العالميّة للأطبّاء

الفونسو ميجيا

مقدمـــة

تشكل القوى البشرية التي تزاول الطب جزءا رئيسيا من حركة الكفاءات العالية التدريب عبر الحدود الوطنية وهي الحركة المعروفة باسم «هجرة الكفاءات». على أن هذه الهجرة لا تمضي خبط عشواء، ولا هي أيضا مجرد ظاهرة بسيطة. وإذا كان عدد البلدان المانحة لهذه الكفاءات قليلا نسبيا، بل أقل من ذلك عدد البلدان المستقبلة، إلا أن عدد الأفراد الذين ينتظمون ضمن هذا التدفق المهاجر كبير، كما أن أنماط حركتهم دائمة التغير، سواء من حيث الحجم أو من حيث الوجهة التي يقصدون.

وتتباين الآثار المترتبة على هجرة الكفاءات الطبية هذه تباينا واسعا، حيث تخلف عواقب وخيمة على التكافؤ الاقتصادي والاجتماعي داخل البلد الواحد، وبين البلدان بعضها بعضا. ولقد شهدت السنوات الأخيرة انشغالا كبيرا بالدور الذي تؤديه الهجرة في توسيع شقة الفروق بين البلدان الغنية التي تنعم أرجاؤها بالصحة والعافية، وبين العالم النامي حيث يعرفون الصحة في الغالب الأعم بأنها الشيء المفقود وليس الموجود.

ويتزايد هذا الهاجس مع تزايد وعي الحكومات بمسؤوليتها تجاه صحة شعوبها، وبالدور الذي تؤديه في هذا المضمار الكفاءات التي تلقت تدريبا عاليا في المجال الصحي. ومن هنا أضحت الحكومات، وكذلك المنظمات الدولية والمجتمع العالمي بأسره ملتزمة الآن بهدف «الصحة للجميع في سنة ٢٠٠٠»، أي بتحقيق مستوى صحي لجميع سكان العالم قبل انقضاء هذا القرن، يتيح لهم أن ينعموا بحياة منتجة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية(١).

---

(١) **Report of the International Conference on Primary Health Care, Alma-Ata, USSR, 6 to 12 September 1978** (Geneva: WHO, 1978), pp.3-4.

إلا أن الطابع الذي يتسم به التدفق الدولي للكفاءات العالية في ميدان الصحة، وهو طابع لا سبيل إلى التنبؤ به، ومن ثم التحكم فيه، يهز الثقة، بصورة متزايدة، في إمكانية تقدير الاحتياجات المستقبلية للقوى العاملة في المجال الصحي. وقد تمثل جوهر المشكلة التي باتت تواجه العاملين في هذا المجال، من راسمي سياسات ومن مخططين ومديرين مختصين بالقوى البشرية في البلدان التي نالها تأثير عميق من جراء ظاهرة الهجرة، في كيفية خفض هذه التدفقات الزائدة من المهاجرين، بغير اللجوء إلى ذلك التدبير المتطرف، الذي ينكر على الفرد حقه في مغادرة بلاده لمجرد أنه يملك قدرا معينا من القدرة أو الكفاية.

الدراسة الصادرة عن منظمة الصحة العالمية، نطاقها وأهدافها

تستند الوقائع التي أوردتها هذه الورقة، بصورة أساسية، على الدراسة التي أجرتها منظمة الصحة العالمية وتناولت فيها بلدانا عدة حول الهجرة الدولية للأطباء والمرضين(٢)، وكان الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو تحديد مجموعة من أنماط هجرة الأطباء والممرضين بحيث يتسنى، على صعيد كل نمط منها، إقتراح تدابير بديلة يمكن النظر فيها بغية تعديل النمط المذكور. أما الأهداف المرحلية للدراسة فتتمثل، بايجاز، في تعريف خصائص المهاجرين مع تحديد تدفقات هجرتهم من حيث أبعادها واتجاهاتها ومحدداتها والنتائج المترتبة عليها.

ولقد كان يقصد من هذه الدراسة أن تشكل الخطوة الأولى نحو مرمى أوسع، ألا وهو تعاون تلك البلدان، التي تطلب المساعدة على تنفيذ الاستراتيجيات التي اعتمدتها لمعالجة المشاكل التي تسبب هجرة الأطباء والممرضين أو تنجم عن هذه الهجرة. ومن شأن هذه الاستراتيجيات أن تتيح بدورها إمكان صياغة سياسات وخطط أكثر واقعية في مجال القوى البشرية العاملة في الميدان الصحي.

ولا تدعي دراسة منظمة الصحة العالمية تحقيق الدقة في الأرقام التي أوردتها، فالبيانات الواردة هي تقديرات مختلطة مستندة إلى مصادر مختلفة. وبرغم هذه النواقص إلا أن البيانات المطروحة تصلح بحق لرسم صورة شاملة عن حجم تدفقات هجرة الأطباء والاتجاه العام لتلك التدفقات. وقد كانت أية محاولة تبذل لتكوين صورة أدق وممثلة لجميع الاتجاهات، جديرة بأن تنطوي على تكاليف باهظة لا تبررها الزيادة الحدية

---

(٢) A. Mejia, H. Pizurki, E. Royston, **Physicians and Nurse Migration: Analysis and Policy Implications** (Geneva: WHO, 1979).

في دقة البيانات. ومن هنا، فليس المهم ما تحصّلت عليه هذه الدراسة من معلومات كمية عن حجم الظاهرة، بقدر ما أن الأهم هو ما كشفت عنه من أسباب تلك الهجرة، وهي أسباب متداخلة ضمن النسيج الاجتماعي والاقتصادي للنظام الصحى في كل بلد.

الأبعاد والتوجهات

الهجرة على صعيد العالم

في سنة ١٩٧٢، كان هناك ١٤٠ ألف طبيب على الأقل موجودين في بلدان لم يكونوا من رعاياها أو لم يولدوا أو يتعلموا فيها. وكان هؤلاء الأطباء يمثلون وقتها ـ وبصورة عامة ـ ٦ في المائة من عدد أطباء العالم، في حين فاق عددهم عدد خريجي كليات الطب في العالم سنة ١٩٧٠ (باستثناء جمهورية الصين الشعبية). ويصل متوسط مجموع من يهاجرون سنويا إلى ما يعادل ١/٨ الحصيلة السنوية من الأطباء في العالم. وقد وجد أن ما يزيد على ثلاثة أرباع الأطباء المهاجرين يعيشون في ثلاثة بلدان فقط هي: الولايات المتحدة (كان بها ٦٨ ألف طبيب في سنة ١٩٧٢) والمملكة المتحدة (٢١ ألفا في سنة ١٩٧٠) وكندا (٩ آلاف في سنة ١٩٧١). ثم برزت كل من جمهورية ألمانيا الاتحادية (٦ الاف في سنة ١٩٧٩) وأستراليا (٤ آلاف في سنة ١٩٧٢) بوصفهما أيضا من البلدان المهمة المستقبلة للمهاجرين.

ثم نجد أن عددا من البلدان النامية يعتمد إعتمادا كبيرا على الأطباء الأجانب، ومنها بالذات بلدان في أفريقيا لم يكن بها (أو كان بها مؤخرا فقط) كليات للطب. كذلك هناك تدفق كبير من الأطباء والممرضين إلى البلدان المنتجة للنفط، ولا سيما من البلدان النامية الأخرى في آسيا وأفريقيا.

ويذهب أكثر من نصف المهاجرين المسجلين إلى الولايات المتحدة. وقد وصلت تدفقاتهم إلى أعلى ذَروتها في أواخر الستينات وأوائل السبعينات. ففي سنة ١٩٦٣ بلغ خريجو الطب الأجانب نسبة العشر من جميع الأطباء في الولايات المتحدة. ووصلت هذه النسبة إلى الخمس بحلول سنة ١٩٧٤، حيث كان عددهم ٧٦ ألف طبيب أجنبي متخرج، بالإضافة إلى حوالي عشرة آلاف لم ينالوا اعترافا رسميا بأنهم أطباء أجانب متخرجون. من هنا وجدنا أنه من بين كل خمسة أطباء ومن بين كل ثلاثة أطباء مقيمين أو أطباء امتياز، كان هناك خريج طب أجنبي واحد في الولايات المتحدة. وهكذا زاد التدفق السنوي لخريجي الطب الأجانب من ستة آلاف في سنة ١٩٦٥ إلى ثمانية آلاف في سنة ١٩٧٣. وجدير بالملاحظة أيضا أن حوالي عشر خريجي الطب الأجانب هم أطباء

أمريكيون بالمولد تخرجوا في بلدان أجنبية. كذلك تغيرت عبر الزمن بلدان المنشأ التي يأتي منها الأطباء المهاجرون، ففي غضون الخمسينات كانت نسبة مجيئهم أكبر من أوروبا، في حين أن نصفهم في سنة ١٩٧٣ جاء من آسيا.

وتعكس هجرة الأطباء إلى المملكة المتحدة واقع الروابط الاستعمارية واللغوية السابقة. ومن هنا جاء معظم المهاجرين إلى المملكة المتحدة من بلدان الكومنولث، حيث أتى نصفهم تقريبا من شبه القارة الهندية. وفي سنة ١٩٧٠ كانت أكبر الجهات المانحة للأطباء هي آسيا (تسعة آلاف طبيب) وجمهورية إيرلندا (٢٥٠٠ طبيب) وبقية أوروبا (٣٢٠٠ طبيب) وأفريقيا (١٥٠٠ طبيب) وأستراليا ونيوزيلندا (١٣٠٠ طبيب) وكندا (٣٠٠ طبيب) وجزر الهند الغربية (٢٠٠ طبيب)، وأكثر من واحد بين كل أربعة أطباء في المملكة المتحدة أجنبي المولد. إلا أن المملكة المتحدة تعمل أيضا بوصفها مانحة ومستقبلة للكفاءات الطبية. ففي سنة ١٩٧٤/٧٣ بلغ التدفق الوارد إليها ٤٠٢٥ طبيبا، في مقابل تدفق نازح عنها قوامه ٩٠٠ طبيب كان من بينهم مائتا بريطاني. وكانت الغالبية الكبرى من الأطباء المهاجرين من العاملين في ملاكات المستشفيات (مسجلون وأطباء مستشميات).

وكندا أيضا بلد مانح ومستقبل للكفاءات الطبية، فضلا عن كونها محطة انتقالية على الطريق إلى الولايات المتحدة. وقد بلغ مجموع خريجي الطب الأجانب في كندا ٩٤٠٠ في سنة ١٩٧١، و١١٢٠٠ في سنة ١٩٧٣، بمعنى أنه كان هناك خريج طب أجنبي واحد من بين كل ثلاثة أطباء في كندا.

وثمة بلد آخر مانح ومستقبل في هذا المجال هو جمهورية ألمانيا الاتحادية، حيث التدفق يمضي بكثافة على مسار واحد باتجاه الولايات المتحدة، فلا تعوضه التدفقات الوافدة من الأطباء والممرضين القادمين من بلدان أخرى. من هنا كان عدد الأطباء الأجانب في جمهورية ألمانيا الاتحادية في سنة ١٩٧١، ٥٦٠٥، بما في ذلك ١٨٠٠ طبيب من بقية أوروبا و٢٢٠٠ من الشرق الأوسط (من إيران بالذات).

وقد بلغت نسبة المهاجرين من الفيلبين وسورية وإيران ما يعادل ٦٨ في المائة و٤٩ في المائة و٣٩ في المائة، على التوالي، من أطباء تلك البلدان. بل إن عدد أطباء جمهورية أيرلندا الذين كانوا يعيشون خارج هذين البلدين فاق عدد أقرانهم الذين كانوا يعيشون في داخلها.

ويبين الجدول رقم (١)، حسب المناطق الجغرافية، النسبة المئوية الصافية

جدول رقم (١)
توزيع سكان العالم والرصيد من الأطباء
وهجرة الأطباء في مناطق محددة حوالي سنة ١٩٧٢

المنطقة	النسبة المئوية من سكان العالم	النسبة المئوية من الرصيد العالمي من الأطباء	النسبة المئوية الأطباء إليها	من المهاجرين منها
أوروبا	١٦,٣	٣٠,٩	٢٣,٣	٣٣,٦
الاتحاد السوفياتي	٨,٥	٢٦,٩		١,٠
الولايات المتحدة وكندا	٨,٠	١٥,٢	٦١,٨	٦,٧
استراليا ونيوزيلندا	٠,٥	٠,٩	٤,٠	٢,٥
البلدان المتقدمة النمو	٣٣,٤	٧٣,٩	٨٩,١	٤٣,٩
أمريكا الوسطى والجنوبية	١٠,١	٨,٤		١٠,٨
آسيا	٤٣,٧	١٥,٦	٤,٨	٤٠,٤
أفريقيا	١٢,٦	٢,٠	٥,٩	٤,٨
أوشيانا	٠,٢	٠,٠	٠,٢	٠,١
البلدان النامية	٦٦,٦	٢٦,١	١٠,٨	٥٦,١
العالم (باستثناء الصين)	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

الأطباء الموجودون بالخارج في البلدان النامية يشملون أولئك المندرجين في برامج المعونة الثنائية.

للخسارة أو الربح المتحصلين في الأطباء نتيجة للهجرة. أما الجدول رقم (٢) فيصور هجرة الأطباء بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، ثم فيما بين كل من بلدان المجموعتين أيضا.

الهجرة في الأقطار العربية

من بين الملامح المهمة التي يتميز بها اتجاه هجرة الأطباء في البلدان النامية، ذلك التدفق المتزايد من الأطباء، ومن البلدان النامية بالذات، إلى البلدان العربية المصدرة للنفط، ولا سيما إلى المملكة العربية السعودية. ففي سنة ١٩٧٤ بلغ عدد الأطباء

جدول رقم (٢)

هجرة الأطباء بين البلدان النامية والمتقدمة النمو وفيها بين كل من بلدان المجموعتين (بالآلاف)

منطقة المنشأ	أوروبا	الولايات المتحدة وكندا	استراليا ونيوزيلندا	المجموع في البلدان المتقدمة النمو	آسيا	أفريقيا	أوشيانا	المجموع في البلدان النامية	العالم
اوروبا	١١,٦	٢٣,٤	٣,٤	٣٨,٤	٠,١	١,٦	٠,٠	١,٦	٤٠,١
الاتحاد السوفياتي	٠,٢	٠,٨	٠,١	١,١	-	٠,١	-	٠,١	١,٢
الولايات المتحدة وكندا	٠,٥	٧,٣	٠,١	٧,٩	٠,٠	٠,٠	-	٠,١	٨,٠
استراليا ونيوزيلندا	١,٥	٠,٩	٠,٦	٣,٠	٠,٠	-	-	٠,٠	٣,٠
البلدان المتقدمة النمو	١٣,٨	٣٢,٥	٤,٢	٥٠,٥	٠,١	١,٧	٠,٠	١,٨	٥٢,٣
أمريكا الوسطى والجنوبية	٠,٦	١٢,٣	٠,٠	١٢,٩	٠,٠	٠,٠	-	٠,٠	١٢,٩
آسيا	١٣,٩	٣١,٠	٠,٦	٤٥,٦	١,٨	٠,٨	-	٢,٦	٤٨,١
أفريقيا	٢,٣	٢,٣	٠,١	٤,٩	٠,٧	٠,٣	-	٠,٩	٥,٧
أوشيانا	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	-	-	-	-	٠,١
البلدان النامية	١٦,٩	٤٥,٦	٠,٨	٦٣,٤	٢,٤	١,١	-	٣,٥	٦٦,٨
العالم (باستثناء الصين)	٣٠,٧	٧٨,١	٥,٠	١١٣,٩	٢,٥	٢,٨	٠,٠	٥,٣	١١٩,١

- لا تتوافر معلومات عن الهجرة إلى الاتحاد السوفياتي وإلى أمريكا الوسطى والجنوبية .
- الأطباء الموجودون بالخارج في البلدان النامية يشملون أولئك المندرجين في برامج المعونة الثنائية .

الأجانب العاملين في خدمة الحكومة السعودية ١١٤٢ طبيبا، وكانوا بهذا يمثلون حوالي ٩٠ في المائة من الأطباء الملتحقين بخدمة تلك الحكومة، والذين جاء جلّهم من بلدان إسلامية. ومن بين هؤلاء الأطباء كان المصريون والباكستانيون يمثلون أكثر من ألف طبيب، أما الباقون فكان من بينهم هنود (٣٦) وأردنيون (٣٣) وسوريون (٢٥) وفلسطينيون (١٨) وسودانيون (٩) وجنسيات أخرى (١٥). أما الأطباء الأجانب بالمملكة العربية السعودية من غير العاملين في خدمة الحكومة فقد قدر عددهم بما يتراوح بين ألفي وثلاثة آلاف طبيب.

كذلك ظلت البلدان الأخرى المصدرة للنفط في آسيا وأفريقيا تجتذب الأطباء الأجانب، فهناك على سبيل المثال البحرين، حيث كان الأطباء الأجانب التسعة والسبعون، ومعظمهم من الهند وباكستان، يشكلون ٧٧ في المائة من مجموع الأطباء، وفي عمان كان هناك ١٦٠ طبيبا أجنبيا يشكلون ٩٠ في المائة من المجموع، وفي إيران بلغ مجموع الأطباء الأجانب ٤٠٠٠ طبيب في سنة ١٩٧٦ مقابل ٦٥ طبيبا فقط في سنة ١٩٧١. أما في الجماهيرية العربية الليبية فقد ارتفع الرقم من ٢٠٥ أطباء في سنة ١٩٦١ إلى ٧٨٠ طبيبا في سنة ١٩٧٠. ويلخص الجدول رقم (٣) الرصيد المتوافر من الأطباء وحركتهم في عشرين قطر عربي.

استيراد وتصدير التعليم الطبي

من الظواهر الوثيقة الصلة بهجرة الأطباء، ظاهرة استيراد وتصدير التعليم الطبي. ويمكن اعتبار بلد ما مستوردا للتعليم الطبي بمدى ما يعود به مواطنوه الذين حصّلوا تعليمهم الطبي في الخارج، إلى بلدهم الأصلي. وعلى العكس من ذلك فإن البلد الذي يصدر التعليم الطبي إنما يفعل ذلك بمدى ما يوفره من هذا الفرع من التعليم لمواطني بلد آخر ما يلبثون أن يغادروا هذا البلد الذي تلقوا فيه تعليمهم الطبي.

وقد أفادت منظمة «اليونسكو» بأن طلبة الطب في العالم خلال ١٩٧٣/٧٢ بلغوا نحو ٥٢٨ ألفا وكان من بينهم ٣٩ ألفا (٧ في المائة) يدرسون خارج البلد الذي ولدوا فيه أو تمتعوا فيه بحقوق المواطنة. وقد ذهب أكثر من ثلاثة أرباع طلاب الطب الأفارقة إلى أوروبا، وجاءت أكبر أعدادهم من المغرب (إلى فرنسا وإسبانيا) ومن تونس (إلى فرنسا) ومن نيجيريا (إلى أوروبا الشرقية) ومن السودان (إلى أوروبا الشرقية) ومن موريشيوس (إلى فرنسا) ومن الجزائر (إلى فرنسا). كذلك ذهب ثلاثة أرباع طلبة الطب الآسيويين الدارسين في الخارج إلى أوروبا. وكانت أكبر المجموعات من بينهم هي القادمة من الأردن

جدول رقم (٣)
رصيد وحركة الأطباء في الأقطار العربية

البلدان	الرصيد من الأطباء			العدد المقدر للأطباء بالخارج (٤)	النسبة المئوية من الرصيد		عدد السكان بالآلاف (٧)	متوسط التخرج السنوي للأطباء (٨)
	السنة والشمول (١)	العدد الاجمالي (٢)	عدد الاجانب (٣)		كسب (٣) : (٢) (٥)	خسارة (٤) : (٢) (٦)		
الأردن	T١٩٧١	٦٧٨	٤٣	٨١	٦,٣	١١,٩	١٧٧٤	٠
الامارات العربية المتحدة	T١٩٧٣	٢١١	٢٠٠		٩٤,٨	٠,٠	٢٢٠	٠
البحرين	T١٩٧١	١٠٢	٧٩	٠	٧٧,٤	٠,٠	٢٢٤	٠
تونس	T١٩٧٢	٨٤٧	٤٤٢	٦٣	٥٢,٢	٧,٤	٥٣٧٠	٠
الجزائر	IT١٩٦٩	١٦٩٨	١١٧٩	١١	٦٩,٤	٠,٦	١٣٣٥٠	٥٧
الجماهيرية العربية الليبية	T١٩٧٠	٨٣١	٧٨٠	٢	٩٣,٩	٠,٢	١٩٩٠	
الجمهورية العربية السورية	T١٩٧١	١٦٧٣	٣١	٨١١	١,٨	٤٨,٥	٦٦٧٨	١٩٣
السودان	T١٩٧٢	١٢٦٣	٦٣	٦٨	٥,٠	٥,٠	١٦٤٨٩	٦٧
الصومال	T١٩٧٥	٢٠٤	٦٧	١	٣٢,٨	٠,٥	٣١٧٠	٠
العراق	T١٩٧٤	٤٥٤٥		٥٨٣		١٢,٨	١٠٧٧٠	٢١٣
عمان	T١٩٧٥	١٨٢	١٦٤	٠	٩٠,١	٠,٠	٧٧٠	٠
قطر	T١٩٧١	٧٨	٧٨	٠	١٠٠,٠	٠,٠	٨٠	٠
الكويت	T١٩٧١	٧٤٤	٤٣	٠	٥,٨	٠,٠	٨٥٠	٠
لبنان	R١٩٧٠	٢٢٥٠	١٦٦	٩١٦	٧,٤	٤٠,٧	٢٧٩٠	٧٩
مصر	R١٩٧١	١٨٨٠٢		٢٤٦١		١٣,١	٣٤١٣٠	١٢٧٩
المغرب	T١٩٧٢	١١١٠		٤٠		٣,٦	١٥٨٢٥	١٠٤
المملكة العربية السعودية	X١٩٧٤	٢٦٠٠	١١٤٢/G	١	٤٣,٩G	٠,٠	٨١٩٠	٠
موريتانيا	T١٩٧٣	٧١	٦٣	٠	٨٨,٧	٠,٠	١٢٦٠	٠
اليمن	T١٩٧٣	٢٤٥	١٠٠	١	٤٠,٨	٠,٤	٦٢٩٠	٠

(إلى إسبانيا وإيطاليا واليونان) ومن الجمهورية العربية السورية (إلى إسبانيا وإيطاليا وفرنسا) ومن لبنان (إلى فرنسا)، (أنظر الجدول رقم ٤).

خصائص المهاجرين

المعلومات التي توفرت دون غيرها عن خصائص الهجرة تكاد تقتصر على المهاجرين من الأطباء إلى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. وتفيد هذه المعلومات أن هؤلاء المهاجرين يميلون في كلتا الحالتين إلى أن يكونوا أصغر سنا من نظرائهم المحليين، وعادة ما يكون الآسيويون أصغر سنا من الأوروبيين. كما كانت نسبة المهاجرات بين خريجي كليات الطب الأجانب بالولايات المتحدة أكبر بما يزيد عن مثلي نسبتهن بين خريجات الطب بالولايات المتحدة، وإن كان هذا يعكس نسبة النساء بين الأطباء في البلدان المانحة. كذلك فإن خريجي الطب الأجانب، مثلهم في ذلك مثل نظرائهم المحليين، كانوا يعملون بصورة عامة في مجال الرعاية الطبية المباشرة، لكن هناك نسبة منهم، هي أكبر من نظيرتها من خريجي الطب بالولايات المتحدة، كانت تعمل في إطار المستشفيات. من ناحية أخرى كان خريجو الطب الأجانب يميلون أكثر من نظرائهم الأمريكيين إلى ميدان البحوث، في حين كان ميلهم أقل إلى مجال الإدارة. أما الأطباء الأجانب في المملكة المتحدة فكانوا بدورهم متركزين في خدمات المستشفيات بعدد زائد من صغار الأطباء وعدد أقل عند المستويات العليا منهم. وهم يميلون إلى اختيار التخصصات التي لا تروق عادة للأطباء البريطانيين.

المحدّدات

تأتي الهجرة الدولية للأطباء نتيجة للتفاعل بين قوى سياسية واجتماعية واقتصادية وقانونية وتاريخية وتربوية تفعل جميعا فعلها عند كلا طرفي محور الهجرة، وتشكل ما يسمى بعاملي «الدفع» و«الجذب». وليس من الدقة التصور بأن عوامل الدفع إنما تتعلق فقط بالبلدان النامية، أو أن عوامل الجذب موجودة فقط لدى الدول المتقدمة النمو. إن تعميما كهذا، يتجاهل حركة الأطباء الكبيرة فيما بين البلدان النامية نفسها، وأيضا فيما بين البلدان المتقدمة النمو. على أن ثمة مشكلة أكبر من أية قوى للدفع أو الجذب، وهي تمارس تأثيرها على الهجرة، كما أنها تسود المسرح الدولي، ألا وهي مشكلة اللامساواة في التنمية، التي تعكس نفسها في صورة عوامل اختلال هيكلية وظواهر من اللاتوازن الداخلي في كل من البلدان المانحة والبلدان المستفيدة على السواء.

الناتج المحلي الإجمالي وكثافة الأطباء

تتوقف الهجرة الزائدة في الأطباء، بصورة حاسمة، على العلاقة بين عدد أطباء بلد

جدول رقم (٤)

طلاب الوطن العربي المقيدون بكليات الطب (المرحلة الجامعية) في الخارج ، ١٩٧٢ / ١٩٧٣

بلدان منطقة المنشأ	العدد الاجمالي	عدد الطلاب المقيمين في :					
		بلدان عربية أخرى	بقية آسيا	بقية أفريقيا	أوروبا الغربية	أوروبا الشرقية	مناطق أخرى
الأردن	٢٤٤٧	١٦٣	٥٣	٠	٢٠٦٢	١٦٦	٣
البحرين	٥٠	٤١	٧	٠	٠	٢	٠
تونس	٥٩٥	٥	٠	١	٥٨٦	٣	٠
الجزائر	٢٥٢	٢٣	٠	١	٢٢٤	٢	٢
الجماهيرية العربية الليبية	١٢٠	٠	٠	٠	١٢٠	٠	٠
الجمهورية العربية السورية	٢٠٩٧	٩٥	٩	١	١٧٧١	٢٠٤	١٧
السودان	٢٥٩	٢٥	١	٢	٣٥	١٩٥	١
الصومال	١٣٠	٤	٠	٠	١٠٥	٢١	٠
العراق	٢٢٧	١٧	٢٨	٠	١٣٥	٤٥	٢
فلسطين (اللاجئون)	١٩٣	١٥٥	١	٠	٢١	١٦	٠
قطر	٣	٠	٢	٠	٠	٠	١
الكويت	٢٣	٥	١٢	٠	٢	٤	٠
لبنان	١٨٩٧	٦١	٣	٦٨	١٥٩٨	١٢٠	٤٧
مصر	١٥٣	٣٠	٣	٠	٨٧	٢	٣١
المغرب	٨٣٢	٤	٠	٧	٧٩٣	٢٥	٣
المملكة العربية السعودية	١٧٠	٨	٦١	٠	١٠١	٠	٠
موريتانيا	٢٤	٠	٠	١٢	٢	١٠	٠
اليمن	٩١	٤٣	٠	٢	٢٤	٢٢	٠
اليمن الديمقراطية	٦٤	١٠	٦	٠	٢	٤٦	٠
المجموع	٩٦٢٧	٦٨٩	١٨٦	٩٤	٧٦٦٨	٨٨٣	١٠٧
النسبة المئوية	١٠٠,٠	٧,٢	١,٩	١,٠	٧٩,٧	٩,٢	١,١

ما، والعدد الذي يمكن لهذا البلد أن يقوم بتوظيفه منهم. ومن هنا فإن أكبر عوامل الدفع عن طرف المغادرة من محور الهجرة هو تخريج أطباء يزيدون عن قدرة الاقتصاد على استخدامهم. ويعزز من هذا عامل الجذب في البلد المستقبل، الذي يخرّج عددا من الأطباء أقل مما تستطيع قدرته الاقتصادية استخدامه، الأمر الذي يترك فرصا مفتوحة أمام الأطباء الأجانب. وتستمر هذه العلاقة سواء على صعيد البلدان النامية أو تلك المتقدمة النمو. ويبدو أن ثمة توافقا، يتم في ظل ظروف السوق الحرة، بين مستوى الثروة في بلد ما وبين عدد الأطباء الموجودين فيه. وعندما يكون لدى هذا البلد أو ذاك عدد من الأطباء أقل من «المستوى الثابت» لهم، فإن هذا البلد ما يلبث أن يشهد تجربة هجـرة هـؤلاء الاختصاصيين. إلا أن هذا المستوى الثابت لا علاقة له من قريب أو بعيد بالإحتياجات البيولوجية إلى خدمات الأطباء، فربما يكون هناك فائض في الأطباء في الوقت الذي تكون فيه الحاجة إلى الرعاية الصحية ماسة وملحّة.

ويصوّر الشكل رقم (١) العلاقة بين الثروة (معبرا عنها بالناتج المحلي الإجمالي للفرد) وبين كثافة الأطباء (معبرا عنها بنسبة الأطباء إلى عدد السكان) حيث يغطي الشكل ٣٩ بلدا من واقع عينة من أربعين بلدا. وتوحي نقط الانتشار المرسومة في الشكل بوجود علاقة خطية (لوغارتيمية) ويمثل خط الانحدار الواصل بين النقط العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي للفرد وبين كثافة الأطباء (بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الكلي والرصيد المتوفر من الأطباء). ولا يمثل هذا الخط مطلقا أي علاقة معيارية، ولكنه يعبر فقط عن العلاقة التي جرت ملاحظتها، أي أنه عند كل مستوى من مستويات الناتج المحلي الإجمالي، فإن الخط يشير إلى نقطة تتفق وهذا المستوى وتتعلق بكثافة الأطباء في العينة. وعندما قورنت مسارات الهجرة في البلدان موضع الدراسة بأوضاع تلك البلدان في مقابل خط الانحدار، تبين أن البلدان الواقعة على يمين الخط من شأنها أن تخسر أطباءها، في حين أن تلك الواقعة على يسار الخط من شأنها أن تكسب مزيدا من الأطباء.

واستنادا إلى ما سبق، فقد افترضنا أنه إذا كان مستوى توفير الأطباء الذي عرضه هذا الخط يمثل المستوى الثابت، فإن المرء يتوقع أن البلدان التي لديها عدد من الأطباء يفوق المستوى الثابت، ستعاني تدفقا إلى الخارج من أطبائها (هو في الواقع فيض زائد في عددهم)، في حين أن البلدان التي يقل مستواها عن المستوى الثابت سوف تعيش تجربة تدفق أطباء أجانب إلى أراضيها[٣]. فعلى سبيل المثال نجد أن بلدانا تقع عند الحافة الدنيا

---

(٣) Ibid, p.108.

من سلم التنمية مثل جمهورية الكاميرون المتحدة وإثيوبيا وغابون ونيجيريا، وجميعها يقل مستوى رصيدها من الأطباء لكل عشرة آلاف من السكان عن المتوسط الموجود في جميع البلدان التي تعادلها من حيث الناتج المحلي الإجمالي، قد شهدت تدفقا صافيا وفد عليها من الأطباء، في حين أن بلدانا أخرى مثل الهند، وباكستان، والفيليبين، وجمهورية كوريا ومصر، وجميعها تملك رصيدا كبيرا من الأطباء، أكبر من المتوسط بالنسبة لهذا المستوى من الناتج المحلي الإجمالي للفرد، هذه البلدان عانت من هجرات صافية إلى خارج حدودها[٤].

الشكل رقم (١) الناتج المحلي الإجمالي للفرد وعدد الأطباء

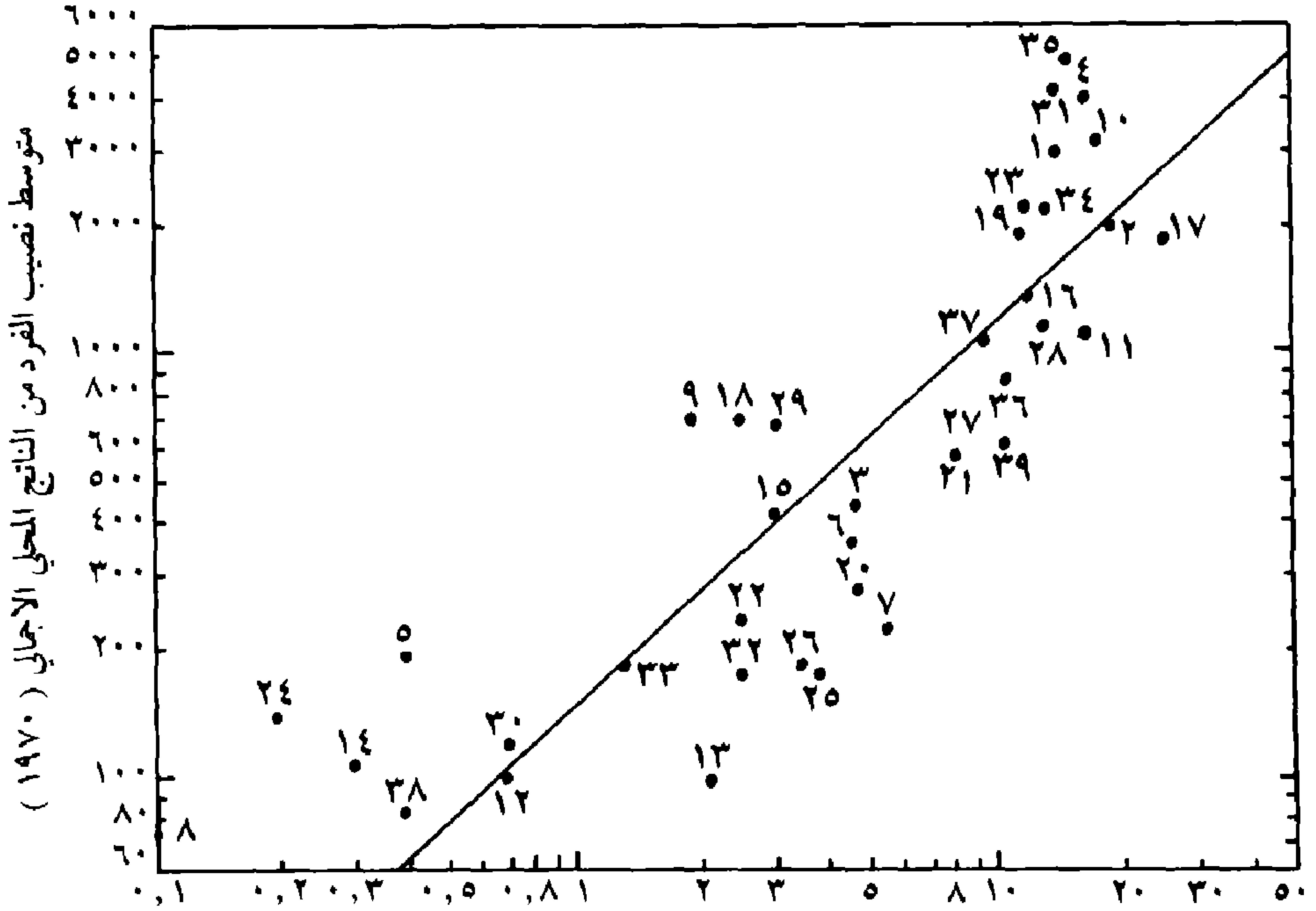

عدد الأطباء لكل عشرة آلاف من السكان

١ ـ أستراليا، ٢ ـ النمسا، ٣ ـ البرازيل، ٤ ـ كندا ، ٥ ـ جمهورية الكاميرون المتحدة، ٦ ـ كولومبيا، ٧ ـ مصر، ٨ ـ إثيوبيا، ٩ ـ غابون، ١٠ ـ جمهورية ألمانيا الاتحادية، ١١ ـ اليونان، ١٢ ـ هايتي، ١٣ ـ الهند، ١٤ ـ أندونيسيا، ١٥ ـ إيران، ١٦ ـ ايرلندا، ١٧ ـ

(٤) A. Mejia, «Migration of Physicians and Nurses: A Worldwide Picture.» **International Journal of Eqidemiology**, 7 (3), 1978, pp.210-11.

إسرائيل ١٨ ـ جامايكا، ١٩ ـ اليابان، ٢٠ ـ كوريا، ٢١ ـ لبنان، ٢٢ ـ موريشيوس، ٢٣ ـ نيوزيلندا، ٢٤ ـ نيجيريا، ٢٥ ـ باكستان، ٢٦ ـ الفيليبين، ٢٧ ـ البرتغال، ٢٨ ـ رومانيا، ٢٩ ـ المملكة العربية السعودية، ٣٠ ـ السودان، ٣١ ـ السويد، ٣٢ ـ سري لانكا، ٣٣ ـ تايلاند، ٣٤ ـ المملكة المتحدة، ٣٥ ـ الولايات المتحدة، ٣٦ ـ أوروغواي، ٣٧ ـ فنزويلا، ٣٨ ـ اليمن، ٣٩ ـ يوغوسلافيا.

دور كليات الطب

الإنتاج الزائد

بات واضحا مع تساوي الظروف الأخرى، أن ثمة مستوى ثابتا معينا من المعروض المتوافر من الأطباء يلائم كل مستوى من مستويات الناتج المحلي الإجمالي. وإن البلدان التي تتجاوز هذا المستوى إنما تقدم على مخاطرة التدفق الزائد للأطباء، إذا لم يتم اتخاذ تدابير محددة لموازنة أثر العوامل الاقتصادية.

وإذا كانت الاحتياجات المستقبلية من القوى البشرية العاملة في مجال الصحة يجري تحديدها في أية دولة على أساس متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية، وفي ضوء مدى انتشار الأمراض، فإن من حق المرء أن يتساءل عن السبب الذي يحدو بهذا البلد أو ذاك إلى أن يخرّج أعدادا من الأطباء دون إيلاء اعتبار، كما هو واضح، لتلك المتغيرات ولا سيما للطلب الاقتصادي على خدماتهم. وبرغم أنه لا يوجد تفسير رصيد لهذا المسلك غير الحكيم، إلا أن ثمة نواقص كامنة تشوب النظام الصحي في تلك البلدان ومنها: إنعدام التخطيط الواقعي في مجال القوى البشرية الصحية وفي ميدان التخطيط التربوي، أو الفشل في إيجاد التكامل والتنسيق بين تلك العمليات، الأمر الذي يؤدي إلى تطور غير متناسق للنظام الصحي ككل.

وثمة تيار له مغزاه ساد خلال السنوات العشرين الأخيرة على صعيد العالم النامي بخاصة، وهو انتشار مدارس وكليات الطب استجابة للطلب المتزايد على التعليم الطبي. ولقد جاء هذا الطلب، الذي لم يكن مرتبطا في كثير من الحالات لا بالحاجة إلى خدمات الأطباء، ولا بمدى توافر فرص العمل لهم محليا، جزءا من الطلب الشامل على التعليم العالي بوصفه وسيلة مهمة تتيح الحركة ضمن السلّم الاجتماعي.

ويبين الجدولان (٥ و٦) الاتجاه الذي ساد عبر الفترة من ١٩٥٥ إلى ١٩٧٥ في مجال إنشاء كليات الطب حيث يعرضان الكليات الموجودة بالأعداد المطلقة، ثم نسبتها في

البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، والزيادة على صعيد كل مجموعة من تلك البلدان (بالأعداد المطلقة وبمعدل النمو).

ومن المهم أيضا أن نلاحظ، فيما يتعلق بالعدد الإجمالي لكليات الطب الموجودة سنويا، أن النسبة في العالم المتقدم النمو ظلت تنخفض تدريجيا، في حين زادت نظيرتها في العالم النامي. وهكذا جاء عام ١٩٧٠ كي يشهد عدد كليات الطب في العالم النامي وقد فاق، على أساس مطلق، عدد نظيرتها في العالم المتقدم النمو. وعلى صعيد العالم النامي شهدت بلدان عدة إرتفاعا في الزيادات من حيث الأعداد المطلقة ومعدّل النمو خلال الفترة ١٩٥٥ ـ ١٩٧٥، وكان من بينها البرازيل (٥٣ كلية جديدة ومعدل نمو يبلغ ٢٣٠ في المائة)، والصين (٥٩ كلية جديدة ومعدل نمو بلغ ٢١٠ في المائة)، والمكسيك (٣٤ كلية جديدة ومعدل نمو ١٨٨ في المائة)، والهند (٦٢ كلية جديدة ومعدل نمو ١٤١ في المائة)، وكولومبيا (٧ كليات جديدة ومعدل نمو مائة في المائة). ومن المفيد، أن نلاحظ، على سبيل المقارنة، معدلات النمو في بلدان أخرى منها مثلا: إسبانيا (١١ كلية جديدة أو معدل نمو ١١٠ في المائة)، واليابان (٢٣ كلية جديدة أو معدل نمو ٥٠ في المائة)، والولايات المتحدة (٣٨ كلية جديدة أو معدل نمو ٤٥ في المائة)، والاتحاد السوفياتي (١٨ كلية جديدة ومعدل نمو بلغ ٢٦ في المائة). ولا بد أيضا أن نذكر أنه من بين كليات الطب الجديدة التي أنشئت في العالم النامي، وبلغت ١١٩ كلية خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥، كان هناك ٣١ كلية أو ٢٦ في المائة جرى إنشاؤها في البلدان التي لم تكن بها أية كلية للطب قبل سنة ١٩٧٠(٥).

وبالاضافة إلى إنشاء كليات طب جديدة، تراخت سياسة قبول الطلاب في كثير من كليات الطب القائمة في عدد من البلدان النامية، وكانت النتيجة صفوفا مكتظة ونوعية من التعليم لا يمكن الركون إليها. وفي أمريكا اللاتينية كانت هذه الظاهرة صارخة، إذ تتحلل من الضوابط الواجبة لدرجة أن أطلق عليها شعار «جماهيرية التعليم الطبي». وهناك عدد من البلدان عاشت الظاهرة نفسها، ومنها مثلا إيطاليا وإسبانيا ومصر. وصفوة القول أن الناتج الكبير من خريجي كليات الطب، إذ صحبه صدود من جانب الأطباء عن العمل بالمناطق الريفية، قد خلق وضعا في كثير من بلدان العالم احتوى فائضا من الأطباء في مناطق معينة، في الوقت الذي تدعو فيه الحاجة بإلحاح إلى خدماتهم في مناطق أخرى من البلد نفسه.

---

(٥) A. Mejia, «World Trends in Health Manpower Development» **World Health Statistics Quarterly** (forthcoming).

جدول رقم (٥)

عدد كليات الطب الموجودة في سنوات معينة

السنة	العدد الاجمالي	بلدان متقدمة		بلدان نامية	
		العدد	النسبة المئوية (٪)	العدد	النسبة المئوية
١٩٥٥	٦٣١	٣٧٧	٦٠	٢٥٤	٤٠
١٩٦٠	٧١٥	٣٨٨	٥٤	٣٢٧	٤٦
١٩٧٠	٩٦١	٤٧٢	٤٩	٤٨٩	٥١
١٩٧٥	١١٢٤	٥١٦	٤٦	٦٠٨	٥٤

جدول رقم (٦)

الزيادة في عدد كليات الطب خلال فترات محددة

الفترة	اجمالي الزيادة		الزيادة في البلدان المتقدمة		الزيادة في البلدان النامية	
	العدد	النسبة المئوية (٪)	العدد	النسبة المئوية (٪)	العدد	النسبة المئوية (٪)
١٩٥٩-	٨٤	١٣	١١	٣	٧٣	٢٩
١٩٦٩-	٢٤٦	٣٤	٨٤	٢٢	١٦٢	٥٠
١٩٧٥-	١٦٣	١٧	٤٤	٩	١١٩	٢٤
١٩٧٥-	٤٩٣	٨٧	١٣٩	٣٧	٣٥٤	١٣٩

إفتقار التعليم إلى الأصالة والارتباط بالمجتمع

يقال أن هجرة الأطباء من البلدان النامية يشجع عليها، وبالتأكيد يسهّل أمرها، كون التعليم الطبي مصاغا على أساس النمط السائد في البلدان المتقدمة النمو. وفي هذه الحالة فإن الأطباء الذين تعلموا وفق هذا النهج لا يفتقرون فحسب للعمل بكفاءة في بيئاتهم ذاتها، ولكن تدريبهم، ومن ثم الاحتفاظ بهم، يكون من الكلفة لدرجة قد لا تستطيع معها معظم البلدان النامية أن توفر خدمات صحية أساسية باستخدام هذا النوع من القوى البشرية.

ويقع على عاتق مؤسسات التعليم أو التدريب الصحية مسؤولية تهيئة قدر كاف من

العاملين في ميدان الصحة تتوافر لديهم الكفاءات الملائمة لتلبية مطالب كل مجتمع من الرعاية الصحية في إطار الخطط الوطنية في مجال الصحة والقوى البشرية.

ولقد أدى النمو السريع في صناعة الصحة، ولا سيما في عدد من البلدان المتقدمة النمو، إلى أن قصر العرض من القوى البشرية الطبية عن تلبية الطلب الفعّال على الخدمات التي تتيحها تلك العناصر، وأدى ذلك إلى أن أصبح الأطباء سلعا دولية يجري تشكيلها وفق نمط تعليمي موجه في معظمه لخدمة احتياجات المجتمعات الغنية في العالم الغربي.

وبالإضافة إلى المشاكل المتعلقة بالمعروض المتوافر من الأطباء وبأصالة التعليم، هناك قضية الانتفاع غير الاقتصادي من الكفاءات العالية، بما ينطوي عليه ذلك من اختلال في التوازن بين التخصصات والمستويات المختلفة، بل الأهم من ذلك، الخلل في التوزيع الجغرافي لتلك الكفاءات بين البلدان المختلفة وعلى نطاق البلد الواحد. كذلك فإن غياب تعريفات محدّدة للدور الذي تقوم به الفئات المختلفة من القوى البشرية العاملة في مجال الصحة، والافتقار إلى تحديد واضح لاختصاصاتها من شأنه أن يؤدي إلى أوضاع تسمح، أو تفرض على الكفاءات العالية أن تؤدي مهاما كان ينبغي أن يقوم بها أعضاء الفريق الصحي الذين يكون تعليمهم قد انطوى على كلفة أقل.

ويزداد القلق يوما بعد يوم حول ازدياد كلفة تعليم القوى البشرية العاملة في مجال الصحة وإمكان الإفادة منها في ضوء ما طرأ من ارتفاع موازٍ على المكانة التي باتت تتبوأها الصحة العامة حاليا. وقد استخدم آبل سميث وليسر سون(٦) مؤخرا نموذج بلد وهمي يعكس ظروف كثير من بلدان أفريقيا وآسيا، لكي يبرهنا على أن رواتب العاملين في المجال الصحي يمكن أن تستهلك ما يكاد يكون ٦٠ في المائة من الإنفاق على الخدمات الصحية، وأن نصف هذا المبلغ يخصص لدفع مرتبات الأطباء البشريين و أطباء الأسنان. وقد قدّرا أيضا أن بالإمكان تدريب حوالي ثمانية مساعدين طبيين باستخدام كلفة تدريب طبيب واحد. وهنا يتعين على المرء أن يتساءل عما إذا كانت مساهمة هذا الطبيب في الخدمة الصحية تبرز هذه الكلفة الباهظة.

من هنا، فلا بد، لدى التخطيط للقوى البشرية في مجال الصحة، أن تتم الخيارات من بين الطرائق البديلة في التنمية وفي استخدام الموارد. وفي هذا السياق فإن تقدير كلفة الفرص البديلة إنما يعني تقدير أية مجموعة متنوعة من القوى البشرية في مجال الصحة يمكن أن توصّل من الناحية الاقتصادية، ومن حيث الفعالية، إلى إحراز هدف صحي بذاته. ولا

(٦) B. Abel-Smith and A. Leiserson, **Poverty, Development and Health Policy** (Geneva: WHO, 1978).

يحتاج الأمر هنا إلى المبادرة بزيادة المعروض من العناصر الطبية ولا في زيادة عدد النظم التعليمية المعمول بها. إن الأمر يحتاج إلى إضفاء تغييرات أساسية على تكوين الفريق الصحي وعلى تعريف الدور الذي يؤديه، كما يحتاج في الوقت نفسه إلى إصلاح في الاستراتيجية التعليمية في مجملها.

دور النظام الصحي

برغم تخلف الصحة العامة ضمن أولويات خطط التنمية في كثير من البلدان النامية وضمن الموارد المخصصة للجوانب الاقتصادية والاجتماعية لهذه التنمية، وبرغم أن هذه الحقيقة تمثل قيداً واسع النطاق، إلا أن مسؤولية الفشل في تقديم الخدمة الصحية للجميع إنما ترجع إلى طبيعة النظام الصحي ذاته. وبرغم التباين الواسع في الإنفاق الوطني على الصحة بين البلدان النامية وتلك المتقدمة النمو، فضلاً عن الفروق الأساسية في الأوضاع الاجتماعية والمرضية، إلا أن نمط تقديم الخدمة الصحية في معظم البلدان النامية يعكس تماماً النمط السائد بالبلدان المتقدمة النمو، بل وغالباً ما تنهج تلك البلدان أساليب تعتبر بالية متخلفة ضمن الظروف الأصلية التي نشأت فيها. ولنلحظ لا مجرد الافراط في الاهتمام بعلاج الحالات المرضية كل على حدة، بدلاً من التركيز على وقاية المجتمع ككل، بل وأيضاً المقاومة التي تلقاها محاولات إعادة تصميم النظام السائد في البلدان النامية كيما تزيد إستجابته للمشاكل الصحية السائدة.

ولقد يجادل المرء فيما إذا كان الموقف السالف الذكر هو نتيجة أو سبب للسيطرة التقليدية التي درج الأطباء على التمتع بها، إلا أن النتيجة تبقى على ما هي عليه: وهي أن القطاع الخاص في نظم صحية كثيرة جداً قد سُمح له بأن ينمو متجاوزاً الحد المعقول، حتى أنه غطى على القطاع العام الذي ما فتيء يواصل تركيزه على المستويات الغالية والمعقدة من الرعاية الاستشفائية. إلا أن هذه المستويات المكلفة والرفيعة إنما تأتي أهميتها في مرتبة ثانية أو ثالثة، وهي لن تتيح وحدها إمكانية الوصول إلى الهدف المطروح حالياً من قبل منظمة الصحة العالمية، الذي يقضي بتوفير الصحة للجميع بحلول سنة ٢٠٠٠.

إن نوعية الرعاية التي حددتها منظمة الصحة العالمية بوصفها الرعاية الحاسمة الموصّلة لهذا الهدف هي الرعاية الصحية الأولية(٧). وتشير الرعاية الصحية الأولية إلى أولى

(٧) **Formulating Strategies for Health for All by the Year 2000** (Geneva: WHO, 1979).

مستويات الاتصال بالنظام الصحي الوطني، وتعرّف بأنها الرعاية الصحية الأساسية القائمة على استخدام طرائق وتكنولوجيا عملية سليمة علمياً، ومقبولة اجتماعياً، بحيث تتاح عالمياً للأفراد والعائلات في أقرب أماكن تواجدهم، وتمارس من خلال مشاركة كاملة من جانبهم، كما تقدم بكلفة يمكن للمجتمع والبلد أن يتحملا استمرارها في كل مرحلة.

وتتفاقم المشكلة القائمة ضمن النظام الصحي من خلال أن مكونات هذا النظام عادة ما تقوم بوظائفها بمعزل عن بعضها بعضاً. وينتج عن ذلك اتباع نهج غير متناسق يؤدي بدوره إلى سياسات وخطط ونشاطات تتداخل، بل وتتصارع، فيما بينها مع ما ينجم عن ذلك من إهدار، بل وبما يؤدي إليه في حالات كثيرة من معالجة خاطئة للمشاكل. إن هذا يدعو إلى التنسيق الدقيق بين عنصري النظام الرئيسين، وهما توفير الرعاية الصحية وتنمية القوى البشرية، ومن سوء الحظ فإن هذا التنسيق ما يزال مفتقداً في معظم البلدان. وعدم التنسيق قائم أيضاً فيما بين النظم الفرعية التي يتكون منها كل من هذين العنصرين. ففيما يتعلق بالقوى البشرية العاملة في مجال الصحة يتجلى انعدام التنسيق هذا في الهوة التي تفصل بين تخطيط القوى البشرية وتوفير القوى البشرية وتنظيم هذه القوى وإدارتها، ويؤدي هذا كله إلى اتباع نهج مشتت في التوجه إلى المشكلة المطروحة. من هنا، وبصرف النظر عن تطور الوسيلة المستخدمة، يميل كل من العناصر إلى القيام بوظيفته بصورة مستقلة عما عداه، مع ما ينتج عن ذلك من عواقب سيئة تلحق بالنظام الصحي برمته(٨).

دور العوامل الأخرى

تدارسنا أيضاً الدور الذي يحتمل أن تؤديه في ظاهرة الهجرة عوامل كثيرة منها مثلاً الإنفاق على القطاع الصحي، وتوزيع القوى البشرية الصحية في الحضر والريف، وتباين الدخول، وانعدام التوازن داخل الفريق الصحي، واللغة المستخدمة في التعليم، ونوعية التخصص. وفيما يلي تلخيص لبعض النتائج التي تم التوصل إليها:

(أ) لم يكن ثمة علاقة واضحة بين الخسارة في الأطباء وبين نسبة الإنفاق الحكومي إلى نسبة الإنفاق الخاص على المجال الصحي، أو النسبة المئوية لمجموع الإنفاق الحكومي المخصص للصحة. قصارى الأمر أنه يبدوأن ثمة ميلاً أكبر لدى أطباء البلدان الغنية يدفعهم للهجرة عندما يركز النظام الصحي لديهم على القطاع العام.

---

(٨) T. L. Hall, A. Mejia (eds), **Health Manpower Planning: Principles, Methods Issues** (Geneva: WHO, 1978) pp.11-56.

(ب) يبدو أن ثمة علاقة بين اختلال توزيع الأطباء والممرضين بين المناطق الحضرية والريفية في أي بلد، وبين مدى ثراء هذا البلد، وإن كانت لا تلوح علاقة واضحة بين هذا العامل وبين الهجرة.

(ج) يبلغ متوسط دخل الأطباء في البلدان المانحة للهجرات، حوالي ١٨ مثل الدخل الفردي للسكان هناك، في حين أنه يصل في البلدان المستقبلة لهم إلى حوالي ثمانية أمثال في المتوسط. إلا أن هناك فرقاً كبيراً بين دخل الأطباء في البلدان الرئيسية المانحة وبين البلدان الرئيسية المستقبلة، حيث يتلقى الآخرون ستة أمثال ما يتلقاه الأولون على الأقل.

(د) في البلدان ذات الناتج المحلي الإجمالي المنخفض أو المتوسط بالنسبة للفرد، يبدو أن ثمة علاقة بين خسارتها في الأطباء من جراء الهجرة، وبين وجود نسبة منخفضة من عدد العاملين في التمريض إلى عدد الأطباء. إلا أن هذا الأمر لا يصدق على حالة البلدان التي تملك ناتجاً محلياً إجمالياً أعلى للفرد.

(هـ) توجد صلات قوية إلى حد ما بين لغة التعليم الطبي وبين مسار هجرة الأطباء، فالذين تعلموا بالانكليزية مثلاً يحتمل أن يتجهوا إلى البلدان الناطقة بالانكليزية أكثر من احتمال ذهاب الذين لم يتعلموا بهذه اللغة.

(و) ثمة علاقة موجبة بين هجرة الأطباء إلى الولايات المتحدة وبين نسبة الأخصائيين بين أطباء البلدان المانحة.

نتائج

بما أنه من الصعب تقدير أثر الهجرة على أساس الخسائر والأرباح، فقد قمنا بفحص المشكلة على أساس عدد من المعْلَمات المختارة. وقد أدى نقص البيانات إلى أن التكهن بعدد المهاجرين الذين كان من الممكن أن يعملوا في أوطانهم يكاد يكون أمراً مستحيلاً، الأمر الذي لا يتضح معه ما إذا كان بقاؤهم بغير هجرة كفيلاً بتقديم خدمات الرعاية الصحية لعدد أكبر من مواطنيهم. إلا أنه يبدو مستبعداً على صعيد البلدان المانحة أن يطيق عدد أكبر من مواطنيها تحمل كلفة تلك الخدمات التي يقدمها العاملون في مجال الصحة، إذا ما كانوا قد بقوا في أوطانهم لا يبرحونها.

ويصور الشكل رقم (٢) العلاقة القائمة في ٣٩ بلداً بين عدد الأطباء الذين خسرتهم بلادهم بسبب الهجرة وبين إجمالي العرض المتوافر من الأطباء. وهذه هي

الشكل رقم (٢)

أثر هجرة الأطباء

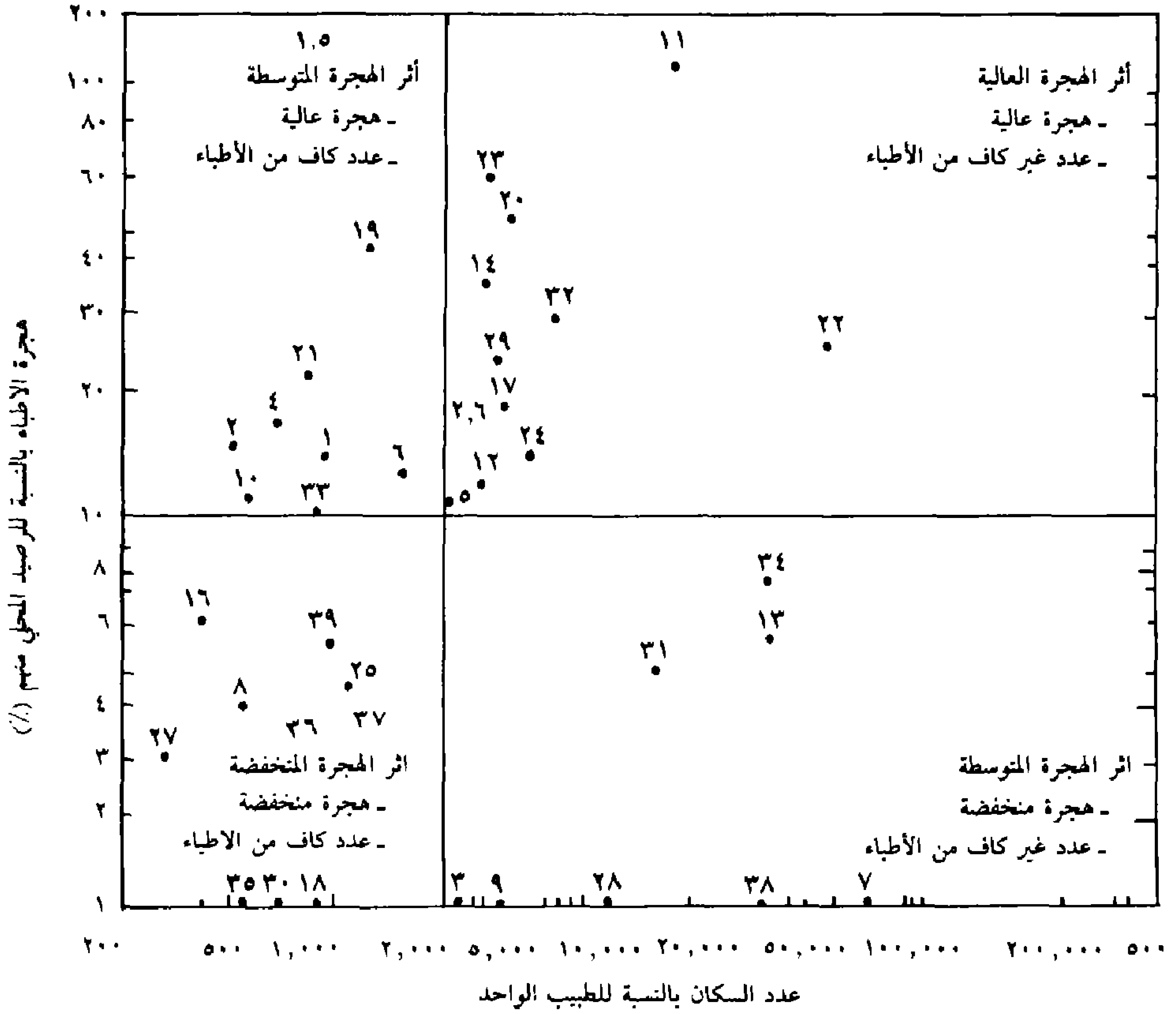

١ ـ أستراليا، ٢ ـ النمسا، ٣ ـ البرازيل، ٤ ـ كندا، ٥ ـ كولومبيا، ٦ ـ مصر، ٧ ـ أثيوبيا، ٨ ـ ألمانيا (جمهورية ـ الإتحادية)، ٩ ـ غابون، ١٠ ـ اليونان، ١١ ـ هايتي، ١٢ ـ الهند، ١٣ ـ أندونيسيا، ١٤ ـ إيران، ١٥ ـ إيرلندا، ١٦ ـ إسرائيل، ١٧ ـ جامايكا، ١٨ ـ اليابان، ١٩ ـ لبنان، ٢٠ ـ موريشيوس، ٢١ ـ نيوزيلندا، ٢٢ ـ نيجيريا، ٢٣ ـ الفيليبين، ٢٤ ـ باكستان وبنغلاديش، ٢٥ ـ البرتغال، ٢٦ ـ جمهورية كوريا، ٢٧ ـ رومانيا، ٢٨ ـ المملكة العربية السعودية، ٢٩ ـ سرى لانكا، ٣٠ ـ السويد، ٣١ ـ السودان، ٣٢ ـ تايلاند، ٣٣ ـ المملكة المتحدة، ٣٤ ـ جمهورية الكاميرون المتحدة، ٣٥ ـ الولايات المتحدة الأمريكية، ٣٦ ـ أورغواي، ٣٧ ـ فنزويلا، ٣٨ ـ اليمن، ٣٩ ـ يوغوسلافيا.

الطريقة الوحيدة التي يمكن بها حساب الخسارة النسبية بصورة منتظمة، ومن ثم يمكن تقييمها في مقابل الطلب النسبي. وعندما تزيد الاحتياجات إلى القوى البشرية وتزيد معها معدلات الخسارة فيها، فإن الأثر الناجم عن الهجرة يكون فادحاً.

جدول رقم (٧)

أعداد الأطباء المهاجرين من بلدان معينة والزمن اللازم

للإحلال محلهم : كلفة التدريب والإنفاق الحكومي على الصحة

البلدان	الأطباء المهاجرون			الانفاق السنوي الحكومي على الصحة (ملايين الدولارات) (حوالي سنة ١٩٧١)
	العدد*	زمن الاحلال (بالسنوات)	كلفة التدريب** (بملايين الدولارات)	
كولومبيا	١٢٠٠	٣,٣	١٢	٧٨
مصر	٢٥٠٠	١,٩	٢٥	١٠١
هاييتي	٥٠٠	١٠,٥	٤	٤
الهند	١٥٠٠٠	١,٩	١٥٠	٦٤٧
ايران	٣٧٠٠	٦,٢	٣٧	٢٥٠
الفيلبين	٩٥٠٠	٨,١	٩٥	٦١
جمهورية كوريا	٢٩٠٠	٤,٥	٢٩	١٧
سري لانكا	٩٠٠	٤,٧	٩	٦٣
تايلاند	١٥٠٠	٤,١	١٥	٨٧

* أطباء البلدان النامية العاملون بالخارج يشملون أولئك المقيدين على برامج المعونة الثنائية .

** تقدير مبدئي مستند إلى رقم متحفظ يبلغ ١٠ آلاف دولار أمريكي . كلفة تدريب الطبيب الواحد .

والعاملان اللذان يلقيان مزيداً من الضوء على أثر تحرك القوى البشرية هما (أ) زمن الإحلال وكلفته، و (ب) دور المهاجر العائد. ويصور الجدول رقم (٧) زمن وكلفة التدريب اللذين يحتاجها الإحلال محل الأطباء الذين هاجروا من بعض البلدان. ومن الواضح أن عدد الأطباء الموجودين في الخارج يتساوى، في حالة بلدان كثيرة، مع ناتج خريجيها من كليات الطب عبر سنوات عدة. ومن ناحية أخرى فإن بلداناً متقدمة النمو مثل كندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة تتطلب سبع سنوات على الأقل لإحلال أطباء تدربوا محلياً محل أندادهم الوافدين.

وغالباً ما يكون الطبيب المهاجر العائد إلى وطنه من بلد متقدم تكنولوجياً قد اكتسب مهارات لا تلائم بلده الأصلي في حين ينقصه التدريب الذي يكون بلده في أمس

الحاجة إليه. ولقد يكون أثره على القطاع العام في بلده أثراً ضاراً إذا ما قادته خبرته الأجنبية إلى تحويل الموارد المتاحة إلى مجال أنشطة ومرافق لا تتواءم مع الظروف المحلية، في حين أن دخوله إلى قطاع خاص مكتظ من أساسه، لن يخدم إلا مصالح قلة قليلة بخلاف هذا الطبيب نفسه.

خاتمة

إن هجرة الأطباء هي بالضرورة نتيجة ترتبت على وضع اللامساواة الحاصل في التنمية بين الدول وبين المناطق والفئات الاجتماعية داخل كل دولة. وإذا ما انطلقنا من مقولة أن هجرة القوى البشرية العاملة في ميدان الصحة هي في معظمها نتيجة السياسات والخطط غير الواقعية المطبقة في مجالي الصحة والقوى البشرية، فإنه ينبني على ذلك وجوب تركيز الإجراءات في هذا الصدد على الحقائق المتعلقة بالنواحي المرضية وبالجوانب الاجتماعية الإقتصادية في البلد المعني.

إن الآثار المترتبة على الإجراءات المتخذة من جانب الحكومات والمؤسسات الدولية وعبر الوطنية آثار واضحة، تتجاوز التدابير المؤقتة التي عادة ما كان يقترحها المعنيون بقضية هجرة الكفاءات الصحية. إلا أن التدابير الواجب اتخاذها لا تكاد ترتبط كثيراً بموضوع الهجرة بحد ذاتها، ومن هنا فثمة طريق مهمة يمكن فيها للبلدان، النامية منها بخاصة، أن تساعد على علاج هذا الوضع، ألا وهي العمل على إعداد مهنيين ملائمين لاحتياجات تلك البلدان التي لا بد وأن يكون في طوقها، في الوقت نفسه، أن تسع جهودهم من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية(٩).

قد تبدو هذه النتيجة الأساسية للوهلة الأولى نتيجة بسيطة، إلا أن التصرف على أساسها يتطلب تغيراً جذرياً في سلوك المؤسسات الوطنية التي غالباً ما تعمل بمعزل عن بعضها بعضاً وتتوخى أهدافاً لا ترتبط إلا بأوهى الصلات مع الاحتياجات الصحية لغالبية السكان. إن هذه النتيجة تدعو لاتخاذ تدابير واسعة وأخرى محدودة ضيقة. إنها تتطلب بالذات جهداً متواصلاً لتحقيق التكامل بين العناصر الثلاثة المكوّنة لنظام الكفاءات الصحية في أي بلد وهي: التخطيط والإعداد والإدارة(١٠).

أما طريقة توزيع الموارد ضمن القطاع الصحي فهي قضية مطروحة ضمن أساس المشاكل المرتبطة بالهجرة الزائدة في كثير من البلدان، وهي مشاكل تتعلق أساساً بأصالة وفعالية الخدمات الصحية القائمة فعلاً. إن هذا الاختلال في توزيع الموارد يؤدي إلى،

---

(٩) Mejia, Pizurki, Royston, **Physician and Nurse Migration**, p.ix.

(١٠) **Ibid.**

كما ينبع من، الافتقار إلى سياسات موضوعة بصورة ملائمة وواضحة، فضلاً عن نقص التنسيق مع القطاعات الإنمائية الأخرى.

ولقد فات أوان مناقشة هجرة الكفاءات الصحية كما لو كانت مشكلة قائمة بذاتها ومنفصلة عما عداها من مشاكل اجتماعية وصحية. ولن يجدينا كثيراً أن نتابع من جديد تدفقات الهجرة إلا إذا تسنى استخدام النتائج المسجلة عن المشكلة بوصفها أساساً لإحداث التغيير المطلوب، إذا ما انعقد العزم على هذا التغيير. ومن هنا يلزم أن تشرع البلدان المانحة في الإفادة من المعلومات التي أصبحت متاحة بالفعل عن الهجرة، وهو الأمر الذي لم تقدم عليه من قبل، وأن تتخذ من ذلك منطلقاً للعمل. ومن الضرورة بمكان أن تصبح البلدان المانحة والبلدان المستفيدة على بيّنة من إسهامها المتبادل في هذه المشكلة، وأن تدرك من ثم مسؤوليتها المتبادلة في إصلاح هذا الاختلال.

إن الحافز الوحيد الذي يدفع دون غيره إلى إتخاذ إجراء مستنير من جانب البلدان المستفيدة يتمثل، أو ينبغي أن يتمثل، في وعيها المتزايد بالترابط الذي أصبح وثيقاً بين الدول النامية وتلك المتقدمة النمو، والذي رافق زيادة النفوذ السياسي والاقتصادي للمجموعة الأولى من الدول. وقد لا يكفي كحافز على العمل في هذا الصدد، مجرد الاهتمام المعنوي الذي أبدته البلدان الرئيسية المستفيدة حول دورها في خسارة العالم النامي لمهاراته البشرية.

لقد تزايد نفوذ الدول النامية فباتت تؤدي دوراً أهم في تشكيل المؤسسات الدولية ولا بد من الاعتراف بأهمية هذا الدور. فلم يعد مناسباً لا من حيث المصالح الذاتية ولا من حيث مصلحة العالم ككل، أن تحاول البلدان المتقدمة النمو أن ترتب، من جانب واحد، أي أمر يتعلق بينها وبين العالم النامي. ومن هنا لم يعد بكاف في مجال الهجرة أن تقوم البلدان المستفيدة، كما تفعل حالياً، باتخاذ تدابير تحدّ من تدفق الأطباء. إن مثل هذه التدابير لن تحل المشاكل المرتبطة بالهجرة التي تعانيها البلدان المانحة، ولاسيما فيما يتعلق بالإفراط في تخريج الأطباء لتلبية احتياجات سوق التصدير، وهي السوق التي ظلت البلدان المستفيدة تشجع على قيامها بصورة سافرة أو مستترة خلال العقد الماضي.

فكيف يُنسى إذن علاج هذه المعضلة بما يحقق مصلحة الطرفين؟ إن على المفاوضات الثنائية الجارية في إطار التعاون التقني أن تنشد الطرق التي تعين على تنظيم هجرة الكفاءات الصحية، بما يخدم في الوقت نفسه غايات الطرفين المانح والمستفيد على السواء. وفي نطاق هذه المفاوضات يمكن لوكالات دولية مثل منظمة الصحة العالمية أن تؤدي دوراً مهماً في هذا الشأن.

المناقشات

زحلان: يبدو لي أن العقبات الرئيسية التي تحول دون تكييف وتغيير أساليب الممارسة الطبية في البلدان النامية إنما تتمثل في الأطباء وفي كليات الطب، فهل ثمة محاولات يجري بذلها لإيجاد نظم بديلة تتيح إمكان التغلب على هذه العقبات؟

ميجيا: قد يكون من الإنصاف القول بأن الأطباء المتعارف عليهم وكليات الطب التقليدية عقبتان ضمن العقبات الكثيرة التي تحول دون التغييرات المطلوبة لجعل الخدمات الصحية أكثر فعالية في حل المشكلات الصحية القائمة، وذلك في إطار الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلدان المعنية. وثمة بدائل عدة يجري العمل بها نتيجة للاهتمام الذي يولى حالياً للرعاية الصحية الأولية،وتلك البدائل هي: (أ) إعادة توجيه التعليم الطبي كيما يزيد ارتباطه بالمجتمع، وبحيث يتوجه بصورة أكثر نحو حل المشاكل؛ (ب) توجيه المهام الصحية إلى أقل مستوى ممكن من حيث التدريب والكلفة، شريطة توافقها مع مستوى مقرر سلفاً من الرعاية الصحية؛ (ج) معالجة تخطيط القوى البشرية انطلاقاً من روح الفريق؛ (د) تدريب فئات جديدة من العاملين في قطاع الصحة مثل الأخصائيين الصحيين المحليين، والأخصائيين الصحيين الابتدائيين والمرشدين الصحيين. وأكثر الأمثلة شيوعاً في هذا المضمار هم الأطباء الحفاة في الصين، ونظراؤهم في الاتحاد السوفياتي، وثمة تجارب عدة تجري حالياً لتدريب نمط جديد من الأطباء مثل الطبيب المحلي أو طبيب العائلة. (هـ) من الطبيعي أن تستكمل جميع الأمور التي سبقت بإعادة تصميم النظام الصحي بحيث يتيح التكامل بين تقديم الخدمة الصحية وتنمية القوى البشرية أو التنسيق بينهما على الأقل. ويشمل ذلك فحص الوسائل

المستخدمة في تقديم الرعاية الصحية بما يتيح اختيار أكثر التكنولوجيات ملاءمة لكل من مستويات الرعاية في كل بلد.

غليزر: عندما ثار الجدل لأول مرة حول هجرة الكفاءات في أواخر الخمسينات، تصور الجميع أن حكاية الأطباء في هذه الهجرة كانت مماثلة لحكايات غيرهم من المهنيين. والآن أعتقد أن الأمرلم يكن كذلك في ضوء الاختلاف الواسع بين المهن الطبية وغيرها من المهن من حيث المسارات والأنماط والنتائج. ولقد لاحظنا فروقاً قليلة في الإستبيان المتعلق بمسح «هجرة الكفاءات» الذي أجراه معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث. فما أن يهاجر الأطباء حتى تقل إحتمالات عودتهم ثانية إلى أوطانهم. وهم يبدون وكأنهم أكثر «ميكانيكية» وأوثق إرتباطاً بالعالم الخارجي وأقل إرتباطاً مع أوطانهم، سواء من حيث الوشائج الأسرية أو اللغوية. وعلاوة على ذلك يبدو أنهم يتأثرون أكثر بكثير من أرباب المهن الأخرى بإمكانيات الدخل العالي في الخارج. إن المهن الأخرى، على نحو ما كشفته مسوح العينة المتعددة الجنسية التي بين أيدينا، تبدو وكأنما تحفزها دوافع متعلقة بالدخل وأخرى لا تتعلق بالنواحي المالية، إلا أن الأطباء كانوا في العينة أكثر الفئات استجابة لعامل المال.

إن الأطباء يتمتعون بنفوذ يفوق ذلك الذي تحظى به أية مهنة أخرى. وفي ظل الاعتقاد السائد بأنهم يتحكمون في الحياة والموت، فهم يملكون نفوذاً قوياً يمارسونه على الجماهير وعلى السياسيين بما لا تدانيه أية مهنة أخرى. وهم قادرون على إقناع أو (إجبار) الحكومات وأصحاب الأعمال ومؤسسات التأمين على أن توفر لهم دخولاً عالية جداً ومرافق باهظة التكاليف. إن الأطباء هم الذين يحددون ما يتخذ حيال مرضاهم، وباستطاعتهم من ثم مضاعفة أعمالهم وزيادة التكاليف.

كذلك تؤدي الفرص المتاحة للأطباء، والطريقة التي جرى بها تنظيم ممارسة الطب في كثير من البلدان، إلى اجتذاب أفراد ذوي توجه خاص إلى هذه المهنة. وكان مركز البحوث الذي أنتمي إليه في جامعة كولومبيا قد أجرى بالفعل خلال الخمسينات مسوحاً حول طلبة الطب والأطباء، وقد أسفرت المسوح عن نتائج كانت مثار حيرتنا في ذلك الوقت، إلا أنه لم يعد ثمة محل لهذه الحيرة في ضوء الاتجاهات التي طرأت مؤخراً في عالم الطب. لقد وجدنا أن سلم القيم عند طلبة الطب والأطباء يختلف تماماً عن نظيره عند العلماء وأرباب «المهن المعاونة»، حيث كاد طلاب الطب يتماثلون مع طلاب كليات التجارة والأعمال في حين كان الأطباء أقرب شبهاً برجال الأعمال. من هنا فإن غالبية أطباء العالم لم تدرس «علوم الطب» في واقع الأمر من أجل إسداء «الخدمة

الطبية»، لأنهم إنما يعملون في الواقع في دنيا «التجارة والأعمال الطبية»، فما يفعله الممارسون في عياداتهم والأطباء العاملون في المستشفيات وأصحاب «العيادات الخاصة» في كل أنحاء العالم هو إدارة منشآت تجارية صغيرة موجهة صوب إجتناء ربح كبير صاف، بعد حسم خليط معين من تكاليف التشغيل.

إن طبيعة الممارسة الطبية في أماكن كثيرة، وإمكانات الحصول على دخول كبيرة، فضلاً عن الصورة العامة الشائعة عن مهنة الطب، كل هذا يجتذب الأشخاص الذين يلتزمون بتحقيق أقصى قدر من النجاح المالي. وتعد هجرة الكفاءات من البلدان النامية أولى نتائج ذلك، فمعظم الأطباء لا يرغبون في ممارسة مهنتهم في مناطق لا تعِد إلا بدخل منخفض. كذلك فإن هجرة الكفاءات من البلدان النامية إلى أوروبا وأميركا الشمالية هي نتيجة أخرى حيث يتاح للأطباء دخول في الخارج أعلى بكثير مما يكسبه المهنيون الآخرون المولودون في الخارج. إلا أن الأطباء، على خلاف أقرانهم من المهنيين، نادراً ما يعودون إلى «أوطانهم». لقد أضحى وطنهم هو المكان الذي يكسبون فيه دخلهم ويوظفون فيه استثماراتهم.

على أن الانشغال بقضية المال مشكلة مطروحة في دنيا الطب على صعيد العالم كله، فالأطباء يكسبون أعلى الدخول في كل مكان تقريباً وهم يضغطون من أجل المزيد. وتواصل برامج التأمين الصحي الوطنية في معظم البلدان المتقدمة النمو،إتصالها المستمر مع أرباب المهن الطبية فيما يتعلق بالأجور والمرتبات التي يتقاضونها، فالرواتب الضخمة والمرافق الباهظة الكلفة إنما تؤدي إلى ارتفاع كبير في تكاليف المستشفيات.

وفي البلدان التي ارتأت الإقدام على ثورة في نظم القبول بكليات الطب وفي الأساليب المتبعة بتلك الكليات، عادت فرضخت لمسألة المال التي تشغل الأطباء. وقد حاول عدد من كليات الطب أن يقصر القبول على طلاب الأرياف أملاً في أنهم سيقبلون العمل في الريف عن طيب خاطر (جامعة عين شمس في مصر على سبيل المثال) إلا أن الطلاب ذهبوا بدلاً من ذلك، حيثما وجدت الأموال، تماماً كما فعل أقرانهم من طلاب المدن.

ولقد كان من بين التغييرات الأساسية التي نشأت من قيام الثورة في روسيا إعادة تنظيم الفلسفة التي يعمل في ظلها الأطباء، إلا أن اتجاهاً مؤسفاً طرأ في الآونة الأخيرة وتمثل في انتشار «الأموال السوداء» في ميدان الطب السوفياتي حيث يجمع الأطباء أتعابهم من المرضى بالإضافة إلى ما يتقاضونه أصلاً من مرتبات رسمية.

من هنا فعلى المرء أن يعيد توجيه ما يتعلق بالطب في جميع البلدان من فلسفة وسياسة توظيف، وتعليم. وإذا كان هذا الأمر جدّ مطلوب في البلدان النامية، فهو مطلوب أيضاً في البلدان المتقدمة النمو، فربما يستلزم الأمر استخدام المزيد من «المساعدين الطبيين» في كل البلدان.

إن بعض المشاكل المطروحة في إطار مناقشة «هجرة الكفاءات» من البلدان النامية أصبح في الواقع مشاكل على مستوى العالم كله، ويتطلب من ثم حلولاً منسقة في كل مكان.

جعفر زين: نجم عن هجرة الأطباء إلى البلدان العربية المنتجة للنفط أثر مدمر على خطط التنمية في الأقطار العربية الأخرى غير المنتجة للنفط. فمثلاً يتقاضى الأطباء في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية مرتبات وبدلات تجعلهم أعلى المستخدمين مرتبات في البلاد، بمن في ذلك رئيس الوزراء ورئيس الدولة. إلا أن هذه المرتبات تعد منخفضة بالمقارنة بتلك التي تدفع في البلدان المنتجة للنفط. ويؤكد هذا الموقف المتأزم على ضرورة تنظيم انتقال الأطباء من بلد عربي إلى آخر بغية التقليل من الخسائر التي تعانيها البلدان غير المنتجة للنفط والناجمة عن هذه التحركات. وتطالب الأقطار العربية، بما فيها تلك المنتجة للنفط، بتغيير في النظام الاقتصادي الدولي، وبإعادة تشكيل العلاقات الدولية على أساس أكثر إنصافاً، بما يضمن تلبية احتياجات البلدان النامية. على أنه من الملائم البدء بإعادة تشكيل العلاقات فيما بين البلدان العربية نفسها، لتنظيم تحرك القوى البشرية، حتى لا تتحمل البلدان غير النفطية خسائر نتيجة هذه التحركات.

هجرة الكفاءات :
مانعرف عنها وما نحتاج إلى معرفته

وليم غليزر

كانت الهجرات الدولية للمثقفين وذوي الكفاءات العالية القضايا الرئيسية في مناظرات السياسة والعلوم الإجتماعية في الستينات ومطالع السبعينات. وكان الإحتفاظ بالمثقفين يعتبر أمراً جوهرياً لتطور بلد من البلدان، فيما كان في فقدهم نفع يخلو من الإنصاف لبلد آخر. وقد استقطب هذا الموضوع الكثير من الأبحاث والضجيج السياسي[1].

لقد ملّ الأمريكيون والأوروبيون مشكلات البلدان النامية في السبعينات، بما في ذلك شكاوى هذه البلدان حول هجرة الكفاءات. ونضب معين الأموال المخصصة للبحث والنشر، والتفت علماء الإجتماع في الغرب شطر موضوعات أخرى. لكن البلدان النامية ما زالت تستشعر مشكلات صعبة، مع أنه لا يجري إلا القليل من الأبحاث الجديدة.

ما نعرف حول آثار الدراسات العليا في الهجرة

تهاجر أعداد كبيرة من المهنيين بعد تحصيلهم دراسات عليا في أوطانهم. وهم

في هذه الدراسة خلاصة الابحاث المعانة بموجب العقد AID/csd 2524 لوكالة التنمية الدولية التابعة لوزارة خارجية الولايات المتحدة والمنحة رقم (700-0062) التي قدمتها مؤسسة فورد إلى جامعة كولومبيا، والمنحة GS- 2889 . من المؤسسة القومية للعلوم.

(١) في دراسة وليم غليزر بعنوان «Flows of Talent» نظرة عامة إلى الهجرات المبيّنة في مشاريع الابحاث تلك، أعمال مؤتمر «الهجرة الجديدة وما تنطوي عليه بالنسبة للولايات المتحدة وللمجموعة الدولية» برعاية معهد الأبحاث حول الهجرة والدراسات الاثنية في مؤسسة سمثونيان Smithsonian سنة ١٩٧٦، ومن المقرر نشرها سنة ١٩٧٨.

يشكلون، بصورة جزئية، فائض النظام التعليمي في بلدهم: فبسبب عدم الربط بين الجامعات وسوق العمل، أسفر عدم التوازن عن ناتج زائد، فتعيّن على الأفراد أن يسعوا إلى العمل خارج بلادهم؛ أو إضطرتهم إلى الهجرة حواجز لا تعود إلى العمل، في أحوال عدة كالتحيز العنصري أو الإضطرابات السياسية(٢). ويمكن علاج هذا النوع من هجرة الكفاءات - فائض المثقفين في البلد - في سياسات القوى العاملة والسياسات التعليمية المحلية للبلدان النامية، وفي سياسات البلدان المتقدمة الخاصة بالهجرة.

ومن أوجه هجرة الكفاءات الأخرى، هجرة الذين سافروا إلى الخارج لطلب العلم فبقوا في المهجر. وقد أولي في البحث إهتمام خاص لآثار هذه الدراسة في الخارج، لأن هذه الآثار ترتبط بسياسات البلدان المتقدمة في مجالات التعليم والعلوم. وقد ساهم باحثون كثيرون في مبادلات تعليمية وهم في المعاهد التي يطلبون العلم فيها.

علاقة الهجرة بالدراسة في الخارج

بعد الحرب العالمية الثانية، تكثّف تدفق الطلاب للدراسة من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة، وكثرت المنح والإعانات التعليمية، على أمل تزايد القوى العاملة في البلدان النامية والنهوض بمستواها. ولكن، أخذت المبادلات التعليمية في أواسط الستينات تصبح موضع ريبة في أنها ذات آثار سلبية: فقد يغتنم الفرصة كثيرون من الطلاب للبقاء في الخارج بصورة دائمة؛ أو قد تجعلهم الدراسة في الغرب غير مناسبين للعودة إلى الوطن.

أثبت البحث أنه يحتمل أن يهاجر الطلاب في البلدان الأجنبية أكثر من الذين لم يدرسوا أبداً في الخارج، فإن أولئك مطلعون على الفرص السانحة، وقد اكتسبوا مهارات تناسب أرباب العمل في البلدان الأجنبية؛ لكن معظم الطلاب في الخارج يعودون إلى بلادهم. فقد كانت نسبة الطلاب في الولايات المتحدة من الذين عادوا إلى أوطانهم، في أواسط الستينات، بعد (أو بعد فترة قصيرة من) الدراسة في الخارج، بين ٧٥ و٨٥ بالمائة. (وقد تكون النسبة أعلى اليوم، بسبب إنخفاض عدد الطلاب الأوروبيين في الولايات المتحدة وبسبب سوق العمل الأميركية المتشددة. وقد تباينت معدلات العودة في نطاق الولايات المتحدة: إذ يحتمل كثيراً بقاء الطلاب الوافدين من الصين وكوبا، فيما

---

(٢) كثير من المعلومات حول أسباب ونتائج التدفق المفرط ترد في دراسة للجنة هجرة الكفاءات الدولية **The International Migration of High-Level Manpower** (New York: Praeger Publishers, 1970).

يسعى الطلاب الأوروبيون إلى الهجرة بنسب كبرى، ويرغب بعض الهنود والكوريين والأرجنتينيين والإيرانيين والكولومبيين، وغيرهم من أهالي البلدان النامية، في البقاء، فيما كان معظم مواطنيهم يعودون إلى بلادهم؛ كما أنه كان لكثير من البلدان النامية معدلات عودة عالية جداً(٣).

وقد تكون نسب الطلاب الدارسين في بلدان أجنبية الذين يخططون للهجرة أعلى، في بضعة بلدان متقدمة شأن كندا، منها في الولايات المتحدة. فقد وصل إلى كندا كثيرون يحملون سمات هجرة، يعتزمون البقاء بصورة دائمة. لكن فرص البقاء بعد الدراسة أقل بكثير في أوروبا وأستراليا، كما أن نسب الطلاب الذين يخططون للهجرة في هاتين القارتين أدنى بكثير منها بين الطلاب الذين يدرسون في الولايات المتحدة(٤).

إن نسباً كبرى من العلماء والمهندسين العاملين في الخارج قد تلقوا بعض علومهم في الغرب. ونصف المهاجرين إلى الولايات المتحدة قد درسوا في السابق في الولايات المتحدة بالذات أو في بلد متقدم آخر(٥). ويبدأ عدد أقل من الأطباء عملهم في الخارج، وقد تخرجوا أو حصّلوا دراسة رسمية في البلدان المتقدمة - أي أن معظمهم يصلون إلى البلد بعد إتمام الدراسة في أوطانهم. ويصل معظم الأطباء الأجانب إسمياً، في مألوف العادة، كطلاب دراسات عليا، للعمل كأطباء مقيمين في المستشفيات، تحت إشراف أخصائيين متقدمين، ولكن - من الناحية الفعلية - يؤدون خدماتهم بأقصى حد من الإستقلال الذاتي، وسرعان ما يندمجون في الهيئة الطبية أعضاء كاملي العضوية.

أسباب الهجرة والعودة

في الأبحاث حول هذا الموضوع تعداد لجميع الأسباب الممكنة لهجرة

---

(٣) Seth Spandling et al., **The World's Students in the United States** (New York: Praeger Publishers, 1976); Robert G. Myers, **Education and Emigration** (New York: David Mckay Company, 1972), Chs. 3 and 4.

(٤) William A. Glaser **The Brain Drain: Emigration and Return** (Oxford: Pergamon Press, 1978).

وجداول لم تنشر بعد من المسوح متعددة الجنسيات للطلاب والاختصاصيين التي أجراها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث.

(٥) **Immigrant Scientists and Engineers in the United States: A Study of Characteristics and Attitudes: Survey of Science Resources Series** (Washington: National Science Foundation, 1973), p.3.

الكفاءات[٦]. ولكن لم يجر إلا القليل من الدراسات الإستبيانية على نطاق واسع حول دوافع الطلاب الأجانب، التي تدعو البعض إلى الهجرة الدائمة، وتدعو غيرهم إلى العودة إلى بلادهم[٧]. فيما يلي أهم نتائج هذه الدراسات.

إن أعم الدوافع وأقواها هي معرفة البلد الأفضل لأولاد الشخص المعني، والبلد الذي تتوفر فيه أكبر فرص الإفادة لاختصاصه، والدخل المناسب وجودة الوظائف وعددها. فإذا بدا أن بلداً أجنبياً أفضل لذلك من وطنه، هاجر الشخص المختص. وإذا كان في الوطن الأصلي فائض من الاختصاصيين، ونظام تراتب وظيفي محدود، تنال فيه الترقية بالأقدمية، وآمال غير مؤكدة في التحسّن، اعتبر صاحب الكفاءة ذلك مخاطرة سقيمة بالنسبة له ولأبنائه. أما المجتمعات التي تتحلّى بالمرونة وبمؤسسات متقدمة وقيادة حازمة، فبإمكانها أن تستبقي أفرادها الموهوبين.

وينتمي أعضاء الأقليات إلى المهن بأعداد كبيرة في جميع أنحاء العالم. وتثير النزعات السياسية القومية والتوحيدية لعدة حكومات مشاعر القلق لديهم، وهم يشكّلون نسبة كبيرة من الكفاءات المهاجرة إلى أميركا الشمالية بنوع خاص.

وفوارق الدخل أيضاً ذات صلة بهجرة ذوي المواهب، ولكنها ليست صلة قوية كما يعتقد. فإن كثيرين يعودون إلى بلدان ذات معدلات أجور منخفضة ـ في آسيا مثلاً ـ بسبب الوشائج العائلية والثقافية المتينة؛ ويهاجر آخرون من بلدان أجورها وافية ـ إيران مثلاً ـ لأسباب لا علاقة لها بالمال. ويشذ عن ذلك الأطباء، فهم عادة أعلى فئات المهاجرين أجوراً، وقد يستجيبون على نحو غير مألوف لإغراء المال. لكن كثيرين غيرهم من الإختصاصيين قد لا يجنون المال الكثير، بمعيار الدخل الفعلي، بهجرتهم إلى أميركا الشمالية وأوروبا.

وتحاشي النظم الحكومية البغيضة لا يدعو إلى الهجرة إلا قلة من العاملين وخاصة في ميادين الصحافة والفنون وعلم الإجتماع. ويعترض غيرهم من المهنيين على عدم

---

(٦) على سبيل المثال: Joseph G. Whelan, **Brain Drain: A Study of the Persistent Issue of International Scientific Mobility**, (Washington: U. S. Government Printing Office, 1974), Prepared by the Foreign Affairs Division, Congressional Reasearch. Service, Library of Congress; Susumu Watanabe, «The Brain Drain from Developing to Developed Countries,» **International Labour Review**, v. 99 (1969), no. 4, pp. 401 - 433.

(٧) Glaser, **The Brain Drain**; Myers, **Education and Emigration**; John R. Nilane, **The Asian Engineering Brain Drain** (Lexington: Heath Lexington Books, 1970).

إستقرار الأحوال السياسية أكثر من معارضتهم القمع أو الطغيان.

نتائج غير متوقعة

إن معظم المناقشات حول هجرة الكفاءات والكثير من تقارير البحوث مكتوب بلغة يكثر فيها التعميم. وهي تنطوي على أن «هجرة الكفاءات» تنطبق بصورة واحدة على جميع البلدان النامية وعلى جميع المهاجرين. وقد صممت دراسة معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث الجامعة بين عدة إختصاصات والمتعددة الجنسيات، للتمييز بين قضايا منطقية صحيحة على وجه العموم وقضايا تختلف باختلاف الظروف ونوعية الأشخاص. وكانت هذه الدراسة ترمي إلى تقديم المشورة حول السياسات للمجتمع الدولي، فيما كانت آثارها بالنظر إلى التطبيق تتوقف على طابع النتائج العام وعلى الظروف. فيما يلي بعض التفسيرات الجديدة التي أسفرت عنها الدراسة والتدابير العملية التي يمكن أن تعقبها(٨).

الإختلافات تبعاً لمدة الإقامة

هناك رأي مفرط في التبسيط يفترض أن كل المهاجرين هم مهاجرون دائمون. لكن الكثير من المقيمين إنما يقيمون بصورة مؤقتة. فهم يحصّلون نوعاً من التعليم العالي العلمي، بعد التخرج، بالعمل، قبل العودة إلى بلادهم. وينطبق هذا بنوع خاص على أبناء بعض الجنسيات، كالهنود مثلاً. ولذا، تعيّن على الحكومات وأرباب العمل، بدلاً من الضغط لعودة جميع المهاجرين الفورية، تقرير ما إذا كانت العمالة المؤقتة في الخارج ذات فوائد للوطن. وإذا كان الأمر كذلك، أمكن التخطيط للخبرة في العمل بغاية التخطيط للتبادل الثقافي، لضمان تطوير أنسب المهارات والحصول على أكبر تنوّع ممكن في الخبرات. وقد يكون العمل في أحد بلدان العالم الثالث المشابه للموطن الأصلي أفضل من البقاء في البلدان المتقدمة. إن تنظيم التدريب أثناء العمل، بشأن تنظيم المبادلات الثقافية، يمكن تحسينه بالتشاور بصورة أفضل بين الحكومات وأرباب العمل في مختلف البلدان.

والإختصاصي، وإن كان يعمل في الخارج منذ أمد، قد لا تزال لديه وشائج ثقافية وعائلية بموطنه الأصلي. وهو لا يهاجر هجرة نهائية، ما لم يكن من أبناء أقلية محرومة من المناصب ذات الإمتياز. والفرص المناسبة في عمله وفي مستقبل أسرته قد تعود

(٨) Glaser, **The Brain Drain.**

به إلى الوطن. غير أن هذا يقتضي جهود الحكومات وأرباب العمل واتحادات المهنيين في سبيل زيادة العمالة وإحاطة مواطنيهم في الخارج بفرص العمل الجديدة وإشاعة جو النمو والتفاؤل. وإذا تجاهل الوطن المهنيين في الخارج ولم يطلعهم على الفرص الجديدة المتاحة فيه، فقد يمتصّهم المجتمع الأجنبي مع أولادهم شيئاً فشيئاً، مهماً كانوا يفضّلون العودة.

لقد نشأت في الخارج جاليات هامة من الأشخاص الوافدين من البلدان النامية، وكثيرون من أعضائها هم من المهنيين. وهناك جاليات كبيرة العدد ومتماسكة وخاصة الهنود والفلبينيين والكوريين ومواطني جزر الهند الغربية واللبنانيين. وحتى لو بقي هؤلاء المهاجرون في المهجر بصورة مستديمة، فقد يصبحون رصيداً لمجتمعاتهم الأصلية، إذ يمكن إقناعهم بتحويل النقد النادر ومساعدة المنظمات والشركات التجارية في مسقط رأسهم، واستضافة مواطنيهم أثناء الدراسة أو العمل المؤقت في المهجر. لكن إستعداداتهم الإيجابية حيال بلادهم لا تستغل حالياً، وهم معتبرون كخسارة دائمة.

الاختلافات تبعاً للموطن الأصلي

ثبت خطأ إفتراضين إثنين حول هجرة الكفاءات: يذهب الافتراض الأبسط إلى أن هجرة الكفاءات مشكلة عامة تصيب جميع البلدان. لكن ما لدينا من بيانات يدل على أن الهجرة تختلف إختلافاً من بلد إلى بلد. وما إذا كان في الهجرة ضرر لبلد، أمر يختلف أيضاً.

والافتراض الثاني، وهو أقل تبسيطاً من الأول، مع أنه ظاهر الخطأ أيضاً، يرى أن هجرة الكفاءات يتحكم بها النمو الاقتصادي وحسب. لكن لبعض البلدان الأقل نمواً معدلات عودة أعلى مما للبلدان الأكثر تقدماً. والواقع أن أوروبا تفقد من الطلاب والمهنيين أكثر مما تخسر الغالبية العظمى من البلدان النامية.

إن ثمة خصائص عديدة للبلد النامي ينجم عنها معدلات أعلى للعودة؛ وبعضها رهن بالنمو الاقتصادي، لكن البعض الآخر قد ينشأ عن قيادات أفضل. وينبغي لذوي الاختصاص أن يشعروا أن عدد الوظائف سيزداد في المستقبل وأن الدخل والعمالة سوف ينموان من حيث الكم والكيف في آن معاً. إذ لا يقتصر تفكير ذوي الاختصاص على مستقبلهم طوال حياتهم الخاصة، بل هم يفكرون أيضاً في ما إذا كانت أوطانهم تتيح الفرص لأولادهم. وينبغي أن تكون سوق العمل على مرونة تيسّر للناس تغيير وظائفهم بلا مخاطر، وتسمح بالترقي من غير أن يكبّلهم نظام أقدمية جامد. وينبغي أن يسود البلاد جوّ التفاؤل والاعتزاز والهدف.

من الفوارق الهامة بين المجتمعات النامية ما إذا كانت قادرة على الإحتفاظ بولاء مواطنيها كافة. إن طلاباً وإختصاصيين كثيرين هم من أبناء الأقليات. وإذا شعروا بأن مستقبلهم ومستقبل أبنائهم غير مضمون، هاجروا. فلا ينبغي لبلد نام أن يشكو من أن البلدان الأغنى «تسرق إختصاصييه»، إذا كان يعتمد ممارسات تمييزية.

ويتمتّع بعض البلدان النامية «بميزات طبيعية» غير مقصودة لشد طلابها إلى العودة وللمحافظة على إختصاصييها. فإن ما لها من ثقافات ولغات وألوان بشرة ومناخ يختلف عمّا في أوروبا وأميركا الشمالية إلى حدّ، لا يمكن معه لمواطني هذه البلدان أن تتمثلهم بلدان المهجر تمثلاً تاماً.

الإختلافات تبعاً للبلد المضيف

ليست البلدان المتقدمة على درجة واحدة من الإنفتاح. فبعضها مجتمعات مغلقة، ولا تقبل فيما لديها من إجراءات هجرة وثقافة إلا القليل من الأجانب كمقيمين دائمين. من أمثلة ذلك فرنسا وألمانيا، ففي هذين البلدين كثير من الطلاب الأجانب القادمين من أفريقيا وآسيا، لكن هؤلاء الطلاب لا يستوطنون عادة إلا بصورة مؤقتة، كأغراب، لحلّ أزمة النقص في وظائف ينفر منها المواطنون.

ولا يستضيف بعض البلدان المتقدمة إلا الأجانب الذين لهم ما لها من ثقافة ولغة ولون. فلا يقبل الآسيويون والأفريقيون بسهولة. من أمثلة ذلك بريطانيا العظمى. فإنّ أعداداً كبيرة من الإختصاصيين الأجانب يعملون فيها، بما في ذلك كثرة قدمت من أفريقيا وآسيا. وهم يخففون من النقص في القوى العاملة في قطاعات معيّنة. لكنهم يشكلون جماعات معزولة عن المجتمع البريطاني، ويعتقدون بأن السكان الأصليين معادون لهم ويعتريهم القلق الدائم من سياسات تقييدية للحكومة.

والراجح أن كندا منفتحة لاستقبال ذوي الإختصاص المهاجرين إليها من البلدان النامية، كما يمكن لأي مجتمع متقدم أن يكون منفتحاً. فباستطاعة المهاجرين، حتى من مجتمعات غير البيض، أن يتنقّلوا في أرجاء البلاد وأن يجدوا الكثير من الوظائف وأن يقعوا على مناطق عديدة تتكلم لغاتهم أو غيرها من اللغات. وقد كان من السهل الحصول على سمات الهجرة والجنسية. لكن أمثال هذه البيئة المنفتحة نسبياً غير إعتيادية؛ إنها نتيجة لمجموعة مناسبة من عوامل الإزدهار الإقتصادي، وتوفر الرقعة الجغرافية مع قلة كثافة السكان، والإعتماد على التمازج مع الخارج لتوليد حضارة محلية، وغياب النزعة القومية

المتطرفة. ولكن ليس ثمة مجتمع يكون منفتحاً دائماً تمام الإنفتاح. فقد أدى تراجع إقتصاد كندا في السبعينات إلى وضع قيود على الهجرة إليها.

الإختلافات تبعاً للدوافع الشخصية

من البديهيات في صدد الهجرة أن الأشخاص ذوي الجذور الراسخة في أوطانهم لا ينزحون. أو أنهم، إذا هاجروا، كانوا أكثر الناس من حيث إحتمال العودة. والروابط بالوطن، في بياناتنا، شخصية ومهنية في آن واحد. فالمهاجر سيعود ويبقى في وطنه إذا كانت له وشائج عائلية متينة والكثير من الأصدقاء، وإذا كان تفكيره قد تشرّب ما في الحياة اليومية في بلاده من ثقافة وصور، وإذا كان مؤمناً بمصير بلاده. والروابط المهنية أيضاً تعود به إلى بلده، كالإشراف على دراسته وعمله في الخارج وضمانات وظيفة مناسبة وكتب توصية من أرباب عمله.

والأشخاص المفقودون يفتقرون إلى جذور كهذه. وهم أبناء الأقليات، ولهم في بلادهم أسر أصغر أو أقل تعلقاً بهم، كما أنهم أكثر إنفتاحاً عالمياً في أذواقهم الثقافية. وروابطهم بحكومة بلادهم وبأرباب العمل فيها ضعيفة. يأتيهم الدعم المالي، وهم في الخارج، من أسرهم أو من مدخولهم الخاص أو من مصادر أجنبية؛ ولا وظائف تنتظرهم في أوطانهم وهم لا يتلقون الأخبار أو عروضاً للعمل من قبل أرباب العمل أو من سفاراتهم، وهم في المهجر.

وإذا كانت البلدان ترغب في إستعادة أمثال هؤلاء، توجّب عليها أن توثق الروابط القائمة عبر نشر أوسع لوسائل الاعلام ولعروض العمل والإعراب عن الإهتمامات. وإن أنشأ الطالب أو الإختصاصي روابط جديدة في الخارج، تعيّن على موطنه الأصلي أن تتوفر فيه دواع أقوى للعودة: إن كانت الزوج أجنبية أو إذا كا، أولاد الإختصاصي قد ألفوا الحياة في الخارج، فينبغي أن يقنعهم الوطن بما فيه من مغريات؛ ودواعي قلق الأقليات ينبغي أن تبدّد.

ولا شك في أن قرارات الهجرة تتحكم بها إعتبارات ﻪ ية وإقتصادية، كما تتحكم الصلات الإجتماعية والنفسية بالعائلة والمجتمع. إن عدد الوظائف ونوعية الوظائف ومستويات المعيشة والفرص المتاحة لممارسة المسؤولية هي دوافع للكثيرين. ولكن كيفية تأثير هذه العوامل بمصائر الأفراد قضية أكثر تعقيداً مما كنا نتوقع. وإذا كانت المتغيرات المهنية والعائلية تشير إلى إتجاه واحد، فإن قرارات الهجرة تتبع ذلك بسهولة. غير أن الصلات العائلية والثقافية كثيراً ما تشد الإختصاصي إلى وطنه، فيما يبدو العمل في

الخارج أفضل. وكثيراً ما يعود المهاجر إلى وطنه، ولكن ذلك لا يتم في جميع الأحوال. وهذه الضغوط المتعارضة تجعل العائد أحياناً أقل إلتزاماً بالبقاء، ولكن ذلك لا يحصل دائماً. وأحياناً يعاد النظر في الآراء حول الظروف غير المناسبة للعمل في الوطن، على أنها مجرد شكاوى لا كأسباب تحدو إلى إتخاذ قرار شخصي بخطورة قرار تمضية العمر بكامله في الوطن أو في الخارج.

أبحاث حديثة العهد

حسابات التجميع

لا يعنى في أيامنا هذه بهجرات الإختصاصيين إلا قلة من برامج البحث. وتواصل الحكومات نشر جداول تبيّن عدد المهاجرين إلى بلادها، تبعاً لبلد المنشأ وللمهنة. غير أن هذه المعلومات مستقاة من السجلات الرسمية، لا من إستمارات إستبيانية طويلة يملؤها الأفراد المهاجرون. وبالتالي فإن هذه المعلومات مبسّطة، وربما كانت ناقصة.

ويصعب على نحو خاص تقدير أي إتجاهات على نطاق عالمي. إذ تقتصر معظم الجداول على بيان الهجرة إلى الولايات المتحدة وقلة من البلدان النامية. ولا يقوم بإحصاء مهاجريه إلا القليل من البلدان المتقدمة. والمثل الإحصائي الأعلى يتحقق بأن تتبيّن مصفوفة كبرى صورة بلدان العالم قاطبة، بمدخلاتها ومخرجاتها، حيث يتوزع مهاجرو كل بلد على البلدان المضيفة؛ ولكن لا بدّ لذلك من بذل مجهود إحصائي منسق في كل مكان. وقد حاولت منظمة الصحة العالمية مؤخراً جمع بيانات حول هجرات الأطباء والممرضات بهذه الطريقة[٩]. وهذه البيانات لم تستعمل بعد، منذ جمعها ونشرها، في الأبحاث أو في إتخاذ القرارات.

التكاليف والتعويض عنها

فيما صرف الغرب إهتمامه عن هجرة الكفاءات، لا تزال البلدان النامية غاضبة لفقد قواها البشرية. وقد اعتمدت الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة قرارات هامة تناشد فيها البلدان المتقدمة تعويض البلدان النامية عن خساراتها الكبيرة. وكانت النتيجة أن أهم الأبحاث حول هجرة الكفاءات في أواسط السبعينات وأواخرها جاءت جهوداً

(٩) Alfonso Mejia et al., **Multinational Study of the International Migration of Physicians and Nurses: Country Specific Migration Statistics** (Geneva: World Health Organization, 1976).

بذلها خبراء الإقتصاد، في سبيل تقدير ما يتكلفه كل بلد نام وطرق الإستحواذ على جميع المكاسب أو بعضها أو تحويلها. ومن الطرق دفع التعويضات، كما قد يكون منها فرض ضريبة على دخل المهاجرين(١٠).

وهذه، في الوقت الراهن، براهين منهجية تستعمل البيانات المتاحة، وهي تدل عرضاً على نواقص خطيرة في البيانات المتاحة للحسابات (فطريقة ميزان المدفوعات حالياً ناقصة، إذ أنها تحدد فئات توافق البيانات المتاحة، حتى عندما تكون غير ملائمة، وهي تعتمد فرضيات تتفادى إستعمال معلومات هامة، على أنها لا تتوفر بحال. وبطبيعة الحال، يمكن كتابة نماذج أفضل إذا توفرت البيانات المناسبة). أما الحدود الحالية في حساب صافي الفوائد فهي:

تحسب خسارة البلد النامي من مرتبات ذوي الإختصاص في البلدان التي تتوفر فيها البيانات. وتُنتقى الهند عادة، لأن البيانات متاحة فيها، ثم تعمّم أرقام الهند على جميع البلدان النامية. لكن هذا خطأ: لأن الإختصاصيين الهنود يتقاضون مرتبات أدنى بكثير مما يتقاضاه إختصاصيو غير الهند من البلدان النامية. لربما كانت تكاليف تعليم وتنشئة إختصاصي قبل أن يهاجر مقياساً أفضل.

وما يجنيه البلد المتقدم من ربح يحسب من مرتبات جميع الإختصاصيين الشبّان في هذا البلد، بما في ذلك الغربيون. وأجور المهاجرين عادة أدنى، ولكن ليس هناك من بيانات مستقلة حول ذلك. والبلدان المتقدمة مختلفة.

ينبغي أن تشمل الحسابات الختامية، قيمة التعليم الذي يحصّله في الخارج العائدون إلى البلدان النامية. ولكن ليس لدى أحد بيانات حول حجم حركة العودة، بله له مصادر الدعم المالي في الخارج.

وإذا تم هذا، تعيّن إستعمال البيانات المناسبة، مما يقتضي الكثير من أعمال جمع

---

(١٠) إن طرائق حساب ميزان المدفوعات واردة في:
The Reverse Transfer of Technology: Its Dimensions, Economic Effects and Policy Implications (U.N. Conference on Trade and Development, New York)
أما طرائق حساب التعويضات والضرائب وتأثيرات الضرائب الشخصية في سلوك المهاجرين فواردة في
Jagdish N. Bagwati ed., **Taxing The Brain Drain, The Brain Drain and Taxation North Holland**. نشر الدراستين : (Amesterdam: Publishing Company, 1976).

البيانات. أما إذا لم يتم، فينبغي أن يحذر متخذو القرارات من الحدود الهامة لحسابات موازين المدفوعات ومن القياس على نموذج.

ثغرات الأبحاث الماضية

البقاء في المهجر

على الرغم من أن جميع البحوث المكرّسة ظاهراً «لهجرة الكفاءات»، لا يكاد شيء منها يعالج هدفها، أي إختصاصيي البلدان النامية العاملين في البلدان المتقدمة. إذ تعالج جميع البحوث تقريباً الأشخاص الذين تسهل معاينتهم والإتصال بهم، أعني الطلاب. وقد أضاف برنامج معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث عينات كثيرة للعائدين.

لكنّا وجدنا أن عوائق هامة تردع عن إجراء عمليات مسح للباقين في المهاجر. إن لدى حكومات البلدان المتقدمة قوائم بهم، لكنها تدّعي أن الأسماء والعناوين ليست للنشر. وقد كان لدى الحكومات والمؤسسات الخاصة رغبة في تمويل عمليات مسح الطلبة، ولكن يبدو أن الأموال تنفد، أو تثار اعتراضات حول الطرائق، عندما تناقش عمليات مسح الباقين في المهجر. ونتيجة ذلك أن البحوث حول هجرة الكفاءات تنطبق عليها الصورة المألوفة (في اللغة الإنكليزية): تمثيل مسرحية «هملت»، بلا بطلها الأمير الدنمركي: أعني أن البحوث حول الباقين لا تكتمل إلا بإجراء مسح لجميع الباقين.

العائدون

تشمل البحوث حول تبادل البعثات التعليمية كل شيء ما عدا أهم خطوة، عنيت بها كيفية الإفادة من التعليم بعد عودة الإختصاصي إلى وطنه. إن تبادل البعثات التعليمية يتم دولياً بدون أي إرتداد لمعلومات من تقويم نتائجها.

إن ثمة الكثير من الأبحاث النظرية والمساجلات ـ ولا وقائع موثوق بها ـ حول مسائل أساسية، كمسألة معرفة ما إذا كان الطالب المغترب يتعلم أشياء إختصاصها أكبر من اللازم أو «أعلى مستوى» مما يلزم لتوظيفه في وطنه؛ وما إذا كانت مهاراته تذهب هدراً في وطنه؛ وما إذا كانت مناهج التعليم في الغرب تفتقر إلى مادة المواضيع المناسبة للبلدان النامية؛ وما إذا كان العائدون دعاة تحديث أو من الناقمين، وما إلى ذلك... وبإستطاعة المرء أن يطرح أسئلة هامة حول دينامية العودة إلى الوطن، منها مثلاً: كيف تتغيّر أحوال المؤسسات عندما يلتحق بها موظفون تعلموا في الخارج؛ كيف ينشر العائدون تقنيات

جديدة في مواضيع البحث وفي المؤسسات؛ كيف يطوّر العائدون والشاغلون للمراكز علاقاتهم؛ ما إذا كان التعلم في الخارج يزيد من عدم التوازن بتمكين العائدين من التجمع والإنعزال في منظمات النخبة، بدلاً من الإنتشار بين جميع المؤسسات والمجتمعات.

إن الوقوف على إستخدامات وآثار الدراسة في الخارج يقتضي إجراءً شاملاً لمقابلات نوعية في البلدان النامية في أوساط العائدين وأرباب العمل معاً. وتقارن النتائج بمناهج جامعات الغرب التي تضم أعداداً كبرى من الطلاب الأجانب، وذلك لتقويم ما إذا كانت هذه الجامعات تدرس ما تستطيع البلدان النامية أن تفيد منه. وقد حاولنا الشروع في هذا، في دراسة معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، بأن أضفنا إلى استبيان العائدين أسئلة نوعية قصيرة تطرح في المقابلات، وبإجراء مسح إضافي لأرباب العمل. لكن المعاهد التي تتعاون معنا كانت تفتقر إلى العزم والمال، عند بلوغ هذه النقطة. إن هذه الأبحاث تقتضي جهوداً خاصة، ما دامت مراكز المسح في البلدان النامية معتادة بصورة رئيسية على استعمال استبيانات جاهزة البنية.

هياكل الوطن الأصلي

التوظيف

تستعمل الكتابات التي تدور حول هجرة الكفاءات وتوظيف الإختصاصيين في الوقت الحاضر التجميعات الإحصائية التابعة لعلم إقتصاد القوى العاملة. لكن كل بلد عبارة عن مجموعة منظمة، ذات قطاعات إقتصادية وذات أقاليم، فتكون دراسة مجموع الإحصاءات وحدها عملاً غير مكتمل.

وكثيراً ما تصدر أحكام شخصية حول البلدان، على ضوء، مجموعات القوى العاملة والتوظيف. وغالباً ما يستغل الوجه الحتمي لاقتصاديات السوق لاستخلاص النتائج، يعني أنه إذا عمل مواطنو بلد خارج بلادهم، فيلزم أن بلدهم قد فشل في أن يدفع لهم أجوراً كافية، وبالتالي فلا يمكن أن يكون هذا البلد يقاسي من هجرة الكفاءات. ولا يمكن إستنتاج أية نتيجة إلا بعد دراسة بنية التوظيف بكاملها: فإذا كان في البلاد وظائف شاغرة فيما يعمل إختصاصيوها في الخارج (كما في جامايكا، مثلاً)، عانت البلاد من تدن في الفعالية بسبب هجرة الكفاءات. ولكن إذا كانت جميع الوظائف مشغولة فيما يعمل فريق فائض من أبنائها في الخارج، كانت البلاد تعاني من هدر في

قواها الذاتية. والواقع أن التدقيق عن كثب في البنية التوظيفية لبلد يستدل منه عادة على عدم التوازن في ناحية ما: فعلى سبيل المثال، فيما نجد في الهند كثرة من حملة شهادة الهندسة العامة بحيث كانت وظائفهم مشغولة، وكان الفائض منهم يعمل في الخارج، ما زالت بعض مراكز الإختصاص الكبير شاغرة بسبب الحاجة إلى المهندسين المدربين تدريباً مناسباً، ولأن من يمكن أن يشغلها من ذوي الإختصاص المطلوب يعملون خارج البلاد.

ومن المشاكل البنيوية المألوفة هجرة بعض الإختصاصيين، لأن الوظائف المريحة في المدن مشغولة والاختصاصيون يرفضون العمل في مراكز ريفية. ففي الولايات المتحدة وفي أوروبا أطباء كثيرون تدربوا أصلاً على نفقة بلادهم الأصلية، فيما تشكو بلادهم من شغور مراكز كثيرة في المناطق الريفية. فبدون الهجرة، قد لا يكون ثمة إعادة توزيع أفضل في البلد؛ ويستمر توظيف الأطباء الذين يتجهون إلى المدن، ولكن عدد الطلاب الملتحقين بكليات الطب سيكون أقل لأن مستقبل المهنة سيكون أسوأ. ولا تنجم خسارة بلد عن هجرة أبنائه إلى الخارج وحسب، بل إن هذا البلد قد هدر موارده بالسماح لعدد أكبر مما ينبغي من الطلاب الذين يتجهون إلى المدن بدراسة الطب، وبعدم تعليم فئات الطلاب المستعدين لممارسة الطب في مجتمعات أصغر.

عوائق التخطيط للقوى العاملة

نجم عن عدم التوازن بين التعليم والتوظيف مشفوعاً بالهجرة دعوات متكررة إلى «التخطيط للقوى العاملة» بصورة أفضل. ينبغي للبلدان النامية أن تعلّم في الوطن وتعلم في الخارج الأشخاص الذين «تحتاج» إليهم فقط. على أنه بالرغم من مضي مدة طويلة على بدء هجرة الكفاءات و (في بلدان قليلة) إستشراء بطالة الإختصاصيين المقيمين في الوطن، فإن البلدان تعاني بصورة متواصلة من إعادة توجيه جامعاتها ومدارسها الفنية.

وقد لاحظت، في أبحاث أخرى حول البلدان المتقدمة، صعوبات مشابهة في حلّ عدم التوازن. إذ يصعب التكهّن بالطلب العام و «الحاجة» قبل زمن طويل من نشوئها، وجعل التشكيلة المناسبة من الطلاب تتلقى التعليم المناسب منذ الآن. فالهجرة إلى البلاد والهجرة منها والتخصص أمور لا يمكن التكهن والتحكم بها بسهولة. وإذا كان المخططون هم الذين يوصون بتخفيض التدريب إلى سابق عهده، فإن غيرهم من الموظفين في إدارات الحكومة الوطنية أو الإقليمية والمحلية هم الذين يتعيّن عليهم عادة

تنفيذ هذه التوصية. وربما عارض هؤلاء الموظفون الإسقاطات والتوصيات، وربما نفروا من حمأة السياسة.

وبالتالي، فالحاجة تدعو إلى البحث، لا حول مجرد التخطيط للقوى العاملة، بل حول كيفية تطبيق هذا التخطيط. يجب تفهم النزاع بين الدوائر الإدارية والدوائر السياسية. وقبل التمكن من تصحيح عدم التوازن، يجب تصميم إستراتيجيات التطبيق.

التفاعل بين البلدان النامية

قامت البحوث حول الهجرة الدولية للكفاءات، أول الأمر، بدراسة تيارات الهجرة في نطاق أوروبا وبين أوروبا وأمريكا الشمالية. ثم تحوّل التركيز، في غضون الستينات، إلى الهجرة من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة.

وقد كان ثمة وجود دائم لتيار هجرة آخر، لكن علماء الإجتماع لم يتعرفوا إليه سوى الآن فلسنين طوال، كان الطلاب والإختصاصيون يتنقّلون بين بلدان أميركا اللاتينية. والعرب يتنقلون من قرون في جميع أنحاء الشرق الأوسط للدراسة. كما أن الإختصاصيين المصريين واللبنانيين والسوريين والفلسطينيين (مؤخراً) كانوا، وما زالوا، يتوظفون في جميع أنحاء الشرق الأوسط. وقد مكّن التحديث السريع لإيران والمملكة العربية السعودية وغيرهما من البلدان الغنية بالنفط هذه البلدان من الإستمرار في التعاقد مع إختصاصيي البلدان العربية الأخرى، ومن استقدام الباكستانيين أيضاً والهنود.

إن هذه التحركات بين البلدان النامية جديرة بالدراسة. والتنقل في نطاق أمريكا اللاتينية قد نشر المهارات وعزّز الثقافة المشتركة والتفاهم المتبادل العميق (على الرغم من الحدود القائمة بين اللغتين الإسبانية والبرتغالية) وولّد التلاحم السياسي. وفي العديد من البلدان التي تعوّل تعويلاً كبيراً على إختصاصيين من خارجها ـ كالمملكة العربية السعودية ودولة الكويت والجماهيرية العربية الليبية والإمارات الأصغر ـ تجد مزيجاً من الموظفين المختلفي الجنسيات، في الكثير من مؤسساتها. كيف يشكل الأفراد جماعات، وكيف يساهمون في تنمية البلد المضيف؟ من شأن هذا أن يشكل أمثلة مثيرة على التمازج الثقافي الذي قد يكون المدخل إلى نمو الكثير من البلدان النامية. والإختصاصيون الذين يعملون على هذا النحو قد لا يمثلون هجرة كفاءات دائمة من بلدانهم، بل يشكلون طبقة أخصائيين عالمية في الوطن، وفي جميع أنحاء المنطقة بالذات.

المناقشات

عنبتاوي: هل وجدت أي تلازم في العلاقة بين الجو السياسي في الوطن الأصلي واستعداد الطلاب والإختصاصيين الموجودين في الخارج للعودة؟

غليزر: لقد تبيّن أنها إحدى مفاجآت دراسة معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث. وعند الشروع في الدراسة، إفترضنا نظرياً أن جميع الإختصاصيين ينفرون من الدكتاتوريات ويفرون منها. والسلوك هنا يختلف باختلاف المهنة. ولأن بعض المهن تتعاطى التفكير والتنظير الحرّ، أو لأن النظم الدكتاتورية تنزل العقوبات بالباحثين النظريين، فإن أرباب بعض المهن يفضلون البقاء خارج بلادهم على العودة للعيش في ظل نظام دكتاتوري. وينطبق هذا بنوع خاص على العاملين في ميدان الفنون والفلسفة وعلم الإجتماع والأدب والصحافة.

وكانت المفاجأة لنا أننا وجدنا أن كثيراً من الإختصاصيين يفضلون النظم الدكتاتورية: وهم يمقتون عدم الإستقرار؛ وهم يرغبون في ظروف مستقرة تحمي مرتباتهم ومدخراتهم وعقاراتهم. وهم يخشون الحكومات الضعيفة غير المستقرة، لأن إقتصادياتها تميل إلى التضخم. كما يمقتون الإضـرابات، وهم أرباب المهن التكنوقراطية كالهندسة وإدارة الأعمال والإقتصاد. وليس لديهم إلا القليل من الآراء السياسية التي تستحق الكبت. وكثيراً ما تقدم لهم النظم الدكتاتورية الإعانات لتكملة دراستهم الجامعية وتضمن لهم الوظائف. وعندما يعودون إلى أوطانهم يصبحون دعائم المؤسسة القائمة. ولن يعمدوا إلى الهروب إلا إذا باتت الأنظمة غير مستقرة.

وقد كان جانب كبير من هجرة الكفاءات في غضون الخمسينات والستينات من

هذا القرن يتألف من هجرة الأقليات التي احترفت المهن بأعداد كبيرة، لكنها لم تكن قادرة على تحمّل حكومات وطنية، حظيت بالإستقلال منذ عهد قريب، تسيطر عليها أكثرية السكان. وقد عزّزت هذه الحكومات الجديدة اللغة الوطنية في المدارس، وأولت أفضلية التدريب للأكثرية، وأيدت الأهداف ذات النزعة القومية. ولذا هاجر كثيرون من المهنيين من أبناء هذه الأقليات إلى أمريكا الشمالية وأوروبا: هاجر اليهود من الشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية، والأسر التي تتكلم الإنكليزية أو الفرنسية من الشرق الأوسط وآسيا؛ والمسيحيون من الشرق الأوسط وآسيا، والصينيون من آسيا وأمريكا الجنوبية، وغيرهم.

فليفل: أبرزت جميع المؤتمرات الدولية (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٣٢ / ٩٢ بتاريخ كانون الأول ديسمبر ١٩٧٧ ـ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لعام ١٩٧٨) الفوائد التي تجنيها البلدان المتقدمة التي تجتذب الكفاءات المهاجرة. فهل لك أن توضح لنا قولك ان بعض البلدان المتقدّمة لا تفيد من هجرة الكفاءات؟

غليزر: لقد بيّنت أبحاث معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث أن بعض البلدان المتقدمة يفيد من الهجرة أكثر، فيما يفيد البعض الآخر أقل. وبالتالي فالمسألة هي في وضع تقديرات مناسبة للأوضاع في بلدان بذاتها، وفي مجالات محدّدة.

من الجليّ أن خدمات الإستشفاء في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى تفيد فائدة كبيرة من هجرة الأطباء الأجانب إلى هذين البلدين. ويصل معظم الأطباء كأطباء مقيمين في المستشفى، بعد أن يكونوا في معظم الأحيان قد أكملوا دراستهم في بلادهم؛ وبالتالي، فلم تنفق الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة شيئاً على تنشئتهم. وليس ثمة ما يكافىء هجرتهم عائدين إلى أوطانهم.

أما بالنسبة لبلدان ولاختصاصات أخرى، فتبدو القضية أشد تعقيداً. فبعض الصناعات التي تعاني من نقص القوى العاملة تعتمد كبير اعتماد على الإختصاصيين الأجانب، كمدارس الجاليات الأمريكية الصغرى، مثلاً، التي تعتمد كثيراً على موظفين من إيران وكوريا الجنوبية ومصر وغيرها من البلدان.

ولكن في صدد الصناعة، على المرء أن تتوفر له دراسة دقيقة للكسب الفعلي حسب الصناعة في كل بلد على حدة. وأعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية و ج. بهاغواتي J. Bhagwati فيها الكثير من اللمحات ذات الدلالة، ولكنها ليست سوى

أعمال تقريبية أولية، لأنها لا تقيس، في الواقع، الفائدة الخاصة بكل صناعة كل بلد متقدّم من العمال الأجانب. وهي تقتصر على استعمال المتاح من الإحصاءات الكلية مقارنة متوسط مرتبات إختصاصيي البلد محلياً ومرتبات إختصاصيي الهند في الهند؛ وليس الفارق قياساً حقيقياً للفائدة من كل إختصاصي مهاجر من جميع البلدان النامية.

علينا أن نحسب الفائدة لكل بلد متقدّم من هجرة النازحين إليه من البلدان النامية، التي أنفقت على الدراسة الأولى وعلى تنشئة الإختصاصيين المهاجرين. لكن الكشف الختامي يجب أن يحسب أيضاً «القيمة المضافة» من البلدان المتقدمة بالذات، بعد رحيل إختصاصيي البلدان النامية. إن الكثير من نفقات الدراسة دفع من ميزانيات التعليم وميزانيات المساعدة الإنمائية في بلدان أوروبا وأمريكا الشمالية، كما أن العائدين يفوقون الباقين عدداً ومهارات.

بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على هجرة الكفاءات في باكستان

سيد محمد نسيم *

* الآراء الواردة في هذه الدراسة آراء شخصية محضة، ولا تعبر عن آراء منظمة العمل الدولية .

بلغت مشكلة الهجرة إلى الخارج في باكستان حداً من الأهمية جعلها (في نظر الرأي العام) مشابهة ومناظرة لعدد من أهم القضايا التي تجابهها البلاد من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وفي واقع الأمر، قد تتمثل أهم الآثار السيئة على المدى الطويل للهجرة الحالية إلى الخارج في باكستان، في كونها قد نزعت إلى صرف الإنتباه عن القضايا الأكثر أهمية التي تواجهها البلاد. ومن قبيل المفارقة أن عجز الحكومات المتعاقبة في باكستان عن المعالجة الحازمة لهذه القضايا كان عاملاً مساعداً مهماً، وإن لم يكن حاسماً، مسؤولاً عن اطراد الهجرة إلى الخارج. إلا أن مسألة الهجرة الخارجية، والتي تشكل هجرة الكفاءات بحد ذاتها جزءاً منها، لا يمكن فصلها عن التطورات الهامة الأخرى في المجالات السياسية والاقتصادية.

ولا يمكن النظر إلى التدابير السياسية المعمول بها في مجال هذه الهجرة بمعزل عن استراتيجية التنمية الشاملة وعن الفلسفة الاجتماعية التي يلتزم بها بلد ما (أو حكومة بلد ما). من هنا يتعين النظر إلى مشكلة هجرة الكفاءات في سياق القضايا الكبرى التي تواجه البلاد. وهذا ما تحاوله هذه الورقة في دراستها مشكلة هجرة الكفاءات في باكستان. وتنهج الورقة على التقسيم التالي. في القسم الأول، ترسم أبعاد مشكلة هجرة الكفاءات في باكستان، مع إيلاء اعتبار خاص لأوضاع النظام التعليمي والهيكل المحرك لفئات المهنيين المختلفة. ويناقش القسم الثاني مشكلة الهجرة إلى الخارج على وجه العموم وتأثيرها على الاقتصاد الباكستاني. ويبحث القسم الثالث تأثير التحويلات المالية للمهاجرين على الإقتصاد في باكستان. أما القسم الرابع فيعرض لعدد من الإتجاهات

الحديثة التي طرأت مؤخراً على السياسات الهادفة إلى عكس مسار هجرة الكفاءات في باكستان .

هجرة الكفاءات في باكستان : أبعاد المشكلة

عندما نالت باكستان إستقلالها منذ أكثر من ثلاثة عقود خلت، عانت البلاد نقصاً فادحاً في القوى البشرية المتعلمة وفي المهارات العالية. فلقد كان أبناء الطائفة الإسلامية في شبه القارة الهندية على العموم، والقاطنون منهم في المناطق الجغرافية التي تألفت منها باكستان على الأخص، متخلفين من الوجهة التعليمية لسببين: أولًا، تدني مستويات تطور بنية التعليم الأساسية في هذه المناطق، وثانياً نزعة المحافظة على التقاليد الثقافية الناجمة عن الكراهية التي أضمرها المتدينون تجاه المؤسسات الغربية التي جاء بها البريطانيون إلى شبه القارة. وقد أدرك السيد سيد أحمد خان مخاطر هذه العزلة الثقافية والتعليمية لأبناء الطائفة الإسلامية، فشنّ حملة في أوائل هذا القرن لنشر التعليم الحديث في صفوف مسلمي الهند. إلا أن جهوده هذه لم تحقق سوى نجاح محدود في حين فشلت في إختراق البنية الإقطاعية للمجتمع، وفي مجابهة نزعة التجهيل التي أعاقت إلى درجة كبيرة تقدم مسلمي الهند، بالمقارنة مع الطوائف الأخرى خلال العهد البريطاني.

وقد نتج عن تقسيم شبه القارة الهندية هجرة الكفاءات العالية، والتي تشكّلت غالباً من غير المسلمين، من المناطق التي خضعت لباكستان. وظل هذا الفراغ يملأ تدريجياً من خلال هجرة المهنيين المسلمين من مختلف مناطق الهند، وفقاً لما يكاد يكون سياسة الباب المفتوح في مجال الهجرة التي دامت حتى أواسط الخمسينات. وقد تواصل وقتها تشجيع فئات معينة من المهاجرين، كالأطباء مثلاً، على الهجرة إلى باكستان.

وفي سنة **١٩٤٧** عندما نالت البلاد استقلالها نتيجة تقسيم شبه القارة، كان هناك نقص عام في المهارات. إذ لم يكن ثمة إلا جامعتان فقط في البلاد (واحدة في كل من منطقتي باكستان)؛ وكان هناك فقط كليتان للطب؛ وثلاث كليات للهندسة. ولم تفتقر المناطق التي تألفت منها دولة باكستان الجديدة إلى البنية الإقتصادية الأساسية اللازمة للتقدم الصناعي فحسب، بل افتقرت أيضاً إلى نظام تعليم قادر على الإستمرار وعلى تهيئة المهارات البشرية اللازمة لهذا التقدم. من هنا أضحى التوسع التعليمي، خصوصاً في مجال التعليم العالي والمهني فضلاً عن التصنيع، ضرورة أساسية للدولة الجديدة. ومن هذا المنظور التاريخي ينبغي النظر إلى كثير من الضغوط التي مورست في سبيل توسيع

التعليم، والتي زاد زخمها منذ ذلك الحين في حين أنها باتت تهدد حالياً باستنزاف في الإمكانات.

والحق أنه ليس من الإجحاف بشيء أن نصف العقد الأول من وجود باكستان بأنه حقبة كان رصيد رأس المال البشري فيها دون المستوى الأمثل، وأنه جرى التعويض عن هذا النقص بهجرة المسلمين من الهند، وبعودة نسبة كبيرة من الباكستانيين من الخارج يدفعهم الحماس لخدمة وطن قام على أساس أيديولوجي وعرقي في آن. أما الذين ذهبوا أيضاً إلى الخارج طلباً للتدريب فلم يكن يدفعهم حافز قوي للعودة لأسباب أيديولوجية فحسب، بل من أجل ملء الفراغ وتولي مناصب المسؤولية كل في ميدان إختصاصه. وكان التدفق الوحيد الملحوظ للقوى البشرية المتعلمة التي اتجهت إلى الخارج خلال تلك الفترة يتألف من الطلاب والأطباء. وكان الدافع الأول لهؤلاء هو تحسين الكفاءات المطلوبة لشغل المناصب العالية في المجالين الأكاديمي والمهني، وبرغم الإفتقار إلى إحصاءات موثوقة عن هذه الفترة، إلا أنه يبدو مستبعداً أن نسبة الطلاب والأطباء الذين تطول إقامتهم أكثر من أربع سنوات (وهي المدة المعتادة لاستكمال الدراسات العليا والتدريب) كانت عالية جداً.

وعلى الرغم من أن الجو المحيط بالهجرة في البلدان المضيفة كان يزداد سوءاً، وبخاصة في المملكة المتحدة، فإن هجرة العاملين المهرة وغير المهرة ما فتئت في ازدياد منذ سنة ١٩٦٠ وصاعداً، وعلى الأخص من بين المثقفين العاطلين عن العمل الذين كانوا قد بلغوا بالتدريج أعداداً كبيرة في الستينات. وإذ كان الفراغ الحاصل بعد التقسيم في الوظائف التي تتطلب مستوى مهارات عالية قد جرى ملؤه في ذلك الوقت إلى حد كبير أوصل إلى تشبع نسبي في سوق الطلب على الكفاءات العالية، وجابه أصحاب الثقافة العالية سوق عمل تندر فيه وظائف لائقة بهم. فقد تولد عند هؤلاء حافز أكبر للهجرة إلى الخارج في حين بدأت حوافز العودة إلى الوطن تفتر وتضعف خصوصاً قرب نهاية الستينات.

إن الأبعاد الكمية لمشكلة هجرة الكفاءات في باكستان هي في المطلق محدودة بصورة ما. فنسبة ضئيلة فقط ممن هاجروا في السنوات الأخيرة ينتمي إلى فئة الكفاءات العالية التي تتصف بالمهارة والتدريب. إلا أن المشكلة تكتسي أهمية إذا ما كان النظر إليها في ضوء الرصيد المتوفر من هذه القوى البشرية ومحصلة النظام التعليمي (الذي ينبغي أن

---

(١) S. M. Naseem, **The Brain Drain in Pakistan: A Survey of Problems and Policies**. (Geneva: UNCTAD, Transfer ot Technology Division, 1977).

يشمل تدريبات أبناء البلاد في الخارج) فضلاً عن تكاليف إنتاج هذه المحصلة. فقد استعرض المؤلف في دراسة سابقة الأبعاد الكمية لمشكلة هجرة الكفاءات في باكستان. والمقصود هنا هو التركيز على تأثير المشكلة على الإنتاج الداخلي وعلى استخدام رأس المال البشري، وعلى العوامل التي ساهمت في تسريعها، على الرغم من النقص الكبير الحاصل في الكفاءات العالية على الصعيد المحلي.

ولوضع المشكلة في إطارها الصحيح، تجدر الإشارة إلى أن الجانب التعليمي للقوى العاملة الباكستانية مختلف جداً. فهناك نسبة ٧٧ بالمائة من أفراد القوى العاملة أميّون، أو لم يكملوا التعليم الإبتدائي، و١٤ بالمائة وصلوا إلى أقل من مستوى التعليم الثانوي، و٧ بالمائة حصلوا مستوى تعليمي أدنى من الدرجة الجامعية، وأقل من ٢ بالمائة حصلوا على درجة جامعية أو إجازة مهنية[٢]. ولقد نشأت هذه الصورة بعد نمو سريع في مرافق التعليم نوعاً ما حدث منذ الإستقلال. ويبيّن الجدول (١) واقع القيد في مختلف المراحل التعليمية لمدة أربع سنوات على إمتداد ثلاثة عقود. ورغم السرعة البالغة لقيد الدارسين في جميع المراحل التعليمية، فإن نسبة مجموع الطلاب في كل مرحلة متدنية بصورة مؤسفة. وبما أنها أرقام متوسطة، فهي لا تكفي لكي تصور حاجة فئات معينة للإلتحاق بسلك التعليم، وهي فئات تنقسم مثلاً حسب المنطقة أو الجنس أو الدخل. ومهما يكن من أمر، فإن الجدول يظهر فعلا بأن التعليم يعتوره نقص في جميع مراحله في باكستان. وإذا كان الوضع قد تحسن كثيرا فيما يتعلق بقيد الطلاب فقد تحسن حاله منذ تأسيس باكستان. إلا أن الزيادة في مرافق التعليم لم تبدّل كثيرا في نوعية القوة العاملة، في ضوء تزايد السكان وتصاعد نسبة من يبلغ من الشباب من بينهم.

ويعكس تصاعد قيد الطلاب إلى درجة كبيرة، المستوى المنخفض في إمكانات ومرافق التعليم التي ورثتها الأمة الباكستانية من أجل تصحيح أولى موجبات إستقلالها. إلا أن التعليم لم ينل الأولوية التي يستحقها والموارد التي يستلزمها، من أجل تحقيق تطلعات الأمة بوصفها دولة حديثة نامية. ويبين الجدول (٢) أن باكستان تحتل مرتبة دنيا بين البلدان الآسيوية من حيث مخصصات الإنفاق العام على التعليم بأي من معاييره الثلاثة (أي الإنفاق العام على التعليم حسب الفرد، أو النسبة المئوية للناتج القومي الإجمالي المرصودة للتعليم العام أو مجموع أوجه الإنفاق العام المرصودة للتعليم). ففي أوائل الستينات، كانت باكستان تنفق في هذا الميدان أقل من واحد بالمائة من الناتج

(٢) مستند إلى **Labour Force Survey**, 1974- 5.

جدول رقم (١)

اتجاهات معدل قيد الطلاب في باكستان في مراحل التعليم المختلفة ، ١٩٥١ إلى ١٩٧٥

السنة	المرحلة الابتدائية			المرحلة المتوسطة			المرحلة الثانوية			المرحلة الجامعية*		
	عدد المسجلين	عدد السكان في عمر الالتحاق بالمدرسة (٥ ـ ٩ سنوات)	النسبة المئوية	عدد المسجلين	عدد السكان في عمر الالتحاق بالمدرسة (١٠ ـ ١٤ سنة)	النسبة المئوية	عدد المسجلين	عدد السكان في عمر الالتحاق بالثانوية (١٥ ـ ١٩ سنة)	النسبة المئوية	عدد المسجلين	عدد السكان في عمر الالتحاق بالجامعة (٢٠ ـ ٢٤ سنة)	النسبة المئوية
١٩٥١	١٩٢٩	٤٠٨١	٤٧,٣	٣٤٧	٥٠٨٠	٦,٨	٢٤	٣١٨٣	٠,٨	٦	٣٠٨٠	٠,٢
١٩٦١	٢٠٦٠	٦٤٧٢	٣١,٨	٦٢٥	٣٨٠٨	١٦,٤	٧١	٣٥٨٣	٢,٠	١٨	٣٠٨٣	٠,٦
١٩٧٢	٤٢١٠	١٠٦٨٠	٣٩,٤	١٣٧٠	٨١٧٣	١٦,٨	١٨٦	٥٥٤٥	٣,٤	٥٤	٤٧٣٦	١,١
١٩٧٤	٥١٥٠	١٢٠٠٣	٤٢,٩	١٦٦٤	٦٨٧٣	٢٤,٢	٢٠٣	٦١٣٠	٣,٣	٦٥	٥٢٢١	١,٢

* تشمل القيد في الكليات المهنية .

المصادر : **Pakistan Economic Survey 1976-77; Population Census,** 1951, 1961 and 1972.

جدول رقم (٢)
الانفاق العام على التعليم في البلدان الآسيوية

البلد	السنة	دخل الفرد بالدولارات الاميركية	الانفاق العام على التعليم للفرد بأسعار السوق الجارية (بالدولارات الأميركية)	النسبة المئوية من الناتج القومي الاجمالي المخصصة للتعليم (العام فقط)	النسبة المئوية من مجمل انفاق القطاع العام المخصصة للتعليم
بنغلاديش	١٩٧٣	٧٠	غير متوفر	١,٢	٢٠,٢
الهند	١٩٧٣	١١٠	٣*	٣,٣	١٤,٠
اندونيسيا	١٩٧١	٨٠	١**	٢,٦*	غير متوفر
ايران	١٩٧١	٤٥٠	١١	٣,١	١٠,٨
العراق	١٩٧٠	٣٧٠	١٩	٦,٧	١٦,٣
الأردن	١٩٧٣	٢٦٠	١٩	٧,٠	٨,٨
كوريا	١٩٧١	٢٩٠	١٣	٣,٦	١٦,٧
لبنان	١٩٧١	٦٦٠	٢١	٤,٠	٢١,٠
ماليزيا	١٩٧٢	٤٠٠	٣٢	٦,٤	٢٠,٩
باكستان	١٩٧٣	١٣٠	١,٨	١,٢	٨,٠
الفلبين	١٩٧٢	٢٤٠	٦,٣	٤,٦	٢٩,٠
سنغافورة	١٩٧٢	١٢٠٠	٤٦	٣,١	١١,٥
تايلاند	١٩٧٣	٢٣٤	٨	٣,١	١٩,١
تركيا	١٩٦٩	٣٤٠	٩	٣,٥	١٧,١

* بما فيه إنفاق القطاع الخاص

** الحكومة المركزية فقط

المصدر : World Bank, **Education,** (Sector Working Paper, 1974), Baltimore and London: John Hopkins University Press, 1974).

القومي الإجمالي، وقد تضاعفت النسبة بحلول سنة ٧٥ـ١٩٧٦ . ولكنها ما زالت، إلى حد كبير، أدنى من نظيرتها في بلدان آسيوية نامية أخرى، كما أنها تعادل نصف النسبة الموصى بها من قبل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) . وفيما يتعلق بالإنفاق على التعليم حسب الفرد، تبدو الفروقات أكثر وضوحاً حيث تنفق البلدان النامية عامة من ٣ دولارات إلى أكثر من ٢٠ دولارا للفرد بينما تنفق باكستان أقل من دولارين.

ولا يقتصر الأمر على النقص في الموارد المخصصة للتعليم، بل إن هذه الموارد لا يجري استخدامها بكفاءة. ومن هنا تتدنى نوعية التعليم المتاح. ويمكن ملاحظة الإتجاه

السائد في رصد المخصصات المالية ضمن قطاعات التعليم في الجدول(٣). ففي سنة ١٩٥٥ نالت المدارس الإبتدائية والثانوية ثلثي مجموع المخصصات تقريبا، ولكن بحلول سنة ١٩٧٥، تدنت هذه النسبة إلى ٤٣ بالمائة. وبين سنتي ١٩٥٥ و ١٩٦٥ زادت مخصصات مراحل التعليم العالي- الثانوية والتقنية، وتدريب المعلمين والجامعية- من ٢٣,٣ بالمائة من المجموع إلى ٣٠,٦ بالمائة. وقد بقيت هذه النسبة على حالها تقريبا بين سنة ١٩٦٥ وسنة ١٩٧٥، بينما تدنت النسبة في التعليم الجامعي تدنيا ملموسا. ويظهر أن تضخم البيروقراطية في نظام التعليم قد استهلك قسما كبيرا من الأموال على مرّ الزمن. أما المخصصات المالية العائدة لمتفرقات شتى، وتتألف أساسا من تكاليف الإدارة، فقد تضاعفت حصتها بين ١٩٥٥ و ١٩٧٥. إلا أنه حدثت تغييرات هامة منذ سنة ١٩٧٦ في الأولويات القطاعية. فقد زاد التركيز على التعليم الإبتدائي والثانوي حتى أن أكثره من نصف إجمالي الإنفاق مخصص حاليا لهذين المستويين التعليميين. وقد أصبح هذا ممكنا بتقليل الحصص المخصصة لمتفرقات شتى كالإدارة والمنح الدراسية.

إن المخصصات المالية المحدودة للتعليم والسرعة النسبية في زيادة أعداد الطلاب المقيدين يمكن أن تكون قد أدت إلى خفض كبير في الإنفاق الفعلي (أي إلى إنكماش متولد عن تغييرات الأسعار) على الطالب في جميع مراحل التعليم. ويعني هذا بالضرورة تدهوراً في نوعية التعليم، إذ من غير المحتمل اتباع وفورات الحجم في مجال التعليم. ففي مرحلة التعليم العالي، تتدنى حصة خريجي كليات العلوم (ماجستير في العلوم) وخريجي الكليات التقنية والمهنية (الأطباء والمهندسون)، في حين ترتفع أعداد خريجي كليات الآداب. ويرجع هذا في أغلب الأمر إلى تدني الإنفاق الفعلي على الفرد في التعليم الجامعي والتقني، من ١٠,٠٠٠ روبية (حوالي ١,٠٠٠ دولار) إلى ٢,٠٠٠ روبية (حوالي ٢٠٠ دولار أميركي) للفرد بين سنتي ١٩٥٥ و ١٩٧٥. وكانت النتيجة الطبيعية لذلك، نتيجة مزدوجة، وذلك في ضوء تزايد الضغوط على قيد الطلاب، فقد طرأت من ناحية زيادة مفرطة في أعداد الذين تلقوا تدريبا عمومي المطابع، في حين حدث نقص في القوى البشرية العلمية والتقنية والمهنية. ومن ناحية أخرى، عانت هذه القوى البشرية الشيء الكثير من حيث نوعية تدريبها، بسبب نقص الإنفاق على التسهيلات والتجهيزات الأساسية اللازمة للمختبرات.

ومن بين النتائج الخطيرة المترتبة على هجرة الكفاءات في باكستان- على الأقل في بعض ميادين محددة بعينها- النقص في المعلمين والأكفاء. ففي علم الإقتصاد، مثلاً، لا تعمل نسبة عالية جدا من حملة الدكتوراه على العودة إلى البلاد بعد الحصول على الدرجة

جدول رقم (٣)
المخصصات المالية القطاعية في باكستان حسب مراحل التعليم
١٩٥٥ إلى ١٩٧٧

المرحلة	المخصصات المالية للمرحلة كنسبة مئوية الى مجموع المخصصات			
	١٩٥٥	١٩٦٥	١٩٧٥	١٩٧٧
الابتدائية	٤٤,١	٣٠,٤	٢٥,٩	٣٠,٤
المتوسطة	١٨,١	١٤,٠	١٦,٦	٢٠,٦
التقنية وأعداد المعلمين والثانوية العامة	٣,٢	٢٠,٠	٢٢,٠	٢٣,٨
الجامعية	٢٠,١*	١٠,٦	٧,١	٧,٥
متفرقات**	١٤,٥	٢٥,٠	٢٨,٤	١٧,٧
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
(بملايين الروبيات)	٩٤,٥	٤٥٠,٩	١٧٤٤,٥	٢٨٦٢,٦

* تشمل الانفاق على التعليم في الكليات العامة .

** الإنفاق على المنح ، والإدارة ، وأعمال عامة ومتفرقة .

المصدر: Pakistan Economic Survey 1976-77 الجدول ٧١ .

العلمية. وقد كشف بحث أجرته «مؤسسة فورد» سنة ١٩٧٥ أن من بين نحو ١٠٠ دكتور في الإقتصاد، كان هناك ٥٠ يعملون في الخارج. وحتى هؤلاء الخمسين الذين كانوا يعملون داخل البلاد، كانت نسبة عالية جدا منهم تعمل مع الحكومة. ولم يكن لدى الجامعات أكثر من ستة أساتذة يحملون الدكتوراه.

وحتى في الميادين التي يكون فيها وضع التوظيف أفضل حالا، لم يتسن وضع برامج عملية ينتظم فيها الخريجون. وليس من برامج خاصة للدكتوراه، إلا لبعض الإختصاصات القليلة. في حين أن جلّ رصيد أساتذة الدراسات العليا في باكستان قد جرى تدريبه في الخارج، حيث درس معظمهم في جامعات من المرتبة الثانوية بالولايات المتحدة. من هنا يعد إضفاء الطابع الوطني على التعليم العالي خطوة مهمة نحو تقليل هجرة الكفاءات. إلا أنه لا يتيسر القيام بهذه الخطوة بغير توفير عن استثمارات كبيرة ودون بذل الجهود المنسقة المتواصلة لفترة زمنية بغير انقطاع. ولسوء الحظ، فإن تقلب

الأحوال السياسية والإقتصادية في باكستان خلال العقد الماضي جعل هذا الهدف يكاد يكون مستحيل التحقيق.

إن هذا الإستعراض الموجز في تراث التعليم وتطوره في باكستان له علاقة واضحة بمشكلة هجرة الكفاءات. وإذا كان في مقدور بلد نام ما يتمتع بنظام تعليمي ناضج أن يتحمل قدرا معتدلا من هجرة الكفاءات، بل قد تعمل الهجرة، في الواقع، على إيجاد تأثير تنشيطي على النظام التعليمي، عن طريق تقديم حوافز قد لا يستطيع البلد ذاته أن يوفرها، إلا أن بلدا كباكستان، يكافح للتغلب على تخلفه التعليمي، ويعاني ضعفا في أوضاعه العلمية والثقافية، يمكن لهجرة الكفاءات المستمرة أن تعوق نموه التعليمي.

على أن تقييد هجرة الكفاءات العالية بحد ذاته يظل عديم الفعالية إلا إذا رافقته تدابير في السيادة المحلية تزيد معها من الطاقة الإقتصادية لاستيعاب القوى البشرية المتعلمة لأداء أدوار مفيدة ومنتجة للمجتمع. وليس من سبيل لمقاومة عامل الجذب القوي الذي تمثلته الوظائف ذات المرتبات العالية خارج البلاد، إلا باتخاذ سلسلة من التدابير المتواصلة المتقطعة، التي تؤمن روح المشاركة في تنمية البلاد لدى الموظفين ذوي الكفاءات العالية. إلا أن باكستان تفتقر حاليا إلى هذه الروح بصورة عامة. فالجامعات ومؤسسات الأبحاث لم تتمتع قط بتقدير إجتماعي أو بنفوذ على الصعيد العام يمكن مقارنته بنفوذ أرباب الوظائف العامة أو غيرهم من أهل الصفوة. ولم يكن ذلك محض صدفة، فإن مستوى التنمية ونمطها في باكستان لم يتيحا دورا كبيرا كي تؤديه نخبة من ذوي الكفاءات التقنية العالية.

إن ظاهرة هجرة الكفاءات، مع أنها تختلف في نوعيتها إلى حد كبير عن هجرة الفئات الماهرة وغير الماهرة من العمال، إنما تظل مرتبطة بهذه الأخيرة ارتباطا وثيقا. فالسياسات الشاملة، التي تؤثر على الفئات الأخيرة، تؤثر عامة على الحوافز أو الموانع المتعلقة بهجرة الموظفين ذوي الكفاءة العالية على حد سواء. إلا أنه من الصعب تصميم وتنفيذ سياسات لفئات محددة بعينها. وبالتالي، فمع أن الخسارة الإجتماعية الناتجة عن هجرة الكفاءات أكبر بكثير من الخسارة الناتجة عن هجرة العمال المؤهلين وغير المؤهلين (ما دامت تكاليف تعليم الكفاءات أعلى بكثير)، فإن اهتمام الحكومة بكسب النقد الأجنبي يحول بينها وبين اتخاذ إجراءات سامله لايقاف هجرة جميع الفئات، والتي قد تكون الطريقة الوحيدة الفعالة للحد من هجرة الكفاءات في المدى القريب. وليس بالإمكان كذلك توفير حوافز متميزة لتشجيع هجرة فئة دون الفئات الأخرى. ومن هنا فمن الضپروري، أن تفهم أهمية ظاهرة الهجرة إلى الخارج في إطارها العام.

الهجرة الخارجية في باكستان: المشكلة العامة

ما فتئت الهجرة الخارجية في باكستان تتزايد في السنوات الأخيرة بمعدل مثير للغاية، وليس من الميسور تقدير الأرقام الدقيقة لهذه الهجرة، لأن جانبا كبيرا منها لم يجد طريقه إلى التسجيل. على أن تقديرات المعدل الحالي للهجرة قد تكون أكثر مأمونية من تقدير أعداد المهاجرين الباكستانيين في الخارج، وذلك لأن معظم تيارات الهجرة تدفقت في الفترة الأخيرة عن طريق هيئات حكومية، كما أن لحكومة أحكمت من سيطرتها على تدفق المهاجرين، من خلال تدابير متنوعة اتخذتها واستهدفت منها قطع الطريق على إمكانية استغلال الهجرات من جانب وكلاء لا ضمير لهم ولا أخلاق. ومن هنا تشير التقديرات إلى أن حوالي ١٥٠ ألفا من العاملين يغادرون البلاد كل سنة طلبا للعمل بالخارج، وهو ما يمثل أكثر من ٢٠ في المائة من الزيادة السنوية في القوى العاملة. وكان هذا الرقم يقدّر منذ سنوات أربع بحوالي خمسين ألفا سنويا، أو أقل من عشرة في المائة من الزيادة السنوية في القوى العاملة في ذلك الوقت. من ناحية أخرى، اختلفت كثيرا تقديرات أعداد المهاجرين الباكستانيين في الخارج، إذ قدّر مكتب الهجرة والتوظيف الخارجي أن حوالي ٦٦٠ ألفاو من الباكستانيين كانوا يعملون في الخارج في حزيران/يونيو ١٩٧٧. لكن هناك تقديرات غير رسمية تزيد هذا الرقم عدة أضعاف. وقد قام مؤخرا أحد معاهد الأبحاث الخاصة بطرح تقدير يقول بأن عدد الباكستانيين الذين كانوا يعملون في الخارج في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧ كان يبلغ ٢,٧ مليونا، ولو صح هذا فإن تجمع المهاجرين الباكستانيين العاملين في الخارج يقدر حينئذ بحوالي ١٢ في المائة من القوى العاملة بالبلاد، وهو رقم مرتفع بصورة غير اعتيادية(٣).

إلا أن من الواضح أن التيار الأكبر من هجرة العاملين الباكستانيين إنما اتخذ مجراه في السنوات الست أو السبع الأخيرة استجابة للإزدهار النفطي الذي حدث بالشرق الأوسط نتيجة لتضاعف أسعار النفط أربع مرات في سنة ١٩٧٣. وقد كان لهذا تأثيره على طبيعة تلك الهجرة- من حيث تكوين القوة العاملة المهاجرة، وفترة بقائها في الخارج وأثرها على الإقتصاد، وقد أتى هذا كله على نقيض ما حدث في الفترة التي سبقت. لقد كانت المملكة المتحدة وأمريكا الشمالية وأوروبا الغربية على رأس البلدان التي كانت تستقبل العاملين الباكستانيين المهاجرين في الفترات السابقة. كما أن تلك الهجرات وقعت استجابة لما طرأ بعد الحرب العالمية الثانية من انتعاش اقتصادي وإعادة تعمير

---

(٣) Dawn, Overseas Edition, (8 December 1979), p.4.

وأوجه نقص في العمالة، الأمر الذي لم تدركه طفرة المواليد في ما بعد الحرب في تلك البلدان، إلا بحلول منتصف الستينات.

وفضلا عن الزيادة الكبيرة في أعداد المهاجرين، يبدو أن الإختلاف الرئيسي بين الهجرة التي سبقت إلى البلدان الغربية المتقدمة النمو في الخمسينات والستينات، وبين الهجرة التي حدثت إلى بلدان الشرق الأوسط، هو أن الهجرة الأخيرة غلب عليها العمال الذكور من الشباب والبالغين الذين لا يصطحبون أفرادا معالين (على الأقل في مستهل هجرتهم، ولفترات زمنية طويلة). وإذا كان عامل الجذب الوحيد إلى تلك الأماكن هو الفارق الكبير في المرتبات، إلا أن الهجرة إليها لا تستتبعها، كما كان الحال في البلدان الغربية، ظروف معيشية أفضل ونوال فرص تعليمية، أو اكتساب مهارات أحدث. ولقد تمثل قوام هجرة الباكستانيين إلى بلدان الشرق الأوسط في الفئات غير الماهرة وشبه الماهرة، كما أن المهارات التي اكتسبها هؤلاء المهاجرون لم تكن في معظمها نتاج نظام التعليم الرسمي، بل تمّ اكتسابها بصورة غير رسمية من خلال مزاولة هؤلاء المهاجرين لأعمالهم التقليدية بوصفهم حرفيين. ومن هنا فإن التكاليف الإجتماعية التي تنطوي عليها تلك الهجرة إلى البلدان الشرق أوسطية تأتي أقل بكثير من تلك التي حدثت نتيجة الهجرة التي سبقتها إلى البلدان الغربية، حيث أن نسبة كبيرة من النمط الأول تقع ضمن فئة هجرة الكفاءات التي يدفع المجتمع ثمنا أغلى نتيجة نزوحها عن البلاد.

تكوين المهاجرين الباكستانيين من حيث المهن والمهارات

لا تتوافر بين أيدينا بيانات شاملة عن تكوين المهاجرين الباكستانيين من حيث المهن والمهارات. إلا أن البيانات المتوافرة تبين أن معظم العاملين الباكستانيين المهاجرين إنما يقعون ضمن فئة العاملين غير المهرة وشبه المهرة الذين يتطلبون، نسبيا، قليلا من التدريب والتعليم، ومن بين حوالي ٦٠ ألف باكستاني وقع الإختيار عليهم للعمل في الخارج خلال الفترة ١٩٧١ـ ١٩٧٥، كان هناك ٦,٣ في المائة فقط هم الذين ينتمون إلى فئة الكفاءات أو أصحاب المهارات العالية (مهندسون وأطباء ومدرسون ومحاسبون ومديرون)، في حين كان هناك ٤,٥ في المائة ينتمون إلى حرف ذوي الياقات البيضاء (ممرضون ومختزلون وطابعون وكتبة وأمناء مخازن ومشرفون ورؤساء عمال)، وانتمت نسبة ٣٧,٩ في المائة إلى فئة العمال شبه المهرة (في مجالات البناء والنجارة والكهرباء والأشغال التقنية والميكانيك والتوصيلات وأعمال النقش والسباكة وفن الطهي)، أما نسبة ٥١,٣ في المائة الباقية فقد تكونت من عمال غير مهرة، من عمال مقاه وحمّالين

وغيرهم من العمال غير محددي المهن[٤]. وقد أظهرت دراسة أجريت حول التوزيع المهني للعاملين المهاجرين بالكويت أن من بين أكثر من أحد عشر ألفا من العاملين الباكستانيين في سنة ١٩٧٥ لم يكن هناك إلاّ ٢,١ في المائة هم الذين يقعون ضمن فئة الكفاءات المهاجرة، وكان هناك ١٢,٧ في المائة ينتمون إلى حرف الياقات البيضاء، بالإضافة إلى ٥,٥ في المائة يعملون كفنيين وتتطلب مهنتهم ما بين سنة وثلاث سنوات من التعليم والتدريب بعد المرحلة المتوسطة، و ٥٩,٥ في المائة كانوا يعملون في حرف يدوية كعمال مهرة أو شبه مهرة ولا يتطلبون من ثم سوى القليل من التدريب أو التعليم الرسمي، في حين أن نسبة الـ ٢٠,٢ في المائة المتبقية كانوا منخرطين في حرف لا تتطلب أية مهارات[٥].

من هنا يبدو أن هجرة الكفاءات ، والكفاءات العمالية هي مشكلة غير مهمة نسبيا في إطار الهجرة الشاملة للباكستانيين. بل إن هذه الأهمية تقل بدورها على صعيد الهجرة إلى الشرق الأوسط، على عكس ما يحدث في الهجرة الشاملة، ذلك لأن المهاجرين من فئة الكفاءات العالية إنما يفضلون بيئة البلدان الغربية التي تتناسب معهم ثقافيا وتريحهم سكنيا. وهناك من القرائن أيضا ما يشير إلى أن البلدان المضيفة بالشرق الأوسط تفضل استقدام مواطنين من الغرب، وليس من العالم الثالث، للعمل ضمن فئات الكفاءات العالية. ومن هنا فإن أكبر الفئات المهنية التي يكثر فيها الطلب على العمالة الباكستانية هي تلك التي تمتلك مهارات بسيطة نسبيا تم اكتسابها بالطرق التقليدية أو بالممارسة. وهي أيضا المهن التي يفضل فيها العمال الأجراء الباكستانيون غيرهم بصورة لا تقبل المنافسة، بسبب الأجر المنخفض نسبيا الذي يتوافرون به في سوق العمل. كذلك فقد تزايد الطلب كثيرا على العمالة غير الماهرة من باكستان في كثير من بلدان الشرق الأوسط، ولا سيما في المملكة العربية السعودية حيث ازدهرت نشاطات التشييد في السنوات القليلة الأخيرة.

ويتم توفير كثير من العمالة غير الماهرة المهاجرة من باكستان ، من المناطق الريفية حتى قدّر أن ثلثي المهاجرين الباكستانيين يأتون من المناطق الريفية[٦] .

---

(٤) Naseem, **Brain Drain.**

(٥) أنظر: J. S. Birks and C. A. Sinclair, **The Nature and Process of Labour Importing: The Arabian Gulf States** (ILO WEP-MEP Working Paper, No.30, Geneva, 1978).

(٦) أنظر: **Dawn,** (8 December 1979).

وتذهب وكالات التوظيف ووكلاء السفريات مباشرة إلى تلك المناطق الريفية في كثير من أنحاء باكستان، ويتقاضى هؤلاء مبالغ ضخمة من الفلاحين الفقراء الذين يعمدون إلى بيع أو رهن أراضيهم ومواشيهم وسائر ممتلكاتهم، أو يقترضون المال، كي يدفعوا ثمن وعد (غالبا ما يكون زائفا) يمنّيهم بنقلهم إلى أرض لا يعرفونها فيحصلون على عمل يجنون منه الربح. وهكذا حلت الهجرة من الريف إلى الخارج محل الهجرة من الريف إلى المدينة، بما يدحض النموذج المبسط الذي طالما اعتمده محللو الهجرات، وفيه ينتقل العامل الريفي من القرية إلى المدينة الكبرى بعد عدد من الخطوات المرحلية، ومن ثم تأتي إمكانية الإنتقال إلى البلدان الأجنبية.

وليس سهلاً تقدير أثر الهجرة الخارجية على توزيع الدخول والنقد في باكستان. لكن لا شك أن الهجرة هيّأت فرصة لم تكن في الحسبان للعمل والكسب أمام أعداد كبيرة من فقراء المدن والأرياف، لا سيما وأن كثيرا من المهاجرين إنما يأتون من أفقر مناطق البلاد حيث تكون الأعمال والأجور من الضآلة بمكان. وربما لهذا السبب نفسه يأتي استعدادهم لتحمل مخاطر كبيرة تتمثل في إمكان خداعهم على يد وكلاء معدومي الضمير، لدرجة أن بعضهم يخسر «تحويشة» عمره أو مقتنيات عمره، أو يمضي سنوات وسنوات قبل أن يدفع الدين الذي ترتب عليه نتيجة هذا الخداع. ومع هذا فإن قلة من هؤلاء الفقراء هي التي تستطيع تحمل هذه المقامرة، والأقل هم الذين بمقدورهم تحقيق النجاح. أما المستفيدون من هذا المعين من المكاسب فهم عادة فئة صغيرة في كل قرية أو في كل جماعة، يرتبط أفرادها بآصرة قرابة وثيقة، وهو ما يعينهم على تحديد فرص العمل وإعانة الراغبين على الهجرة. أما المنافع العائدة على بقية المجتمع فتتوقف على الدرجة التي يمكن أن تساعد بها تحويلات المهاجرين النقدية على خلق فرص عمل أو توفير خدمات إجتماعية للمجتمع. بيد أن ما يعرف عن هذه المسائل المهمة لا يزال غير كاف، في حين أن هذه المعرفة لازمة قبل المجازفة بإصدار حكم إيجابي حول الأثر الذي تخلّفه الهجرة الخارجية على حالة الفقر وتوزيع الدخول[٧].

ومن المهم أن يتم بصورة أكمل استكشاف الآثار التي تخلفها ظاهرة الهجرة الريفية- الخارجية في باكستان على العمالة وتوزيع الدخول والإنتاجية الزراعية، وهي

---

(٧) للاطلاع على رأي أكثر تعاطفا أنظر:
Keith Griffin, «On The Emigration of the Peasantry,» **World Development**, v. 4, no. 5, (May 1976).

مجالات تبدو بمثابة أهداف يتوخاها أي برنامج رشيد للتنمية الريفية، وذلك في ضوء اتساع هذه الظاهرة مع ما تلقاه من تشجيع كبير من جانب السياسات الحكومية الرامية إلى تحقيق أقصى استفادة ممكنة من عائدات النقد الأجنبي الناتجة عن هذا المصدر. وإذا كان من المحتمل أن تشهد الثمانينات عودة للمهاجرين من الشرق الأوسط، فإن هذا من شأنه أن يلقى عبئا إضافيا يتحمله الوضع الزراعي المتدهور في باكستان.

أثر الهجرة على المناطق الحضرية

كان للهجرة أيضا أثرها المحمود على سكان المناطق الحضرية، بعد أن هاجرت نسبة كبيرة من القوة العاملة الحضرية إلى الخارج، ومن ثم فقد كان نصيبها من الأعمال المربحة والماهرة كبيرا. وبصرف النظر عن الفئات ذات المهارة والكفاءة العالية، والتي يكاد يقتصر موردها على المناطق الحضرية، فإن معظم فئات العاملين المهرة وشبه المهرة، أو من يسمون بذوي الياقات الزرقاء، يتواجدون أيضا في المناطق الحضرية. كما أن العمال غير المهرة القادمين من مناطق حضرية قد يكون بوسعهم الحصول على معلومات أوسع عن فرص العمل بالخارج، وإقامة صلات أكفأ مع الأطراف المعنية. إلا أن القيد الرئيسي في هذا الصدد هو الرصيد المالي الذي بحوزة الفرد، والذي يتيح له أن يستخدمه ابتداء (وهو رصيد لا يختلف، وربما يقل قليلا، عن الرصيد الذي يملكه نظيره في المناطق الريفية). ولا تتوفر دراسات مسحية عن المناطق الحضرية لتبيين موقف هذه الأرصدة أو وضع العمالة أو الفئة الحرفية المتعلقة بالمهاجرين غير المهرة من المناطق الحضرية، وإن كانت العوامل الأساسية التي تحدد القدرة على الهجرة قد لا تختلف كثيرا عن نظيرتها الفاعلة في المناطق الريفية.

وعلى أية حال، فإن هجرة العاملين المهرة وشبه المهرة وذوي الياقات الزرقاء تتيح بالفعل فرصة الإرتقاء في مضمار السلم الإجتماعي الإقتصادي، بخطى أسرع ومدى أبعد مما لو لم تتح لهم هذه الفرصة.

أثر تحويلات المهاجرين على إقتصاد باكستان

من بين النتائج البارزة التي أسفرت عنها الزيادة التي طرأت مؤخرا على هجرة العاملين الباكستانيين إلى الخارج، ذلك الإرتفاع الحاد في مبلغ التحويلات التي كانت سندا لاحتياجات باكستان المتزايدة بإستمرار من الواردات كما استخدمت في أغراض التنمية. ومنذ سنة ١٩٧٣ / ١٩٧٤[٨]، حين تجلى الإندفاع نحو تصدير القوى البشرية التي تولد

---

(٨) خفضت باكستان عملتها بصورة جذرية في أيار/مايو ١٩٧٢ وألغت نظام تعدد اسعار الصرف. وقد =

عن قيام منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبيك) بزيادة أسعارها أربعة أضعاف، فقد زادت التحويلات من ١٥٠مليون دولار أمريكي إلى حوالي ١٤٠٠ مليون دولار مقدرة عن الفترة ١٩٧٨ / ١٩٧٩، او ما يعادل تقريبا عشرة أضعاف في حوالي خمس سنوات. وكان لهذه الزيادة الفائقة في التحويلات الفضل في إتاحة مورد رئيسي لدعم ميزان المدفوعات لباكستان في السنوات الأخيرة، حتى أنها قامت في ١٩٧٧ / ١٩٧٨ بتمويل حوالي ٨٠ في المائة من الفجوة التجارية في باكستان، و ٤٢ في المائة من وارداتها، مقدمة بذلك إسهاما في عائدات النقد الأجنبي بلغ ٩٠ في المائة من عائدات الصادرات السلعية.

على أن الإحصاءات المسجلة عن هذه التحويلات لا تعكس على نحو كامل أهمية مساهمة العاملين الباكستانيين في موارد النقد الأجنبي المتاحة لاقتصاد بلادهم. إن نسبة كبيرة من هذه المبالغ يجري تحويلها من خلال قنوات غير رسمية، ومن خلال استيراد فئات معينة من السلع التي يسمح للمهاجرين باستيرادها من واقع متحصلاتهم بالنقد الأجنبي (ومنها مثلا أجهزة الترانزستور وأجهزة التليفزيون وغيرها من السلع الإستهلاكية المعمّرة والسيارات والجرارات وهياكل السيارات)، وهي سلع تروج أكثر ما تروج في السوق المفتوحة. ويعمل هذا على زيادة الإمدادات من السلع الإستهلاكية والسلع المنزلية المعمّرة ومن السيارات والحافلات والجرارات، وهي سلع تصلح بالدرجة الأولى لإستهلاك الصفوة في المناطق الحضرية، كما تصلح لانتهاج أساليب زراعية أكثف استخداما لرأس المال(٩).

كذلك فقد تولد عن ازدهار التحويلات تشوهات في نمط الطلب، مما ساعد على نشوء وضع تضخمي، حيث لا يجري استخدام هذه التحويلات استخداما منتجا. إن كثيرا من عوائد التحويلات هذه تستخدم في المزايدة على أسعار الأراضي الزراعية والأراضي الواقعة في المناطق الحضرية، كما تستخدم للاستثمار في مجال العقارات. كذلك لا تتاح للمهاجرين سبل كثيرة لكي يستخدموا مدخراتهم في الخارج على نحو منتج، بحيث يسهل عليهم العودة في نهاية المطاف إلى المجتمع الذي هاجروا منه، ومن

= أدى هذا التدبير، بحد ذاته، إلى زيادة ملحوظة في مقدار التحويلات المرسلة من خلال القنوات الرسمية.

(٩) برغم أن معظم هذه السلع يقصد بها قانونا الاستخدام الشخصي، إلا أن الواقع يشهد بأن نسبة كبيرة منها تباع في السوق المفتوحة إما فور وصولها، أو بعيد وصولها إلى باكستان. ويحدث في حالات كثيرة أن يبيع المهاجرون الامتيازات التي يتمتعون بها باستيراد هذه السلع المخصوصة إلى وسطاء يقومون بدورهم بترتيب استيراد السلع (بما في ذلك تمويل هذا الاستيراد) ومن ثم بيعها.

ثم استيعابهم في هذا المجتمع. إن معظم مخططات استثمار عوائد المهاجرين إنما توجه صوب مشاريع التصنيع الحضرية الجارية، كما تستخدم لزيادة ربحية المشاريع الموجودة فعلاً[١٠]، ومن هنا فليس ثمة إدراك كاف للحاجة إلى ربط هذه المشاريع الإستثمارية ببرامج معينة من قبيل برامج التصنيع الريفي، بما من شأنه أن يعالج الأسباب الأساسية التي تدفع بالناس إلى الهجرة، كما أن هذا الأمر ما يزال بحاجة إلى دعم من قبل الحكومة ذاتها.

ويتضح من واقع البيانات المحدودة المتاحة أن دفق المهاجرين يكاد يتجه بأكمله إلى البلدان العربية في الوقت الحاضر. على أن المهاجرين الذين ذهبوا إلى دول الخليج في السبعينات يختلفون عن أقرانهم الذين كانوا قد ذهبوا قبل ذلك بسنوات عشر إلى المملكة المتحدة وغيرها من البلدان الغربية. فبالنسبة للمهاجرين الجدد، لا يلوح عادة أمل الإستقرار الدائم في البلد المضيف. وبما أن كلفة المعيشة، ولا سيّما فيما يتعلق بالسكن والطعام والتعليم، باهظة في تلك البلدان، فإن معظم المهاجرين لا يستقدمون معهم عائلاتهم. بل إنهم غالبا ما يذهبون إلى هناك على أساس عقد للعمل لعدد محدد من السنين، ومن هنا فهم عادة ما يحولون نسبة من دخولهم أكبر من تلك التي كان يحولها نظراؤهم الذين كانوا قد هاجروا من قبل إلى أماكن أخرى.

ومن المعتقد أن التحويلات التي يرسلها العاملون غير المهرة وشبه المهرة إنما تشكل النسبة الغالبة من مجمل التحويلات وهم بهذا يتفوقون بكثير على فئة الكفاءات العالية المهاجرة، برغم دخولها الأكبر، وذلك بفضل تفوق أرباب فئة العاملين غير المهرة وشبه المهرة من حيث العدد، وكذلك من حيث «الميل إلى التحويل». ومن المؤسف مع ذلك عدم وجود اهتمام كاف لمشاكل الهجرات العائدة من هذه الفئة

من ناحية أخرى يتعزز اتجاه التحويلات ومسار تدفق العمالة المهاجرة إلى الخارج، من خلال العلاقات التجارية وروابط المعونات المقدمة التي تربط بين باكستان وبلدان الشرق الأوسط. ولقد طرأ تغير ملموس في السنوات الأخيرة على اتجاه الصادرات، وكذلك على تدفق المعونة من البلدان الشرق أوسطية، فقد ارتفعت صادرات باكستان إلى بلدان منظمة «الأوبيك» من ١٨٠,٧ مليون دولار أمريكي في سنة ١٩٧٣ إلى

---

(١٠) على سبيل المثال أنشيء أخيرا صندوق المشاريع الحكومية المتبادلة بحجم ٦٠ مليون دولار ويهد أساسا إلى استيعاب مدخرات المغتربين الباكستانيين في الخارج بغية تمويل الاستثمارات الجديدة الموظفة في الصناعات المؤممة.

٢٩٦,٥ مليون دولار في سنة ١٩٧٥، أي بنسبة زيادة تصل إلى ٥٠ في المائة، واختصت المملكة العربية السعودية وحدها بنسبة ١١ في المائة من مجموع صادرات سنة ١٩٧١، وبنسبة ٣٠ في المائة من مجموع صادرات ١٩٧٥ وعلى النقيض من ذلك ظلت الصادرات إلى بلدان لجنة المساعدة الإنمائية في تناقص مستمر منذ سنة ١٩٧٣ وما بعدها. ويثير الإنتباه أكثر ذلك التغيير الذي طرأ على موارد المساعدة الإقتصادية الخارجية، فقد زاد مجموع المعونة الإجمالية الرسمية الموجهة للتنمية من بلدان الأوبيك ثلاثة وعشرين ضعفا في ثلاث سنوات في حين أن تلك الواردة من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية لم تكد تصل إلى ضعف ما كانت عليه.

جدول رقم (٤)

صادرات باكستان الى بلدان الاوبيك وبلدان لجنة المساعدة الانمائية والمعونات الواردة الى باكستان من تلك البلدان

(بملايين الدولارات الامريكية)

	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
الصادرات إلى :			
بلدان الاوبيك	١٨٠,٧	٢٩٩,٨	٢٦٩,٥
بلدان لجنة المساعدة الانمائية	٤٢١,٨	٤١٣,١	٣٤٣,٧
المعونة الاجمالية من :			
بلدان الأوبيك	١٨,٢	٣٢٨,٣	٤٣٠,٥
بلدان لجنة المساعدة الانمائية	٢٤٠,٢	٢٩٥,٤	٤٦٨,٦

وإلى جانب زيادة التبادل التجاري والمعونات فيما يتعلق ببلدان الشرق الأوسط النفطية الغنية، فقد اضطلعت تلك البلدان في السنوات الأخيرة بعدد من المشاريع الإستثمارية المشتركة في باكستان، ولا سيما في مجالات الزراعة والصناعة (المنتجات النفطية والأسمنت) والتعليم والنقل[١١]. وقد حرصت الحكومة كذلك على اجتذاب

(١١) للاطلاع على قائمة شاملة لهذه المشاريع وعن الجانب الاقتصادي السياسي لهذه العلاقة الجديدة، انظر: Feroz Ahmad, «Pakistan: The New Dependence,» **Race and Class,** v .18. no.1, (1976).

هذه الإستثمارات حتى يمكن، ولو بصورة جزئية، التعريف عن الهبوط الذي حدث في النشاط الإستثماري المحلي. إلا أن المشاريع التي تهتم بإقامتها البلدان العربية والشرق أوسطية لا تحتل باستمرار رأس قائمة الأولويات بالنسبة لباكستان، وبخاصة إذا تعلق الأمر بأهداف تعزيز فرص العمل وتوزيع الدخول. إن معظم هذه المشاريع كثيفة الإستخدام لرأس المال، وبرغم أن بعضا منها يقع بالفعل في مناطق أقل نموا في باكستان، مثل منطقة بلوخستان، إلا أن من المستبعد أن يكون لها أثر شامل ملموس على تطور المناطق المتخلفة بالبلاد، وعلى التقريب بين فوارق الدخول.

ويبدو أن باكستان تؤدّي بصورة متزايدة دور مورد العمالة الرخيصة والطعام الرخيص والخدمات الرخيصة لبلدان الشرق الأوسط. ولا يبدو أن ثمة إدراكا كافيا للنتائج البعيدة المدى لوضع من هذا القبيل. وعلى أية حال فقد بدأت باكستان تعاني بالفعل أوجه نقص في العمالة الماهرة، وكذلك في السلع الإستهلاكية الأساسية، الأمر الذي يسهم في حدوث التضخم، لدرجة أن اللحوم وغيرها من المواد الغنية بالبروتين، والتي كانت تدر دائما دخولا عالية وتستمتع بمرونة في أسعارها باتت الآن بعيدة عن متناول حتى الطبقات المتوسطة. وتجري الخطط على قدم وساق لميكنة الزراعة والإنتاج الحيواني، في حين يولى الإهتمام للإمكانية التي ينطوي عليها ما يطلق عليه اسم «آلة التصنيع الغذائي»[١٢]. وسوف يترتب على هذا بوضوح وجود نوع من الإزدواجية التكنولوجية في الزراعة الباكستانية، مع نشوء تركز أو إستقطاب في القوة الإقتصادية بالمناطق الريفية. وإذا كان ما سيتلو ذلك من تحويل الفلاحين إلى بروليتاريا أجيرة كادحة سوف يخفف منه، إلى حد ما، وجود فرص متاحة للهجرة، إلا أنه سيترتب عليه في نهاية المطاف نتائج سياسية خطيرة. وعلى نحو ما يوضح تحليلنا الذي أوردناه في موضع آخر للهيكل الزراعي[١٣]، فقد تفاقمت خلال الستينات، وبصورة تدعو للقلق، أوضاع الفلاحين المعدمين وتركيز الحيازات في أيدي القلة، وذلك برغم غياب محاولات جادة لميكنة الزراعة في تلك الفترة.

إن من حسن السياسة ومن رشد الإقتصاد أيضا أن تفيد باكستان من مزية الوشائج التاريخية والدينية التي تربطها مع دول الشرق الأوسط، التي تنعم حاليا بالوفرة والثراء.

---

(١٢) من المعتقد أن واضع هذا المصطلح هو السيد جون كول ممثل مؤسسة فورد في باكستان.

S.M. Naseem, «Rural Poverty as a Constraint on Rural Development».

ورقة مقدمة إلى المؤتمر العالمي السادس عشر عن الاستراتيجية الإنمائية الدولية (كولومبو، آب/أغسطس ١٩٧٩).

جدول رقم (٥)
اتجاهات التجارة الخارجية والهجرة الخارجية والتحويلات
(بالدولارات الامريكية)

السنة	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري	الهجرة الخارجية (أرقام رسمية)	التحويلات
١٩٧٢ - ١٩٧٣	٩٧٣	٩٦٧	٦,٠	٤٥٣٠	١٤٥
١٩٧٣ - ١٩٧٤	١٤٩٣	١٠٢٠	٤٧٣,٤	١٢٣٠٠	١٥٠
١٩٧٤ - ١٩٧٥	٢١١٤	٩٧٨	١١٣٦,٦	١٦٣٢٨	٢٢٩
١٩٧٥ - ١٩٧٦	٢١٣٩	١١٦٢	٩٧٧,٣	٢٣٠٧٧	٣٥٣
١٩٧٦ - ١٩٧٧	٢٤١٨	١١٣٢	١٢٨٦,٠	٤١٦٩٠	٥٩١
١٩٧٧ - ١٩٧٨	٢٧٥١	١٢٨٧	١٤٦٤	١٢٨٠٤١	١١٦٦
١٩٧٨ - ١٩٧٩	٣٦٤٠	١٦٠٠	٢٠٤٠		١٣٠٠

المصدر : **Pakistan Economic Survey,** and Bureau of Overseas Emigration.

لكن على باكستان، وهي في غمار ذلك، ألا تغيب عنها رؤية مصالح تطورها الإقتصادي الوطني وأهدافها الإجتماعية الإقتصادية، التي تتمثل في المستقبل المنظور في القضاء على الفقر والبطالة.

ولقد ظلت موجة الهجرة الجديدة إلى بلدان الشرق الأوسط تعمل وكأنها بلسم ناجع، وإن كان قصير الأمد، لحل مشكلة البطالة وللتخفيف من وطأة الظروف الإقتصادية المتردية في الداخل. وفي ظل هذا الوضع أدت التحويلات الواردة من الباكستانيين في الخارج دورها، على نحو ما ناقشناه آنفا، كمصدر أساسي بكل المعاني للحصول على النقد الأجنبي في غضون الماضي القريب. إلا أن هذه المغانم القصيرة الأمد ينبغي أن تطرح في مقابل المغارم التي تتحملها البلاد، من جراء خسارتها كفاءاتها الماهرة وقواها البشرية المهنية؛ ولا سيما فيما يتصل بالخسارة المتعلقة «بالعوامل الخارجية» المرتبطة بهذه القوة البشرية. من ناحية أخرى من المستبعد أن يدوم الطلب المزدهر على القوى البشرية الماهرة وشبه الماهرة أكثر من سنوات قليلة. ومن هنا لا يمكن أن يعامل هذا المصدر من مصادر متحصلات النقد الأجنبي إلا على أنه ظاهرة مؤقتة، وكأنه كسب مفاجيء عابر ناتج عن عوامل خارجية بحتة. ويمكن مقارنة هذه المكاسب بالارتفاع

المفاجىء الذي كاد قد حدث في عائدات التصدير، الذي شهدته البلاد في الخمسينات نتيجة الحرب الكورية. إلا أن الأمر يستلزم ألا تؤول هذه المكاسب المفاجئة إلى ضياع، كما حدث في الماضي، بل يصير استخدامها بطريقة مخططة لتوسيع القاعدة الإنتاجية المحلية ولتوليد قدرة إستيعابية وإيجاد مدخرات في حالة ما إذا آذن مصدر العمالة هذا بالنفاد. ولقد يكون أسوأ الآثار الناجمة عن تلك الموجة التي ارتفعت أخيرا في الهجرة الخارجية، وما نتج عنها من تدفق في التحويلات (وتدفق في رأس المال الوارد من البلدان المستقبلة للعمالة)، هو تأجيل اتخاذ قرار «إقتصادي» صعب تدعو الحاجة إلى اتخاذه على الصعيد الداخلي. لقد ساد شعور مصطنع بالرخاء، في حين بقيت تعبئة الموارد المحلية في موقف ضعيف لا يخفى على النظر، حيث المدخرات الخاصة والحكومية منخفضة للغاية، وحيث النسبة الكلية للمدخرات لم ترتفع عن عشرة في المائة في أية سنة من سنوات الماضي القريب، في حين يستمر الإتكال على العون القادم من خارج الحدود.

محاولات بذلت مؤخرا لعكس مسار هجرة الكفاءات

بعد منح «جائزة نوبل» إلى العالم الباكستاني العظيم البروفيسور عبد السلام، عادت مشكلة هجرة الكفاءات في باكستان، وما يرتبط بها من مشكلات، إلى دائرة الضوء من جديد. ولقد عمد البروفيسور عبد السلام في غمار التكريم الحافل الذي لقيه في زيارته الأخيرة لباكستان ـ التي قد غادرها من خمس وعشرين سنة بعد أن فشلت بلاده في الإعتراف بفضله ـ إلى تحويل زيارته هذه إلى مناسبة أطلق فيها نداءه الحار بزيادة الإنفاق العام على التعليم العالي والبحث العلمي ليصل إلى واحد في المائة من الناتج القومي الإجمالي (الأمر الذي يكفل في الواقع زيادة الإنفاق على التعليم إلى حوالي ٦ في المائة سنويا، بدلا من المستوى الحالي وهو ٢ في المائة). وبرغم أن الحكومة قد لا تعمد إلى إدخال هذه الزيادةالكبيرة في الإنفاق على التعليم، بسبب الضائقة المالية التي تعانيها، إلا أن قضية العلم والتعليم في باكستان وجدت في ذلك مدافعا حارا عنها. وربما يكون من المفارقة أن نهج باكستان، التي تتعثر خطاها وراء معظم البلدان النامية من حيث التطور التعليمي والإنفاق على التعليم، هي نفسها التي يخرج من صفوفها عالم جدير بالحصول على «جائزة نوبل»ـ التي لم يحصل عليها سوى ستة فقط من علماء العالم النامي. بل إن البروفيسور عبد السلام نفسه أوضح أن الصدفة وحدها هي التي قادته إلى أن يصبح عالما، ومن ثم حائزا على «جائة نوبل»، بعد أن كادوا يستخدمونه في وظيفة بسلك الخدمة المدنية الهندي سنة ١٩٤٦. ومن هنا فالدرس المستفاد من قصة نجاح البروفيسور عبد السلام هو أن بلدانا نامية مثل باكستان إنما تخسر كثيراً إذا لم تخصص جانباً كافيا من

مواردها لتطورها العلمي والتعليمي، وإذا تركت الأمر كله تحت رحمة المصادفات التي لا يتحقق في ظلها إلا إنجاز لهذا الفرد أو ذاك.

وقد بدأت الحكومة مؤخرا العمل في مشروع يستهدف اجتذاب الباكستانيين العاملين بالخارج للعودة إلى وطنهم فترات قصيرة، للعمل في مهام خاصة ضمن الميادين المتعلقة بهم. وقد بدأ المشروع الذي أطلق عليه اسم «تجمع الكفاءات الوطنية» قرب نهاية ١٩٧٨، وهو يتيح شروطا جذابة للمغتربين الباكستانيين بما في ذلك تذكرة طائرة للعودة والإقامة وتسهيلات النقل الداخلي، ومكافأة رمزية تبلغ مائة دولاراً أسبوعيا، وذلك في إطار الزيارات القصيرة الأمد. ويلزم أن تقوم بالإشراف على تلك الزيارات مؤسسة حكومية، أو مؤسسة تدعمها الحكومة، يعهد إليها بأداء مهام محددة. والفكرة هنا هي استغلال رغبة المغترب في مواكبة التطورات الحاصلة في وطنه، ومن ثم الإفادة من خبرته لقاء كلفة إضافية بسيطة. والمعروف أن كثيراً من المغتربين يودّون زيارة وطنهم بصورة دورية لقاء أقربائهم أو لقضاء عطلاتهم، كما أن بوسعهم الإستغناء عن الرواتب الجذابة التي يتقاضونها في الخارج طيلة الفترة التي يقضونها في الوطن. وليس يعرف حتى الآن عدد الباكستانيين الذين أفادوا من هذا المخطط، وما هي نوعية النتائج التي حققها. إلاّ أن هناك دائما خطر استغلال تلك المخططات بصورة خاطئة. وتصبح زيارات هؤلاء الأفراد أمرا بلا جدوى، وذلك إذا لم يتم تخطيطها بعناية، سواء من جانب المغترب نفسه أو من جانب الهيئة المضيفة له. وهناك أيضا خطر أن تصبح تلك المخططات ضحية الاستقطاعات من ميزانيتها قبل أن تتاح لها فرصة إثبات جدارتها.

اما التطور الثاني فهو يتعلق بجامعة «قائد أعظم» في إسلام اباد التي انشئت في سنة ١٩٦٧ (وقد أطلق عليها اسمها الجديد في سنة ١٩٧٦ تكريماً لذكرى مؤسس الدولة بمناسبة الذكرى المئوية لمولده)، والجامعة تقتصر على الدراسات العليا والبحوث. وقد تمثلت الفكرة الأساسية من إنشاء هذه الجامعة في عكس مسار الكفاءات من خلال اجتذاب الأساتذة الباكستانيين المغتربين، كي يقبلوا مناصب في هيئة التدريس بالجامعة الجديدة. ولهذا تم توفير منح العودة للوطن لأعضاء ملاك الجامعة ولعائلاتهم أيضا. وإذا كانت هياكل مرتبات الموظفين قد ظلت مماثلة للمعمول به في الجامعات الأخرى، إلا أن مراتب التدريس والمرتبات المبدئية قد تم تحديدها على أساس مؤهلات المدرس وسجل منشوراته العلمية، قبل أن يتم على أساس الخبرة أو العمر. كذلك عمدت الجامعة إلى إبقاء جهد التدريس مخففاً ليقتصر على أربع ساعات في المتوسط أسبوعياً، وذلك لتشجيع البحوث. وتمنح إجازات دراسية للأساتذة كل ثلاث سنوات، كما توفر تسهيلات بلا

قيود لأعضاء هيئة التدريس لحضور الندوات والحلقات الدراسية على الصعيدين الوطني والدولي.

إلا أن الأهداف الأصلية التي كانت قد توختها هذه الجامعة تعرضت لهزات كثيرة في السنوات الأخيرة، نتيجة لضغوط سياسية من داخل الجامعة وخارجها. وكان أن تدهورت مستويات التدريس. والبحث في تلك الجامعة لتلحق بمستوى الجامعات الأخرى، الأمر الذي دمّر الأساس الذي تنهض عليه مكانتها الخاصة، ونال من قدرتها على اجتذاب عناصر أفضل من الأكاديميين. وقد أصبحت الإدارة معنية حاليا وبصورة رئيسية بمشكلة الطلاب التي ظلت في السابق أمرا مجهولا. ويقال إن الحكومة تميل الآن إلى إعادة الجامعة إلى سابق مكانتها، وإلى إيلاء مزيد من التركيز إلى مجالي التدريس المتقدم والبحوث. لكن يبقى السؤال مطروحا: إلى أي حد يمثل هذا الأمر التزاما أصيلا، وانشغالاً عميقاً برفع مستوى التعليم والبحوث؟ ثم إلى أي حد يمكن أن يكون ذلك مجرد تدبير ظرفي تتخذه الإدارة لتفادي القلاقل التي يثيرها الطلاب؟

ومن أفدح المغالطات المتعلقة بهجرة الكفاءات أن بالإمكان السيطرة عليها بفرض قيود صارمة على السفر إلى البلدان الأجنبية، وعلى المشاركة في الحلقات الدراسية واجتماعات البحوث المنعقدة في تلك البلدان. ويبدو أن القائمين على الحكومة الباكستانية، أو على الأقل أولئك الذين يديرون دفة سياستها على الصعيد التنفيذي، يؤمنون إيمانا عميقا بهذه الغربة. ومن هنا فليس يكفي لأستاذ أو باحث أن يحصل على إذن من الجهة التي تستخدمه لكي يسافر، وهو أمر بحد ذاته مشروع ومرغوب، ولكن عليه أن يحصل على خلو طرف من عدد من الهيئات، غالبا ما ترتبط بأوهى الصلات مع هدف زيارته، أو حتى مع مهنته ذاتها. والمهم أن هذا الأمر يصيب الفرد بأكبر قدر من الإحباط، ويؤدي به إما إلى العزلة أو إلى قرار مغادرة البلاد بصورة نهائية. وقد أعرب رئيس باكستان مؤخرا عن أسفه بصدد هذه القيود، وأعلن أن «من الآن فصاعدا لن تكون هناك قيود على أن يذهب العلماء إلى أي مكان في العالم بحثا عن المعرفة، سواء ذهبوا إلى الولايات المتحدة أو إلى تريستا أو إلى الإتحاد السوفياتي»(١٤). ويأمل المرء أن يلقى تصريح الرئيس هذا ترجمة أمينة تضعه موضع التنفيذ.

---

(١٤) **Dawn**, Overseas Edition, (8 December 1979), p.4.

المناقشات

غيش: في سنة ١٩٧٦/ ١٩٧٧، زادت ميزانية التعليم في بنغلادش بنسبة ٣٠ في المائة للمرحلة الإبتدائية (وهي نسبة كادت تعادل معدم التضخم) وبنسبة ٦٠ في المائة أو ٨٠ في المائة للمرحلة الثانوية وبنسبة ٧٠٠ في المائة للتعليم الجامعي. وكان هذا يحدث في نفس الوقت الذي كانت بنغلادش تشهد فيه تدفقاً كبيراً جداً من خريجيها إلى الخارج. وجاء هذا التوسع في خريجي الجامعات مرتبطاً بالرغبة في زيادة نصيب بنغلادش من السوق المزدهرة للخريجين في دول النفط الغنية.

وأتصور أنه عندما يقع معظم التعليم في يد القطاع العام يتواصل التوسع في الإنفاق على هذا القطاع. بيد أن هذه الأموال يكاد يستأثر بها أبناء العائلات الميسورة الحال على نحو ما تبينه دراسة أجريت في باكستان مؤخرا، تبين منها أن ٩٠ في المائة من مجموع الإنفاق على التعليم قد حظي به عدد صغير من أبناء العائلات المتوسطة الدخل والمرتفعة الدخل. ومن هنا فالذي يتحمل كلفة هجرة الكفاءات هم الأطفال الذين لا يتلقون تعليما على الإطلاق في حين يتلقى غيرهم ما يستحقون وزيادة حتى يعجز بلدهم عن استيعابهم ومن ثم يهاجرون.

نسيم: أوافق على على أن ثمة حاجة لترشيد الموارد المرصودة للإنفاق على التعليم. إلا أنني أدعو إلى زيادة في الإنفاق التعليمي متناسبة مع غيره من أوجه الإنفاق، إذ أن ذلك من شأنه أن ينقل توازن القوى في المجتمع لصالح القطاعات التي تنشد العدالة الإجتماعية والتقدم.

غيش: كيف يساعد هذا القطاعات الفقيرة من السكان؟

نسيم: هل لديك ما تقترحه من طرق بديلة لذلك؟

غيش: برغم أنني لن أطرح أي مقترح محدد بالنسبة لباكستان، إلا أنني أظن أن هناك باكستانيين كثيرين سيفعلون ذلك.

الهجرة العكسيّة للكفاءات والحاجة الى قوى بشريّة متعلّمة : تجربة جمهوريّة الصّين الشعبيَّة

يون سيغورد سون

تتمتع جمهورية الصين الشعبية بوضع فريد بين البلدان النامية، حيث لم تعانِ من هجرة الكفاءات على نحو ما عانته بلدان أخرى نامية. بل إن الصين، بدلا من ذلك أفادت في مناسبتين اثنتين: الأولى في مطلع الخمسينات، والثانية في منتصف الخمسينات، من عودة عدد كبير من العلماء المؤهلين تأهيلا عاليا، الذين كانوا قد غادروا بلادهم قبل قيام جمهورية الصين الشعبية وتدربوا ثم عملوا في مجال العلوم الطبيعية والهندسية في الخارج.

إلَّا أن التغييرات الكبيرة التي طرأت على السياسات الصناعية والإقتصادية منذ أواخر الخمسينات أسفرت عن تناقضات كبيرة بين عرض القوى البشرية العلمية والتقنية والطلب عليها. وقد حدث خلال «الثورة الثقافية» أن تفكك بنيان الجامعات والكليات بصورة أو بأخرى، فيما يتعلق بالتعليم الجامعي المتعارف عليه. وفي الوقت نفسه جرى سحب أعداد كبيرة من ذوي المؤهلات للعمل ضمن نشاطات لا يتاح فيها الإنتفاع من تدريبهم الأصلي، وإن كان لا ينبغي أن يؤخذ هذا على أنه حجة على أن السياسات الشاملة للبلاد كانت خاطئة أو جانبها التوفيق. بيدَ أن هذا قد أدى إلى وضع وجدت الصين فيه نفسها منذ أعادت صياغة أولوياتها في عملية التحديث في ١٩٧٧ـ ١٩٧٨، وقد عانت نقصا فادحا في القوى البشرية المؤهلة في جميع المجالات تقريبا.

ولسوف نناقش في الجزء الرئيسي من هذه الورقة الكيفية التي تطور بها هذا الوضع، ومحاولة الصين تغييره عن طريق عدد من التدابير الطموحة، التي قد يكون بعضها ذا صلة بقضايا البلدان النامية الأخرى.

لدى إنعقاد مؤتمر عموم الصين الأول للعلوم الطبيعية في آب/أغسطس ١٩٥٠

تقرر وقتها مناشدة العلماء والتقنيين الصينيين العودة من الخارج. وهكذا عاد إلى البلاد في نهاية ذلك العام أكثر من ألف منهم، في حين استمر المتعلمون يعودون إلى الصين أيضا حتى منتصف الخمسينات. وقد شكل العلماء العائدون قوة دفع كبيرة لبرنامج الصين في مجالي العلم والتكنولوجيا. كذلك فقد انطوى تدريب عدد كبير من العلماء والطلاب والمهندسين في الإتحاد السوفياتي خلال الخمسينات، على مساهمة كبيرة أخرى أضيفت إلى موارد الصين من القوى البشرية. وأمكن لبرنامج التعليم والتدريب الذي كان يتوسع بخطى سريعة أن ينتج بعد سنوات عشر فائضا كبيرا من خريجي الجامعات والكليات، الذين جرى استنزافهم جزئيا في سياق عملية «الثورة الثقافية» ليوجهوا صوب المناطق الريفية وإلى مهام غير تخصيصية. ثم أدى الإغلاق شبه الكامل لمؤسسات التعليم العالي حتى ١٩٧٥ إلى أن طرأ بدلا من هذا الفائض نقص خطير في القوى البشرية المؤهلة.

وعادت الصين في ١٩٧٨ لتعقد من جديد ما اعتبر وقتها المؤتمر العلمي الوطني الأول، الذي خطط لأولويات التحديث وبرامجه في مجال العلم والتكنولوجيا للفترة الواقعة بين ١٩٧٨ و ١٩٨٥. وكان من بين الأهداف المنشودة تدريب ٨٠٠ ألف من العاملين في مجال البحوث في ١٩٨٥ في مقابل حوالي ٣٠٠ ألف باحث في ١٩٧٨. وفي جملة الأهداف المتعلقة بالقوى البشرية العلمية كان هناك أيضا تدريب حوالي ٨٠ ألفا من العلماء والمهندسين المؤهلين. وتطلبت هذه الخطط الطموحة إحداث تغييرات كبيرة في السياسة التعليمية في الجامعات، ولا سيما في مجال تدريب طلاب الدراسات العليا، كما اقتضت إيفاد عدد كبير من الطلاب إلى الخارج. إن الصين لم تعان في أي وقت من الأوقات من هجرة دولية للكفاءات، اللهم إلا في مرحلة الإضطرابات التي رافقت تولي السلطة في البلاد وتأسيس جمهورية الصين الشعبية. وإن كان من المعلوم أيضا أن عددا من المثقفين؛ وبعضهم من ذوي المؤهلات العالية، قد غادروا الصين في ١٩٤٩-١٩٥٠، وفي ١٩٥٧، وفي أوائل الستينات، ثم في السبعينات. وجميع هؤلاء تقريبا كانوا غير مرغوبين في الصين من الناحية الإجتماعية، بسبب أصولهم الأسرية أو معتقداتهم الأيديولوجية. إلا أن الهجرة الداخلية التي حدثت للكفاءات ربما تكون قد تسببت في بعض الأوقات في حدوث خسائر فادحة على صعيد قطاعات الإقتصاد التقنية.

وتواجه الصين في الوقت الحالي عددا من المشكلات التي ينبغي حلها[1]، ومن

(١) في هذه التعليقات كما في غيرها مما ورد لدى مناقشة قضايا التنظيم والادارة، ادين بالكثير إلى **Richard Suttmeier, Science and Technology and China's Drive for Modernisation (Stanford: Hoover Institution Press. 1980).**

الشكل رقم (١)

الهرم التعليمي للصين (١٩٧٩ - ١٩٨٠)

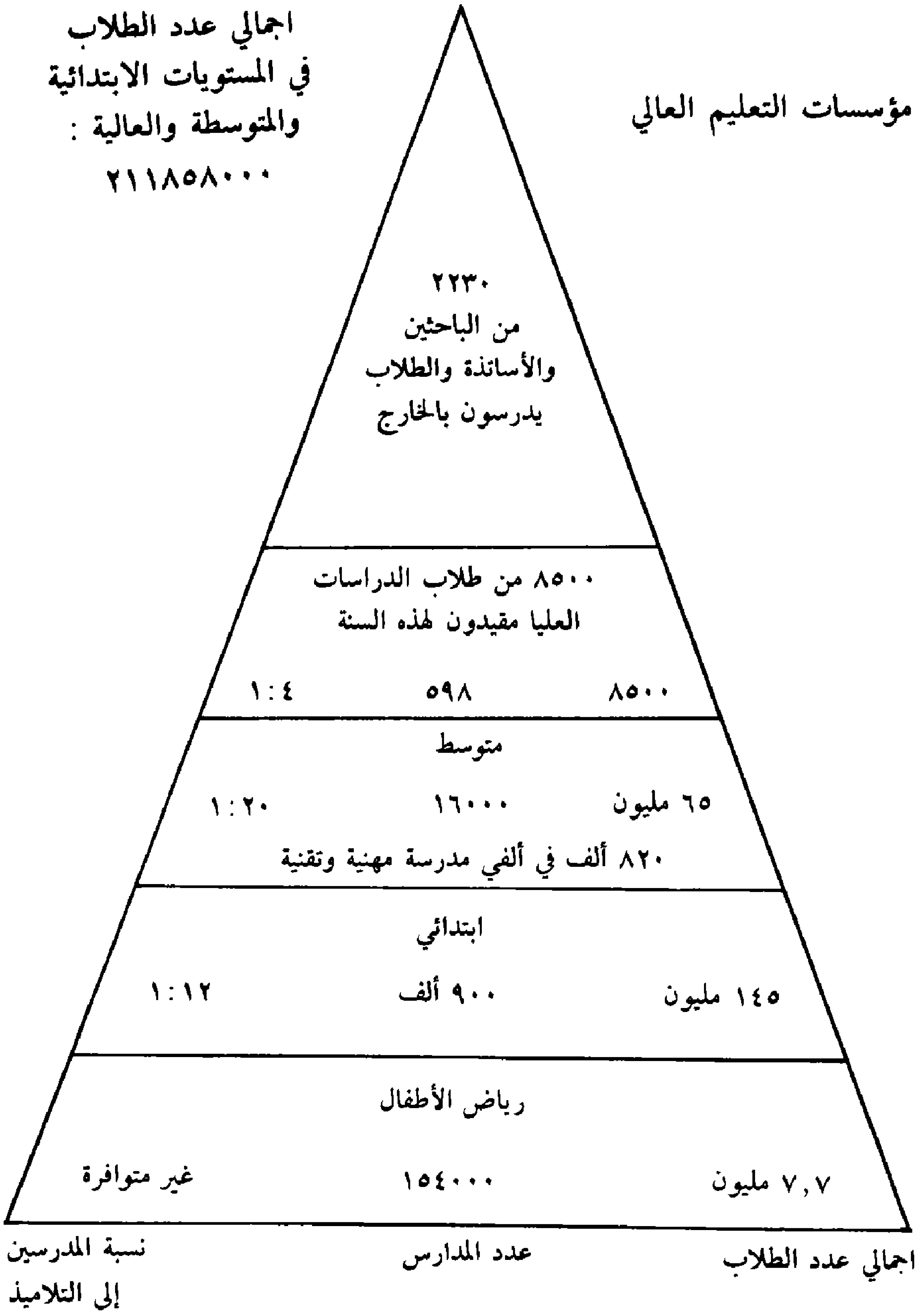

المصدر : The China Business Review, November- December 1979, p.30.

بينها مشكلة النقص في القوى البشرية المهنية، وذلك لأن البحث والتطوير اللذين تنهض عليهما التكنولوجيا القائمة على أساس علمي ليسا بكافيين بحال من الأحوال. كذلك، يتميز هرم التعليم بأنه بالغ الصغر عند قمته (أنظر الشكل رقم ١). ولسوف تعالج هذه الورقة بصورة رئيسية الوضع الحاصل في العلوم الطبيعية والهندسية، حيث عانت قطاعات هذه العلوم نقصا فادحا، كما تعرضت لمعارك ضارية حول السياسات المتبعة فيها. إلا أنه يبدو أن وضع الصين في مجالي الطب والزراعة قد انطوى على مشاكل أخف حدة ووطأة.

التدريب خارج البلاد - في الإتحاد السوفياتي

في أعقاب مؤتمر عموم الصين الأول للعلوم الطبيعية (آب/أغسطس ١٩٥٠) عاد عدد من الأفراد إلى الصين[٢]. ثم حدث في ١٩٥٤ أن عهد إلى السفارة الهندية في الولايات المتحدة بتسجيل ومعاونة الطلاب الصينيين على العودة إلى الصين، إذا ما كانوا راغبين في ذلك. وقدر أن عدة مئات من العلماء والمهندسين الصينيين عادوا إلى بلادهم بين عامي ١٩٥٥ و ١٩٥٦، إلا أن معظم الصينيين من هذه الفئة لا بد وأنهم بقوا بلا عودة في ضوء ما ذكره كيومو- جو رئيس أكاديمية العلوم في ذلك الوقت، من أن هناك عشرة آلاف من العلماء والمهندسين الصينيين كانوا لا يزالون مقيمين في الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الغربية. ثم تضاءل عدد العلماء العائدين، خلال الحملة المعادية للإتجاه اليميني التي أعقبت الدعوة القائلة: «دع مائة زهرة تتفتح، ودع مائة مدرسة تتساجل».

ونظراً لأن إمكانيات التدريب المتقدم كانت محدودة في الداخل، بات من الطبيعي إيفاد الطلبة إلى الخارج. وفي فترة ١٩٥٠ - ١٩٦٠ ذهب أكثر من ٩٠ بالمائة من الطلاب الصينيين الذين درسوا بالخارج إلى الإتحاد السوفياتي، وكانت الغالبية العظمى منهم طلاباً بالمرحلة الجامعية الأولى[٣]. وتم، حسب المصادر السوفياتية، إرسال حوالي ٧٥٠٠ طالب صيني إلى الإتحاد السوفياتي خلال الفترة ١٩٥٠ - ١٩٦٠، منهم ٥٥٠٠ طالب في المرحلة الجامعية الأولى، وألفا طالب تخرجوا من هذه المرحلة. وبناء على

---

(٢) أنظر على سبيل المثال: Reitsu Kojima,«The Bearers of Science and Technology Have Changed.» **Modern China**, v. 5,(April 1979), no. 2, p. 191; and Cheng Chu-yuan, **Scientific and Engineering Manpower in Communist China 1949- 1963** (Washington D.C.: National Science Foundation, US Government Printing Office, 1965), pp. 220- 222.

(٣) المعلومات المتعلقة بالتدريب في الاتحاد السوفياتي مستقاة من:
Chu-yuan, **Scientific and Engineering Manpower in Communist China 1949- 1963.**

طلب الحكومة الصينية، شرعت الأكاديمية السوفياتية للعلوم في قيد العلماء الصينيين الشبان الواعدين في ١٩٥٦. وفي السنة التالية ذهب حوالي ٣٥٠ عالماً صينياً إلى أكاديمية العلوم السوفياتية لتلقي تدريب متقدم، فيما ذهب ثلاثمائة آخرون في ١٩٥٨. وقد بلغ إجمالي .العلماء الصينيين الذين تلقوا تدريباً متقدماً في الإتحاد السوفياتي خلال الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٥٨ أكثر من ألف عالم.

وقد ذهب معظم الطلاب إلى الإتحاد السوفياتي خلال الفترة ١٩٥٣ ـ ١٩٥٦. وحسب ما يقره البروفيسور شنغ (Cheng)، ما أن جاء صيف ١٩٥٦ حتى كان أكثر من ستة آلاف من الطلبة الصينيين قد درسوا في الإتحاد السوفياتي. بيد أنه لم يرسل إلا ١٢١٢ طالباً صينياً خلال السنوات الأربع التالية (١٩٥٧ ـ ١٩٦٠). وجاء هذا الإنخفاض الحاد، بصورة رئيسية، بسبب تغير طرأ على السياسة الصينية وقضى بالإقتصار على إرسال المتخرجين فقط بعد ١٩٥٧. ويقول شنغ (Cheng) أن المراجع الرسمية أفادت بأنه خلال ١٩٥٠ ـ ١٩٥٦ كان ٨٣ بالمائة من الطلاب الذين أوفدوا إلى الإتحاد السوفياتي، من دارسي المرحلة الجامعية الأولى. ثم جاء الحد من طلاب تلك المرحلة ليخفض عدد المبعوثين الإجمالي بصورة كبيرة. لكنه في ضوء قدرة الحكومة الصينية وقتها على إرسال عدد أكبر بكثير من الطلاب المتخرجين فقد يكون هذا التخفيض راجعاً أيضاً إلى عدم تحمس السوفيات لاستيعاب مزيد من الطلاب الصينيين بعد ١٩٥٦.

وقد درس معظم الطلاب الصينيين في الإتحاد السوفياتي العلوم الطبيعية أو الهندسة، وفي تقرير عن وزارة التربية والتعليم في جمهورية الصين الشعبية صدر في العام ١٩٥٧، ذكرت هذه المجموعة بوصفها تشكل ٧٥ بالمائة من مجمل عدد الطلاب الصينيين الدارسين بالإتحاد السوفياتي بين ١٩٥٠ ـ ١٩٥٦.

مع ذلك، فقد عمل غالبية الصينيين المتدربين بالإتحاد السوفياتي بوصفهم تلاميذ صناعيين أو «طلاباً ممارسين» في المنشآت السوفياتية. وشملت هذه الفئة التقنيين والعمال المهرة والعمال شبه المهرة والعاملين في مجال الإدارة. وقد ذكر تقرير صدر في ١٩٥٩ أن ٢٨ ألفاً من هؤلاء الطلاب الممارسين كانوا قد أرسلوا للإتحاد السوفياتي قبل نهاية ١٩٥٨، وكان من بينهم ثمانية آلاف تقني تلقوا تدريبهم في المصانع السوفياتية الحديثة، وربما يكون معظم الباقين من العمال المهرة.

وقد جرى التأكيد، منذ وقت قريب وفي مناسبات عدة، على الإسهامات التي

قدمها العلماء العائدون(٤). وأقامت اللجنة العلمية والتكنولوجية التابعة للدولة حفل إستقبال للعلماء العائدين في نهاية ١٩٧٨ كما إنعقد إجتماع خاص للعلماء العائدين في أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ . ويقال أن فانغ يي(FangYi) نائب رئيس الوزراء ورئيس اللجنة العلمية والتكنولوجية التابعة للدولة كان حاضراً في كلتا المناسبتين، وإنه أشار في المناسبة الأخيرة إلى أن العلماء العائدين لهم دور مهم يؤدونه في تدريب الجيل الجديد. ولا بد من النظر إلى هذاالتعليق في ضوء تعليقات غيره تعلقت بموضوع نوعية العلماء المتدربين في الصين منذ ١٩٤٩ (أنظر أدناه) وثمة مزيد من الإعتبارات المهمة قد تنطوي عليها حقيقة أن الصين قد قررت تدريب عدد كبير من طلابها في الخارج وإن فانغ يي أراد أن يشير إلى أن أمام هؤلاء العلماء والمهندسين المدربين في الخارج دور مهم أيضاً يقومون به في الصين عندما يعودون في منتصف الثمانينات وإلى أنهم لن يعانوا أية

جدول رقم (١)
العلماء والطلاب الصينيون وغيرهم من العناصر الصينية
ممن تدربوا في الاتحاد السوفياتي ١٩٥٠ - ١٩٦٠

الفئة	العدد	النسبة المئوية
علماء	١٣٠٠	٣,٤
معيدون	١٢٠٠	٣,١
طلاب	٧٥٠٠	١٩,٧
- بالمرحلة الجامعية	٥٥٠٠	١٤,٥
- متخرجون	٢٠٠٠	٥,٣
تقنيون	٨٠٠٠	٢١,١
عمال	٢٠٠٠٠	٥٢,٦
المجموع	٣٨٠٠٠	١٠٠,٠

المصدر : Cheng Chu-yuan, **Scientific and Engineering Manpower in Communist Chine 1949- 1963,** (Washington D.C.: 1955), National Science Foundation, p.196.

(٤) «Fang Yi at Party for Returned Scientists» (New China News Agency, 30 December 1978) BBC Summary of World Brodcasts FE/6012/B11/15; and «Vice Premier Fang Yi at Forum for Returned Overseas Chinese Scientists» (NCNA September 11, 1979) BBC FE / 6220 / B11 / 10.

مشكلات على نحو ما عانى كثير من المثقفين في الفترة ١٩٥٧ ـ ١٩٧٦.

ولم يحدث، إلا في فترة متأخرة بعد نهاية «الثورة الثقافية»، أن بدأت النظرة إلى الصينيين المقيمين بالخارج بوصفهم رصيداً يعتمد عليه برنامج تحديث الصين. وعندما بدات العلاقات بين الصين والولايات المتحدة في التحسن في ١٩٧١ ـ ١٩٧٢، جاء عدد لا بأس به من العلماء المولودين في الصين لزيارة وطنهم الأم، وتعددت لقاءاتهم وقتها بالزعماء الصينيين، حيث أعرب العلماء عن آرائهم فيما يتعلق بأوجه النقص التي تشوب البحث العلمي والتطور التكنولوجي في الصين، وطرحوا مقترحاتهم حول كيفية تحسين هذا الوضع. وليس مستبعداً أن يكون لهؤلاء العلماء تأثير في تغيير السياسات المتبعة في مجال تعليم البحث الأساسي والعلم والتكنولوجيا؛ وهي تغييرات تقررت في المؤتمر الوطني للعلوم والمؤتمر الوطني للتعليم، اللذين إنعقدا خلال النصف الأول من عام ١٩٧٨.

الأزمة التعليمية

الصين، مثلها في ذلك كمثل كثير من البلدان النامية، تواجه حالياً أزمة تعليمية. فهي ترى ـ من ناحية ـ ضرورة أن تصل منافع التعليم إلى القطاعات العريضة من جماهيرها، ويتساوى مع هذا ـ من ناحية أخرى ـ ما يوليه بلد كالصين، يرمي إلى الأخذ بأسباب التصنيع السريع، من أهمية حيازته لعدد كبير من الكوادر المهنية المؤهلة تأهيلاً عالياً. إلا أن هذين المطلبين، وكلاهما ملحّ، لم يكن من سبيل للتوفيق بينهما في الماضي. ويبدو أن من بين النتائج التي ترتبت على ذلك، إهمال تدريب الإختصاصيين وإهمال النظام الجامعي على السواء. وعلى هذا يلزم الآن التوسع في مؤسسات تدريب المهندسين والعلماء بصورة كبيرة، إذا ما كان للمعدل العالي المنشود للنمو الإقتصادي في الإنتاج الصناعي والزراعي أن يتحقق.

ولقد ظل الأجانب يتداولون فيما بينهم حول ما أصاب الصين من نقص في إمكاناتها الإنمائية الصناعية والتقنية بعد أن أغلقت الجامعات خلال سنوات الثورة الثقافية. وهو قول أصبح مقنعاً بصورة متزايدة. ومن هنا فإن التركيز منذ ١٩٧٨ على التنمية الإقتصادية والصناعية والتكنولوجية المستمد من «أبعاد التحديث الأربعة» (الصناعة، الزراعة، الدفاع والعلم والتكنولوجيا) سوف يزيد ولا شك من إلحاح الطلب على الأفراد المتدربين تدريباً جامعياً.

وإذا ما نظرنا إلى أشكال القيد في معاهد التعليم العالي الصينية (أنظر الشكل رقم

٢) نجد أن الصين إنما فقدت جيلاً جامعياً يبلغ قرابة مليوني طالب. بيد أن المشكلة الراهنة لم تعد تتمثل في إهدار جيل كان ممكناً الإفادة منه، قوامه مليونان من العلماء والمهندسين، في ظل السياسات التعليمية للثورة الثقافية، ذلك لأن هناك مشكلة مماثلة في الخطورة تتمثل فيما تعانيه الصين من نقص في القوى البشرية المدربة واللازمة لبرامجها التصنيعية، حيث أن ٥٠ في المائة من الطلبة المقيدين في الجامعات إلتحقوا بأقسام العلوم الطبيعية والهندسية.

كذلك تواجه الصين مشكلة سياسية تتمثل في توفير العمل لأعداد كبيرة من الأفراد الذين يصلون سن العمل كل سنة بما يعنيه ذلك من زيادة صافية تبلغ ١٠ ملايين فرد كل سنة. بل إن أفراد «الجيل الضائع»، الذي يعنى في هذا السياق جميع الذين إنقلب تعليمهم رأساً على عقب إبّان «الثورة الثقافية» وما بعدها، قد يشكلون بدورهم مشكلة سياسية بالقدر نفسه من الخطورة، إذ أن أفراد هذا الجيل يخطون الآن نحو أنشط سنوات النضج من عمرهم. وقد يشكل هؤلاء قوة إقلاق محتملة ذات حجم ضخم، نظراً لخبرتهم الكبيرة في صنع الثورات مع إفتقارهم في الوقت ذاته إلى المهارات التي بات المجتمع يوليها حق التقدير، لاسيما وأن عددهم يصل إلى ١٥٠ مليوناً أو أكثر من سدس عدد سكان البلاد.

ولقد حان الوقت لننظر إلى النتائج المترتبة على وجود جيل جامعي ضائع، في ضوء الإحتياجات المطروحة في مجال العلوم الهندسية والطبيعية(٥). وسوف نستخدم معطيات مستقاة من تجربة الهند، في غمار محاولتها الربط بين ما تملكه من رصيد وما يعوزها من إحتياجات في مجال ملاك المهن الهندسية، ثم نطبق هذه البيانات على توسع الإقتصاد الصيني. تكشف دراسة هندية(٦) النقاب عن أن نسبة الناتج إلى عدد المهندسين إنما تتناقص مع توسع الإقتصاد، ويصدق نفس المقياس على نسبة الإستثمار إلى عدد المهندسين، برغم أن معدل التناقص يكون أبطأ في هذه الحالة بكثير. ومع ذلك فإن نسبة المهندسين إلى القوى العاملة تزداد بسرعة ملحوظة. ونحن لا نملك، لسوء الحظ،

---

(٥) المناقشة التالية مأخوذة من: Jon Sigurdson, **Technology and Science in the People's Republic of China: An Introduction** (Oxford:Pergamon Press, 1980).

(٦) **Engineering Manpower: A Sectorial Study of Engineering Manpower Requirements up to 1976, based on Output, Investment and Workforce** (Institute of Applied Manpower Research, IAMR Report No. 1/1967, New Delhi 1967). The methodology and new figures are further discussed in **Engineering Occupations in the Fifth Plan** (IAMR Report No. 1 / 1974).

الشكل رقم (٢)

الدارسون المقيدون للمرة الأولى في معاهد التعليم العالي بجمهورية الصين الشعبية (١٩٥٥ - ١٩٨٠)

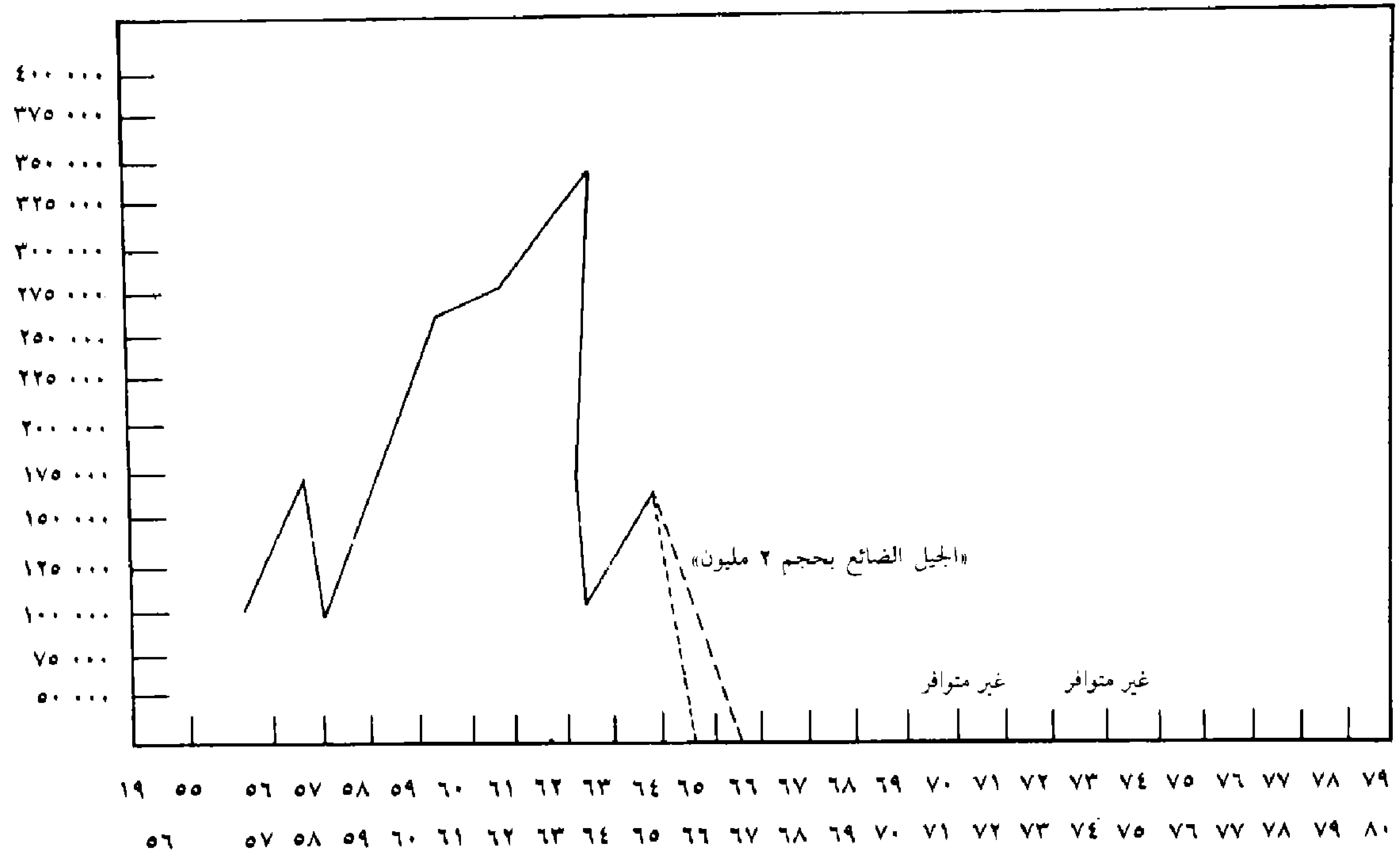

المصدر: The China Bussiness Review, November-December 1979, P. 29.

تقديرات عن الإستثمار والقوى العاملة في الصين، ولهذا سوف نركز على نسبة الناتج إلى عدد المهندسين، علماً بأنه ليس لدينا من الأسباب ما يجعلنا نعتقد بأن الإقتصاد الهندي جدير بأن يختلف هيكليا عن نظيره الصيني إلى الدرجة التي تجعل مقارنتنا هذه غير ذات موضوع.

وفي الجدول رقم (٢)، عرضنا عدد المتخرجين في العلوم الهندسية والطبيعية سنة بعد سنة، منذ ١٩٤٩[٧]. وقد حسب العدد المتراكم على أساس الأرقام السنوية، كما أن الجدول يعرض سلاسل قياسية لعدد الخريجين (١٠٠ في ١٩٥٧)، ويشمل كذلك رقماً قياسياً للإنتاج الصناعي، قائماً على أساس دراسة حديثة للإقتصاد الصيني (١٠٠ في ١٩٥٧)[٨]. كذلك جرى إسقاط السلاسل القياسية للإنتاج الصناعي إلى ١٩٩٠ - مع إفتراض أن معدلات النمو تتراوح بين ٨ بالمائة و١٢ بالمائة.

وتبين السلسلتان أن الرقم القياسي للخريجين قد زاد إلى ٥٢٨ في ١٩٦٦، في حين أن الرقم القياسي للإنتاج الصناعي في السنة ذاتها كان ٢٣١ فقط. وثمة إحتمال قاطع بأنه كان هناك نقص في خريجي الهندسة في ١٩٥٧، وإن كان يبدو من المأمون الإفتراض بأن التوسع المستمر في التعليم في مجال العلوم الهندسية والطبيعية قد أثمر، بحلول ١٩٦٦، فائضاً من الخريجين الذين لم تكن ثمة حاجة إليهم في تلك المرحلة من التنمية الصناعية والإقتصادية للصين. بيد أن فائض الخريجين قد يكون صغيراً نسبياً، إذا ما أخذنا في الإعتبار حقيقة أن نسبة الناتج إلى عدد المهندسين تضمحل في بلد نام كالهند، وهو ما ينبغي أن يصدق أيضاً على الصين. ومع إفتراض معدل نمو صناعي يبلغ ١٠ بالمائة في السنة، فإن ذلك يشير إلى أن عدد «الخريجين المضيَّعين» من ١٩٦٧ فصاعداً يكاد يتفق مع عدد «الخريجين الفائضين» خلال السنوات السابقة على «الثورة الثقافية». ومن المحتمل أن يكون هذا الوضع قد استمر سائداً حتى مطالع السبعينات. وليس من شك في أنه كان بوسع الصين أن تفيد من طاقتها المتعلمة بطرق أخرى. وإن كان يلزم، والحالة هذه، أن نتذكر الأهمية التي كانت معطاة لتحقيق الإتساق بين الأهداف طويلة الأجل، وتلك القصيرة الأجل، وأنه كان من الضروري إرساء قاعدة أفضل تقوم عليها إستراتيجية إنمائية يتم في ظلها التركيز على تنمية المناطق الريفية. لكن وضعاً كهذا كان

---

(٧) Joint Economic Committee of Congress, **PRC: An Economic Assessment** (Washington D.C.: Congress of the US, 1972), p.219.

(٨) **China: A Reassessment of the Economy.** A compendium of papers submitted to the Joint Economic Committee (Washington D.C.: Congress of the US, 1975).

من شأنه أن يستلزم توسعاً سريعاً في التعليم الجامعي، إذا ما كان للصين أن تعقد عزمها على اتباع سياسة تأخذ بأسباب التصنيع السريع.

وإذا ما افترضنا أن القيد بالجامعات لا بد وأن يتماشى مع الزيادة المفترضة التي تبلغ ١٠ بالمائة في الإنتاج الصناعي، وهو ما يكاد يعادل توسع القطاع الحديث في الإقتصاد ـ في هذه الحالة سوف يكون القيد قد حقق في ١٩٩٠ زيادة تقرب من ٧٠٠ ألف طالب، وبهذا يكون مجموع المقيدين بالجامعات قد وصلوا إلى حوالي ٢,٨ مليون إذا ما افترضنا أن متوسط فترة الدراسة الجامعية هو أربع سنوات.

وإذا ما قبلنا أن المعدلات المسقطة للنمو الصناعي سوف تتراوح ما بين ٨ بالمائة و١٢ بالمائة، كما هو وارد في الجدول رقم (٢)، لا تضّح أن الأمر يستلزم تدريب عدد كبير جداً من خريجي فروع العلوم الهندسية والطبيعية، ناهيك عن غيرهم من الفئات الأخرى. وتشير الحسابات المبسطة إلى أنه يتعين على الصين أن تدرب من ٢ إلى ٤ ملايين خريج في الفترة المنتهية سنة ١٩٩٠، بحيث تتمكن من تلبية الطلب المتوقع على القدرات الهندسية والعلمية، ضمن القطاعات الصناعية، مع إفتراض أن نسبة الناتج إلى عدد المهندسين ستظل كما هي دون تغيير. ويبدو محتملاً في ضوء التجربة الهندية التي تدنت فيها نسبة الناتج إلى عدد المهندسين، أنه سيلزم تنقيح هذه الأرقام إلى أعلى. كذلك لم تطرأ تصحيحات في هذا الصدد للتعويض عن عوامل التآكل. ومن هنا فالأرقام المطلوبة لا تزال أعلى. أما تنقيح معدلات النمو الإقتصادي في الصناعة إلى أسفل من ١٠ في المائة إلى ٨ في المائة، وربما ٦ في المائة فقط، على نحو ما تكشف في ٧٩/١٩٨٠، فهو يعكس عدداً من المعوقات في الإقتصاد الصيني حيث مسألة القوى البشرية تشكل واحداً فقط من هذه المعوقات.

ويتضح النقص في خريجي الجامعات من المناقشة التي دارت حول كيفية إستخدام خريجي عام ١٩٧٨ وعددهم ١٦٠ ألفاً، وقد أدلت لجنة التخطيط الحكومية بالتعليقات التالية حول نمط التوزيع(٩). أولاً، تعيين الخريجين في مشاريع البحث العلمي الرئيسية ومشاريع البناء الواسعة النطاق. ثانياً، إعطاء الأولوية لاختيار خريجي الدراسات العليا ومدرسي البرامج الأساسية وإلحاقهم بالجامعات والكليات الرئيسية.

ويشكل طلبة الكليات والدراسات العليا أحد العوامل الأساسية في تطوير العلم

---

(٩) «College Graduates Assigned to Construction and Industry,» (NCNA, 15 August 1978; BBC FE / 5894 / B11 / 15).

جدول رقم (٢)
العلاقة بين الخريجين في مجال العلوم الهندسية والطبيعية وبين الانتاج الصناعي في الصين

السنة	عدد الخريجين (متوسط سنوي) (بالآلاف)	المتراكم (متوسط سنوي) (بالآلاف)	الرقم القياسي (١٩٥٧ = ١٠٠)	الانتاج الصناعي رقم قياسي (مايكل فيلد) (١٩٥٧ = ١٠٠)
١٩٤٩	٦,٣			
١٩٥٠	٦,٢	١٢,٥		
١٩٥١	٥,٩	١٨,٤		
١٩٥٢	١٢,٤	٣٠,٨		
١٩٥٣	١٦,٣	٤٧,١		
١٩٥٤	١٦,٤	٦٣,٥		
١٩٥٥	٢٠,٦	٨٤,١		
١٩٥٦	٢٦,٠	١١٠		
١٩٥٧	٢٠,٧	١٣١	١٠٠	١٠٠
١٩٥٨	٢٢,١	١٥٣	١١٧	١٤٥
١٩٥٩	(٢٧,٧)	١٨١	١٣٨	١٧٧
١٩٦٠	(٥٧,٩)	٢٣٩	١٨٢	١٨٤
١٩٦١	٦٤,٠	٣٠٣	٢٣١	١٠٨
١٩٦٢	٧٠,٠	٣٧٣	٢٨٥	١١٤
١٩٦٣	٨٧,٠	٤٦٠	٣٥١	١٣٧
١٩٦٤	٨٦,٠	٥٤٦	٤١٧	١٦٣
١٩٦٥	٧٣,١	٦١٩	٤٧٣	١٩٩
١٩٦٦	٧٣,١	٦٩٢	٥٢٨	٢٣١
١٩٦٧	٥,٠	٦٩٧	٥٣٢	٢٠٢
١٩٦٨	١٠,٠	٧٠٧	٥٤٠	٢٦٥
١٩٦٩	١٥,٠	٧٢٢	٥٥١	٢٦٥
١٩٧٠	١٥,٠	٧٣٧	٥٦٢	٣١٣
١٩٧١	٣٥,٣	٧٧٢	٥٨٩	٣٤١
١٩٧٢	٣٥,٣	٨٠٧	٦١٦	٣٧١
١٩٧٣	٧٦,٥	٨٨٤	٦٧٤	٤١٦
١٩٧٤				٤٣٢

		(+ ٨٪	رقم قياسي مسقط + ١٠٪ كل سنة	+ ١٢٪)
١٩٧٥		٤٦٧	٤٧٥	٤٨٩
١٩٧٦		٥٠٤	٥٢٣	٥٤٢
١٩٧٧		٥٤٤	٥٧٥	٦٠٧
١٩٧٨		٥٨٨	٦٣٢	٦٨٠
١٩٧٩		٦٣٥	٦٩٦	٧٦١
١٩٨٠		٦٨٦	٧٦٥	٨٥٣
١٩٨١		٧٤٠	٨٤٢	٩٥٥
١٩٨٢		٨٠٠	٩٢٦	١٠٧٠
١٩٨٣		٨٦٤	١٠١٩	١١٩٨
١٩٨٤		٩٣٣	١١٢٠	١٣٤٢
١٩٨٥		١٠٠٧	١٢٣٣	١٥٠٣
١٩٨٦		١٠٨٨	١٣٥٦	١٦٨٣
١٩٨٧		١١٧٥	١٤٩١	١٨٨٥
١٩٨٨		١٢٦٩	١٦٤١	٢١١١
١٩٨٩		١٣٧٠	١٨٠٥	٢٣٦٥
١٩٩٠		١٤٨٠	١٩٨٥	٢٦٤٨

المصدر : J. Sigurdison, «Technology and Science» **in The People's Republic of China: An Introduction.** (Oxford: Pergamon Press, 1980).

والتكنولوجيا. وقد أشارت القيادة في الصين إلى أن «نوعية الطلبة الجدد الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي قد هبطت عاماً بعد عام، مما أسفر عن فجوة في تدريب الأفراد العلميين والفنيين». وهناك إنتقاد آخر هو أنه لما كان المستوى التعليمي للطلبة منخفضاً ومستوياتهم مختلفة، فمن الصعب على المدرسين أن يباشروا التدريس، ومن الصعب على الطلبة أن يتعلموا. وفي مؤتمر وطني عن قيد الطلبة عقدته وزارة التربية في خريف ١٩٧٧، علمنا أن «العمل من أجل إلحاق الطلبة بمعاهد التعليم العالي يرتبط إرتباطاً مباشراً بنوعية الأخصائيين الرفيعي المستوى الذين يجري تدريبهم»، وأنه «يؤثر على التعليم المتوسط والإبتدائي».

ويشير هذا الجدول إلى وجوب زيادة عدد المقيدين في المؤسسات القائمة زيادة كبيرة، ووجوب إنشاء عدد من المؤسسات الجديدة للتعليم العالي. ولا بد أن يكون واضعو السياسة العامة قد توصلوا إلى النتائج نفسها لدى إتخاذهم القرارات التي

صدرت في ١٩٧٨ لإصلاح نظام التعليم العالي. ولقد أشار وزير التربية والتعليم لدى إنعقاد المؤتمر الوطني للتعليم في ١٩٧٨، إلى أن من الضروري إقامة مدارس متنوعة للتعليم العالي ومع التركيز على الجامعات النظامية التي تستغرق الدراسة فيها أربع أو خمس سنوات، وستبذل جهود قوية لإقامة معاهد متخصصة تستغرق الدراسة فيها سنتين أو ثلاثاً مع القيام، على أساس تجريبي، بإنشاء فصول للمدارس العليا أو إنشاء كليات أساسية تستغرق الدراسة فيها سنتين أو ثلاثاً. كذلك فسوف يتم على نحو أسرع إنشاء كليات وجامعات جديدة بحيث يكون كل إقليم من أقاليم البلاد قادراً على تلبية إحتياجاته من الأفراد المدربين بشكل عام، بما في ذلك المدربون في مجال الآداب والعلوم والهندسة والزراعة والطب وإعداد المعلمين. ومن هنا يقوم البرنامج الوطني للتعليم ١٩٧٨ - ١٩٨٥ على المفهومين الأساسيين التاليين:

(١) السير على ساقين إثنتين وتشغيل أنواع كثيرة من المدارس؛
(٢) النهوض بنوعية التعليم.

وقد زاد عدد الجامعات والكليات وتوسع القيد فيها لتلبية الأعداد المطلوبة من القوى البشرية. وقد عادت الصين، بغية تلبية إحتياجاتها من التدريب رفيع المستوى، إلى الأخذ مجدداً بمفهومي إنشاء الكليات والجامعات الأساسية وبتدريب عدد لا بأس به من الطلاب في الخارج.

المدارس الأساسية وفرص التعليم

من بين ما يقرب من ٦٠٠ مؤسسة في مجال التعليم العالي قررت وزارة التربية والتعليم تخصيص ٨٨ منها لتكون جامعات أساسية أو جامعات رائدة تخدم البلاد ككل(١٠). وقد كان هناك ستون وحدة من تلك الوحدات تتمتع هذا المركز قبل «الثورة الثقافية»، أما الباقي فقد أضيف مؤخراً إلى القائمة. وبموجب هذا البرنامج سيكون هناك عدد من الجامعات والكليات النموذجية التي تستقبل بين صفوفها «الطلاب من ذوي المستوى التعليمي الرفيع»، الأمر الذي يوجب تزويد هذه الكيات بهيئات تدريسية أكفاء ومرافق تعليمية أفضل. كما ستقدم الدولة دعماً إضافياً لها بتزويدها بالمراجع والمعدات التعليمية. وقد قيل في تبرير التركيز على الوحدات الأساسية هذه في مجال التعليم العالي إنها تعد بمثابة «وسيلة فعّالة لرفع نوعية التعليم والإسراع في تدريب الكوادر».

---

(١٠) «Key Universities and Colleges Listed.» (NCNA, 1 March 1978; BBC FE/5754/B11 / 13).

ولا يقتصر مبدأ الوحدات الأساسية على النظام الجامعي، ففي بداية ١٩٧٨ أصدرت وزارة التربية والتعليم كتاباً دورياً بشأن برنامج تجريبي يقضي بإفتتاح مدارس أساسية إبتدائية ومتوسطة في طول البلاد وعرضها. وسيكون بعضها في المدن والبعض الآخر في الريف. كذلك سيجري تعيين عدد من الكليات التي تديرها المشاريع الصناعية ومشاريع النقل والمواصلات، بوصفها وحدات أساسية حيث سيصير التركيز على المعارف التعليمية الأساسية في إطار صلتها بأقسام معينة، منها مثلاً قسم المعادن أو قسم الجيولوجيا. كما أن من المقرر أن يؤدي طلاب هذه المدارس قدراً بعينه من العمل المنتج. وتتوقع الدوائر التعليمية المعنية أن تتولى بنفسها مسؤولية رسم الخطط المتعلقة بهذه المدارس على صعيد الوحدات المحلية التي تعمل بها. وسوف تتعزز قيادات تلك الوحدات الدراسية الأساسية وهيئات التدريس العاملة فيها. كما ستعطى المدارس الأساسية الإبتدائية والمتوسطة مساعدة مالية لتنال إحتياجاتها من المواد التعليمية.

على أن القيود التي تعانيها المرافق التعليمية لن تسمح إلا لعدد صغير من الشباب بالإلتحاق بالكليات التي تديرها الدولة. أما القطاعات العريضة من الشباب من عمال وفلاحين فلسوف يتعين عليهم أن يعتمدوا على أنواع أخرى من المدارس، بغية إكتسابهم للمعرفة العلمية والثقافية. أما كليات ٢١ تموز/يوليو العمالية (للصناعة) فيتولى إدارتها المشاريع الصناعية والمناجم. في حين أن كليات ٧ أيار/مايو (للزراعة) فتعكف على تدريب العمال لأغراض الإنشاء والتعمير بالريف. سوف يعمل كلا النوعين من المدارس على إستخلاص طلابه من بين صفوف العمال والفلاحين الذين اكتسبوا الخبرة، والذين ينظر إليهم بوصفهم مصدراً هاماً لتدريب الكوادر العلمية والتقنية التي تحتاجها صين المستقبل.

التدريب بالخارج

ولقد شرعت السلطات الصينية في أواخر صيف ١٩٧٨ في إجراء مفاوضات مع عدد من البلدان لتبين ما إذا كان لديها إستعداد لإستقبال الطلاب والعلماء الصينيين بأعداد كبيرة، كيما يتلقوا تدريباً موسعاً يستغرق حوالي السنتين. وطرح وقتها إقتراح بأن تستقبل السويد مبدئياً ما بين مائة ومائتين منهم، وتستقبل المملكة المتحدة ما يصل إلى الألف فيما تستقبل كندا خمسمائة. ويستطيع المرء، في ضوء هذه الأرقام المؤقتة، أن يتصور وضعاً يتلقى في ظله عشرة آلاف على الأقل من الطلاب والعلماء الصينيين دراسات وتدريبات في مجال الدراسات العليا والمتخصصة على صعيد إقتصاديات السوق بالبلدان الصناعية.

ولم يتأكد بعد ما إذا كان برنامج بهذه الضخامة سوف يتحقق، إلا أن الإهتمام الصيني ببرنامج تدريبي من هذا النوع إنما يشير على وجه اليقين إلى ما تستشعره الصين من إحتياج إلى التدريب المتخصص في مجال العلوم الطبيعية والهندسية، وأن هذا الإحتياج لا سبيل إلى تلبيته حالياً داخل البلاد. وطبقاً لمسح أجري مؤخراً، تم بالفعل إرسال أكثر من ٣ آلاف طالب، كما تم التخطيط لتدريب ألفين آخرين في الخارج أيضاً. ويوضح الجدول ٣ التفاصيل والأعداد المتعلقة بالإتفاقات المعقودة مع البلدان المختلفة.

ولا بد من أن يربط الإهتمام البارز حالياً بإيفاد العلماء ليتدربوا خارج الحدود بإحدى المقولات التي صرح بها دنغ شياو ـ بنغ في ١٩٧٥ الذي قام، في «تقريره العام» الذي يناقش إعادة تنظيم الأكاديمية الصينية للعلوم ـ بتقسيم العلماء إلى مجموعات أربع هي: الذين تدربوا قبل حرب التحرير، بمن فيهم الذين تدربوا بالخارج؛ الذين أوفدوا إلى الخارج للتدريب بعد التحرير، الذين تدربوا في الصين بعد التحرير؛ الذين تم إختيارهم من بين العمال والفلاحين والجنود لتدريبهم. أما أرباب الفئتين الأخيرتين فينظر إليهم بوصفهم ذوي فائدة محدودة بالنسبة للتنمية العلمية والتكنولوجية في الصين، في حين أن الداخلين في الفئتين الأولين لا بد من «الإفادة منهم بجسارة»، حيث يقال إن الفئة الأولى بالذات يتمتع أفرادها بمعرفة أوسع وخبرة أطول، في حين أن أفراد الفئة الثانية سيكونون بمثابة «دعامة العمل الأساسية». مثل هذه الآراء الصريحة قد تبالغ في التعريض بأوجه القصور التي تشوب تدريب العلماء في الصين، إلا أنها قد تعكس مدى النقص الخطير في القيادات التي تتحلى بالكفاءة والنظرة المستقبلية على صعيد المجتمع العلمي بالصين.

وتنطوي الإتفاقات التي عقدتها الصين في مجال العلم والتكنولوجيا على عدد آخر من الفوائد، فهي أولاً تتيح إمكانية الوصول الميسور إلى معلومات في مجالات مختارة، وهي ثانياً تهيء إطاراً مرجعياً للبحوث التي تجري في المستقبل، في المجالات التي يغطيها هذا الإتفاق أو ذاك، كما أنها، ثالثاً، تتيح إمكانية المشاركة في كلفة مشاريع البحث والتطوير وهي ميزة من شأنها أن تنعكس على طرفي كل إتفاق على حد سواء.

الخطط المستقبلية

ليس من شك في أن الميزانية التمويلية المخصصة للبحث والتطوير في الصين قد زادت زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة، مما إنعكس في تخصيص إعتماد متزايد للمعدات والتسهيلات اللازمة للمشاريع الوطنية وللبحوث الأساسية.

جدول رقم (٣)
برنامج الصين للتعاون التعليمي والعلمي والتقني مع العالم الصناعي
(كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩)

البلد	الاتفاق بين الحكومات	الاتفاق بين الأكاديميات	السنة الدراسية الجارية (١٩٧٩ - ١٩٨٠)	حجم برامج التبادل التعليمي المتوقعة في كل بلد
فرنسا	اتفاق ٥ سنوات للبحث والتطوير ، اتفاق ثقافي لمدة سنتين موقع في ١٩٧٨/١/٢١ . إتفاق عام اقتصادي وتقني وتجاري حتى سنة ٢٠٠٠ ، برنامج تبادل ثقافي لفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ موقع في ١٩٧٩/١٠/١٧ .	(أ ع ص)* - مركز الدولة الفرنسية للعلوم والبحث ، موقع في ٧٨/١٠/٢٠ . أ ع ص - اللجنة الفرنسية للطاقة الذرية موقع في ١٩٧٩ .	٢٠٠ باحث	٥٠٠
اليابان	المادة ٣ من معاهدة السلم والصداقة تغطي التبادل التعليمي موقعة في ١٩٧٨/٨/١٢ . اتفاق ثقافي موقع في ١٩٧٩/١٢/٧ .	(أ ع ص) - الجمعية اليابانية لنهضة العلوم موقع في ١٩٧٩/٩/١٧ . الرابطة اليابانية - الصينية للتبادل العلمي والتكنولوجي أنشئت في ١٩٧٧/١٢/١٧ .	٤٢٥ صينيا منهم : ٣٨٥ باحثا واستاذا و٤٠ من طلاب الدراسات العليا تستغرق إقامتهم ٥ سنوات . تقدم الصين منحا دراسية لعشرين يابانيا .	٥٠٠

البلد	الاتفاق بين الحكومات	الاتفاق بين الأكاديميات	السنة الدراسية الجارية (١٩٧٩ - ١٩٨٠)	حجم برامج التبادل التعليمي المتوقعة في كل بلد
إيطاليا	اتفاق ثقافي علمي - تكنولوجي موقع في ٦/ ١٠/ ١٩٧٨ . إعلان نوايا في مجال التعاون الثقافي والعلمي - التكنولوجي موقع في ٦/ ١١/ ١٩٧٩ .	أ ع ص - المركز الوطني الايطالي للبحوث ، موقع في ١٤/ ٥/ ١٩٧٩ .	اتفاق متبادل يقضي بأن تقوم كل من الحكومتين بتقديم أقساط تدفع على ١٤٤ شهرا لتغطية النفقات التعليمية والمعيشية لعدد غير محدد من الطلاب .	٣٠٠
المملكة المتحدة	اتفاق ٥ سنوات للتعاون التعليمي والثقافي .	أ ع ص - الجمعية الملكية البريطانية ، موقع في ١٠/ ١١/ ١٩٧٨ .	٣٥٠ باحثا واستاذا صينيا . تقدم الصين منحاً لخمسة وعشرين طالبا بريطانيا وعشرين طالبا بريطانيا فضلا عن ٥٠ منحة إضافية تمولها المملكة المتحدة .	١٠٠٠
جمهورية المانيا الاتحادية	محاضر الباحثات المتعلقة بالبحث والتطوير في ١١ مجالا موقعة في ٩/ ١٠/ ١٩٧٨ . اتفاق تعاون ثقافي موقع في ٢٤/ ١٠/ ١٩٧٩ .	أ ع ص - معهد ماكس بلانك . موقع في ١٥/ ٩/ ١٩٧٨	٢٠٠ صيني : ١٠٠ منهم من الطلبة الجامعيين و١٠٠ باحث وأستاذ وخريج . يقدم الصينيون منحا دراسية لثلاثين ألمانيا .	٥٠٠
السويد	اتفاق للتعاون الصناعي والعلمي والتقني ، موقع في ٥/ ١٢/ ١٩٧٨ .	أ ع ص - الكلية الملكية السويدية للعلوم ، موقع في ١٩/ ١٠/ ١٩٧٨ .	٢٠ طالبا تخرجوا في الوقت الراهن . يتوقع أن يرتفعوا إلى ٧٠ - ٨٠ في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ . تقدم الصين منحا دراسية لعشرة سويديين	١٠٠
كندا	اتفاق توسيع نطاق التبادل والتعاون في المجال التعليمي موقع في ٧/ ٦/ ١٩٧٩ .		١٠٠ استاذ باحث صيني	٥٠٠
استراليا	اتفاق تعاون في مجال العلم والتكنولوجيا موقع في ٦/ ٦/ ١٩٧٩	أ ع ص - أكاديمية العلوم الاسترالية موقع في ١٩٧٧	١٠٠ صيني : ٥٩ باحثا و٤١ خريجا	١٠٠ مع توقع زيادتها
الولايات المتحدة	اتفاق التعاون في مجال العلم والتكنولوجيا ، موقع في ٣١/ ١/ ١٩٧٩ . مذكرة تفاهم بشأن برامج التبادل التعليمي لعام ١٩٧٩ - ١٩٨٠ ، موقعة في ٢٣/ ٦/ ١٩٧٩ .	إتفاقات ثنائية موقعة بين الجامعات الصينية والاميركية وتتفاوض أ ع ص على اتفاق جديد مع الأكاديمية الوطنية الاميركية للعلوم .	٨٥٠ صينيا : ٤٠٠ استاذ وباحث ، ١٠٠ طالب جامعي ضمن البرنامج الوطني ، ١٧٥ على أساس التمويل الثنائي أو الخاص . منح من الولايات المتحدة لستين باحثا وطالبا اميركيا للدراسة في الصين ، ١٠٠ دارس ممولون ذاتيا و١٥ ضمن برامج جامعية .	من المقرر أن يصلوا إلى ألف فرد .
	مجموع عدد الطلاب الموجودين حاليا في ٣٣ بلدا ٢٢٣٠ المجموع المتوقع لطلاب الصين الدارسين في الغرب واليابان ٤٦٠٠			

* أكاديمية العلوم الصينية

مصدر : The China Business Review, November- December 1979, pp.33- 34.

وثمة تغيير رئيسي يمكن رؤيته من واقع الموارد التي توجه إلى البحوث الأساسية منذ إعادة الأكاديمية الصينية إلى ممارسة سابق وظائفها في منتصف السبعينات وعند أواخرها. وتبلغ الميزانية الإجمالية للأكاديمية الصينية حالياً حوالي ١٠٥٠ مليون يوان، أي ١٨ في المائة من الميزانية الإجمالية الوطنية للبحث والتطوير في ١٩٧٩. ويذهب أكثر من نصف هذا المبلغ بقليل، أي ٥٨٥ مليون يوان، إلى مجال البحوث الأساسية، حسب ما تقوله لجنة الدولة للعلم والتكنولوجيا، حيث تتم مباشرة معظم نشاطات هذا المجال داخل معاهد أكاديمية العلوم الصينية. وفيما يلي بيان بالأنصبة النسبية للبحوث التطبيقية والتطوير[١١]:

البحوث الأساسية	١٠٪	٥٨٥
البحوث التطبيقية	٢٠٪	١١٧٥
التطوير	٧٠٪	٤١١٠
المجموع	١٠٠٪	٥٨٧٠ مليون يوان[١٢]

ولسوف يتطلب تحقيق الأهداف الحالية والمقبلة أفراداً على مستوى أعلى من التدريب في العلوم الطبيعية والهندسية. إلا أن طول الوقت المطلوب في الإعداد التعليمي، للكادر الهندسي مثلاً، يتطلب وضع تقدير لهذه المتطلبات مقدماً لمدة ٥ ـ ١٠ سنوات، ومن هنا فإن ما جرى من مناقشات حول طول وفحوى مقرر الهندسة ومبادىء التوظيف إنما تشير بوضوح إلى أن عملية التصنيع سوف تواجه بمعوقات في مطالع الثمانينات. بيد أنه يمكن أن يرد على ذلك بالقول إن وجود فائض في عدد خريجي الجامعات في ١٩٦٦ جعل من الممكن إغلاق الجامعات بصورة مؤقتة، ولم تظهر إلا مؤخراً الحاجة الماسة إلى توفير أعداد جديدة تضاف إلى الرصيد الموجود من الأفراد العاملين في المجال الهندسي. ولا يقل خطورة عن ذلك أن تسجيل طلبة الأبحاث قد انقطع بشكل كامل تقريباً فيما بين ١٩٦٧ و١٩٧٧.

وقد أشارت عناصر تعمل ضمن أكاديمية العلوم الصينية إلى أن إعادة العمل بنظام الدراسات العليا هو من الأهمية بمكان، لتصحيح وضع تجد فيه الصين نفسها وهي لا تحوز سوى عدد محدود من العاملين في مجال البحوث العلمية، بل إن هؤلاء العاملين

(١١) معلومات حصل عليها المؤلف من اللجنة الحكومية للعلم والتكنولوجيا في عام ١٩٧٩.
(١٢) الدولار الاميركي = ١,٨ يوان (تقريبا).

يتميزون بمستوى منخفض من الكفاءة. ومن هنا يغدو مهماً المسارعة إلى تدريب أفراد أكفاء لكي تندفع عجلة العلم والتكنولوجيا في البلاد. وسوف يزيد عدد الطلاب المقبولين في شتاء ١٩٧٨/٧٧ عن أية أعداد قبلت في السنوات السابقة، حيث تراوحت تلك الأعداد بين ألف وثلاثة آلاف خلال الفترة من ١٩٤٩ حتى بداية «الثورة الثقافية» في عام ١٩٦٦. وتم إتخاذ الإستعدادات اللازمة في جميع الجامعات والكليات والمعاهد التابعة لأكاديمية العلوم. كما تخطط مدرسة للجامعة الصينية للعلم والتكنولوجيا لإستيعاب ١٠٠٠ من طلاب الدراسات العليا خلال السنتين أو الثلاث سنوات القادمة، ثم تشرع في زيادة هذا العدد تدريجياً.

ولا يزال عدد طلاب البحوث صغيراً جداً، فقد كان هناك في عام ١٩٧٨، ٥٧٢٠٠ مرشح لحوالي ٩٠٠٠ موقع شاغر(١٣). ولسوف يوزع هؤلاء الطلاب على ٢٠٧ من الكليات والجامعات و١٤٤ معهداً للبحوث. وينبغي النظر إلى اهتمام الصين بإرسال أعداد كبيرة من طلاب البحوث من أبنائها للتدرب في الخارج في ضوء القدرة التي لا تزال محدودة جداً للتدريب المتقدم في مؤسساتهم.

وفي ضوء الهدف المعلن الذي يقضي بزيادة عدد الباحثين المتخصصين إلى ٨٠٠ ألف، لا بد من التوسع السريع في تدريب طلاب الدراسات العليا بالجامعات والكليات. وفي عام ١٩٧٧، توقفت جامعة «كنغوا» في بكين وجامعة «زونغشان» في كوانغشو، وكلتاهما من الجامعات الأساسية أن تقبلا عشرة آلاف وخمسة آلاف طالب على التوالي في ١٩٨٥، وهو ما يكاد يتفق مع القدرات التي كانت موجودة في هاتين الجامعتين قبل «الثورة الثقافية». ومع ذلك فقد طرأت عدة عناصر جديدة، إذ تخطط جامعة «كنغوا» لجعل نسبة طلاب الدراسات العليا إلى طلاب المرحلة الجامعية هي ١ : ٢ مما يعني أنها ستشمل ٥٠٠ طالب في الدراسات العليا في ١٩٨٥، وبما يمكنها من ذلك الوقت فصاعداً من تزويد البلاد سنوياً بحوالي ١٧٠٠ طالب تلقوا تدريباً بعد التخرج الجامعي، مع افتراض أن هذا التدريب استغرق ثلاث سنوات. أما نسبة طلاب الدراسات العليا إلى الجامعيين، حسب ما تخططه جامعة «زونغشان»، فهي ١ : ٤(١٤) بما يتيح وجود ١٢٥٠ طالباً في الدراسات العليا، يتخرج منهم ٤٠٠ في كل سنة.

---

(١٣) « Enrolment of Research Students» (NCNA . 15 July 1978 ; BBC FE 58/57 / B11/ 15).

(١٤) معلومات وانطباعات حصّلها المؤلف خلال زيارته للصين في أواخر آذار/مارس وأوائل نيسان/ إبريل ١٩٧٨.

ونفترض، على سبيل تبيان أهمية الحجم أن عـدد الباحثين المهنيين يقع حاليا ضمن الحيز ٣٠٠ ألف ـ ٤٠٠ ألف، وفي إطار هذا الوضع لا بد وأن يقع عبء تدريب الباحثين إلى حد كبير على عاتق معاهد البحوث التابعة للأكاديميات، وتلك التابعة للوزارات.

وتقول الإحصاءات الرسمية الصينية إن عدد الباحثين العاملين في مؤسسات البحوث ما فوق مستوى المقاطعات (أي مستوى المعاهد التابعة للأكاديميات وتلك التابعة للوزارات والجامعات) يصل إلى ٣١٠ آلاف يعملون في أكثر من ٢٤٠٠ معهد. ويصل مجموع عدد المعاهد ـ بما في ذلك المعاهد المتصلة بمجال الزراعة على مستوى المقاطعات وما دونها ـ إلى ستة آلاف معهد. كما تفيد المصادر أن إجمالي عدد الباحثين وصل إلى ٤٢٠ ألف باحث، بما في ذلك العاملون في المعاهد الأدنى التي تدار بصورة جماعية في المناطق الريفية، وهذا العدد يبلغ بدوره ٧ في المائة من مجموع ستة ملايين كانوا قوام القوى البشرية العلمية والتقنية، حسب الإحصاء الوطني لسنة ١٩٧٨. أنظر الأرقام أدناه للإطلاع على الأنصبة النسبية لمجموع القوى البشرية التقنية والعلمية في الصين(١٥):

الهندسة	٣٦٪
الطب والصحة العامة	٣٠٪
التدريب والتعليم	٢٠٪
البحوث	٧ ٪ ٤٢٠ ألفا (بما في ذلك البحوث الجماعية)
الزراعة	٧ ٪
المجموع	١٠٠٪ ٦٠٠٠٠٠٠

أما برنامج التدريب، الذي من شأنه تهيئة القوى البشرية اللازمة لاحتياجات المستقبل، فهو مثير حقا. فقد خطط لكي يزيد عدد أفراد هيئات البحث العلمي من ٣١٠ آلاف في ١٩٧٨ إلى ٨٠٠ ألف في ١٩٨٥. ومن بين الوافدين الجدد إلى الهيئات العلمية هناك ٨٠ ألفا من خريجي الدراسات العليا، و الذين ينتظر منهم أن ينطلقوا من أرضية ثابتة من التحصيل النظري، ومن ثم القدرة على إجراء بحوثهم بصورة مستقلة. وهؤلاء هم الذين يصنفون عادة ضمن فئة «العلماء والمهندسون المؤهلون»(OSE) في

(١٥) معلومات حصل عليها المؤلف من اللجنة الحكومية للعلم والتكنولوجيا في تشرين الاول/أكتوبر ١٩٧٩.

الإحصاءات الدولية، وقد يقارب عدد هؤلاء حوالي ٩٥ ألفا في ١٩٧٨، ومن ثم فإن الهدف الجديد في هذا المجال يكاد يقضي بمضاعفة هذه الفئة التي تمثل خلاصة القوى البشرية العلمية المؤهلة تأهيلا رفيعا. ويتضمن الجدول رقم (٤) تنمية «العلماء والمهندسين المؤهلين» (QSE) عبر عدة سنوات. ويتضح من واقع محادثة شخصية مع المخططين المسؤولين عن السياسة العلمية أن هدف الوصول إلى ٨٠٠ ألف باحث كان هدفا غير واقعي، بل إن تعديله ليقترب من حيز ٥٠٠ ألف إلى ٦٠٠ ألف، سيظل منطويا على مشكلات.

جدول رقم (٤)

القيد بالجامعات ، مجموع ملاك البحوث ، والعدد المقدّر للعلماء المهندسين المؤهلين (QSE) في الصين

السنة	المقيدون بالجامعات	اجمالي العاملين في البحث والتطوير	عدد العلماء والمهندسين المؤهلين
١٩٥٢	١٩١٠٠٠		٩٣٠٠
١٩٥٧	٤٤١٠٠٠		٢٨٠٠٠
١٩٥٨	٦٦٠٠٠٠	١١٩٠٠٠	٣٣٠٠٠
١٩٧٨	٨٠٠٠٠٠	٣١٠٠٠٠	٩٥٠٠٠
١٩٨٥	٣٢٠٠٠٠٠ (حسب الخطة)	٨٠٠٠٠٠ (حسب الخطة)	١٧٥٠٠٠

إن الزعامة الصينية لا تزال تواجه الأزمة في غمار إعادتها صياغة السياسة التعليمية. فهناك- من ناحية- هدف تعزيز المساواة وتوسيع نطاق الديمقراطية وتقليص فرص الإستغلال، الأمر الذي يحبّذ فتح أبواب النظام الجامعي للكافة. لكن هناك في الوقت نفسه استحالة تهيئة التدريب اللازم للوصول إلى مستويات الكفاءة التي كان يتصف بها النظام التعليمي الأسبق، على صعيد الجامعات والكليات. و في هذه الحالة لم يعد من خيار سوى السماح بأن تصبح نسبة لا يستهان بها من الجامعات والكليات مؤسسات للصفوة، بما يمكّنها من تهيئة الإختصاصيين القادرين على توفير المعرفة اللازمة للتحديث.

بيدَ أن كثيرا من مديري معاهد البحث يدّعون بأن خريجي الجامعات المختارين لن

يظهروا على المسرح إلا بحلول ١٩٨٢ـ ١٩٨٣. ومن هنا فإن تنظيم المزيد من الدراسات العليا والتدريبات على البحوث إنما يعني أن الباحثين رفيعي المستوى لن يشرعوا في الدخول ضمن إطار النظام المعمول به إلاّ بحلول ١٩٨٥ـ ١٩٨٦، فضلا عن أن الزيادة السريعة في الأعداد المطلوبة سوف تستغرق وقتا أطول. وقد أظهر المسح الذي أجري على العلماء في ١٩٧٨ أن هناك كثيرين لم تتسن الإفادة القصوى من طاقاتهم، وعلى هذا يلزم نقلهم إلى مواقع أخرى، في حين أن مستخدميهم الحاليين يعارضون في ذلك، وهو أمر طبيعي ما داموا يستخدمون قوما أكفّاء.

وأخيرا قد تفيد الإشارة إلى بعض الجوانب المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا، التي تنجم عنها آثار واضحة على وضع القوى البشرية في بقية البلاد(١٦).

١ ـ لقد أصبح ضروريا استباق التطورات الداخلية، والمواءمة بينها وبين التطورات الخارجية، بغية تحقيق التساوي، بحلول ١٩٨٥، مع البلدان المتقدمة في مجالات منتقاة، ومن ثم في جميع المجالات في سنة ٢٠٠٠. ومما كان يسهل مهمة تقرير أولويات البحوث في الماضي حقيقة أن معظم المجالات كانت خالية وتحتاج إلى ملئها.

٢ ـ أصبح التوفيق الزمني بين خطط العلم والتكنولوجيا وبين الخطط الإقتصادية في الوقت الحالي أعقد بكثير عن ذي قبل، فقد كان الأمر يقتصر في الماضي على ضرورة التوصل إلى عدد من المستويات البدائية من التكنولوجيا في الصناعات الأساسية. أما اليوم فمن الضروري تصور تكنولوجيات الغد في الصناعة والزراعة بصورة مسبقة حتى يتسنى اليوم اتخاذ القرار الصحيح.

٣ ـ من هنا يمكن للمرء أن يدرك الحاجة إلى توافر معلومات أو إجراء دراسات منهجية على ما يسمى بالتنبؤ التكنولوجي في البلدان الصناعية. ويوجد بالفعل ذلك الضرب من النشاطات الداخلية في الصين مثل بحوث السياسات العامة، على صعيد لجنة الدولة للعلم والتكنولوجيا فضلا عن كثير من اللجان المحلية المعنيـة بالعلم والتكنولوجيا. إلا أن الإحتمال الأقرب هو أن دراسات منهجية أكثر تمحيصا سيتم اجراؤ ها في معاهد البحوث التابعة لأكاديمية العلوم الإجتماعية. كذلك فقد باشر بإجراء هذه الدراسات كل من جمعية العلوم المستقبلية وجميعة التكنولوجيا والإقتصاد حديثة الإنشاء.

---

(١٦) أدين لريتشارد سوتمير بالنسبة لما ورد من أفكار في الفقرات التالية.

ولا يقتصر الإهتمام الذي ظهر حديثا بتدريب الخريجين على العلوم الطبيعية والهندسية، بل شمل أيضا مجالات واسعة من العلوم الإجتماعية. وقد أعلنت الأكاديمية الصينية للعلوم الإجتماعية أنه ستقبل خريجي الدراسات العليا من جميع أنحاء البلاد.

قضايا الإدارة(١٧)

يمكن أن نلمس استنزافا خطيرا أصاب موارد الصين العلمية من واقع القصور الحاصل في الإدارة والتضارب بين سياسات التكنولوجيا وبين أولويات البحوث المحلية. وهناك عدة عوامل تسهم في هذا الوضع، منها أولا، حجم البلاد والهيكل الإداري الموسع فيها الذي لا يتيح، على مستويات كثيرة، إمكانية التنسيق الميسور بين مهام البحوث في عدد كبير من معاهد البحوث وهيئات التخطيط. ثانيا، أدى التغير السريع في التكنولوجيا إلى مباغتة الزعامة الصينية دون أن تكون قد اتخذت الإصلاحات التنظيمية المطلوبة للإرتفاع إلى مستوى الموقف. ثالثا، هناك المعاملة السيئة التي عومل بها كثير من العلماء والمهندسين وغيرهم من المثقفين إبّان «الثورة الثقافية»، الأمر الذي بات يستوجب الآن اقناعهم بأن المتغيرات التي طرأت، ومنها المتغيرات السياسية، فضلا عن الحاجة إليهم- كلها عوامل دائمة، من شأنها أن تحثهم على إرادة العمل الدؤوب من جديد. ومن الواضح أن عناصر المكانة والأجر ومنها الألقاب الأدبية والمكافآت المادية، كلها تمثل جزءا من السياسة الرامية إلى تشجيع الكفاءات العالية في الصين، على أن تضع مساهماتها في خدمة تحديث البلاد.

ولقد نفترض أيضا أن نقص العلماء والمهندسين رفيعي المستوى قد زاده حدة عاملان إضافيان، أولهما أن عددا من الأفراد قد تم نقلهم لأسباب إلى مواقع أخرى أتاحت لهم البقاء في موقع الصدارة من عملية التغير التكنولوجي والعلمي. والعامل الثاني يتيح لنا طرح إفتراض وجيه يقول بأنه قد تم نقل عدد من الباحثين المؤهلين من مجال البحث إلى الأعمال الإدارية، في ضوء الزيادة السريعة التي طرأت على عدد من منظمات البحوث. ويفاد بأن عدد معاهد البحوث قد وصل إلى حوالي ٦٠٠٠ في ١٩٧٩، مقابل ٢٥٠٠ في ١٩٦٥، برغم أن معظم المعاهد الجديدة هي معاهد أصغر من سابقاتها حيث تخدم الريف بشكل أساسي.

ومن المهم في هذا السياق ملاحظة بعض التعليقات التي أبديت مؤخرا على كيفية

(١٧) يستند هذا القسم في جانب منه إلى كتاب **Suttmeier, Science and Technology.**

إعادة تنظيم إمكانيات الصين في مجال التطوير العلمي والتكنولوجي وتنمية هذه الإمكانيات. إن الكل متفق، والكل يدرك، أن خطة المستقبل إنما تتطلب وقتا طويلا وموارد طائلة. وثمة عناصر خمسة مطروحة للنظر في هذا الصدد: هناك أولا الحاجة إلى التقنيين والمهندسين والعلماء لإستحداث منتوجات جديدة، ولممارسة مراقبة الجودة، ولإجراء البحوث العلمية في المختبرات. إن الوقت الذي يستغرقه توفير باحثين مستقلين مهرة وقت طويل. ولهذا فقد تم تخفيض الهدف الأول الذي كان يرمي إلى إعداد ٨٠٠ ألف من الأفراد الباحثين مع حلول ١٩٨٥ ليصبحوا أقل من ٦٠٠ ألف.

والعنصر الثاني في سياسة ناجحة للبحث والتطوير هو المعدات والأدوات. وتواجه الصين متطلبات برنامج حافل متوسع في هذا المجال. وهو بدوره مهمة تستغرق وقتا طويلا، ذلك لأنه ليس بالإمكان القيام بكثير من المبادرات اللازمة في هذا الشأن إلا بعد أن يكون قد توفر للصين كثير من العلماء اللازمين.

ويتمثل العنصر الثالث في نظام المعلومات اللازم للصين، والذي تمثل المكتبات والدوريات حجر الزاوية فيه. وهناك كثيرون من واضعي السياسة العلمية ينطلقون من نظرة مثالية يتصورون فيها توافر نظم الحاسب الإلكتروني وقد غطت الصين من أقصاها إلى أقصاها وجعلت في إمكان أي باحث أن يتوصل على الفور إلى استخدام بنوك البيانات. وهذا أمر مكلف ويتوقف على التوسع في المواصلات اللاسلكية في البلاد، ولا يتحقق إلا مع الوقت.

أما العنصر الأساسي الرابع في نظام البحوث فهو التعليم الذي يغطي كل شيء بدءا من التعليم الأساسي وتشكيل الإتجاه على صعيد السكان في مجموعهم، وصولاً إلى التعليم الجامعي والدراسات العليا. وقد بدأت الصين فعلا برنامجا ضخما لإعادة التنظيم في هذا الميدان. إلا أن الأمر سوف يستغرق سنوات قبل أن يبدأ هذا الإستثمار في إضفاء عائداته.

ويتمثل العنصر الخامس في أشكال التنظيم اللازمة لتنفيذ البحوث وللوصل بين إستحداث المعارف الجديدة وبين وضعها موضع التطبيق. ويعد التنظيم في نظر الصين، وبحق، أمرا تتوقف عليه كفاءة النظام المعمول به، فضلا عن أن التنظيم ينظر إليه بوصفه العنصر الوحيد ضمن العناصر الخمسة التي ناقشناها آنفاً، الذي يمكن أن يطرأ عليه تحسن ملموس دون تأخير وبغير الكثير من الموارد المالية. وإذا كانت تلك حقيقة لا

يجادل فيها إلا القلة القليلة إلا أنه قلّما يفلح مجتمع ما في تغيير أشكاله التنظيمية في يسر وبسرعة.

وإذا كان (سوتميير) يدفع بأن البحوث الأساسية قد تتطلب هيكلا إداريا يتسم بقدر من الإدارة الذاتية أكبر مما كان يسمح به المجتمع الصيني في الماضي، إلا انه لا يرى أمامه أية وسائل مؤسسية لاستمرار الدعم السياسي للعلم والتكنولوجيا.

وهو يرى أيضا أن ثمة مجالا يمكن أن يفشل فيه الإطار المؤسسي المعني بقدرات البلاد الإدارية، وهو أمر يتعلق بالدرجة الأولى بقضية المرونة الإدارية في إطارها العام في ظل مجتمع يعاني من البيروقراطية المفرطة مثل مجتمع الصين. إن المرونة مطلوبة لتأمين استجابات إدارية خلّاقة تجاه المبادرات التي يكاد يحلم بها العلماء والمهندسون. والمرونة مطلوبة أيضا لتجنب الإنعزالية التي يمكن أن تهدد التواصل والتعاون فيما بين القطاعات المختلفة داخل النظام العلمي هناك.

وثمة مصادر مختلفة تنجم عنها اتجاهات مناهضة للتخصص المهني بحيث أصبحت قضية جوهرية مطروحة على صعيد السياسة الحزبية المتبعة إزاء المثقفين. ويحدد (سوتميير) ثلاثة من هذه المصادر، فيقول إن هناك أولا التشكك التاريخي في الصين في المعرفة والثقافة الأجنبية، وهو سمة يتميز بها المحافظون من اتباع كونفوشيوس ومن مناهضيه على السواء. ثانيا، إن اتساع الإهتمام بالعلم الحديث في الصين، ولا سيما بالروح العلمي، وبالإجراءات والقيم العلمية دون الإقتصار فحسب على القيمة العملية (البراغماتية) للعلم- كل ذلك جعل من العلم في نظر البعض، عقيدة بديلة عن الكونفوشيوسية. أما العامل الثالث والأخير الذي يسهم في هذا المنحى المناهض للمهنية الخالصة فيتمثل في أن النظم ذات العقائد الشمولية لا يكاد يتسع صدرها للأفكار المخالفة أو للتعددية الثقافية.

ولقد قصدت السياسة الجديدة إلى إحداث تغييرات في ثلاثة مواقع رئيسية، فقد طرأ أولا تغير على أساليب القبول في التعليم العالي حيث أصبح قبول الطلاب مباشرة في الجامعات واستحداث مدارس الصفوة بمثابة تراجع أساسي عن الأساليب والأفكار التي اتسمت بها «الثورة الثقافية». ثم حدث التغيير الثاني في أن قرار التنقل من عمل لآخر أصبح بيد الأفراد المعنيين أنفسهم، أما التغيير الثالث فقد طرأ في مجال مجتمع المهنيين وتمثل في منح مكافآت وحوافز مادية.

ويشير (سوتميير) من بعد إلى مشكلة أخرى تتمثل في أن الكوادر الحزبية لم تتلق في

العادة تدريبا علميا، ومن ثم فقد تعين عليها أن تعتمد على العلماء لإيضاح القضايا المعقدة. كذلك فإن هذه الكوادر الحزبية عاشت، في الغالب الأعم، على مبعدة ثقافية من العلماء. لقد كان أهل الفئة الأخيرة أوسع فئات المجتمع الصيني علما وانفتاحا على العالم، في حين أن أرباب الفئة الأولى جاءوا من أصول فلاحية دون أن يتوفر لهم قدر كبير من التعليم الرسمي.

المجتمع العلمي الدولي:
أوهام سياسية وحقائق مهنية

بُرجيت شرويدر
غُود هوس

ربما كان بالعنوان* مسحة من التناقض، ومن ثم قد يقتضي بعض الإيضاح. ولن أحاول ههنا تقديم بحث شامل عن أنشطة الأوساط العلمية الدولية في العالم الثالث، ولا تقديم تقرير متوازن عن منجزاتها وعيوبها، وإنما أود أن أثير عددا من الشكوك حول ملاءمة استعمال عبارة مثل «المجتمع العلمي الدولي». وتبرز هذه الشكوك بشكل أوضح عندما نجابه المشاكل الناتجة عن تفاوت القدرة العلمية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، والمسائل المتعلقة باكتساب القدرات العلمية والتقنية التي تحتاجها البلدان النامية بشدة. فهجرة الكفاءات واحدة من هذه المشاكل؛ ومع أن تفكيري لن ينصب على هجرة القوى العاملة العلمية، فإني آمل أن أضمّن المناقشة العامة هذا الموضوع.

وليس من شك كبير في حقيقة إهتمام المجتمع العلمي الدولي بتقدم العلوم في العالم الثالث، ولا في قدرة هذا المجتمع على الإسهام في هذا التقدم. ولقد كان من ألذع الإنتقادات الموجهة لمؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية المنعقد في السنة الماضية هو فشل المؤتمر في العمل بهمّة وكفاية على أن يضم بين صفوفه الأفراد والجماعات الذين يعتبرون أنفسهم أكفأ من يتكلم حول هذا الموضوع: أي العلماء.

لكن الإحباط الذي أصاب المجتمع العلمي الدولي لم يمنعه من أن يحاول، على الأقل إسماع صوته ومن أن يمارس بعض التأثير في المؤتمر «السياسي». من هنا فقد تبنّت

(*) أود أن أشكر سوزان ميلز المرشحة لنيل درجة الماجستير من معهد الدراسات التاريخية والاجتماعية السياسية للعلوم في جامعة « مونتريال » لمساهمتها في مراجعة هذه الدراسة من حيث الأسلوب والصياغة.

جهات عديدة عقد الإجتماعات خلال المرحلة التحضيرية لاجتماع فيينا، ومنها على سبيل المثال الحلقات التدريبية التي نظمتها حركة «بغواش» سنة ١٩٧٨، والمجلس الدولي للاتحادات العلمية، الذي عقد ندوة مهمة حول مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في كانون الثاني / يناير سنة ١٩٧٩ في سنغافورة.

ومما لا شك فيه أن المعاناة التي تكابدها البلدان النامية لفتت انتباه كثير من العلماء إليها. ومن هنا فقد أعرب ناطقون باسم المؤسسات الوطنية والدولية، كما أعربت جماهير العلماء عن إهتمامها العميق بالوسائل المناسبة لدمج العلوم والتكنولوجيا بصورة فعالة في عملية التنمية. وعادة يأتي هذا الإلتزام البناء تجاه مشاكل العالم الثالث نتيجة طبيعية للدعوة العلمية، ولمسعى العلماء الدائم لتخفيف الأعباء عن كاهل البشرية. ويصر بعض الكتاب على الحاجة إلى إتباع نهج نقدي لدى تقييم ومناقشة الأهمية المحددة التي تقسم بها العلوم، وبخاصة الأبحاث الأساسية، بالنسبة لعملية التنمية. وعلى أية حال فالإنطباع السائد المستمد من التصريحات والدراسات يتسم بالتفاؤل إلى غير ما حدود. وهنا تكاد تتداخل خلسة أنصاف الحقائق الثابتة، مع مطالبة العلماء بأن يكون لهم صوتهم المسموع في هذه القضايا. ويشمل ذلك تأكيد مقولات مكررة عن عقلانية العلماء، وموضوعيتهم وسلامة احكامهم، وما يتعلق بذلك من ترديد أوهام حول تجرد العلماء وتفانيهم وإحساسهم المستنير بالمسؤولية الوطنية. ومن السهل علينا أن ندرك، من واقع معظم الكتابات، أن ثمة افتراضا غير معلن، بأن اصطناع وسائل اتصال ملائمة بين الأوساط العلمية الدولية وبين صانعي السياسات هو أمر كاف لإحداث تغيير جذري في وتيرة التطور.

فهل يوجد حقا شيء يسمى «المجتمع العلمي الدولي»، بمعنى جماعة أجادت حيازة مجموعة مشتركة من المعارف، وتتصرف حسب مقاييس ثابتة نسبيا، وتنطلق من إحساس مشترك بالمسؤولية الإجتماعية والأهداف الجماعية؟ أو أن هذا محض خيال أو حصيلة التمنيات، أو صورة رسمت كي تتلاءم والاستراتيجيات الاجتماعية المهنية؟ وحتى لو كان هذا هو واقع الحال، فإنه لا يعني بالضرورة أن فكرة «المجتمع العلمي الدولي» قد لا تكون ذات فائدة في محاولة لتعبئة طاقات العلماء والمسؤولين الحكوميين باتجاه مصالح التنمية على الصعيد الدولي. وكل ما هنالك هو أن وجود نموذج متفق عليه «للمجتمع العلمي» أمر قد لا يصمد أمام الفحص الدقيق، وهذا من شأنه ببساطة أن يخفف من الإغراق في التفاؤل.

وسواء كانت خيالاً أم حقيقة، فإن فكرة «المجتمع العلمي الدولي» وجدت بوجود

الدولة، وكان من بين خصائصها المحمودة على وجه التحديد ذلك السلوك الذي يتمثل في تخطي الحدود الإقليمية. فهل من التجاوز إمعان النظر في سجلها فيما يتعلق بخير البلدان النامية؟ منذ جيل مضى، كان الجزء الأكبر من هذه المناطق مستعمرات أو أقاليم تابعة للبلدان الأوروبية المتقدمة علميا. وكانت هناك بينة ضئيلة، حينئذ، تنبىء باهتمام دولي مشترك من أجل اعتبار العلوم أداة للتنمية وللتقدم الإقتصادي والإجتماعي أو السياسي لشعوب المستعمرات. وقد تركزت إهتمامات الأغلبية الساحقة من العلماء على تقدم المعرفة العلمية حول مختلف البلدان المستعمرة وسكانها، بدلا من إتاحة المعرفة والمهارات العلمية لتلك البلدان والشعوب[1]. وكان هناك أحيانا شعور بالتضامن في البحث عن الحقيقة وفي الإلتزام بالمحافظة على معايير البحث العلمي المشتركة بين علماء الأمم قاطبة. ولكن هذا التضامن الدولي كان ينظر إلى العلوم عامة على أنها مسعى ثقافي، وكان مقتصرا في كل الأحوال على ما كان يسمى وقتئذ «بالأمم المتمدنة».

دام هذا الموقف طويلا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى بكثير. وفي سنة ١٩٢٢، شكل مجلس عصبة الأمم لجنة دولية من أجل التعاون الثقافي (هي سلف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة «اليونسكو») برئاسة هنري برغسون. وقد ضمت عضويتها علماء بارزين أمثال ألبرت أينشتين وماري كوري وجورج اللري هيل G. E. Hale والبيولوجية النرويجية كريستينا بونيفي Ch. Bonnevie. وقد تم أيضا تعيين عضو من الهند باللجنة، فما كان منه إلا أن انتقد برنامجها شاجبا إدعاءها بأنها تمثل جميع مناطق العالم الثقافية، بينما ركزت همها في الحقيقة على الثقافة كما كانت تفهم في أوروبا، أي ثقافة استعلائية مترفة ومقصورة على الخاصة. وقد اقترح هذا العالم أن يولي اهتمام أكبر لمتطلبات الجماهير الثقافية - والتعليمية منها خاصة - في أنحاء أخرى من العالم. وكان رد فعل اللجنة نوعا من اللامبالاة المهتدية بعد أن انتابتها حيرة واضحة[2].

---

(١) ينبغي ألا يفهم هذا على أنه اتهام، ذلك أنه مما لا يبعث على الاستغراب أن علماء تلك الفترة اشتركوا في المواقف والآراء التي كانت سائدة بين الفئات المثقفة في بلد كل منهم.

(٢) د. ن. بانيرجيا إلى أ. هلكي، ٢٨ آب/أغسطس ١٩٢٢؛ أ. هلكي إلى د. ن. بانيرجيا، ٣١ آب/أغسطس ١٩٢٢.

(Geneva, SDN Registry, 1922, Coop. Int., 13 C / 22284 / 14297).

ينبغي أن يقال في الدفاع عن اللجنة الدولية للتعاون الفكري أن الضغوط السياسية العامة أبقتها بعيدة عن القطاع التعليمي وهو المجال الذي تشددت فيه جميع البلدان من حيث مطالبتها بولايتها المطلقة عليه. علاوة على ذلك، لم يكن لدى هذه اللجنة خلال السنوات الأولى من وجودها مورد مالي من أي نوع كان، ولم يتيسر لها ميزانية قط تتيح لها القيام بأعمال الثقافة الجماعية أو التعليم الجماعي. حول هذه اللجنة أنظر:

= Interdisciplinary Committee on Institutes and Conferences.

وفي سنة ١٩٤٤ ـ ١٩٤٥، كتب جوزف نيدهام G. Needham سلسلة مذكرات حول العلاقات العلمية الدولية عقب الحرب. وكان هذا العالم البريطاني في مجال الكيمياء الحيوية، واحدا من العلماء القليلين الذين قدموا برنامجا متماسكا للتعاون العلمي على نطاق عالمي. وقد أعرب برنامج نيدهام عن ثقة عميقة بالمساهمات التي تستطيع العلوم والتكنولوجيا تقديمها لحل مشاكل العالم الإقتصادية والإجتماعية والسياسية. وفي هذا البرنامج عهد إلى العلماء القيام بدور حاسم في إدارة الشؤون الدولية، بما من شأنه أن يعزز بجلاء مكانتهم المهنية في المجتمع.

ولم يخل برنامج نيدهام حول ايجاد «هيئة دولية للتعاون العلمي» من لمسة جليلة. فقد تخطى الإهتمام بأمر التعاون المنظم حدود «المجتمع العلمي الدولي» المألوف: في ضوء النظر إليه كوسيلة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية. لقد عقد نيدهام عزمه على توصيل العلوم إلى «البلدان المتخلفة»، التي تقع خارج «دائرة الضوء» التي تعيش فيها الدول المتقدمة علميا(٣).

كذلك برز برنامج نيدهام من عدة نواح، ففي الوقت الذي كتب فيه مذكراته، كانت الشؤون العلمية في عالم ما بعد الحرب تعالج أساسا من زاوية إعادة تنظيم العلوم في أوروبا المحررة؛ ثم كان النظر إليها من بعد في إطار الحرب الباردة والعلاقات بين الشرق والغرب. أما تصور نيدهام عن «هيئة للتعاون العلمي»، وفكرته عن تأمين انتشار المعلومات العلمية والقدرات العلمية على صعيد العلماء في «بلدان الأطراف»، فلم يلقيا إجماعا حماسيا في سنة ١٩٤٥(٤). ومن الواضح أن المؤسسات العلمية

= Tu Pham-Ti, **La coopération intellectuelle sous la Société des Nations**
(بحث دكتوراه غير منشور ـ جامعة جنيف ١٩٦٢)؛
F.P. Walters, **A History of the League of Nations** (London: 1952), v.1, pp. 190 - 194.
B. Schroeder- Gudehus, **Les scientifiques et la paix** (Montreal: 1978), pp.161- 217.
وفي سنة ١٩٣١، ونزولا عند طلب الحكومة الصينية، أرسلت المنظمة الدولية للتعاون الثقافي بعثة إلى الصين كي تقدم اقتراحات تهدف إلى إصلاح التعليم. أنظر المعهد الدولي للتعاون الثقافي:
La réorganisation de l'enseignement public en Chine (Paris- Genève: 1932)
and Tu Pham-Ti, **La coopération intellectuelle,** pp.177-244.

(٣) Joseph Needham, **Memorandum on an International Science Cooperation Service** (Chungking: 1944); **The Place of Science and International Scientific Cooperation in Post-War World Organisation** (Chungking: 1945).

(٤) كتب نيدهام إلى ج. ج. كروثر من موسكو (حيث كان يحضر احتفالات الذكرى السنوية المائتين والعشرين لتأسيس الأكاديمية الروسية للعلوم) بتاريخ ٢٧ حزيران/يونيو ١٩٤٥، يفيد عن غياب ردة فعل قوية =

التقليدية، فضلا عن الدوائر الفكرية، لم تمنح البرنامج القدر الكافي الذي كان يتوقعه من نشاط جم وفكر خلاق. على انه استطاع أن يضع بعضا من أفكاره موضع التنفيذ لدى انضمامه إلى «اليونسكو» سنة ١٩٤٦. وقد عين نيدهام مع ولاية جوليان هكسلي كأول مدير عام لليونسكو- رئيسا لشعبة العلوم الطبيعية ثم تخلى عن هذا المنصب بعد سنتين(٥).

إلا أن الأوساط البحثية عادة، ما يكون لها تحفظاتها، حول الإجراءات التي تقوم بها اليونسكو والبلاغة التي تعبر بها في سياق تعزيزها للعلوم على الصعيد الدولي. ولم يأت ذلك فحسب بسبب التزام المنظمة الطويل الأمد بقضايا التعليم العادية، التي لا تشكل تحديا للفكر، بل جاء، بالدرجة الأولى، بسبب تزايد انغماسها في السياسة. فالمجلس الدولي للإتحادات العلمية، وهو الهيئة الممثلة للمجتمع العلمي الدولي لم يكد يفوت فرصة في التأكيد على أنه المتحدث الشرعي باسم هذا المجتمع.

وإذا كان هذا المجلس، بوصفه اتحادا يضم الجمعيات العلمية الدولية من جهة والأكاديميات الوطنية (أو ما يعادلها من هيئات) من جهة أخرى، هو، رسميا على الأقل، منظمة غير حكومية تضع نفسها فوق السياسة(٦)، فماذا كان، إذا، موقف هذا المجلس تجاه المسؤولية المحتملة للعلم والعلماء فيما يتعلق بمشاكل البلدان النامية؟.

وبرغم أن الحاجة لإكتساب الجدارة العلمية والتقنية قد جرى التركيز عليها تكرارا من قبل الدول النامية خلال الخمسينات(٧)، إلا أن المجتمع العلمي الدولي لم يبدر عنه

= بين العلماء البريطانيين هناك. على أن واحدا منهم أعلن صراحة أنه لا يعنيه مساعدة العلماء من خارج «منطقة الضوء» بل وتساءل عما إذا كان يوجد أي عالم آخر في انجلترا يعنيه ذلك. وقد اعتبر نيدهام هذه الملاحظة بأنها ملاحظة نافذة:

(J. G. Crowther Papers, University of Sussex Library).

(٥) أنظر مثلا: J.P. Sewell, **Unesco and World Politics** (Princeton: University Press, 1975).

(٦) أنظر مثلا: «Unesco cuts its throat,» **Nature**, 230, (12 March 1971), p.71. «Unesco's tarnished image,» **Science**, 194, 26 November 1976, p.497.

(٧) أنظر مثلا التصريحات والقرارات الصادرة عن مؤتمر تضامن الشعوب الافريقية والآسيوية القاهرة **كانون الأول / ديسمبر ١٩٥٧ - كانون الثاني / يناير ١٩٥٨).**

Peésence Africaine, (17December 1957-January1958), p.145; «2è Congrès des Ecrivains et Artistes Noires, Rome, 1959,» **Présence Africaine,** (24-25 February- May, 1959), pp.410-411.

كهيئة، أي تجاوب ملموس. وهذا الأمر لا يكاد يثير دهشة، علما بأنه قبل أن تحقق العديد من البلدان إستقلالها أو تبني دولتها في أوائل الستينات، بقيت قضية التنمية الإقتصادية والإجتماعية إلى حد كبير عملاً من أعمال «الحكم الصالح» في المستعمرات. ومنذ الاستقلال، أصبحت استراتيجيات التنمية ذات أهمية حاسمة للدول الجديدة، بما أتاح في الوقت نفسه أمام العواصم التي كانت تستعمر في السابق، وغيرها من البلدان الأخرى المتقدمة علميا وتقنيا، فرصا جديدة للحفاظ على نفوذها السياسي والإقتصادي والثقافي وتوسيع رقعته(٨).

ولقد ظلت المجتمعات العلمية الوطنية تتوق دائما لإثبات شرعيتها الإجتماعية، وذلك بالإشارة إلى مساهماتها في تحقيق الأهداف الوطنية سواء تمثلت هذه الأهداف في الثروة الصناعية أو القوة العسكرية أو المكانة الثقافية أو القوة المعنوية، أو التفهم الدولي. وقد طالبت البلدان النامية، مدها بالمعلومات العلمية والخبرة وأخيرا بالقدرة الذاتية، من أجل تلبية حاجاتها الوطنية إلى المعرفة العلمية والتقنية وإلى الكفاءات العالية. ومن هنا باتت التنمية الدولية هي الهدف المعلن للحكومات الوطنية وللمنظمات الدولية، وتم بذلك تهيئة المجال الجديد بأكمله أمام العلماء للقيام بنشاطهم المهني ولتحقيق إعتراف المجتمع بوجودهم.

وفي سنة ١٩٦٣، وهي سنة إنعقاد مؤتمر الأمم المتحدة لتطبيق العلم والتكنولوجيا لمصلحة المناطق القليلة النمو، أظهر المجلس الدولي للإتحادات العلمية التزاما بسد حاجات العالم الثالث. وفي جمعيته العامة العاشرة، تم تشكيل فريق عامل معني بالعلاقات مع البلدان النامية(٩). وقد أصدرت الجمعية قائمة من التوصيات على النحو التالي: ينبغي على المجلس الدولي للإتحادات العلمية أن يسعى لتشجيع الأبحاث العلمية في جميع أنحاء العالم، بما فيها المناطق التي ذكرها جوزف نيدهام والواقعة خارج

---

(٨) إنني مدين لشارلز دايفيز على مساعدته في تجميع الوثائق والقيام بمناقشة التوجه العام لهذه الدراسة. شارلز ديفيز مرشح لنيل درجة دكتوراه من معهد الدراسات التاريخية والإجتماعية السياسية للعلوم. ويعمل حاليا على كتابة دراسة عن العلوم في أفريقيا.

(٩) لم تكن هذه هي المرة الأولى التي جرى لفت النظر دوليا إلى هذا الموضوع. فقبل ذلك لسنوات ثلاث نظم معهد وايزمان مؤتمرا دوليا حول دور العلوم في تقدم الدول الحديثة في رحبوت (اسرائيل). ورغم أن مؤتمر رحبوت لم يكن تعبيرا عن الاهتمام من جانب المجتمع العلمي الدولي، إلا أن العديد من المشاركين فيه كانوا فيما بعد من بين أبرز الناطقين باسم هذا المجتمع الدولي. وقد انعقد المؤتمر حتى قبل أن تنال عدة بلدان أفريقية استقلالها، برغم أنها أرسلت مندوبين عنها، وكان معظم المندوبين المنتمين إلى البلدان النامية (ومعظمهم من أفريقيا وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا) أعضاء في حكوماتهم أو عاملين في حقل التربية والتعليم.

«منطقة الضوء» التي سبق ذكرها، رغم أنه لم يشر تحديدا إلى هذا الأمر. وينبغي أيضا إشعار البلدان النامية بالتسهيلات المقدمة من قبل المجلس الدولي للإتحادات العلمية. وطالما أنه يفترض من هذه البلدان المشاركة في عدة برامج تعاونية تابعة للمجلس الدولي للإتحادات العلمية، فقد طُرح اقتراح يتيح لأي بلد لم يتوفر لديه الإستعداد بعد لأن يصبح عضوا كامل العضوية، أن يشارك بصفة عضو «منتسب وطني» وقد عالجت توصيات عديدة مشكلة عزلة علماء العالم الثالث، فأوجبت إعداد قوائم ببليوغرافية وطرح كتب زهيدة الثمن، مع إتاحة الدوريات والأدوات اللازمة، وأشارت على الإتحادات بوجوب تنظيم الإجتماعات في البلدان النامية، مع تمكين العلماء المنتمين إلى هذه البلدان من حضور إجتماعات المجلس الدولي للإتحادات العلمية، وإجتماعات الإتحادات، بدعم مادي من «اليونسكو». كما ينبغي على المجلس الدولي للإتحادات العلمية أن يشجع على تأسيس المنظمات والجمعيات العلمية الوطنية وعلى المساعدة على تحديد وصياغة المشاكل العلمية التي يمكن مواجهتها، وذلك ضمن حدود الموارد العلمية في البلدان النامية[١٠].

وفي أواخر السبعينات، أي بعد مرور أكثر من خمس عشرة سنة، ما زالت قوائم التوصيات المرفوعة من قبل المؤتمرات والمؤسسات الوطنية والدولية والخبراء المتعددين تبدو، إلى حد كبير، كما كانت عليه في السابق. ولكن هذا لا يعني أن شيئا لم يتحقق. فقد أصبحت البلدان النامية أعضاء في المجلس الدولي للإتحادات العملية وفي العديد من الإتحادات العلمية الأخرى[١١]. وأصبحت أيضا أعضاء في اللجان العلمية للمجلس الدولي للإتحادات العلمية، وشاركت في مشاريع مشتركة كالبرنامج الدولي لعلم الأحياء. وقد تم نشر الكتب والمقالات في هذه المجالات بأعداد متزايدة؛ وتوجهت بعثات من العلماء البارزين والخبراء من «مناطق الضوء» لتقديم النصح والمساعدة لأندادهم في مناطق الأطراف. وعقدت كذلك مؤتمرات وحلقات دراسية لا حصر لها. فهل كانت تلك كلها مجرد «يوتوبيات قصيرة العمر»- على نحو ما دعاها أحد الكتاب في تعليق مرير أبداه[١٢]؟ وما هو النفع العائد على بلد نام، إذا ما كان مجمعه العلمي عضوا في المجلس الدولي للإتحادات العملية أو إذا تبوأ أحد علمائه منصبا ما في اتحاد دولي؟.

---

(١٠) في سنة ١٩٦٦ أنشئت لجنة معنية بالعلم والتكنولوجيا في البلدان النامية (COSTED).

(١١) نشرة المجلس الدولي للاتحادات العلمية، **ICSU Bulletin**، (١ أيار / مايو ١٩٦٤، ص. ١١٤ - ١٥).

(١٢) أنظر الشكلين ١ و٢ والجدول ١ في هذه الدراسة.

للإجابة عن هذه الأسئلة، على المرء أن يعدد أنشطة المنظمات الدولية التي قد يحق لها، التكلم والتصرف باسم المجتمع العلمي الدولي. علاوة على ذلك، قد يترتب على المرء أن يقوم بتعداد المنجزات التي قامت بها هذه المنظمات لصالح الدول النامية. إلا ان القيام بهذه المهمة عملية شاقة وتحتاج إلى وقت طويل، في حين لن تطلعنا عمليات الجرد في كثير من الأحيان إلا على القليل مما طرأ بالفعل على هذه النشاطات المتنوعة، من حيث محتواها ونتائجها. ومع أن هذه المعلومات قد توفر على الأقل أساسا لطرح بعض الإفتراضات، فمن الواجب أن تثار مسألة أكثر أهمية. إن المحك المعمول به في تحديد المجتمع العلمي الدولي يقوم أساسا على التزام مشترك بأهداف البحوث الأساسية ومعاييرها وأخلاقياتها. كما أن منظمات مثل المجلس الدولي للإتحادات العلمية والهيئات المنتسبة إليه، قد برزت ونمت إستجابة لمتطلبات لون خاص من ألوان النشاط العلمي ولنوع بعينه من الأوساط الإجتماعية المهنية، وهو الوسط الذي يكون تجرده للبحث الموضوعي عن الحقيقة وتصوره للدافع إليها والجزاء الذي يجنيه من ورائها، قد نشأ وتطور في ظل مجتمع ذي خصائص معينة.

فهل هذا هو نوع النشاط العلمي الذي تكون البلدان النامية بأمس الحاجة إلى توطيده؟

ليس هذا السؤال بجديد. ففي سنة ١٩٦٠، قال الفيزيائي البريطاني ب. س. م. بلاكيت إنه «ينبغي تركيز الإنتباه على التكنولوجيا المعروفة بدلا من العلوم المستحدثة»(١٣). ومنذ حينه، لم تخمد المناقشة حول ما إذا كان من واجب البلدان النامية أن ترتضي تأسيس قدراتها التقنية والعلمية تدريجيا، أو ما إذا كان واجبها رفض فكرة أي «تخفيض في المستوى»، فتقوم بدلا من ذلك ببناء نظامها العلمي وفقا لأعلى المستويات. وقد ظل الموقف الأخير موضع هجوم متزايد، بوصفه غير واقعي وسلبي النتائج، فضلا عن كونه مثالا للتبعية الثقافية. كذلك تقلصت، إلى حد بعيد، القناعة بأن العلماء المنتمين إلى البلدان المتقدمة النمو يتحلون بالكفاءة دون غيرهم لإسداء النصح حول تخطيط لأبحاث ورسم أولوياتها. ويخطىء من يتصور أيضا بأنه جرى الترحيب بالعلماء الأجانب العاملين في البلدان النامية بصفتهم مبعوثين عن «المجتمع العلمي الدولي»، أو أن هؤلاء العلماء نظروا إلى أنفسهم على هذا الأساس. ومن الواضح أن كثيرا منهم قام

---

(١٣) Robert S. Anderson, «Are Conferences on Science in Poor Nations a Useless Extravagance?,» **Science Forum,** (24 December 1971), pp.12- 15.

بعمله دون أي التزام معين بالعلم كوسيلة للتنمية(١٤). وقد ذهب مراقب ناقد بعيدا، في تناوله لاجتماع سنغافورة المنعقد في كانون الثاني/يناير سنة ١٩٧٩، إلى حد التساؤل عن الهدف البعيد من ذلك الإجتماع. وادعى أن المشاركين «إنما كانوا يخدعون البلدان النامية بجعلها تعتقد أن العلماء والتكنولوجيين من العالم المتقدم كانوا مهتمين بأمرها فعلاً، وأنهم كانوا يفعلون شيئاً ما من أجل هذه البلدان»(١٥). وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الحاجة إلى تطور علمي كامل وذاتي يزداد الإفصاح عنها أكثر فأكثر، مقترنة بتوفر كفاءات معينة: وثمة إدراك بأن إحراز الإعتماد على النفس في المجال العلمي هو مسعى طويل الأمد، وقد يبقى بعيداً عما تتيحه الموارد المادية المحدودة لبلدان كثيرة(١٦).

وبرغم القدر الكبير من الإحباط السائد لم يكد يتوقف التوجه طلباً للعون من جانب المجتمع العلمي الدولي وللمعرفة والالتزام من جانب العلماء. وتستمر في الوقت نفسه المطالبة بالتدريب ذات المستوى العالي، وإتاحة فرصة التواصل مع الأوساط البحثية، بوصفهما شرطين يتطلبهما التطور العلمي والتقني، وهو الخطوة الأولى للتنمية ككل.

وعلى المرء أن يتساءل عما إذا كان لدى المجتمع العلمي الدولي أو متفرعاته التنظيمية المختلفة الخيار في أن يقول شيئا بخلاف دعوته إلى تعزيز الإندفاع نحو تطوير العلوم كوسيلة للتنمية. أما المهنيون العاملون في مجال البحوث والتعليم العالي فإنهم في غمار كفاحهم على المستوى الإقليمي، من أجل إثبات وجودهم الإجتماعي واعتراف الجماهير بخدماتهم، استغلوا الفرصة لإضافة دليل آخر إلى مجموعة الحجج التي يملكونها، دليل مدى الإسهام القيم للعلوم في سبيل الرخاء والإزدهار، وبالتالي في سبيل العدالة الدولية والسلام العالمي. وهم يقولون إن العلم ضرورة لتنمية الدول الجديدة، كان ضرورياً لتطور البلدان التي بلغت الآن شأوا بعيدا في مجال الصناعة والإزدهار، ومن ثم لإستمرار نمو هذه البلدان.

---

(١٤) «New science or old technology,» in R. Gruber, ed. , **Science and the New Nations** (New York: Basic Books, 1961), p.13.

(١٥) أنظر مثلا التقرير الحافل الصادر عن The Revealing Account of the International Biological Programme Conference in Nairobi, 25- 28 February 1966, by I. Gruhn, **Functionalism in Africa: Scientific and Technical Integration** (Unpublished PHD dissertation University of California, Berkeley, 1967), pp.230- 239.

(١٦) Maddock, quoted in **New Scientist,** v.18 no. 1144, (1March 1979), p.685.

من هنا فإن تطوير العلوم من قبل «المجتمع العلمي الدولي» كوسيلة تؤدي إلى صالح الدول الفقيرة النامية هو عملية إثبات للذات. وعادة ما يتلقى العلماء المنتمون إلى الدول النامية تدريبهم المتقدم في البلدان الغربية أو البلدان الصناعية الاشتراكية. وهم لا ينزعون إلى التآلف مع معايير المهنة العلمية هناك، بل مع الطموحات والأساليب والقيم السائدة بالذات في الأنظمة العلمية في هذه البلدان المضيفة، سواء من حيث توجيه إختصاصاتهم، أو معايير الإعتراف بمكانتهم أو طرائق مكافأتهم أو قواعد قبولهم في مجتمعاتهم. ويمكن تعليل الجزء الأكبر من ظاهرة الكفاءات؛ بالرغبة في العمل في محيط أكثر ملاءمة، وفي بيئة تعد بمزيد من الرضا، أكثر من تعليلها بعوامل إقتصادية أو سياسية.

ويمكن أن يتوقع من علماء العالم الثالث الذين يعودون إلى بلادهم، المساعدة على تعزيز شبكة المصالح التي تربط المهن التي ينتمون إليها على الصعيد الدولي. كما يمكن إعتبارهم، بطريقة أو بأخرى، طليعة لثقافة علمية ولنظام إجتماعي للعلوم يزدهر في ظل التقاليد العلمية والوفرة المادية. كما يمكن إيجاد رد فعل معاكس لهذا في العمل المنشور الذي صدر مؤخراً بعنوان «دليل بغواش للتعاون العلمي الدولي من أجل التنمية» حيث ذكر بوضوح أنه ينبغي لعلماء العالم الثالث أن يقرروا بأنفسهم المعايير التي تقاس بها أقدارهم، ومدى تفوقهم و«أن يجري تقديرهم واحترامهم وفقاً لهذه المعايير»(١٧).

وقد لا يكون من قبيل الصدف أن يطرح في هذا السياق التعبير البليغ الذي يقول «بالمجتمع العلمي الدولي»، وهو التعبير الذي يفتقر بصورة مربكة إلى الإنسجام والإتساق. لكنه يحمل في طياته قيمة رمزية، فيستفيض العديد من القيم الإجتماعية التقليدية ويثير شعوراً بالتضامن والهدف المشترك، وبسجل ناصع من الجهود المبذولة لحل المشاكل الوطنية. بيد أنه في الوقت نفسه يحجب الحقيقة القائلة بأن اهتمامات المهنيين العلميين في البلدان الصناعية (كما تعكسها منظماتهم الوطنية والدولية ومنها مثلاً المجلس الدولي للإتحادات العلمية) لا تربطها بطبيعتها سوى علاقة هامشية بالقضايا التي تواجهها معظم البلدان النامية. ومن هنا فإن اللجوء إلى فكرة «المجتمع العلمي الدولي»، لدى التطرق إلى مشاكل العلوم في عملية التنمية يبدو وكأنه عملية إلهاء، الأمر الذي يفرض وجود صيغ أخرى أقل إرباكاً، من شأنها تعبئة الموارد المتاحة من المعارف والمهارات في بلدان العالم المتقدمة علمياً.

---

(١٧) «Pugwash Guidelines for International Scientific Cooperation for Development,» **Development Dialogue,** v.1, (1979), p.75.

وقد يتردد المرء في وصف دولية العلم بأنها من اصطناع الهيمنة الغربية. غير أنه من الواضح أن هجرة الكفاءات ليست مجرد ظاهرة انتقال العلماء من بلد إلى بلد. فهي تعكس مشاكل سياسية، منها علاقات اللامساواة والسيطرة والاذعان.

تذييل

يبين الجدول (١) مشاركة البلدان الأقل نموا من حيث النسبة المئوية لعضوية هذه البلدان في كل اتحاد وفي المجلس الدولي للاتحادات العلمية. وتؤخذ العضوية بمفهومها الأوسع فتشمل الأعضاء مكتملي العضوية والمنتسبين الوطنيين وحالات الإنضمام المشترك، والأعضاء المؤقتين.

وفي سنة ١٩٧٨ شارك ١١٠ من البلدان في المجلس الدولي للإتحادات العلمية أو في اتحاد أو أكثر بشكل أو بآخر. ومن هذه البلدان ، كان هناك ٧٤ بلدا أو حوالي الثلثين، من البلدان النامية. وفي سنة ١٩٦٣ بلغت نسبة البلدان النامية حوالي ٥٤ في المائة من مجموع البلدان المشاركة في المجلس الدولي للاتحادات العلمية و/أو في اتحادات أخرى.

أما عدد البلدان المتقدمة النمو المشاركة في المجلس الدولي للاتحادات العلمية أو في غيره من الاتحادات فلم يطرأ عليه تغيير يذكر منذ سنة ١٩٦٣.

وقد ازدادت مشاركة البلدان الأقل نموا ازديادا مستمرا من سنة ١٩٦٣، حتى حوالي سنة ١٩٦٩، وبقيت مستقرة نسبيا لغاية سنة ١٩٧٢، حينها بدأت فترة ازدياد سريع في مشاركة البلدان الأقل نموا. وقد بدأ عشرون بلدا جديدا من البلدان الأقل نموا المشاركة في «عائلة» المجلس الدولي للاتحادات العلمية، وذلك بين سنة ١٩٧١ وسنة ١٩٧٨.

وليست كل إتحادات المجلس الدولي للاتحادات العلمية ذات اهتمامات متماثلة تجاه البلدان النامية. ولكن أكثرها اهتماما الاتحاد الجغرافي الدولي والاتحاد الدولي لعلم العقاقير والاتحاد الدولي لعلم الجيوديسيا* والجيوفيزيا والمجلس الدولي للاتحادات العلمية ذاته، حيث تشكل البلدان النامية أكثر من نصف عدد أعضاء كل من هذه الاتحادات.

* فرع من الرياضيات التطبيقية يعني بدارسة شكل الأرض وقياس سطحها (المحرر).

ومما يثير الإهتمام هنا الازدياد السريع في عضوية البلدان الأقل نموا بين سنة ١٩٧٤ وسنة ١٩٧٦.

ومن الإتحادات ذات الإهتمام المعتدل بالبلدان النامية الإتحاد الدولي للعلوم الفلكية والإتحاد الدولي للكيمياء الخالصة والتطبيقية والإتحاد الدولي لعلم الراديو والإتحاد الدولي للعلوم البيولوجية والاتحاد الدولي للفيزياء الخالصة والتطبيقية والإتحاد الدولي للبيوفيزياء الخالصة والتطبيقية والمكتب الدولي للجامعات والاتحاد الدولي لعلوم التغذية والإتحاد الدولي لعلم الرياضيات.

ومن الاتحادات ذات الاهتمام القليل بالبلدان النامية لجنة الأبحاث فيما بين الجامعات، والإتحاد الدولي للعلوم الميكانيكية الخالصة والتطبيقية، والاتحاد الدولي لتاريخ وفلسفة العلوم.

وهكذا، فإن أكثر الإتحادات الدولية إهتماما بالبلدان النامية على العموم هي الإتحادات العاملة في مجالات الجيولوجيا والجغرافيا والجيوديسيا والجيوفيزياء وعلم الصيدلة، والمجلس الدولي للإتحادات العلمية. ويمكن اعتبار أن هذه المنظمات تؤدي خدمات مهمة في ميادينها. وفي المقابل، فإن عضوية الإتحادات الممعنة في التنظير أو التجريد كتلك التي تتعلق بعلم البلوريات والميكانيكا وتاريخ العلوم، لا تضم إلا القليل من البلدان النامية.

ويبين الشكل (١) العلاقة بين «المساهمة» الوطنية في المجلس الدولي للإتحادات العلمية وغيره من الاتحادات (محسوبة عن طريق ضرب الإشتراكات الوطنية- فئة ١ إلى ٧- بعدد الاتحادات التي تم الانضمام إليها)، وبين «الحجم العلمي» الوطني (عدد المؤلفين الناشرين في سنة ١٩٧٧، كما أشير إليه في نشرة المعلومات العلمية WIPIS، ١٩٧٨).

ويظهر الرسم البياني علاقة قوية نسبيا بين الحجم العلمي وبين «مساهمات» المجلس الدولي للإتحادات العلمية عن «أكبر» البلدان، أي البلدان التي لديها أكثر من نحو ١٠٠٠ عالم ناشر. ولدى جميع البلدان في هذه المجموعة فرد واحد على الأقل يحتل منصبا علميا قوميا في بلاده. أما البلدان التي تضم أقل من نحو ٥٠٠ عالم ناشر، فإنها «تسهم» في المجلس الدولي للإتحادات العلمية بطرق غير مرتبطة بالحجم العلمي بها، إلا أن «مساهمتها» تظل دائما محدودة: إنها تنضم إلى إتحادات أقل عددا كما تدفع اشتراكات أقل.

الشكل (١)
المجلس الدولي للاتحادات العلمية ١٩٧٧

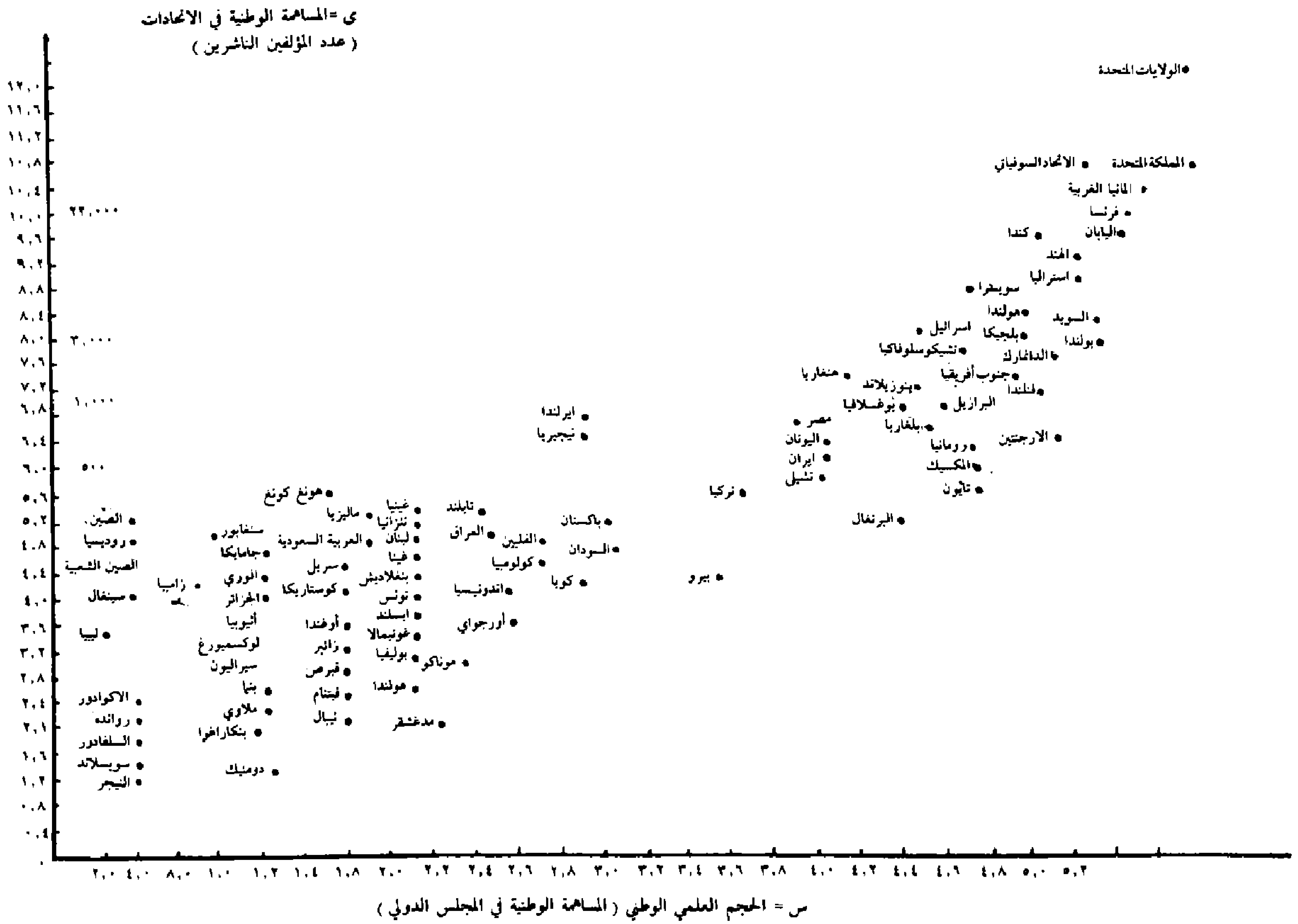

الشكل (٢)

الحجم العلمي (عدد العلماء الناشرين) ١٩٧٧

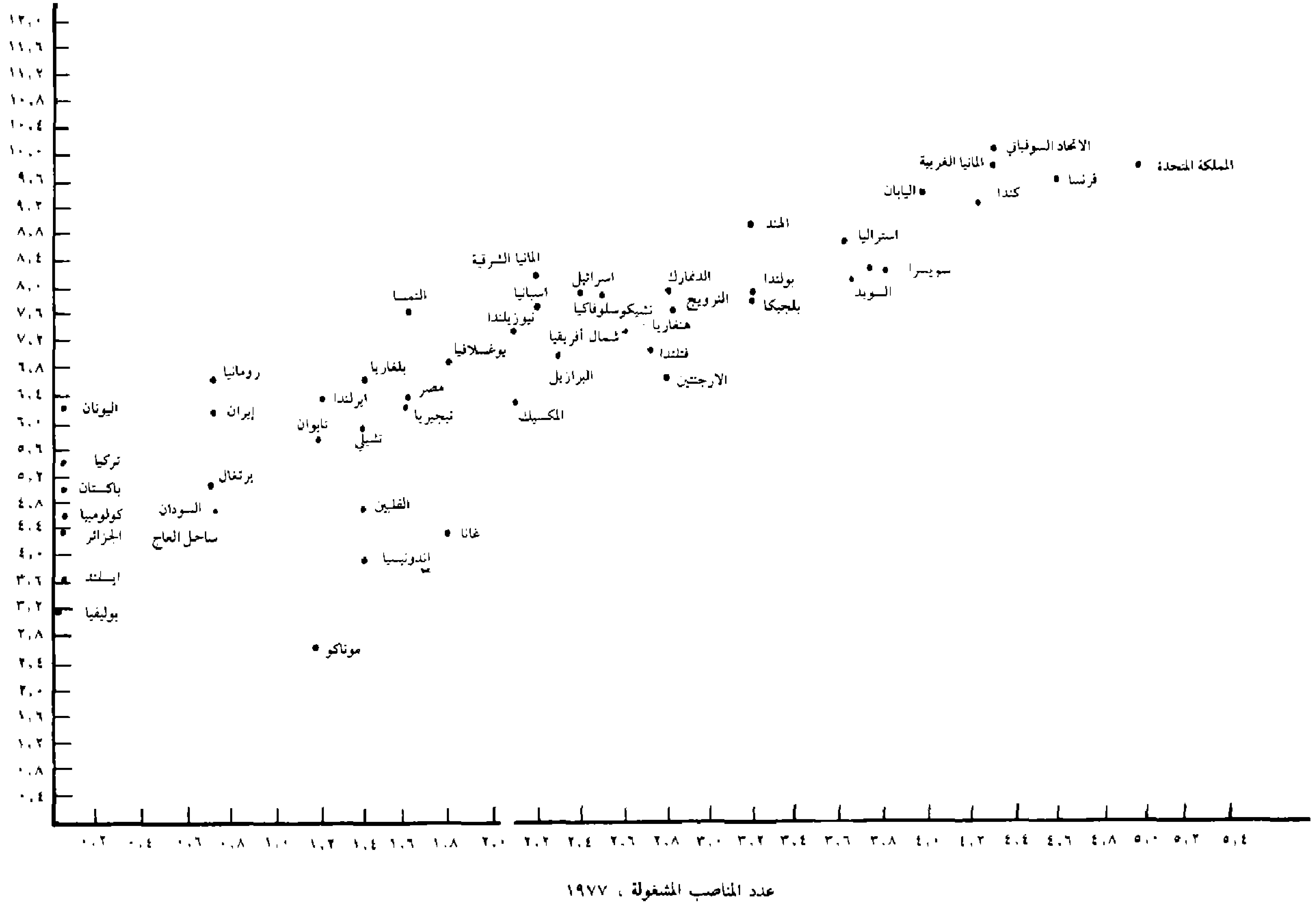

ويبين الشكل (٢) العلاقة بين «الحجم العلمي» وعدد المناصب المشغولة سنة ١٩٧٧، وهي علاقة مباشرة. فالوصول إلى مراكز في «عائلة» المجلس الدولي للاتحادات العلمية ترتبط إرتباطا وثيقا بالمشاركة الوطنية في «التيار العام» للعلوم، وهناك أربعة إستثناءات في هذا الصدد هي الفليبين واندونيسيا وغانا وموناكو، التي لها مناصب أكثر مما يشير إليه حجمها العلمي. (يقتصر هذا الرسم البياني على البلدان ذات المناصب لا على جميع البلدان المنتسبة إلى عائلة المجلس الدولي للاتحادات العلمية).

هذا الكتاب

يمثل هذا الكتاب حصيلة حلقة دراسية واسعة النطاق (٦٨ مشتركا من انحاء الوطن العربي وأوروبا والولايات المتحدة ومنظمات الأمم المتحدة) لدراسة ظاهرة هجرة الكفاءات العالية، في إطاريها: العربي والعالمي.

والابحاث التي يتضمنها هذا الكتاب (١٧ بحثا من ٢٨ قدمت الى هذه الندوة) يقع تركيز الجانب الاكبر منها على هجرة الكفاءات العربية في الاتجاهين: الاتجاه نحو أقطار عربية، والاتجاه نحو أقطار أجنبية.

ويضيف الكتاب إلى هذا خبرة الباحثين حول مشكلة هجرة الكفاءات العالية من بلدان العالم الثالث، مما يتيح فرصة رؤية السمات المشتركة لخبرات الوطن العربي وخبرات بلدان اخرى تعاني من آثار المشكلة ذاتها.

إن هذه الندوة التي نظمتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لغرب آسيا (الاكوا) تمثل أوسع حلقة دراسية ناقشت موضوع هجرة الكفاءات من منظور قومي وإقليمي وعالمي.

هل كانت هجرة الكفاءات النادرة نكسة للتنمية في العالم الثالث؟ أم أنها كانت في جوانب منها مكسبا للتنمية؟ تلك هي المسألة.

مركز دراسات الوحدة العربية

ص. ب.: ٦٠٠١ - ١١٣
برقياً: «مرعربي» - تلكس: ٢٣١١٤ مارابي
تلفون: ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧ - ٨٠٢٢٣٤
بناية «سادات تاور» - شارع ليون - بيروت - لبنان

الثمن